



هذا لا الثاني في حديثنا الثاني هو فيه ايضاً مقتطوع من الحديث
اي ما نزلت في الحديثين بحيث لم يثبت لم يثبت من عمل الفرض شيء ولا
فيما لم يمسح ما بقي من المفروض كفعله والرجل في ذلك
اذا كان بوجه جرحه بوضوح في غير طهر اذ كان
رجله سليماً يسجد على التراب ان لم يجد الماء ووجهه
يحد منه بنفسه لولا لم يجد ماء حياً او في حوض كبير ولا
فلز به غسله هذا اذا كان محدثاً بالحديث الاضطرار اذا
كان جنباً وجب عليه غسل الصحيح ومسح الجرح ان امكن
تركه وقوله لا يشيخ من عطف الكاحل على الكاحل وانما ذكره
لنتوه قصر الطهارة على ما لا يثبت قال الشريفة في الامداد
في عطف اليد اليمنى والرجلين اذا كان بوجه جرحه
بعضهم يستعطف عن الصلاة وقال بعضهم لا تستعطف وفي
جميع النوازل ان يجلسه الرضوخ والتمسح لا يصلي عند باب
حنيفة وحده وعند باب يوسف يصلي بالكعبة كما لا يخفى
وهو لا يصلي على الاصح اذ ليس هو كالحضور لان فاق الطهر
يجوز ان يركب المهر يركب ذلك وهذا اعطاء له لا يتعدى
في اليوم الموعود فلا تكليف عليه ولا صلاة واما الذي يقول
المصلي بغير طهارة فظهر ان عند الصلاة بلا طهر غير مكفر
فليست صلاة الفتنال حيث فقدت احد اعضا الوضوء في هذه
الحال فانه في غير حصول الصلاة بلا طهر تمامه ولا قال
السيد احمد ايضاً ان موضع المسبلة انما ينبغي التفتيد بالوضوء
وقد مر في كتاب الطهارة فلا منافاة في ذلك ايضاً وسيجيء في
صلاة امرئ ان شاء الله تعالى في موضع صلي الخبر

المسح

تسبها ويبيد وكيفيته صلاة نه عنده ان يصلي قاعداً بالابر
ذكره في الزبادات وقوله محد مضطرب اه فتركتم ويسجد ان
وجد مكاناً يابساً من الخبثات التي فيه ولو باخرج الظاهر
بالخروج ولو وجد ظاهراً ليسهل للصلاة ففمن الصلاة
عليه كمن لا يتقرب في صلاة تسوماً كان حدساً صغيراً وكبرياً
لا يكون صلياً حقيقته واللاهي وان لم يجد مكاناً يابساً
يجري قاعداً فيجب له كالصوم يعني اذا نجا من الحسب
الصلاة التي صلّاها بالمشبه فضلاً عن الوقت بقدر الزمان
كما في فطر قاعداً يتسبب بالصالحين ويسبب عن المنكرات
في ذلك اليوم ثم يقضي وكذا المراجعة لو كانت بعد ما طلع فجر
ثم انقطع جيبها فتسبب ثم تعني بوجهه يعني والسر
اي التي تروا من انه يتسبب بالصلين صح ووجهه اي الاحكام
كما في الضيق قال في شرح المشية وعندنا لا كبيرة في هذه المسئلة
اربعين اقوالاً جرحاً بعضهم في قوله كك
ومن لم يجد ماء ولا شيئاً كافاً رتبة الاقوال يحكي من هذه
بنياناً ويقضي على ما لا يملكه واصبح يقضي والاذا اشربها
قالا داراً والقضا قول ابن النعمان وفيها قول مالك والاداء
بلا قضا قول الشريب والقضا بلا اداء قول اصمغور في قوله
مسير الى قول الشريب واختاره الاكثر والقول الجيد الثاني
انه يصلي ويبيد وله في التقدير اقوال تندب الصلاة وكعب
الاعادة تحرم الصلاة وعطية الفعل عند الاعادة تجب
الصلاة بلا اعادة وهو مذموم المذنب واختاره الفوري
وقال انه اقوى الاقوال دليله عن احمد وبيان احكامها
هذا

وسيت يعني اذا اجتمع هو لاد الاربعة وعندهما ما سباح يكون لا يحتم
يقدم الجنب اما لو رتبة على الميت فان مصلحته نفسه هم من
مصلحته غيره وفي الحديث ابر بنفسك فيمت الميت بعد غسالة
الجنب به لعدم وجود الماء واما لو رتبة على الحي فان ذلك حذر
اغلاظ راما لو رتبة على الحي ايضا فلا ثم لا يغسل ويحتج بان
انقضاءها به اتفاقا وبالعكس لا تصح اما ما توفي اقتدارها واخلط
محدث يتولد لا يصح اقتداء الغسل بالميت وهي غير ابر وقيل
الحا ايضا اولى لانه اجتمع عليها حقا حتى انه تعالى وحده الزوج
وقال في الظاهرية عامة المتأخريين ان الميت احق وغلظ في ربح
بان غسله لا يرد لرفع الحذر واخاير والاستتلاف لا يجعل للثوب
جدا غير مرقاة مقتدا مستاحاة الصلاة وذكره يحصل باليتم شعر
قال فان اجتمع حي على يد نجاسة وصيت والما يكف لاحدها
صرفي الى صاحب النجاسة وان اجتمع حدث وجنب فالجنب اولى
لان حدثه اغلاظ لانه لا يقدر على قراءة القرآن ودخول المسجد
اذا قال السيد احمد وهذا موقوف فيها اذا كان المالك للمنفعة اما
اذا كان لا يكتفي الا للوضوء فالحديث اولى منه الباقى فينا ملو
كان المالك للاحد هو ابو ابي المالك اولى اي احق به فيقدم
على غيره كونه مالكا ولو كان مستركا بينه هو لاد الاربعة ولا
يكتفي الا واحد منهم ينبغي صرف الميت لانه يكثرهم صرف ملكهم
لاد لاسيا ونسيلة واجب عليهم ونصيب احدهم لا يكفي ولا يكتفي
تملك مال الميت بعدم اسكنا فانه وكيفية غيره لاد ان يتبع
الما قوت به لرفيقه انه حيث كان المسترك ينبغي صرف الميت
المباح اولى وقد قلتم ان الجنب اولى به ابر قلست فامل في

وصح

بالنكاح لان محرمات في المراءاة الصلاة ووجوبها عند ابي حنيفة
وعند لاد المصالح المأزومة كالخراج من استأجره من قبل المصداق
فيتمد وقال ابر بن يوسف لا يجب الاعادة والا بان كان محرم سابق
المسافر او خراج المهر لا يبيد اتفاقا لاد الاصل في السفر وخارج المهر
عدمه لا وانفهم عدد المسافر الى المخرج المعقبة فلم يملك ان المالك له من
قبل الدنيا وهذا اذا اراد ان يكثرها ويكثر منه فان كان يعمد
اتفاقا كما في شرح المنية هل يتيم سجدة التلاوة ان في السفر ثم ولا
لان كان هذا الخراج موقفا عند وجود المالك فالحق اني مطلقا
وان كان عند عدمه فالحق الموت مطلقا لاد ابر بن حنيفة الما السبل
او احره قولا الذي يوضع في الطريق في التلاوة لا يمنع التيمم مالم يكن
كثيرا يعني ان الما الذي سبل للشرية وقصد به احيا القوم من
العتاة كالأبواب بالوضوء منه ولا الاغتسال لانه دخل خلا وهم
التيهم جدد في الشرية فكان بمنزلة المصداق في حقا المحرم فيشرع
لاد لشر الا اذا كان كثير لم يثبت ان للشرية فيعلم انه للوضوء
ايضا ويظهر في ما للوضوء لاد وارضع الما للوضوء يا في عاوة بالشرية
منه لانه لا يفرق منه احيا النفس كالتقدم ان المصداق لرفع
الهداية عن نفسه عاوة بالشرية وانما يفرق به صريحا كونه حشدا
يعنى اذا اتيته ان لا يثبت في الشرية ولم يكن مخطوفا في الوضوء لاد
شرط الوضوء كفضه ان اخرج انما هذه السدا احد وقيل فالمكس نانه
لوسبل ما للشرية توصاف به لانه يرفع به الحدث مع بقائه فيجعل
الوضوءات بخلاف عاوة اسبل للوضوء فيغني بشرية والصحح الاول
لان الما مستعذر بالوضوء منه ولذا لا يفرق منه خالف النقصان
ينفوا يرجع الما المستعمل للشرية الجنب اولى بما سباح من حايضا وحذر

وسيت

وجب عليه طلبه ولو لم يعطه الا بئس مثله وجب عليه الشراء
فلا يتم هذه حيلة الا اذا هب عنه يثق بالمتروكة ولا
يسمى اصلا او نفس بغيره فافض مع ان هذا من قبيل بيع
التلخيص وهو لا يبيد الملك كما ياتي ثم الموهوب له لو احتاج
اليه للمرضى صرفه في نفسه ولا يكلف لروحه على المذهب وقد اثير
هذه حيلة مع امرها مشتهرة على مناسبات كثيرة منها رجوعه في
المهبة ومنها تخلف الاخر على الشيء ومنها منع الموهوب له من
صرفه في محتاجاته فليست الا ان النصف كيف يجعل هذا حيلة
المرفقة لا يجزي ان الرجوع كما يزم في المهبة لا جني كذلك يكره في
المهبة للتقريب اليه فلا فرق عند الحقيقة بين التريب والاحبي
وليس السيل في استرداده من غير ما على غير مكره الا بالثناء
منها ولا يبرأت في البيع عليه بعد ما خلاه فاعمل في نفسه
فان كان الاصل اي ينتفي التبع ما ينتفي الطهارة بالارسل
فالتفسير بالاصل كما وقع في الجمع وغيره اولى من التفسير بالرض
لشعره التبع عن حدث وجبته كما قال الشيخ ولا خلاف ان ناقص
الرضى غير ما يوجب حدثا او ناقص النسل ما يوجب حدثا كبر
وبغيره نحو رخصه من مطلق الاجتهاد بما في ان ما ينتفي النسل
كالمثلي ولذا لا يخرج كاشفة ينتفي الرضى وان اذ احدها بالما ينتفي
الرضى لا النسل لا ينتفي النسل فلو تيم عن حدثا اصله ينتفي
بناقص الرضى وناقص النسل جميعا فلو تيمم الحيا به ارفع به
الحديث الا صرحوا لا كبر جميعا لان الحديث الا يصح برفع في ضمن
وفي الحيا بئس لو احدث بعده اي بما يوجب الرضى كما حدث
لا جنبا يبي ينتفي التبع في حقت الرضى فقط وسعي التبع في

السلية فانها موضوعه في ان الماستر ترك بيعا الا رغبة للذكور
ورغب الكدر سهم عند تغييره في ان التلخيص الا صرح به
احتج بان ملكه الا انه قد يقال انه يجب على المحرك ان لا يجب على
اخره بغيره في الميت وتفسيره فكان المحرك ان لا يوتر عليه وان
قال ان التبع ينفى مرضه لم يست ولا يتلجب والله اعلم جازيتم
جاءت من محل واحد لانه بمنزلة الحكم الذي اختلفت منه الامم
فانه لا يغير مستلما والمستلما اسما على بعضه او مع
بعضه ان المستلما ما سيج به الرضى والتبعين كما رجعت
مجرد تيمم من بعد ما تزم سورا في ان الرضى فيه او لا
ولا يجزي ان المطلق بان لا يرضى ما يكتفيه في شربه واما
عند خرقه فيجوز له التبع وان لم يخط له لا يستغنى ما تزم
جاءت الاصل بان يخط به بطلبه او يرضى او يرضى اليه
ان يستعمل ويخبرها غير في النقص بغيره او يرضى اليه
وهو الذي وهذه الحيلة ايها ليست بتمامه لا ترضى عليه
ثوب او عضو ولم يكن يرضى غيره وجب صرفه اليه لا نه يجوز ان لا
الحنث بكل ما يبيع طاهر او يربطه لغيره فان كان اجنبا فادع
جاءت الرجوع في هيبه ولو مكرهه في حاله ليست عند الخلق
ان الما يذ في هيبه لا الطلب يعني ثم يعود في قبضه لغيره
العدم كبرغا فيعتبر الما سعد وان يرضى له قد عليه بالرجوع
كما قال ابن ابي ابي وان كان الموهوب له تقريبا من اقرباؤه او
زوج حيث كان علي وجه يرضى الرجوع اليه ايضا فانه غير محذور
انما قيضا ان الموهوب له يرجع اليه فلا يرضى عليه اذا رجع اليه
فله مع انه قد تقرر انه لو لم يكن معه ما يتوضا به وكان مع فيه
وجب

عليها بالميراثا والكالان للمسلم فتح في عبارة صدرا الشريعة يعني
بعد القول وعبارته في رواية باب التيمم حتى اذا كان الحنف ما تبين
للموضوع لا للمسلم فيه يتيمم ولا يحسن عليه التوضي عند ما خلا لنا
سما في ما اذا كان مع الحائض حدث توجب الوضوء عليه
الوضوء فالتيمم الحائضه قالان تغلق اهل اقول قد تشتمت كلام الحنفين
كل في حيلي ويقطع فاشا والتمرا في وغيرهم ارم من تعرض منهم
لا ذكرها ثم تحريم لبيت الترسا في تعرضه بعد ان تغسل كلام صدرا
الشريعة ثم قال وبعيد في ما في المقام من الاشتكال وانما تغسل بوضوء
كلامه وحذف الباق في وزاد فاهم اشارة الى ما فيه من الاشتكال الى
اخذ له بما ذكره ولا يخفى ما في هذه الاشارة من الحنفية وكان عليه
التفريع بعبادة صدرا الشريعة ولا يشكال حيثما تعرض لمقتضى
بيانات الاشتكال هو ان يقال كيف يكون مع الحائض حدث توجب
الوضوء ولا يجب التيمم بل الوضوء وقد صرح بوجود التيمم في باب
مع ان صدرا عبا قد مضى اليه بوجوده لها فالجواب ان ما في
كلامه يعني بعد ان اي فيكون المعنى اما اذا حدث بعد الحائض
ومع ما يكفي للوضوء فانه يتوضا به ولا يتيمم لان الحائضه زالت
بالتيمم الاول فبواقة كلامهم حسن في حفظ كل فان مع المسر
يسر اي بعد المسر ليس والبعيدة ظاهرة وانما التيمم اشارة
الى من رما وقد نزهها حتى كانها متحذات في التيمم للما بر
ويكن ان يقال ان مع في كلام صدرا الشريعة على حقيقة ما ذكر
في صورة ما لم يغسل الحنف وبق في وضوءه اعتضا بذكره
وفي ما لا يتيمم الحائضه ثم احدث حدثا يوجب الوضوء وتيمم الحائض
فوجد ما يكفي للوضوء لا للمسلم بآيات وعليها الوضوء في هذه الصورة

المسلم لانه لا كان عن جنبه لا يتعوض الا ناقصا صلته وهو
المسلم فيتمتع على عدم رجوع جنبه بعد ان تروا للتران ورجول
المسجد قبل ان يحدث لها مرة اذ اراد ارتضاع الحدث حتى يحضر
لرسى الصفه انما والصلوة فيتمتع ان كان عنده ما يلحق لوضوءه
لا للمسلم ولو مرة مرة ويترفع خضعا للموسمين على طهارة كالملة
تخلو ان يجنب ولا يتيمم في هذا الوضوء لان الحنف يبيع سرية
الحدث الا صغيرا في القدم ويجعل بالحق فيزول بالمسح ولا يمنع سرية
الحدث الا كبر وهذا قد اجنب بعد بس خفيه على طهارة فالحديث
في قد صيرنا فاذ انتم الحائضه مع العذر ثم احدث وتوضا لا بد منه
غسل قد صير حلولا للحدوث بها بالحائضه والتيمم بطلان
كامله فلا يجوز لها المسح ثم بعد ذلك لو حدث وتوضا لم يضر
فقط يمسح عليها لانه قد غسلها وهذا معنى قوله ثم بعد ان بعد
الوضوء ثم يمسح من يتوضا يمسح عليها بالاولى بالاي يبيع
عليها وان كانت ارادة الحنف طاهرة فيضوي فلا يزال يمسحها
كلما احدث حدثا اصغرا لم تنتقص مدة الغسل وتسلم برأى الا ان
للمسلم تخفيفا تعود الحائضه لو صير به لا تنتقض تيمم الحائضه فيجب
عليه الغسل ويلزم من نزع الغسل ان لا تيمم الغسل يعني الى وقت التيمم
على ما لا يقي لوضوءه هذا الا ولم ينتقص حتى تنتهيه ومعه ما يكفي
للموضوع لا يتوضا به لوضوءه جنبا بزره على الا حيث كانا قد ذكر
على الاستعمال به فان اراد ان يصلح فيكون الا حيثما كانت عادته
عليه ثم ان احدث بعده وعنده ما يكفي للوضوء فقط يتوضا به
ويبيع خفيه ويغسل رجليه ويغسلها على طهارة كالملة خائنه
بالقد بينا بالبر على الما ولا تيمم بغيرها لوقتها كليا ثم ان شاسح
عليها

عند الحاجة ان كان في الحائض ولو وهبها لم يجز ما يكفي احد لا ينقض
بهم فلم اذا نزل واحد لا يعتبر انهم ولا ينتقض بهم النساء
بالشبع وعند هاهنا اذ نهم ما ينتقض بهم كذا في كثير من الكتب
السراج الصحيح فساد النجس اذا لم يكن في الصلاة بما جاز
من ما يقال هذا فلو انهم فسدت صلاة فسادا فسادا
وبالوجه انما كان اعطاه للمام توفوا واستقبل معه الصلاة
وان منع تحت صلاتهم وعليه ان اعطاه الاستقبال ولو لا فائدة
خذ الاما وتوضا فظن كل واحد انه يهوه فسدت صلاة الكل
في الحيط في صلاة قال في السراج ولو صلى بالنجس في الاما في الصلاة
فلم ان ينتقد في التشرع في الصلاة الاخرى انتقض بغيره
الصلاة عنده قال الشافعي عني عليه وان وجده بعد التشرع
قد والشرع فسدت ايضاً عند أبي حنيفة خلفا لها ولو رآه بعد
ما سلم تسليمه او تسليماً في انتقض بغيره صلاة صحته وقال
عطاء وطاوس بغيره ما دام في الوقت ولو انه صلى ما سلم لما
عليه سجدتا السر سقطت عنه اجابا وان عاد ليهام وجد
الاما لم ينجس وفسدت صلاة فدا هو وذكر في الحديث ان النبي اذا
مع رجل ما كانا فلا يجزى اما ان يكون في الصلاة او خارجا
وفي كل منهما اما ان يغيب على طهر الا اعطاه او سجدت
كل منهما اما ان يسجدوا ولا وفي كل منهما اما ان اعطاه او لا وفي
امر بعدة وعشر وثان فان كان في الصلاة وغلب على طهر الاعطاه
تقطع وتطلب اليه فان اعطاه توفوا ولا ينجس باقي فلو غيرها
سأله فان اعطاه استأنف وان أبي تحت وكذا اذا ابيح اعطى
وان غلب على طهر عدم الاعطاه وانك لا تقطع صلته فان

يقوم وجود الحديث مع الحديث وهذا الحديث بوجوب الرضوخ
وجود الاما الذي لم ينتقض التيمم بغيره ما كذا في بعض نسخ
المعروف في نسخة وقد مر على ما كان في كتب عليها المعرف في
ثم التذكرة ليست بنا فتدبر في الحقيقة لانها ليست بخارج فم
تكون حدثا وليس الماتقة الا الحديث السابق وانما اضاف التقي
البراه لان على الماتقة السابق يظهر عند هاهنا صيغة البراهيل
جوهره وفي قوله قدرة ما اشار ان الالوان اذ ان الوجود
المذكور في قوله تعالى فلم تجد من معي الذنوب فخلد في الوجود والمكر
في الكفارات فانه بمعنى الملك حتى لو ابيع له الاما لا يجوز له التيمم
للتذكرة ولو عرض على المصالحات المظاهر الرقبة وذا التفسير
بغير الاعطاء الشافعية ان التفسير بالتذكرة ولو من التفسير بغيره
الاما لان التذكرة اعم من ان تكون بربوبية الاما وبغيره فلو تيمم
فزال مرضه انتقض بغيره كما ساقى ومع عدم التذكرة على السلام
لا ينتقض التيمم سوا ان ذلك مرض او اعتداء او عدم التذكرة
او خوف عدو او اذا كان العدو الذي ينجس لاجله باقيا وانما كانت التذكرة
لا فخذ التيمم السابقة موجبة لوضوءه ومسل لان عدم التذكرة على
الاما كان تيمما بغيره عينة التيمم وحصول الطهارة فسدت وجوها
لم ينجس التيمم شرعا فان انتفى لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط
ولو باحتمالي ولو كان قد تيمم بطريق الاباحية فانها تطلصله
ويؤخره الاستتال للتذكرة على الاصل المنتصو وقال في المعرف
قوسا ان الالاحية للملك في التقي فلو وجد طهرا يكون احد هذه
انتقض بغيره جلده ما اذا كان مشترك بينهم فانه لا ينتقض الا
ان يكون بين الاب والاب فان الاب او لي لان لم يترك ما لا ينبغي
عند

لان فيها اجبا لنفسه فلا يلزمه الرضوخ والملت المطبق فمثل
عبطته وعطش غيره منها ومن اوجه حاله او حاله لا يحسن
لدقيقته وان لم يحسن اليه حاله كما يؤخذ منها حكم المطبق وذلك لان
الريق لا يصلح قوتاً الا بعد الحين وعسل الحين ما ثم وهو
على الارض في المظلمة وريح التراب في المحققة ومنه ومنه
غيره لا ينعقد عليه الرضوخ فتستحق اكرهته في الصلاة بالحيث
الخير لما في جميع الخبز في وقت المظلمة لو لم يكنه لا ينعقد عليه
الحاجة قلت الا اذا بقي بعد غسله اقل منها قدر الدرهم ونقصه
جاء به وصورة جنبه انفسل فيبقى لمعة لم يرد لها ما يستحق
ثم احدث فتيح فوجد ما يكفي اما كدشة الا صغرته ما لم يفسد المنة
فيصغر فيفسد المنة لا ينعقد بها يكون حشا والجنا يستغلظ
من الكدشة فلان السرف ايها هم ويستحق على يجر لانه لم يجد ما لا
عنت حاجته عند ابيه يوسف وعند جد يستحق وهذا احد الهمم
الحسة وثانيها ان يغيرها ما فيفسد ما ويتوضا ويصلح ليها
وثالثها ان لا يكفي واحد منها فيبقى يجره لها ويفسد به بعض
المنة لتقليل الجنا بته وبرد لها ان يبغي المنة فقط فيفسد به
ولا يصلح يجره المنة وخاسرها عكسها فيتوضو به ويبقى يجره
لها على حاله وهذا اذا وجد ما يجر ما يجر المنة فلو قلنا فنفى
خمس اوجه ايها او لها فيفسد ما ويتوضا المنة وثانيها ان يجر
المنة ويصلح به بعض المنة ان شأنا لها فيفسد ما وتصح
الحديث وادبرها يتوضا ويبقى يجره لها وخاسرها كالثالث لان
الجنا بته اغلظ كمن في رواية يلزمه غسلها قبل التبرع لانه ليس
عاد ما المالك وفي رواية يجره ما يحض من الحلية والمنة بعض

فصل وسال فاعطاه نوتضاً ولا فيجره باق وان اتم شمس فان
اعطاه بطلت وان اتمت وان كان خارج الصلاة فان لم يبال
وتبرع وصلي جائز الصلاة على ما في الهداية لا تجوز على ما في السبوط
فان سال بعد هاتان اعطاه اعاده والا فلا سوا ذلك الاعطاه
او المخرج او شك وان سال فان اعطاه نوتضاً وان منعه تبرع
فان اعطاه بعده لا اعاده عليه ويستحق يجره ولا يتأثر في
هذا القسم الظن او الشك وهذا حاصل ما في الزبادات وغيرها
وهذا الضبط من خواص هذا الكتاب وبه يتبين انه اذا كان في
الصلاة وغلب على ظنه الاعطاه لا تنظر لما اذا اتمها وسال
ولم يعطه تحت صلاة لا نه ظهرا ان ظنه كان خطا كما في شرح التوقيف
فصل من ادان ما في فتح القدير عند بطلانها بجر وعلمه فله الاعطاه
ليس بظاهراً الا ان قولاً ينية ذكر السطال في هذه المصرفة محمد
الظن عند محمد رحمه الله تعالى ه كما في لغيرها اعلم من السطال والصور
فان كان سببها الجناية ووجد ما يكفي للرضوخ فقط لا يسلط
يجوز له يجره له وخول السجد وتزلة التراف ولا يلزم استماله
لان ما يجره وجوده لا يجره يبطل وجوده لا التبرع وصرح ابن بطيحه
الشريعة وانما الكمال فان ما الرضوخ لا يمنع التبرع للحنا منه وضو قول
الزوايلي ولا يلزم استمال ذلك لعدم ما يجره تركه كما تقدم له
احدث بعد يجره الجناية ووجد ما يكفي للرضوخ نوتضاً فله
مرة قال في الجنا صفة فلو وجد التبرع ما نوتضاً به فتصح عن احدى
رجليه ان كان غسل كل وضو ناداً او مرتين انتعني يجره وهو
الجنا او مرة لا ينتعني لا نه في الاول ووجد ما يكفي اذا قصر على
المره كناه اه فصل عن حاجة الجنا في كل جرت لا كطش

الما لا ينقصه والما لا يجمع وجوده التبع في الالتماس الكالم
 وفقد الالتماس لا ينقص وجوده بعد ذلك التبع فلو استمر التبع
 او فقد الالتماس بقول التبع ولو قال الما لا تن ولا ينقصه وقال
 ايا احدى التبع الما لا اظهر من عبارة المما فان في جازبه
 خفا وذك في قولك اذا وجد بعد فان مرجع الصغير لا يظهر
 الى التبع الالتماس مل واحصر كما لا يجي وعليه يعني ريشي على ما ذكر
 من القاعدة الكلية لو تم لم يعد مل فصاروا تقتضي الجبل انفسه
التبع لان الجبل كان يبعث التبع فاذا انقص بسببه انفسه
 تبعه فليحفظ فانه يميز ذكره في المطولات وكذا ينقص التبع ورو
 ناعسي ابي رسلان وهو ما لا يستقر في نفسه كما في زنايا التبع
 وحصل البعض نوعين خفيا وهو ما يكون بحيث يراه اكثر
 ما قيل عنده وهو ليس بحدت وبقيلا وهو خلافه وهو
 حدث كما مخرج بالناعسي الما لا لان النعم نفسه ناقص
 لا المرو ورو قيد بقوله متبع عن حدثه ويزاد في نسخة بعده او
 بام متبع اية وكذا متبع عن حدثه لان المتبع عن جاذبه
 تنقص جاذبه بالمرسوم لان فاهسا او باجتماعنا او غير ذلك
 لان النعم لا ينقص الجاذبه بل الوضوء وانما انقصه لما عند الام
 نفس المرو كما افصح به في الترتيب ليدرك قال او بقية رور
 بام غير متبع انما ينقصها متبع عن جاذبه يعني فالمتبع الى على
 ما كان لظهوره مستقظ وهذا خبر لا يورده رور فاعني ضمي
 بغيره ينقص بام المستقظ بمرور على الما اذا لا خفا وراعي استا
 فلو كان على الما خفا ولا تنقصه فمررتة كل مرة وهذا
 عند الام لان النعم الميسر الما على الما لا او كما جازي

فذكره قطعت من بون المتظهر لم يعد الما لا لان التبع
 الما لا في سبيل الاظهار وما عطف عليه وغير الما في لظهوره
 كما لمعوم فلا يكون وانما التبع لا موجد الوضوء وانما التبع
 في التعليل النشر المسور لا تنقصه رده قال في الخبر فليح
 المسلم ثم ارتد والمياذا باء متالي ثم سلم جاز ان يعلم بذلك
 التبع لا في دفع طهارة صحته والردة انما يتطل المسا دانه التبع
 ليس بيسادة عندنا وقال زفر يطل يتجه وهو منافق الما نسبة
 عند من عدم استمر الطهارة في التبع وقيل رده اندفع الما في قول
 مشرطها كما فرج الامام الماز عنة على راي من اياها فبعد و
 الاقرب ان عدمه رايه في الما في الما ورو كذا ينقصه كل ما يمنع
 وجوده التبع اذ وجد ذلك الما بعد ابي التبع يعني كل شيء
 يمنع وجوده كالصحة تمنع التبع اذ وجد ذلك الذي الما وهو
 الما بعد التبع انقص به التبع فوجوده فاعل يمنع والتبع منقول
 لان ما جاز لغيره كالصلاة عاريا او بالانجاسة فكل من ولا كان
 يجد الما في ثوبا وصف به نجاسة مزيلة فاذا كان ذلك في الصلاة
 بطلت فلو لم يرض خفيا اشتداه او امتداه لو استعمل الما
 بطل ذلك التبع بمررتة وان لم يكن الما مخرج واسم كذا يقال فجا
 بعده او لم يرض بطل بمررتة الما كذا الما كذا الما كذا الما كذا
 استانت التبع والما ملان كل طهارة وجوده التبع ينقص
 وجوده التبع قال السيد احمد هو عني ما فادة الما فاذ في
 فيه وايضا جدا انه لا يكون التبع ابتداء مع حضور الما او بعده
 اقل من ميل فاذا كانت متبعا ثم حضر الما او سار حتى انقص
 الما لا تنقص يتجه ولم يبع الما في الما مع عدم الما في حضر

في الاشارة عن البراءة الجدية منها هذه المسئلة وبصرها لم يدخل
 في قول النابغة ما يبلغ ذلك جزوا وقد عرفت الصائبة النابغة او
 النابغة الحرة او حلفت راس حرة فاني اوافقتك النابغة على صيد
 فتتخذ او صنفان فمر فدا او اقلب النابغة على مناع تكسر فادفع
 الابن من سلخ عليا بية النابغة فاني تخرج من الارث على النابغة
 اودع فاني ووضعها الرافع تحت جدار وسقط عليه الخناس
 واث لا يلزم الضامن والصبي المرحي اليه بصرهم اذا وقع عند
 نائم فاني من تلك الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند القتال
 وهو قاذو وحلي ذلك او خلا بالمرأة ومما جني نائم لا يصح الخلع
 او كسرت المرأة عند زورها النابغة صحتها الملقحة او وضع الصبي
 فاني نائمة او تكلم النابغة في صلاته او قرأ النابغة في حاله فاصح
 في الصلاة فتتغير تلك المأثرة في رواية وسمع من نائم ان
 لزمته ثم لو اذبح النابغة رجل با فتدوات السجدة فاني لزمته
 في رواية او قرأها رجل عند فاني فاقبته فاجوز لزمته في رواية
 او حلفه ان لا يكلم فلما فوجده فاني فقتل له ثم لا يصح ان يرضع
 او يرضع مطلقته او رجعية النابغة بشهوة صحت رجعية تركه او
 حلفت نائم عند أبي يوسعها او دخلت فرج نائم في جرحه باقتبست
 حرمه المأثرة وكذا القليلة بشهوة انما في صلاته وحلفه
 وجب النسل ولا يكمنه النابغة اذا بقي فاني ما يلبث او
 يورثه ولا يلبث صراحة الصلاة دناءة في ذمة يرضع من لولاه
 اكثره اي اكثر اعضاء الرضعة داهونا استطهره صاحب الحجر
 واثرة عليه المهر وصاحب الزهر وعبرة الفتح وقد اختلف في
 حد الكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء ومنهم من اعتبر

لا تختلف المنة المنة بالمال فادر في جعل كالينقله وبقا في
 لانه لنا شئ يخرج من قدره استمال المال ان في شرح الجمع وهو
 ان يقرها الواطية المعصية عنده اي عن الامام كما نبه عليه في
 التجنب الحاشية لا لغتوى قال في الترتيب والحق والفتوى في
 الاتفاقات اتفاقا كما لو تبرع به ما مطلقا لم يملك به جاز في
 الاتفاقات وفي التجنب جعل الاتفاقات فيما اذا كان جنة تبرع
 ولا يعلم به ولو ثبت الخلاف فيما لو كان علي شاطئ نهر لا يعلم به
 ويصح عدم الاتفاقات وله قول ابي حنيفة كما في العرق وغيره
 واثرة المهر وقال النابغة يربيت بخل المخرج في حاشية الزمان
 انه صح قول صاحبين في التجنب وشرح المنة وكذا الملا
 فاسم بخل المال واختارها في البرهان والبرهان وغيرها
 اه وقال في الحلية كذا في غير كتاب من الكتب المذهبية
 المسيرة وضو المنة قال شيخنا ابن الهام اذا كان ابو حنيفة
 يقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به يجوز تحريمه
 فكيف يتوكل في النابغة حقيقة بافتراض يمينه ونقل في الشكلا
 عن البرهان مولفقتة ابن الهام ثم اجاب عنه بقوله كونه
 ربما فرق الامام بين ما بان النعم في حالات السفر على وجه لا
 يشتر بالمالا وادخله صاعا على وجه لا يختلف المنة المنة
 بالمال فلم يعتبر فخره فجعل كالينقلان حكما ولو ان التعصير منه
 ولا كذا في الذي لم يعلم بالمال وهو قريب منه يورثه قال المنة
 والناجيات قد رقت يد العند ابي حنيفة رجعة المنة في هذه النية
 اننا في الاستيقظ في حشون وعشرين سنة سرتوها في النية في هذا
 الموضع وذكرها في مخرج الدرارية في هذا المجلد سبعة عشر في

ان يتيهم ولا يستعمل المال كما في الخلاصة واختاره في الاختيار
وقال انه لا يصح في الما قبله ان لا يشبه بالصفة وقبله في
على ان يصح ويسمى الباقي ان لم يضره وكذا الحكم في الحديث واختار
في الحديث وصح في الما قبله وهو الصحيح قال في الما قبله ولا يخفى انه
احوط وذلك قال في شرح الما في صحتها في صفة الوضوء

الاصح الا لا حد فلان اولى وصح في الما قبله غيره والتميم في صورة
ما اذا استويا قال سئل مستكبين وان كان نصف الما قبله
والنصف جريا اختلفوا في الما قبله والاصح انه يتيهم كما في الخلاصة
وكذا في الحديث اه وهو الامداد ولو كان اكثر الما قبله او نقصه
جريا تيم سما كان في الحديث الا صفوا ولا كبير رجلا في صورة
التميم ولي هو الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم في الما قبله
كان يمينه التيم والاقلام قبل احد فبفسل ما بين كل جديتين هو
وفي السراج عند الميمون عند محمد اذا كان على الما قبله قروح لا يتيهم
على غسلها وبوجهه مثل ذلك تيم وان كان في يديه خاصة غسل
ولا يتيهم وهذا يدل على انه يتيهم جرحا حتى انفسا هو فعدو
رواية محمد في الوضوء كن لا في الفسل تنبيه لو كانت الما قبله
بظهره او بطنه وهي قليلة واذا صب الما يسيل عليها فيفسرها
هكلكون ما فورة في حكم الما قبله في الما قبله ويبيها لو كانت
اكثر جسد ولا لا بسقط حكة وينسل ما يسيل عن الما قبله
من حكم عليه ذكره الشرح بطلاني في شرحه وذكر ابن امير الحاج في
شرح الما قبله انه لو كان عجا لته اذا غسل الصحيح اصحاب الما قبله
يتم كما يتيهم لو كان الما قبله يديه وان وجد مع يديه هت
عند الامام ولله قال خذوا في الما قبله اذا وجد يديه امتسا

الكثرة في نفس كل عضو فلو كان براسه ووجهه ويديه جراحة
والرجل لا جراحة بها يتيهم سما كان الاكثر من الاعضاء الما قبله
جريا او صحيحا والاخرى قالوا ان كان الاكثر من كل عضو
من اعضا الوضوء المذكورة جريا فهو الاكثر الذي يتيهم

التميم والا فلا اه وفي الما قبله الحيات واختلف في عدد الكثرة
فمنهم من اعتبرها من حيث عدد الاعضاء ومنهم من اعتبرها
في نفس كل عضو فلو كانت اعضا الوضوء جريا الا جلية يتيهم
على الاول لا على الثاني والمختار هو الاول اه وهو صحيح بان
من اعتبر المساحة يتيهم اكثرية الما قبله في كل عضو ولا اقال
لو لم تكن برجليه جراحة في المساحة كما ذكر لا يتيهم على الما قبله
واختاره في الما قبله القول الثاني وفي المسألة حسا حقا قال في الما قبله

بعد ذكر الخلاف في الوضوء ما في الفسل فاطلها هو ان يكون الما قبله
اكثر الما قبله صحيا اخرج اكثرية من حيث المساحة اه
جرحا ولو كان به جرب يغم الجرب ونحوه اذا في التماس من الما قبله
ان الجرب يغم اعضا له الما قبله جربت له جارات قليلة فخصوها
في غير اعضا الوضوء فلا يتيهم وانما اعلم اعتبار الاكثر على
لقوله تيم ويكسر لو كان اكثر صحيا في الصحيح يتيهم
الجرح فبصح على كل الما قبله انما مكتمون الا فلي الما قبله جرحا قال
السداد حقه وهذا بلا شبهة الما قبله ان اكثرية من اعضا الوضوء
يجز قال ثوراني في الما قبله الما قبله ما يفيد الوجوب اه كذا
ان استويا غسل الصحيح من اعضا الوضوء وصح الجرح ولو
قال الما قبله كسر او استويا غسل الصحيح لكان اخضر لا يريته
في الفسل لو استويا عن اصحابنا كن اختلف المشايخ فيه والاصح

واستحاضة في وقت واحد وحيفه بقي عالم ذكر ومن الصور
اجتماع الحمل في الاستحاضة وهو ممكن وكذلك الاستحاضة مع
الحمل قد يجتمع في الترم الثاني لما ذكره ان الاستحاضة على الارض
ولا يجتمع بين زكاة وعشر ابي لولاستري ارض الحجاز ونزولها
فانه يوجد عند عشر الحجاز ونقصه على ما بقيه من فاضله
زكاة التثارة على قبعة الارض ليللا يجتمع في مال واحد فانه
فيجمل الحجاز بين المال وكذلك في عشر الحجاز ولا يجتمع
منه عنده حتى حال عليه الحجاز فاولا به التثارة فانه لا يجتمع فيه
الزكاة او يجتمع بين زكاة وحراج بان اوى خراج الارض
من الحراج ونحوي شيئا بقي التثارة وحال عليه الحجاز فلا زكاة
فيه وكذا لو لم يرد المشرق والحراج فانه لا يجتمع التثارة فيه لانه
كأذوره في كتاب الزكاة وصورة الحجاز بالارض التي ادى اليها
ثم نوي فيها التثارة وحال عليها الحجاز فانه لا زكاة فيها الا ان
لا يجتمع بين زكاة ونظره بين لولاستري رقبعة الحجاز وجب
فيه الزكاة ولا يجب فطنة يوم النظر وان اتخذهم الخدمه
وجبت عليه فطنتهم ولا زكاة فيهم ولم يذكر الحراج مع النظره
والمشرق النظره لعدم تصور حاله النظره على الارض
المشرق والحراج على الارض ولا يجتمع عشر مع خراج ابي الارض
المشرية لا يوجد منها خراج والحراجية لا عشر في فطنتها و
سابق بينها ولا يجتمع بين فطنة وصوم بيني اذا صام بين
الطائف لا يفيد وكذلك من يقضي رمضان في غير الزكاة
التي فاته فيها بل بعد صفي رمضان فانه في فطنته انما يقضي
ويؤدي وعندنا يقضي فطنته واحدا اذا أدى المخرج الثاني

به وجوب ما يبيع له يدير قال في شرح المشية من باب مسح
للصبي يدير يستحق المحرم عن الرضوخ في نفسه يستعين بغيره لادبا
عنده وجوباً عندها فان لم يستغن وتيمم جازت هلا عنده
خلد فاما وان لم يجد من يرضيه يجوز التيمم انتا اها ورفه
الضحية واللبني يديه زوج يفره الما دون كسا يوسعده ثم
اذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل يتيمم مطلقا اها وقال في التيمم
وهذا يفيد ان قوله اذا كان الاكثر صحها يغسل كقول علي
ما اذا لم يكن باليد جرحا لا يجني اها فانه لو كانت
بالكثر اعضا الرضوخ جرحه يفرها الما بالكثر مضاع التيمم جرحه
يغسل التيمم لا يغسل وقال ابو يوسف يغسل ما قد عليه
ويغسل ويغسل وكذا ان يغسل وهو نظير فاقد الطهر بربر وقد
مر الكلام عليه غير مرة ولا يجتمع بينهما اي بين تيمم وغسل
بفتح المعنى ليم الطهر ادين يغسل لا يجتمع بين التيمم والغسل
في الرضوخ والغسل لا فيه مناجع بين البدل والمبدل ولا نظير
لذي الشرح فيكون الحكم لا كرجل ان الجمع بين التيمم وغسل الحجاز
لادن الرضوخ بآدي باجدها لادبا فاجمعا بينهما مالا ثالثا
كالاجمع بين جيفه وجعل اي لا يمكن ان يجف من الرضوخ
حلي ان يجف لا يجع ايم بين جيفه واستحاضة لان لا
بين حصن ويقاس اذا استحاضت هو دم يقف الى البدل لا يكون
حيضا ولا يجع بين تقاس واستحاضة يعني فالدم الذي كان
عقبة الولد لا نسبه الا فاسا قبل مصفي الا ربي بعد
لا نسبه الاستحاضة فليس هناك دم يمين فاسا ولا
استحاضة



خلد فان قال انه جلد ثم يرجع ارجع اي لا يرجع بين الجلد
والشيء لعمري فقال لي الراجح ان لا يقال اننا جلد وكل واحد منهما
ما يتجلده ولا تجرده ولا تجزأ الزيادة على الفضا القطع الا بجلده
لان الزيادة نسخ الا ان يراه الانسان انما راجع الجلد والجيب
فيجمع بينهما كراي جمع بين مهر وسنة فلو كانت المدخول
بها سمي بالمهر وجب المسمى وان لم يسم جمع جيب مهر
ولا تجب المسحقة بل تستحب او تستد وان ظلمنا قبل الدخول
وقد سمي بالمهر ارجب فصمموا تجب المنفعة ولا تستحب
وان لم يكن سمي وجبت المنفعة ولا مهر فاراد بالمهر ما لم يكن
او ضمنا او احد مطلقا على مقتضى اي لا يرجع بين مهر وحد
فانظر طي بغيره بملك وشبهه بوجوب الحد ولا مهر مع الشبهة
يجب المهر ولا احد او ضمنا ان افضا يراها او مخرها من حيا
اي لا يرجع بين المهر وضمان الافضا لا يوجبها بملك او بغيره
فان يجب عليه المسمى او مهر المثل فان افضاها لا يجب
عليه ضمان الافضا عند ابي حنيفة وكذا في انما يظهر الضمان
في الافضا بان تقوم بغيره جعلها رقيقة سليمة من هذا الباب
وتقوم وهو بها فيقتدر المتناوت يفيض من الدية وما في
موتها من بقاء فاعطاهم ان من قبيل نسبه اليه فليقر فان
السيد لحد في المذمة لا تحب عليه الدية فهو من ماله من حيا
قلست وذلك لو كانت بالدية حرة مطبقة لوطية والامر
ديتها كالملة كما حره الشريف في مخرج الوهابية في الوضي
اجنبية مكرهه بل من المدة وارث الافضا وهو ثلث الدية
ان استسكت بولها ولا تكل الدية ولا يجمع بين مهر مثل

عن المصوم ثم قد عجز عجب المصوم لا ندفع اقتضاه ظهر
ان ليس هناك فوجب عليه القضا وما اخرجها وقتت له فانما
كن ارجح لغيره ثم قد راى في نفسه والمامل والمرضع متعفي ولا
تعدي ولا يرجع بين ثلثة وقضا من هكذا وقع في نسخ وهو
المصون الذي اشار اليه الحلبي وذكره في البحر وعبارته ولا
بين القضا من الكفاية لان القضا من آتيا بخصته في اليد
ولا كفاية فيه ولا كفاية لانه في نفسه الحد والمطل وما جريبه
على صوم يعني لا يرجع بين فدية وقضا من اراد ان الدية لا
تجتمع القضا من ان كان القتل عد افا القضا من لا فدية
اي دية عليه والا فليبر الدية ولا قضا من فعلى هذه النسخ
قال عزرا بن البغدي عن مايم الدية والكفاية ولا يرجع بين
ضمان وقطع بيني اذا قطعت يميني بالساق وكذا في الدية فاية
وهو على ما جبرها لان كانت هاتكة ومستركلة لا يفتي عليه
بالضمان ولكن يبقى بوجوب عليه ديانة وسياقي في المخرج
الكا في ان قال مالك انا اضمنه لم يقطع وان قال انا اختلف
القطع يقطع ولا يفتي كذا اذا اضمنه ضمانا او لا ولط
يمل انك اذا اضمنه فلا مانع من القطع او مطلقا على قطع
من لا يرجع بين ضمان ما جاز ان اسد الدية يجب
عليه الاجرة والضمان وان لم يسلها واستر بها او يجب عليه
الضمان كالرجل ماله لا يطبق حجاز عن القدر الذي ساء
ولا اجر عليه ولا يجمع جلد مع دم اي اذا كان التزوي بكذا
غير حصن جلد ولم يرجع وان كان حصنا رجح ولم يجلد
خلدنا

الحمد مع قيمة انفصال الامتة المملوكة زينة بربها فافضلها وزينها
 القيمة مع الثمن فان في المبيع بيضا صحيا يثبت معلوم بحجبه القنفذ
 لا القيمة وفي المبيع القنفذ المسدود والمقروض على سحر الشرطين وهو
 والمقصود وهو هاتجبه القيمة ولا تثبت ومنها الحمد والمكان فلم
 تزد في روجه بالزنا وتوفرت الشروط المذكورة في باب المعائن تلك
 والادب الحمد والمكان لتدفع الاجبي ومنها اجر نظر الزنا والشرطي
 مع حالته لو عمل للموقف والبيتم ويراد الرهف مع الاحارة فيها
 اذا رهن شيئا فخرج به وبالمكس او مع الاحارة لذلك والفتا
 مع الشركة والفصل مع المسح على الحق في احدي الرجلين والحج
 مع الورقة للكل والكل مع اجرة الضاع والتمتع بيني اخضر لانه
 اعلم من به وجع لولا لا مضطج معه حتى حال كونه عددا
 ولا يستطيع مع وجع راسه عسكه حال كونه جنبا فحق الضيم
 عن غيبة الرواية لعدم كتاب جمعة فيه روايات الزمام التي
 لم تكن في كتب طاهر الرواية وهو من اضافته الصفحة التي لم يصر
 اي الرواية القريبة تتيم عسكة العنيفة من براسة صداع من
 نزل وبغيره المسح في الوضوء والفصل في الجنابة نجح والمراة
 لوضفها غسل راسها في الجنابة او الحيفة تسح على شكلها لانه
 سحان بيضا مختلفة وتفضل باقي جسدها هو بيضا ومن
 هذا انه ليس للمرأة في هذه الحالة والى حاله خوف البر وعلى
 نفسها حيث لم يجد الماء الخار من مسح راسها اذا اراد وطهرها بل
 عليها الا لا حاجته قال في السرارج ولا يباح المسح اذا لم يكن معه
 ما ان يطاها لاهلها وريبانان اعربيا قال يا رسول الله الرجل يزين
 ولا يبدع علي الماء ايجامع اهله قال نعم وانه هذا توصل اليه

وتسميه وذلك لانه اذا اسمن الما نؤمنه المهور يجب ولا فم اجمع املا
 او يسمي بالاجور كمن تزوج فخرج بها مهر المثل ولا يجب بين وسبه
 وعبرانية فلو كان الموصي له لا راعه الموت لا تتعد الوصية
 له الا بالاجارة الورثة لا ورده عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا
 وصية لوارث ولا وارث له بدين ذكره النسيجا جدا وان لم يكن ارث
 نفقت من ثلث المال اما اذا اوصى احد الزوجين فلا فخر ولا وارث
 غيره اجمعا ذكره الفتا والوعبرها مما ينبغي في علمه ان شاء الله
 تعالى منها وصية وتقل فان الوصية للفتا في كراهي الموارث ومنها
 الظاهر مع الجماعة فان من وجدت فيه شروط وصية الجماعة فصل
 لم يجب عليه الظهور لا وصية الظاهر فلم تجتمع الظاهر والجمعة
 اجنبين ومنها الشهاداة مع البيه فان وصية عليه البيه
 لا يمين عليه وان وجب عليه البيه لا البيه عليه وهذه الفتا عدة
 متقوفة في بعض الصور ايقال من قبلت بيمينه لا يمين عليه
 اي الا فيما استثنى ومن قبل منه البيه لا البيه عليه وعلى
 كل لا تخلو من كلام فانها قد تقبل منه البيه لا فو البيه عنه
 نفسه كما يات ومنها النكاح مع تلك اليمين في علمه ان شاء الله
 او ملكته او يشتمه نظر النكاح كما ياتي ومنها الاجر مع الشركة
 فلو حمل طامنا كثيرا على رواية يكون له على كسبه نصف الاجر
 ومساه وعينه فلا جرم ولو قسم مالا مستورا في غيره وبين غيره وبين
 بين البيه كسبه سره وعينه ورضي به الشرية لا يدينه وكذا كل
 على كانه لا والغيره على سبيل الاشتراك لا يستحق الاجر في علمه
 عامل لنفسه ومنها المدخ قيمة امته على كسبه زينة بها فقتلها
 لانه بفنائته يمينها ثبت له فيها شريطة الملك فيسقط الحمد بها

المقيم والمساؤولان ذلك بيان صفته كلف مخصوص الامم اذ
 يستوي الامم لصفته يكونه فاعين الفعل في العمل والافاضان
 الذي هو مصدر الاصل لا يتعدى بنفسه واللف مخصوص سا
 فيه الشرط الا في رتبة مخصوص وهو يرم وليست المقدم
 ايام ربايتها لسا في رتبة في بعض النسخ زيادة في محل
 ولما به ان يكون علي فاهوها واللف شرعا السا لالكيمية
 فاكتر من السا لال في الفسل وقوله فاكتر لالحجة اليد لان
 الايدي علي الكيمية غير داخلة في سمي اللف الشرعي حتى لا يتلف
 به حكم ولا يغير حقه فيه وقطعه لا يجل المسح ولو زال القدر
 منه محله بقي مستورا في الايدي يجل مسح ولا ان المانع من سريته
 الحدث هو ما يستعمل في الفرض لا ما زاد فاعمل زائد في المحط في
 تربية اللف ولكن به السرمدني الذي فيه من سريته فاكتر في سريته
 في كلامه من جده وعوضه شرط مسح ابي المسح عليه ثلاثة
 احوط بعد شروطه في نذر الانساح سميت لبسها علي طهارته
 سترها للكيمية ولما كان متابعه الكلي وخلو كل منها عن
 الحركة المانع واستمسكها علي الرجلين من غير شترها وصل
 الما الي الرجل وان بقي من القدر قد تزلزلت اصابع من اصر
 الاصابع فلو فقد ما لا يمسح ولو كان عقبه القدر موحودا هـ
 ونراكون الطهارة المذكورة غير المتعم وكذا الما في غير جنب
 ولا في الكون من سائر احواله الما في الاصل من الما في
 الحدث الي القدر فلا بد ان يكون ساترا لما يمتح السريته الي القدر
 هو في كلام المتن يجوز بان سائر اليه وجبت اضافة الشاح
 ساترا في نظره محل عاد القدر بلاما محل او عطف بياح

حتى لو تربع الخمين وغسل رجله كان افضل لانه اوقت لا شرع
 له الا وهو من تنظيف الاطراف واستد الاجر علي قدر انصب
 الاطراف والحامس ان التيمم خلف عن طهارة الما رعت وجده
 المسح وان كان بالرافة خلف من وجهه عن غسل الفسل والفتي
 الرجل وسال ان بدلا من وجهه اقوي بما كان بدلا من وجهه فكان
 احري بالتميم وما نفي بالخمين اشعا بان المسح لا يجوز علي
 خلف واحد بل عدز تهستا بن قال في الهيا ولو له رجل واحدة جاز
 المسح علي خهاه وفي عبارة المشايخ للمعز الذي ذكره الهيا
 فالماصل منه امكان غسل القدمين لا يجوز المسح علي خلفها
 ومسح الاخرى لبيد يكون جامعا بين مسح وغسل واذا لم يكن الا قدم
 واحدة بان خلف رجل واحدة وقطعت احدي قدسية فوق
 اكعبه جاز المسح علي خلفه موجودة لعدم الجمع فلو كانت احدي القدمين
 جوعية فقد يغسلها ومسحها مسح جيرة فمرة يا يميني ان يكون
 كالمنقودة فيمكن بالمسح علي خلف الصحبة وشترها قول التهستاني
 بل عذر وهو ابي المسح لانه امر ابي علي الشتر هذا لا يتبدل
 علي الخمين وشتر ابي المسح المتبدل علي الخمين في كلامه
 من البدل والاستخدام لانه اعادة العذر ولا علي حلقه المسح وت
 علي المسح المتبدل والمطلات غير المتبدل اضافة اليه ولو بدلتا في
 علي تغييره بغسل لا بدت باقية بعد مسح كافي الجيد لم يتصل
 التي اكتملت لتبديله في الما في الشتر من المتبدل لا في الما
 الخف باصا به بطر ونحوه في عن المسح فهو في هذا الما في حقيقة
 شرعية وقد عدل عما ذكره المتقدم ذكره محتاج الي تاويل وتحمل
 في المشارة حيث جعله اصطلاحا عبارة عن رخصة متفرقة

عليه صنف هذه الرواية علي المشرق بلدي ليسي اعلا كسها من شياخ
سمرقند فاما ملها واما لوكا كانت الملائكة غير محيطين بها وكانوا عاكفين
منه الكميين قد رثا له اصابع فلديجوزا لمسيح عليها وفيه
التيبين لوانكشفت الظهارة وفي داخلها بطانة من جلد او
خرقة مخروزة بالكف لا يبيعها ويبيع منه جوارا لمسيح علي الكف
الكنفي اذا خيط بايست الكميين كالسروال المسمى الشيخ
كما قال الشيخ عبد النبي اننا لمسيحي وله فيه رسالة رداعلي قاله
المهاشي في الرواية من قال بالجواز والله تعالى اعلم وانما في
من الشروط كونه مستقولا بالرجل ليعبر سريته الكرات فلو
كان الكف ولما لمسيح علي الزايد والحال انه لم يقدم قدمه
اليه اي الي الزايد لمسيح عليه لم يجز لمسيح اما اذا قدم قدمه
اليه وسبح عليه جاز ولو زل بعد ذلك لا يبيز لان المخرج
القدم اكثر منه محله ولم يوجد وقال في التجنيس تعاكس
الوقوف وان مسبح علي المقعد بعد ان قدم رجلاه اليه الجاز
لوجوده علي ما يراي رجلاه ولو زل رجلاه عن ذلك الموضع
اعاد لمسيح وهكذا في السراج الكفا قال في التجنيس وفيه نظر
اهو قال الشيخ الرحمتي وطل وجه النظر انه حيث مسبح لمسيح
ليربط الا لا يوجد فاقصمه وهو ما تقدم وقال السيد علي
الفرير السيواسي وجه النظر انهم اعتبروا خروج الكثر القدم
من موضع يجلين لمسيح عليه وهما هنا وان خرجت من موضع
مسيح عليه لم يخرج من موضع يجلين لمسيح عليه اه ولا يبيز في
رجله من اعلاه وهذا الاياتي الا اذا كان الكف واسما
فانهم ان اتساع الكف لا يبيع لمسيح وله رواية الرجل لا يبيز

الكعب او تكون نقصا نه اقل من الخرق المانع اي نقصان
كل واحد من الخفين لانه لا يعبث الخرق المخرج منها فاذا
كان ساقه فغير الا لا ساق له وظهر منه الكعب اقل من ثلاث
اصابع جان المسح عليه فان لم يجلها لم يجز لمسيح لانه يبيز الخرق
المانع والخرق المانع الموضع المطلق وبالمسح المصد ولا يطرر
هنا ارادة الا ولا يجوز علي الزبول لو مشدود هذا باعتبار
ما فهمه عاقله ان التقصان عن الخرق المانع لا يبيع المسح والزبول
المكروب الذي يتنام علي العقب بل يمتداهل المسح قال النشائي في
عند النعم بالماروع المتفق اذا كان مزر علي الرجل لانه
حينئذ يكون ساترا لظاهر الرجل ولا يستبين عند القدم والام
فلا يستان لم يجز لمسيح عليه ولذا قال النشائي ان يظهر قدم
ثلاثة اصابع فلا يجوز في قول عامة المشايخ كما في المذهب
المالكية كذا قال السيد احمد قوله لو مشدود اذ فيه نظر وجوز
ان شرط المسح علي الكف ان يستشكل بنفسه من غير مشروط نقصا ه
عدم جواز المسح علي الزبول الا ان يقال ان مشدود لا يبيز
الكعبين وما قاربها الا لا يستساك فانه يحمل بدونه شد
وجوز مشايخ سمرقند ستر الكميين باللفافة يعني مع الجوار
وربما مشايخ خاري كما في الجرحف الخلاصة قال النشائي
في امادة والحق ما عليه مشايخ خاري لان المذهب انه لا
يجوز لمسيح علي الكف الذي لا يستر الكميين الا اذا خيط به
خفين كجرح اه قال الشيخ الرحمتي ولا يبيز في قول النشائي
ما جوزه مشايخ سمرقند لان اللفافة في سبي الجملد الخيط
اذا كانت خيطا لا نخاسها بالزبول ونحوه فلا يستدل بعوله
علي

الرهبة اذا غسل رجله لانه لو رفض يتكبر بها ولا يبسلونها
اجيب بان الروافض يمكن ان يبسلها تقية وتكون الفسل عند
في هذه الحال في العسل فيهم وكذا الوشك في جوارحه ابرافضل
حينئذ رغبا للثبيلات وكذا اجتمع منه لا يري المسح انا ظم
لست هذا يقتضي انه هذا هو المذهب وليس كذلك بل المذهب
ان الصل افضل مطلقا قال في الترتيب وهذا مذهبا وفي
المضرات وغيره ان العسل افضل وهو الصحيح كما في الراهدي
فقال المستقنى من اصحابنا المسح افضل وهو ارجح الربانيين
عن احمد بل ينبغي وجوب ابي المسح على الخفيف على من ليس
معه سالا لا يكفيه ابي المسح ولا يكفيه لو نزع خفيه قال في
البحر لم ارمف صرح بهذا من ايمننا لكن رايته في كتب الشافعية
وتراعى الا اياه او خاف فوت وقت لو غسل رجله ولم يمسح
مسح فيدرك الصلاة في وقتها يجب المسح لانه لو غسل
رجليه لم ترك الوقت من غير طهر ابي البير او خاف فوت وقت
عزتي يعني لم يقعه ابي اخر المليل ولم يكن صلى المشا ولو مسح
ادرك المشا وصل عرفة قبل الغر لو غسل رجله فانه اذا
يجب عليه المسح بحر وفي القميا في انه ابي المسح رخصة كختمه
وفي بعض النسخ غسل المشرقة المستقلة لغيره
يعني ان الرخصة لا ينبغي شرعية مذهبها لاجل افعال الال
الذي هو المنزلة كالصلى اربا وهو مسافر وكذا غسل الرجلين
وهو لا يس كختمه واخر يقول مستقلة عن رخصة الترتيب
فان المنزلة ينبغي مذهبها مشروعة ايج بتاسيب الرخصة كما للمهم

سراية الحدوث والاثاث من الشرط كونه عاين يمكن تسمية الشئ
المعتاد فيه قيدا لان الحكم الغير المعتاد لا يعتبر قال الشيخ
الرجحي ولا كان الشئ المعتاد في المكث فانه لا يلبس وحدة عادة
وانما شرط هذا الشرط لان المسح شرع للتحفظ على المصلحة فانه
يلبس الخف ويشي في حليعه فاذا اجدت آنتى بالمسح عليه
وقد اخرج ولا يتأتى هذا في خف لا يمكن الشئ فيه اولا فانه لا
يلبس عادة وانما در لا تثبت به الاحكام لانه في حكم المدمر
هو مثلا انه اميال فاكتر من المخرج وغيره في المخرج مري الى الابد 2
بمسافة السفر به جنم في النهاية وينبغي ان يكون ما ذكره انما
في خف المصنف لانه لا يزيد شي عادة في يومه ويلبس على هذا
المقدار وفي المسافر ينبغي ان يشترط امكان قطع مسافة السفر
فيه الا انه يقال لا تثبت ان هذا الخف صالح للمسح عليه قطع
المنظر عن حال السفر والحضر اذا المسافر قد يكون راكبا وهو العاين
فيه فلم يشي لا يزيد شي عليه ذلك الخد ارفعكم جرح المسح على
خف مستخدمه وجب لعدم امكان تسمية الشئ المعتاد فيها
ارغب ارحم قال الشيخ الرجحي وكذا لو كان ثانيا اوقفا
لا يتعلق فيه هذه المسافة لا يجوز المسح عليه لانه مجرد لعدم
وهو حالي في ثابته بالثابتية من التواتر وكذا في كاحيل
فان السبل للرجلي افضل من المسح عند من نراه لعمدة عنه
منه الخلاف ولا نه ابلغ في التثنية واشت على النفس و
اختد بالمرية بترك سبب الرخصة وهو نزع الخفين الا انه
اي رهبة الرضا والخروج فان الروافض واخراج لابر ونه
نحو ابي المسح لدفع الرهبة عن نفسه افضل فان قلعت لا تنافي
الترجمة

على قيااس قول ابي يوسف حاحد المسيح كما قولنا ان المشهور عنه
 كما قلنا اننا ومن اكثر المتأثرين كبير وقال ايضا خبر المسيح كبر شيخ
 الكتاب به لشهرته وعلى قول محمد لا يكفر لانه عندنا الاحاد
 ومن اكثر الاحاد لا يكفر قيل محمد لم جوزت المسيح مع ان خبر الاحاد
 لا يجوز شيخ الكتاب به قال ما نسخ بل خصص والتخصيص به
 جائز عندني كذا في شرح المنية وفي التحرير والحقت الاتفاق على
 عدم الاكثار بانكنا ان المشهور لاحاد دينا صله فلم يكن كذلك
 صلى الله تعالى عليه وسلم بل ضلله لتخطئة المجتهدين وفي الحق
 قسروا بالاجماع يعني ولا يجوز اختلاف الفرائع والروايات فانه
 قيل لو لا كبر منكره حيث اذا كثر امر متطوعا به اوجب انه قبل
 الاجماع تدفع فيه بعضه اختلاف ترجع القائل بانكنا فاورث
 ذلك شهرة فلا يقدم على انكنا المسلم مع وجودها لكن الما قل
 ينبغي ان ينظر لنفسه ويحترز عما يوقعه في الروي والرافضة وان
 لم يثبت خلافهم ما انفك من الاجماع ولم يتركوا كذا في شرح
 العلم اليتيم يجمعون ذلك عنه انما دفع فلكان المنكر غير مدعى
 حكم الله تعالى وهو كذا لا نكث احد اسما اهل القبله ان لا يثبت
 على الحكم بانكنا هم ويحلم على انهم قالوه عن تاويل الامر في الشيخ
 والله حسب عليه بل يثبت قالوا لا نه رواية اكثر من ثمانية
 من الصحابة ومنهم المشرك المشهور لهم بالحجة فاستأنى قلت وقد
 ثبت عند النجاشي منه حجة في روى وسعد ابن ابي وقاص الكبير
 ابن شقيقة وجرى بن اسية الضمى وجرير وعنده مسلم من
 حديث بلال وبنو عدي وعدي وعدي وعدي وعدي وعدي وعدي
 حديث جابر وجرية بن ثابته وصموان ابن عساله وعنده

في السور والاختصاص ما ينبغي علم هذا الصناديقا بلها المزمعة
 وهي عاكسة حكما اصلها غير ينبغي على اعذار الصناديق وهو الشيخ
 في تفسيرها عن الحجة ولهذا الريب الا في حجة نبينا الفيل
 ينبغي ان يبين اننا لا نصدقه كوننا لا صدقه الله التي
 تصدق عليه بها بخلاف ما لو كان لا مخرج لتفني ذلك كما لو
 وقعت النار في حقه فصب عليها الماء لخرج ضررها ثم هل يطل
 سحره فيفسد القومين داخل الحقة فيه خلق سبابي متنازع
 والمختار لا كما في الحجة والامر بنبينا مشهور في المشهور وما لا ريب
 اكثر من ان يبين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يوصل احد
 النقاد توكلا في الحق كذا قال الشيخ الرجعي ليس هي الرواة بل
 ما لا تحت احاد في الاصل وتلقاها اهل التراث الثاني والثالث
 بالتبطل كما في التحقيق وثبت المسيح بالسنن في قوله الما قل
 غاروا جماعة من الصحابة انما هم على الله عليهم السلام قال يجمع الما
 يوما وليدته ولما فرطت له ايام بينا ليها ففكره مبتدع لا ريب
 عن الامام لما سئل عن من ذهب اهل السنة والجماعة فقال هو
 نقض الحديث ووجب الحسنة وتروى المسيح على الخبر وقال الامام
 ايضا ما قلت بالمسيح حتى جاني فيه مثل ضي النصارى عذاف
 اكثر على من لم يربح المسيح على الحديث لان الاثر الذي جاني فيه
 في حديث النصارى وقال الحسنة الجبري ذكرت سبب في امر من اهل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يروى المسيح على الحديث ومن لم
 يربح المسيح عليها جاني من الصحابة فتدفع روى عنهم كما ينبغي
 في هرة وعاديسة قال شيخ الاسلام واما ما جعلوا جبا
 لان العبد يخبر بين فعله وتركه اهرى على اني الان في بيني
 على

عزيرة وابن ابي كعب وسبح بن جندب والحسين وشبيب بن
غالبه وفوره بن سبيك وعمل بن تميم ومالك بن ربيعة
وعاصم بن ابي سفيان ومعاذ بن جبل ومعاذ بن سعد
ولم يولد له وابو حنيفة انا ذكك بن سارة في سحر جبريل
تبعته بالكتاب على براءة الجاهل عارضت قرأة النصف ملكه
على ما اذا كان مخففا وحملت قرأة النصف على ما اذا لم يكن
ذكك واختاره في غايته ابيات وقال الجوزي لم يشبه بالكتاب
وهو الصحيح ولذا ذكك قال الشاذلي قول من قال ان تبعته با
كتاب باذ اي المسح غير صحيحا بالكسبي اجماعا يعني والايه
الشريفة منية بالكسبي فلم يصح ان يكون المولد بها المسح
على الخمين وفعه صاحب الجمع ايضا بان المسح على الخمين لا يكون
ما سحا على الرجل حقيقة ولا شرعا اما حقيقة نظامه واسا
شرعا فان الخمين جعل ما من سرية الحديث الى الترمذي
القدم على طهارتها السا بقية على المسح وما حل بالخمين يولد
المسح فعلى هذا الاكثاف المسح على الرجل كدنه طاهرة كرجلها
حدث برفعه الحديث انه قال بالجراس لانه منصوب بسطون على
وجوهكم وقيل هو مسطوف على راسكم اية واستحوذوا بحكمكم وحكم
بالسح فيها واراد التسل الخميني ارشادا المختصين حيث
كان غسل القدمين على المسح واليد على ان المزد بالمسح
فعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وقوله لمن لم يحسن غسل
القدمين كان مستحالا حيث خافوا فوت الوقت وبطل اللعاب
من النار اي عقب القدم الذي يتخاف من عدمه المارة المجرى
جميع لعدم تفرده فيكون المثل نصيبا منه وما خطه المستلانه

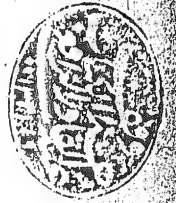
ابن داود من حديث اوس ابن ابي اوس الشامي وابي ابن عمار
كثير السمين وعندما احد من حديث ابي هيريقه وابي ابي ر
نحوه بن جبريل وعنده الجاهل من حديث ابي ابن لبرزه واما
عمر وعكرمة بن مسلم عن ابيهم وعنده الله بن مسعود وحديث
عنده الطبراني ابيهم وعنده من حديث اسلم بن مالكه وابي
طاهر بن ابي سعيد وعنده الجاهل بن سرة بن ابي مة بن ابي
اكنانة والنسابة بن بنية بن كعب الاسمي وعنده الله بن عباس
وعنده الاربع بن حسنة وعنده الله بن راحدة وعنده بن عمر بن
حريز وابي بكر بن عازن وعنده ابنه الصامت وعنده بن عمرو
وعنده بن مالكه واما مة ابن شريكه ويكي بن سرة ابو
لانسانه وزيديون ذكروا ساعيل بن عباس بن قال حدثنا سفيان
الثوري قال قال مسج رسول الله صلى الله عليه وسلم واني ذكر الله بن
وكي بن عصفان بن ربيعة بن عبد الجراح وابو الجاهل بن ربيعة
بن ثابت بن ابي موسى الاشجعي وابو مسعود الانصاري وعنده
الله بن عمرو بن الفاضل بن ربيعة بن جندب الانصاري وذكر جندب
قد مر ذكره قال ابن عبد البر وعنده ربيعة بن عبد المسح على الخمين
وانه اسرا للمسح عليها في السفر والحضر بالطريق الحسن بن
مصنف ان ابي شيبه وعنده الزيات قد مر جندب عن ذكرناهم
وقال مسلم انه وعنده الله بن الحارث بن ابي جندب وعنده
وسمى ابن مسعود وراود المسح في الحديث الانصاري قال
ابن الحارث بن ربيعة بن عازن بن مالك بن مسعود وكي بن
عنده الله بن ابي ربيعة بن السليم بن مسعود بن ربيعة وعنده الله بن
مفضل وعنده ربيعة بن ربيعة وابو ربيعة بن خديج وعنده الله بن

ويخرج عليه اهل وقيل هو رتبة مسافر فاضرب ولا ما عنده فتعبر ليس
 ثم احدث ووجد ما يكون وضوءه لا يجوز له المسح لان الخلق
 من الالف حتى لا يتبين ولا يتبين ليس بطهارة كاملة فلا يجوز له المسح
 الا اليسرها على طهارته فيتعربها ويسهلها فاذا فعل وليس
 ثم احدث وعنده ما يكفي للوضوء فوضا ومسح لان هذا الحديث
 عنده الف من السراية لوجوده بعد المسح على طهارة كاملة
 فلزم بعد ذلك جبا وكبرها وجنبا فان لم يتسل حتى فقد
 تم اذ اذ احدث بعد ذلك وعنده ما للوضوء فقط فوضا
 فسل رجله لا ندعا وجنبا فاذا احدث بعد ذلك وعنده ما
 للوضوء فقط فوضا ومسح وعليه هذا تجري السابيل ويتصور
 في بعضه اوزنه ملحق على سريه وجنب وصه عليه اما الا على
 قد مره المتخفين على طهارة فانه لا يسح على خفيه وقد
 ذكر شراح الهداية ان هذا الظن غير محتاج اليه وانما ذكرنا صورا
 متعددة لبيان فروع ما في السراية من ان لا يتاثر الاغتسال مسح
 ووجود الف من السراية اذا افاض الماء وصل الى قدميه وقدمي
 ما تقدم ان المنع لا يلزم تصويره يلزم ان المنع الشرعي يقتضي
 ان يات عتلي لا ذلة مني لغني لا يتصور ولذا قالوا ان السراية
 عند الافعال الشرعية يقتضي الشرعية لا سريه لا تكمل شرعية
 فهي باطله والشرعية الباطل وعدم لا مني للمني عند والشرعية
 المنية وما تقدم منه بمضاه الصور فاذا ندر بشرطه لجوز المسح
 كونه للمني على طهارة الماء لا طهارة التيم لا ان السراية بطهارة
 كاملة فان اريد بهنك عدم رفع الماء بتلك الرجلين فمر
 عنج وانما اريد عدم احاد الرجلين في الوضوء حاصلا فيجوز

الذي يقصر الماء عنه عند عدم الاعتناء بسبل التذمين وقدم
 جنتا مستقي في فريضة الوضوء في الجرا لجوار كحدث متعلت
 بغير جابز فاطلة فتمحل الماء كذا لا نتي قال الترمستان ظاهره
 اي ظاهر كونه خصه للمحدث عدم جواز اي المسح على الجنين
 لمجدد الوضوء قال الشيخ الرضوي ليس ظاهره ولا مدركه لانه
 ال في الوضوء في قولنا مجددا الوضوء للمجدد الذهني والوضوء المهر
 ذهنا يكون بسبل التذمين ويسح الخفي بشرطه ولا ند اذ
 جاز المسح مع الحدث فلات يجوز مع تجديد الوضوء بالاولى لانه
 يتوسع في النوازل ما لا يتوسع في الواجبات ولان معنى تجديد
 الوضوء بصورة وضوء المحدث وهو جواز فيه المسح كذا سابلر
 ما يندب فيه الوضوء وبين انه الا ان يقال اي بعد تسليم
 ما ادعى من ظهوره كما حصل له اي يجوز الوضوء الترتيبية فكل
 صار كانه محدث وهذا الجواب ابي من الترتيب ان الجنبة و
 حايض يمين لا يجوز المسح على الخفيين لمن وجب عليه النسل
 والمحدث فانما كان الموضع موضع في الحاجة الى التوضوء
 ولذا كذا قال الشرح والمنع لا يلزم تصويره وهذا بوضوء كدام
 الترتيبية وقال بعده وهو رتبة ان نجس في الماء يتكرسا الى
 كسبه ثم يسح او يتبعه فيه واضنا رجله سكا فانما لا يعمل
 اليه اما وعنت نجم الائمة انه لا يسح الخفي بل حكى الاما على
 ظاهره بعد ان يشهد فريضة الكميني وهما هنا الاشكال لان المسح
 عليه بان الجنبة الزينة غسل جميع البدن ومع الخفي لا يتاثر
 ذلك اهو ومن صورته ايضا في الكفاية توفضا ورسع جزيي
 مجلد في ثم اجنب ليس لانه يشهدا ويشهد سابلر حصة مضطحا

او قبل يورقة ليلة وهي سبعة اه قال الحشي الحشر على قوله
لا تياتي علي اصلا اقرب بل تياتي ايضا على اصلا لولا
والنفس بعد الانقطاع فانعدم في الجنب تياتي فيها لانه
الحيف لا يبعد بعد حدته وكذا النفس من تأمل اهر طاهر
جوارس مسج مقل جمعته وكوه من مفصل جيد وقوف
بهرته وغيرها وليس كذلك على ما في البسوط ولا يبعد ان
يجعل المفصل الجمعة وغيرها في حكم اى الجنب وهو عدم حمل
المسح فالاحسن في عبارة الفتوة لفتوة صحتي بشمل الحديث غيره
لا لمقتل يستعمل المفصل عن جناية وجمعة وغيرها وهذا
الحشة والاحسنة للفرستاني وقال الشيخ الرجعي قوله شعر
ظاهرة ليس بظاهر ولا مبرم لانه المفصل هو الذي فعل
النفصل وهو ثمن الجسد بالمال فاقبست الفصل له ان يندب
انما سئل له ذلك وليس فيه مسح والذي يناه يقول لا الجنب
ينبغي في حق صاحب الفصل المسنون والمندوب لان الشرع
فوجه غسل الجنب لانه الفصل الشري فلا فرق بين عبارة
الفتوة وبين قولنا لفتوة لان المفصل اه والستة في كنيته
مسح الكفن ما قاله محمد لا يسأل عن صفته المسح ان يبيع
يدبر على مقدم خفيه ويحكي كفيه ويخط خطوطا باصابع يده
المراد باليد عايم اليدين كما تقدم في قول محمد لان المقصود بيان
الستة مفرقة قليلا قليلا بالاسح من قبل اصابع وحليمه منوها
الى اصل المساق يعني يد عايم على مقدم خفيه ويخط خطوطا بالاساق
اديب كفيه بالاصابع ويحكي عايم جلد اه ما قاله محمد كني كني
تفريق الاصابع ورك المسح خطوطا ومعلوم انه كبري الانقصار

في معنى الملامح المعينة في الطهارة التي يعينها اليدين والاربع
لذلك يقال اغالرجي الجنب المسح على الكفين لانه اربعة الترتيب
عن صفوات ابن عباس قال كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يامرنا اذا كنا سافرا ان لا نتبرع خفافنا نلذ ثيابا لم يلبسها
الا عن جناية وكف عن بول وغائط ونوم ولا نل المسح ورك
علي خلافه التياتي فيقتصر فيه علي ما ورد وقد ورد في الحديث
ولا يبرح الحاقه بطريقه الدلالة لان شرطها المسافرة ولا مسافرة
بين الكف والرجل بل الجنا بغيرها اغلظ والكفين والنفس اغلظ
منها ولا نل المسح شرع لدفع الحج والحج في مسح الكفين الجنب
وتخوه فوقع الحج في الفصل ولا نل الحج بكثرة الوضوء كمن وثقنا
من الفصل وما تقدم منه مع المايين قال في شرح المني لانه
امير الحاج هذا صبي علي اصل ابن يوسف في حق المارة اذا
كانت مسافرة لان اقل الحيف عند بومكان ويلتان لاكثر
اليوم لثلاث اه قال في البحر وما جعل الحيف مبنا علي اصل
ابن يوسف بظهوره لانه لا يياتي علي اصلها فانها اذا اترخت
وليس في الكفين ثم احدثت وتوضأت وصحت ثم حاضت
كان ابتداء المدة من وقت المحدث فاذا انقطع الدم نكح في
ابام انتقض المسح قبلها فلا يقيمون ان يمسح المسح لاجل غسل
الحيف لانه امتنع الانتقاض بعضها مدة وان لمسته يات في الحيف
ففسل الرجلين واجب لغزاة شرط المسح وهو ليس الكفين
على طهارة والنقص ونقص المني بعبث لا يكون مانع من
مسح الكفين سوي وجوبه الاغتسال وسورة عدم مسح التماس
هو انها ليست علي طهارة ثم نكحت وانتطم قبل نكاحه وهي مسافرة



تلك الاصابع كلها من القدم ولا اعتبار من الاصابع اهـ فليست
لكذلك لان في البحر واقول هذا هو اذ ما في الخلاصة انما ينبغي قوله
في المسيح لان اطرافها واخرها يوافق ما روي عن المبتغي في قوله
في الخلاصة وموضع المسيح ظهر التقدم انما يجتزئ في ذلك عند
باطنه وما في الخاوية لا يدل لما ذكره بل انما لا يجوز للمسيح في
الصورة المذكورة لما ان خرج اكثر التقدم نزع وهذا فوقه
على ان هذه متقدمة عن محمد ولمذهبنا اعتناء اكثر في الخروج
كما استراه ما في النهر قال الشيخ الرجعي والظاهر انهم
ابن اخن خالته فان قول الماتن من الاصابع لا تدخل فيه
انما في كالموقال له من داري من هذا الخاوية الى هذا الخاوية
لا يدخل الى بطلان في الاقرار والاستدلال بمسألة الخلاصة
بقول ويحيى ما بين اطراف الاصابع قال صاحب خاتمة وصلح
انما فية قال سموي صاحب الجمل انما علي قول محمد ان المسيح
لا يبطل اذا بقي في الخن مقدرا وسج فريض المسيح فجعل الاصابع
ليس محلا للمسيح وعبارة المبتغي لا تدل لما ادعاه كعلت ان
انما فية اذا كانت من الخمس مسات غير داخله وقد رويهم من قال
ان قول النتم من رؤسها اصابعه انما فية للمسيح وان عمل النتم
الذي يعتمد النتم بل لا سرا بالعكس كما سمعت من عبارة محمد
في بيان المسئلة انه يبين من الاصابع الى الساق واجتمعت بمال
على ذلك فتبين اهـ ويسحب الجح بين ظاهروها ظاهروها
خلد في المفقول في المذهب كما سمعت من عبارة جامع الذهب
محمد بن الحسن وان شئ نبع في ذلك صاحب النهر انما قلنا نحن
البدائع فقال كفى بكنى بكنى الجح عصفنا بين الظاهر والمباطن في

على الواجب فان الوضع والمذ ليس بواجب والظاهر ان الكيفية
مثلا ان كيفية المسئلة ولا ينبغي ان ما قد بنا من التقصير في ذكره
الشيء ككيفية المسئلة هو الاصل من المسيح بباطن اليه
سحب ولواصاب موضع المسيح ما وسط قوت ذلك اصابع حان
وكذا الروشي في حسيه مثل بالمرور كانت مستند بالظلال وما
الحقة طار قد والواجب قبل يجوز لا نه ما قبل لا يجوز لا نه نفس
دانه في البحر جند الهري ولو بدى من الساق الى الاصابع ان
مسح عليه رما جاز في حصول المقصود الا انه خالف المسئلة
رواه ابن شبيب من حديث المغيره انه وضع يده اليه
على خده الا بين يديه اليسرى على خده الا يسرى على
سخته واحدة الحديث وافادت هذه الكيفية التي ذكرت
برضا انه لا يجوز الا ان تقصا على ما روي من مقتد الشراك وان
كان المذ اليه مستغنيا لما قال وعلم اي المسيح على في خفيه
من روي انما يه الى مقتد الشراك ثم هل يجوز للمسيح على
الاصابع قال في النهر وظاهر هذا ان الاصابع لها دخل في المسيح وما
في الخلاصة ويحيى ما بين اطراف الاصابع الى الساق ثم قال في
المسيح ظهر التقدم فينبذ انما غير داخله في الحلية وتفرع على
ذلك ما لم يسج على الاصابع ووث التقدم قبل ما في الخلاصة
واكرر انما لا يجوز ولا ينبغي ان يخرج في الخاوية حيث قال
لمحمد واسع الساق ان يتر من مقدم خارج الساق ان الخن
مقدرا وتلا انما في سوي اصابع الرجل خارج مسكه وان بقي
من مقدم خارج الساق في الخن مقدرا وتلا انما في اصابع بعضه
من التقدم وبعضه من الاصابع لا يجوز حتى يكون مقدرا

لصار يدعون الخنف والخنف لا يدعونه وانا ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح علي الموقين روثا ابوداود وصف حديثه بلال وابن خزيمة في صحيحه والمالك في مستدركه والطبراني في مجمعهم والسيرافي من حديث انس ابن مالك ولا ينعى الخنف استنالا منه حيث المنى والقيام والتمسك وروى عنها فان الخنف وثاقه تدجيل فكذلك المروق وثاقه الخنف ثقله وكذلك اتبع للمرجل فصا ركف ذي طابقي وهو يدل على الرجل لان الخنف لا يخال كسبه بطل المسح بنزع المروق ولم يطل بنزع احد طابقي الخنف لا فانقول بالمسح فظهرت اصالة المروق فصارت نزع الخنف عمدا في نزع احد طابقي الخنف لا في نزع من الخنف لم يخال الا صالة اصلا كما اذا غسل رجله ثم زال جلدها لحيث عليه غسلها ثانيا ولا يقال ايض لو كان بدلا عن الرجل كما ان ينبغي ان لا يجوز المسح على الخفيه بنزعها لان تقول الخنف لو كن على الخنف حال قيام المروق فاذا زال صار محلا للمسح وما ذكره النووي من ان المروق هو الخنف مخالف لما قد ساعدت الجهره في غيره وان المروق والموق يلبسان فوق الخنف وعلم انهما غير الخنف قال في البحر يشترط لجواز المسح على المروق ان لا يحدث قبل لبس المروق ثم لبس لا يجوز ان علي طراقة ثم احدث قبل لبس المروق ثم لبس لا يجوز ان يمسح عليه سوا اليسر قبل المسح على الخنف او بعده لان حكمه كحكم الخنف عليه السلام قبل المسح على الخفيه بنزعها وكذا الحديث استمر عليه لجلول الحديث به فلا يزال يمسح بغيره ولا لبس الموقين قبل الحدث ثم احدث فاذا دخل به فمسح بغيره لا يجوز لانه مسح في غير محل الحدث ولو نزع احد موقيه بعد

المسح الا اذا كان علي باطنه فحاشا لسته ولذا قال هنادي باطل ظاهرنا ومع في بعض النسخ بالنظر ان الشا لته وهو نزع الخنف والذية في الباطن بعد ذكر ان في والمستحقه عنده فلا تسحقه صاحب الزهر حرة ولم يثبت لها انتم فلان انه يستحقه عندها وليس كذلك وانما يستحقه عنده اي الشا في فقط وفي البحر عن المحيط ولا يمسح مسح بالطن الخنف مع ظاهره خذنا الشافعي ثم قال وفي غيره اي غير المحيط نفي الاستحباب وهو الراد وما روي انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلاه واسفله فقد ضمنه ابوداود والنسائي وغيرهما في المحيط هو الموق لان مسح البطن يوجب تلويثه او جرمه بغير المسح جلد ليس فوق الخنف كخف من الطين وغيره على المشهور من قول الزهري المروق فان مسح موك ما يلبس فوق الخنف بساق تقصر منه التربة والموق والموقيع معني واحد وقال الجوهري الموق خنف يشير بلبس فوق الخنف فان كان من ادب او نحوه جاز للمسح عليها سوا اليسر ما منقروا فوق الخنف وان كانا من كراسي او نحوه فان اليسر ما منقروا لا يجوز وكذا ان اليسر ما لم يلبس الخفيه الا ان يكون بحيث يصل طول المسح الى الخنف لا داخل ثم اذا كانا من ادب وكحوه وقد ليسرهما فوق الخنف فان لبسهما بعد ما احدث او بعد ما احدث مسح على الخفيه لا يجوز المسح على المروق وان اليسر ما قبل الحدث ومسح عليها ثم نزعها دون الخفيه اعاد المسح على الخفيه الا ان اخل بها وقال الشافعي لا يجوز مسح علي المروق لان المالك لا يجوز المسح ولا الخنف لانه عن الرجل فلو جاز المسح علي المروق

اولي وفوقانية البيان ان ما حاز المسيح عليه اذا لم يكن يسوع
 ومنه الخول جازيل جازل المسيح عليه اذا كان بينها جازيل كنف
 اذا كان كنفه خفا والمناقاة اه وهذا صريح في الورد على ما في
 فتاوى الشافعي وقد حقت المسئلة العلانية بفقوفاة ثبات
 في راترحين ساله عن ذلك السطحات سلجج خان ليد
 فيها الجواز فلما قال انه لا يثبت ما ذكره الشافعي لا بد من
 جرمه في اي في المذهب فلا يثبت على طهره ولا يتلد فيما قاله
 المنقول وفي نسخة المنقول وقد قد مناه صاعته الما في الثانية
 او جرمه فيه الجرم خف من كثرة او قطن او نحو ذلك في
 قال ولو لم تزل او شتر فان كان وضع الجلد على اعلاه و
 يقال لم جرمه خلد وما وضع في اسفله فقط ففعل وما لم يضع
 عليه جلدا صلت لا يخلو اما ان يكون رقيقا فلا يجوز عليه
 اتناثا وان كان خفيفا فهو جرمه عند اي حشيرة في الايجز
 لا وراه المروزي عن المبرة بنت ستمبة قال ترضا النبي صلى
 الله عليه وسلم وسج على الجرم بيني وقال حديث حسن صحيح
 وراه بنت حبان في صحيحه ولا ذلك قبل رجوع الامام الى قولها قبل
 موته بذلك اما قيل يتسمه وعليه الفتوى كذا في الهداية
 والثر الكنف ولذا قيده لما تن بولم الشافعي في حيث يثبت
 بها فرسخا ويثبت على الساق بنفسه من غير شد ولا يثبت
 ولا يري ما تحته فانه يري ما تحته وهو رقيق لا يجوز له سجد
 ولا يثبت في الجرمي عن المربي شفا الشوق في حيث يثبت
 ما وراه من باب مربي وبهذه المعنى يكون تكرار السج قولا ولا
 يري ما يظا ههههه عبارة الشراف الما ولا يتلج الما الي اسفل
 يري ما يظا ههههه

المسح عليه ما وجب مسح الكنف الباري واعادة المسح على البرق
 لا انتقاضه وسبقها كنف احد الخفين لان انتقاض المسح لا
 يتجزئ وفي بعض روايات الاصل يتبع الاخر ويسج على الخفين
 وجب الظاهر انه في الانتا لم يمس على احد هالان لم يمس
 عليه وعلى الكنف الاخر فكذا هذا وكنف على الكنف كما جرمه
 عند ثاني سنا بر حاكمه كذا في الخلاصة ولما قال انه لم يكن
 الجرم فوق فوق خف والشروط الشافعي جرمه على الجرم فوق
 انتزوح جازل المسح عليه حتي لو كان بدخق كبير لا يجوز المسح
 عليه وفي الخلاصة وغيرهما ولو كان الجرم فوقه واستسبح فيفضل
 الجرم فوق من الكنف فلا يصح مسح على تلك الفضلة لم يكن
 اذا مسح على الفضلة بدم ان يقدم رجله على تلك الفضلة في
 جاز ولو زل رجله عن ذلك الموضع اعاد المسح اه وفي النجس
 بمذات مثل هذا عن ابي علي الاتفاق قال وفيه نظير لم يذكر في
 وفي التنية وجعل الكنف الجرم فوق في هذا من انه اذا فصل ما جرمه
 او الكنف قد تقلدت اصابع الجرم المسح عليها او لثاثة ولا اعتبار
 بما في فتاوى الشافعي الظاهر انه بذلك يجهل لتور الكنف فانه
 قول من الشواذ والظاهر انه ارادات باقية في الاستساق
 او شبه الاستساق رجح قال في البحر وتطهرت فتاوى الشافعي في ما
 يلبس من اكر ما في الجرم وكنت الكنف يمنع المسح على الكنف كونه
 فاصلا وقطعة كرايس ثلثه على الرجل لا يمنع لا بد من بقية
 باللبس وهذا مع مخالفة في الما في انه لم يكن خفاء ساله في
 للمسح كثر ما يجوز على الموقفي اتفاقا فافاد بان الكنف ليس
 الاصابع للمسح عليه لم يكن ما صلا فلهذا لا يكون اكر ما في اصلا
 اوله

ورواية عن ابي بريسفة انه يترج الجبروت الثاني ويسبح على
الغني وشي على الاول غير واحد من المشايخ وذكر دليل
كل ما يطول فليراجع من راسه ولما دخل بيده كسرا ما اي تحت
الجمرتين وسبح خفيه لم يجز كما لا يجوز غسل القدمين واخل
الخفيه لا يجوز المسح على الاسفل عند صلا حيتا الاعلى المسح
فكما يبع الخف سرائية الحدث الى القدم حتى صارت كانهما
ليست من اعضا الوضوء يبع الخف الاعلى سرائية الحدث الى
الحنف الاسفل لذلك يخلد في ما اذا كان الاعلى غير صالح فاقدم
فيما اذا اشرف فاقبل منه الاسفل ولو لم يجز في سكون النور
خفنا كذا في المراجع وجوز في الجبروت بمتسكلا بقوله في
المستعني اقبل الخف وفند جعل له فقلا ولا شأ هذ فيه لان
فند ليس مشددا بل خفنا ولما دان اسم المعقول جاز
الزيد والجبر وفند اعلم نهر ما جعل علي اسفل فقط جلد
لكن الي القدم دون الكعبية في ظاهر الرواية نهر في رواية
الحسن ما يكون الي الكعبه ابن كاله والمجلد في اي الذي وقع
المجلد علي اعلاه واسفل كما تقدم هو في ذكر اوه خلد في السنون
اقاده المع ولولا كذا مسح امرو لا ان النساء استايق الرجال
وامنت في حق احد هها كنت في الاخر ما لم يتم دليل الحفوصة
او خنت اي مشكل ما المتفخ نهوا ما اجل او مرة كذا المتكلم
في نفس الامر ولا شكال بالنسبة النساء حتى ملهم سبي علي
ظهر هذا حال منها فوله خفيه وعاطف عليه والتعير به
اولى من تغيره فغير بان ليسها ليشمل ما اذا غسل رجله
او لا وليس خفيه ثم يحرم الوضوء واحدث او وضوء غسل احدى

بدليل الاستسنا بقوله الا ان ينفذ الي الحنف من البطل قدر
الارض وفي الخلاصة فان كان الجبروت من مبرزي صوفي لا يجوز
المسح عليه عندهم الكعبية بيمين كسورة وقد تفرع وراسا كذا
وعين من هذا كسورة وراي مشددة . متفق حرة الخف صغير
وقد تقدم خفيه الراي وقد خفف مع بقا التشديد الخف الذي
تحت شعر العثر كذا في شرح التنائية وفي الجبرتي لا يجوز المسح علي
الجبروت المرتبة من غير ان او شعر بله خلد في ولو كان منفلا من
اسفل فم لو جلد موضع ظهر القدم الذي هو محل فرض المسح مع
كونه من اسفل جاز المسح عليه فتشبه ولو تفرع جبروت اعداد
مسح خفيه ولا يجز ان محل هذه المسألة فيها سبق تحت قوله
او جبروتيه كما ذكرها غير واحد واعاد في المسح على الخفين بله خلد في
بخلاف ما لو مسح على خف ذي طاقين ثم تفرع احد طاقيه او على
خفيه فتعثر ظاهرها فرفعه فانه لا يلزم اعادة المسح على ما
ظهر من الفرق ان الحنف اذا كان ذا طاقين فكل طاق منفصل بالارض
غير من ابل عنه فيصير ان يحكم الانفصال كفي واحد وما الجبروت
فغير متصل بالحنف بل هو من ابل عنه فلا يجز المسح عليه كالمسح على
الحنف فيلزم اعادة المسح عليه كذا في شرح الكعبية ولو تفرع كذا
اي احد الجمرتين مسح الحنف والموثق الباقي قال العلامة في
ابن الحاج في شرح الكعبية وهذه المسألة على كذا في شرح الخف الثاني
واظهار هو الراي ان المسح على الخف الثاني في الجبروت الثاني
ثانيا وهو قول زفر والحسن بن زيا وجعل قاض خان رواية
عن ابي حنيفة انه يسح على الخف الثاني ولا يعبى المسح على
الجمرتين الباقي ثالثا وهو المذكور في بعض روايات الاصل
ورواية

او رجعا ما ان يكون العذر عند طهارتها وقت الوضوء وليس اوجزا
في الحائض او صغرها وقت الوضوء وجود وقت اللبس او
موجود وقت الوضوء منتظما وقت اللبس فان التقط في
الحائض فحكه كالا سحالا ان السيلان وجد عند اللبس فحكه
اللبس على طهارته كاحطة فمخ الخف سراية الحدوث للعدسي
ما دام المدة باقية وفي الضمور ان السيلان لم يمسح ما دام
الوقت باقيا فاذا اخرج الوقت فزغ خفيه وغسل رجليه كذا
في الحجر وصورة المسح ان يتم لفتد الما، وليس الخف فلا يجوز
لذا المسح عند وجوده لانه لو كفي وقت اللبس طهارته
فامته معني ولما اذا توفضا وليس الخف ثم احدث ولم يجده
فتسح ثم وجد الما في المدة لانه يسح اليها ثم افاضه السيد
احد عند الحدوث سقطت بوتر تمام الما في الما في بشرطه ان يكون
الحدوث بعد اللبس طاريا على وضوء تام وذلك لان الخف يمنع
السرانية الى التقدم كما مر فحتاج وقت المنع ان يكون الطهر
تاما سواء كان تمام الطهر عند اللبس او بعده وعبر الما في
عند الحدوث موثره على قول اكثر وقت الحدوث لان لفتد
تعيد الما وشره الما في الما في الطهارة التامة سا بقية على الحدوث
كما هو صريح ما قد مرنا عن الما في وهو مستثناة من المدة التي
ذكرناها من وجود الطهارة التامة وقت المنع وانما فيها على
ذلك لكون التمام بالحدوث حتي كانا في وقت واحد ويحذف ذلك
ما التوفضا لصلاة الحجر وضوء تاما وصلح الحجر ثم يجزي على طهارته
وليس الخفيه قبل الطهر على طهارته وصلح الطهر ثم احدث
قبل المصغر فلو توفضا الا ان جاز ان يسح لانه صدق عليها

الرجلين وليس خضا ثم يغسل الاخرى وليس خضا فيجب بها
ان ينالها ملبوسات على طهارة كاملة وقت الحدوث ولا
يقال لبسها على طهارة كاملة وقت الحدوث لان المنع وال
على الحدوث والاسم على الدوام والاستمرار كما حققته شراح الكفاية
فالحد المصغر وقوله على طهر يتم الوضوء المصغر المندرج تحت
المسح والمنزوي وغيره فلما احدث وسح فحكه ما لم يسح
فلبس مرقبيه لا يسح عليه قال الشيخ الرضائي ليس هذا
موقفا على المتن بل هو ككل مستأنف فالاولى والاربع والمصلحة
فيه انه لما احدث حل الحدوث بخفيه لانه لا تقدم كما تقدم في
الخطبة فلهذا تستعمل الى ما لبسه فوقه وان كان قد لبس
الا على طهر تام حيث مسح على الخف الاستعمل قبل اللبس
قام حرج الطهر التام من حقيقة كل شيء اي كفت من لفتد من
الاعضاء ولم يصير الما هذا يتبين على القول بخبر الطهر
والصحيح عدم تجزي الحدوث لموقفا وضوءا صحيح به انما وغيره
فمن ترك لمة لبس له طهر صلا بل هو باق على حدته حتى يسحها
رحمى ارفاقه معنى كثير راي الما وصغور بعد الوقت فزغ الش
في ذلك الما في الزيلتي وكورضه بانه لا تقتضي فيها ما يتبع طهارتها
وانما لم يسح المني بعد برونه الما والمعدور بعد الوقت للطهر والحدوث
الساكن حيث في التقدم والمسح انما يزيل ما حل بالمسح الا بالتمام
ولذا قال الشيخ فانه اي المعدور يسح في الوقت فقط كما توفضا
لحرقه غير الذي ابتلي به اذا كان السيلان متنا في الوضوء واللبس
الا اذا توفضا وليس على الاستطاعة اي استطاع عذره فكلما يصح
اعلم ان صاحب المذاذ اذا توفضا وليس خفيه زينا على اربعة
اوجه

الفتنة اذا نفي في اول المطهر اول الاسم يدل على الاموال والاسرار
والفعل غاليل على الحقيقة دون الاستمرار هو فالعلم ان
الشرط حدوث الكسب على طهر في الجملة عند الكسب بشرط ان
تتم تلك الطهارة عند الحدث ولو لم يقيد التام بوقت الحدث
لما ادر يقيد به بوقت الكسب وحصول الطهر التام فكل ما
هو متعقبي لظهوره على وبعد ما قيد بوقت الحدث لم يبق احتمال
تقييده بوقت الكسب تكون الفعل اطلعت على الدوام في جليده
البيمين انما هو بطريق الحجاز والادام في ثيابا في المعنى الخبيث
فلولا التقييد بوقت الحدث لثبنا في الزم الى المعنى الحقيقي
فان قال قيل المفهوم من الكسب عدم الجواز عند كون الكسب
عليه تمام وقت الكسب مع انه ليس كذلك قلنا التام وقت
الحدث اعم من التام فيه فقط والتام فيه وقيل ايضا ولان
وقت الكسب تكون تاما وقت الحدث نوعا وليست العامل
فيها احد الضمير في المذهب في قول المص وهو جاز وانما جاز
عمل الضمير باعتبار مرجعه فانه يعود على المسح فعمله يجوز
ان يكون معولا للمصدا والصريح الذي في قول المص شرط مسحه
لكن مراده ما يلزم الا نفي وتلاية ايام وليا لها مسحا فم
ولو حذف وليا لها ما ضر لان ذكر احدها باللفظ الجريح يتنظم
الاخر كثيرا في ذكره كيناسب ذكر المذهب في جانب التام والاختلاف
لجور العلم في هذه المسألة للمعتمد والمسا فمنهم من يوجب التام في
واحد والحجة لهم احاد ثبتت كبره صريحة بطول تسرها وقد
اختلف القول على ما كنت في جوابي للمعتمد وسبق لي ان نفي
ربا نتم على جوابي للمعتمد ايضا كما قيد المدة بغيره

انها ليسها على طهارة وثامة وصدت ايها وجود الطهارة
١٠١١ - ثبتت الحدث في هذه المسألة خالف الشافعي واعتبر
تمام الطهر وقت الكسب ولا يظهر اثر الخلاف الا في التوضا
غسل البيمين ليس فيها ثم غسل اليسرى وليس فيها ثم احدث
جازه عند فان يتوضا ويسح على خفيه لتمام الطهر عند
الحدث وعلى كفه من مسح السراية الى القدم خلافا للمعتمد
تمام الطهر عند الكسب الا ان يفتح البيمين ثم يعيد ليسها بعد
تمام الطهر وكذا الويد اليسر الخمين ثم توضا الا رجليه ثم خاض
في الماء فان ثبت رجلك مع الكمين ثم احدث جاز ان يسح
لوجود الطهارة التامة عند الحدث واما لو جمعت الحدث اي
ليس خفيه ثم خاض انا فاقبل قدما ثم ثم وضوه ثم احدث
او يد غسل رجليه ثم ليسها ثم اكل الوضوء ثم احدث جاز له
في هاتين الصورتين ان يسح عندنا لصديق وجود الطهارة
التامة عند الحدث خلافا للشافعي لانه وقت الكسب الكسب
متوضا قط ولا عند الحدث ايها لخلو الوضوء عن الترتيب المروي
في مذهبه قال في البحر فظهر به اننا ان قوله وقت الحدث او عده
قيد لا بد منه وبه يذوق ما ذكره في التبيين من انه زيادة بله
فاية لان قوله ان ليسها على وضوء تام يعني عده لانه ليس
بطلت على ابتداء الكسب وعلى عدم عليه ولما جئت بالادام
عليه في بيينه لا ليس هذا الثبوت وهو لا يسر فيكون منها
ان وجد ليسها على وضوء تام سواء كان ذلك الكسب ابتداء او الادام
عليه فلا حاجة الى تلك الزيادة انتهى ووجه دفعه ان الفعل
دال على الحدث ولا دلالة على الادام والاستمرار قال المحقق

قد طول الاصاب التلد ثم وضعها من المسح قال السيد
سرا ابتداء المسح من طول الخف من الاصابع او الساقي او في
عرضه بينا ونشأ الا اده من كل رجل مستوية بالخف حتى لو مسح
من الخف قد رقت الاصابع وكانت ساقي من القدم دون ذلك
بان قطعت احدى رجله وبقي منها اقل من هذا المقدار وبقى
هذا المقدار من الخف من القدم لاصح موضع المسح لا يجزي المسح لرجل
غسل ذلك السابق كالوقطعت من الكعب حيث يجب غسل الجميع
ولا يمسح ولذلك قال الامم الخف اذا كان المراد قد لثت اصابع
كل رجل من المسح على الزاوية من الخف اذا كان كبير او الجازي المسح
في المساميل المذكورة متباينة وهو لا يجزي في جميع ذلك لو مسح على
رجل اصبعين وعلى الاخرى قد رجع لا يجزيه ذكره ابن ملك لمصر
قال الشيخ الرضوي ثم عبيد علي الخف غير صحيح بل هو موضع على عبارة
الكثر حيث قال بتلثت اصابع فتعلم عبارة الجردت تامل
والناسب هنا اثباتا لوصفها فيه مد الاصح الواحد فلا شك
بالحق لو صعدا حتى بلغ بالكمد قد رقت اصابع وابتل منها غير ان
ياخذ ما جدي لا يجزي لان شرط المسح ان تكون بتلثت اصابع
كما ان المقدار المفروض فيه قد رقت اصابع بعد الاصح وان اقل
بالقد والمفروض من الخف لكنه ترك المفروض الا لا عند المسح
بها وحاصلا انه اذا كان التلد الخف بالمسح فلا بد ان يكون
بتلثت اصابع طولا وعرضا ولا يكفيه مد اصبع او اصبعين هذا الم
ياخذ للمعرفة ما جدي فانما اخذ جانبا من مسح كل طرف غير الموضع
الذي مسحه فلا بد مسحه بتلثت اصابع كما في الخافيه ولو مسح بالاصبع
والساقية ان كانتا مفتوحتين جازي لان ما بينهما مقدارا صحيحا

على عدم جوازها الا احدى فانه اجازة بشرط ان تكون متساوية لجميع
الواحد الا جازت المادة بكشفه وان تكون تحت الخف منها شيء
سواء كانت لها ذنبا او لم تكن ولا لا تكون عامة محرمة فلا يجزى
المسح على العامة من المفصولة ولا يجزى للمراة اذا دبست عامة الرجل
ان تمسح عليها ولا ظهر عند احد وجوب استنبابها والترقيت
فيها كالخف وتبطل بالتمسح ولا تكفي في الا ان يكون يسيرا
مثل ان يمسح برسمه او يمسحها بالجل الوصف وفي اشهرها
على طهارة رواتها وفرضه اي المسح على الخفني على ايدي
ان المراد بالمفروض التذكري دون المفروض الاصطلاح فانه
ليس قاتبا بدليل قطعي ولا فمختلف فيه كما في الترتيب قال
في الحي كن لاحاجة الى هذا لان مشايخنا يطلعون اسم المفروض
على ما ثبت بظني اذا كانت الجواز يفتقر بعونه كفعل الكرافت
واقنعين اه قد رقت من اصابع اليد ثم التفتت بمسح اليد
هو الاصح لان اليد المت المسح والتلثت اكثر لها بها وسي
عليه في المستغنى واطلعه غيره واحد من مشايخ المذهب عزاه
في الخلاصة الى ابن بكر الرازي وفي المحيط وهو رواية الحسن بن
ابن حنيفة وفي الاختيار وغيره عزاه الى محمد وقال الكرخي ثلاث
اصابع من اصابع الرجل لث المسح يتبع عليها وعن ابن يوسف
والحسن الترمذاهر الخف ولو مسح اقل لم يجز ويرى عن ابني
يعصف ايضا ومع الخف كذا في شرح المشيئة قال في الشرح لم يصف
اليد الى اللبس ايجا الى انه لو مسح بمسح على خفيه ففعل
صح كما في الخلاصة اه اصبرها بيد من الاصابع والكراد بالاضر
الحسن الصارق بالمقدرة طولا وعرضا فحينئذ لقد راي المفروض

اما متناظر الان ما مسح به لم يصير مستقلا اذ لا يحكي عليه بالاشكال
 الابدع الا انفسك الى عند المضمون ولم يوجد فاذا استوعبه القدر
 جاز ونقل في الخلاصة تصحيحه عن المغيثاتي وكره قطع قدمه ان
 بقي من طهره قيد بلا بد محل المسح فلا اعتبارا بيبقي من القبة
 قد والرضي اي قلادة اصابع مسح على خضه الملك سنة له الا لريه
 عند ولا بد ان لم يبق من ظهر القدم الا اقل من ثلاثة اصابع ولم
 يبق شي غسل لغوات محل المسح فيجب غسل وغسل النانبة
 لانه لا يجوز الجمع بين غسل المسح وكن قطع من كعبه وبقي الكعبه
 او بعضه فيجب فيرضه غسل موضع القطع عند الخلط في الزفر
 يوجب عليه غسل الصحفة اي لم يجمع بين غسل المسح والمسح
 ولو كان القطع فوق الكعبه جاز مسح الصحفة المستقيمة لانه
 ليس له الا رجل واحدة ولذا قال ولو له رجل واحد مسحها
 اي خضها الملك بسنة له لعدم وجود المانع وهو الجمع بين غسل
 والمسح لعدم وجود ما ينسل وجاز مسح خضه مضمون بالرد به
 المستعمل على وجه محرم سواء كان غصبا او سرقة واختلافا
 مثلا فيما يظهر اذا كان من حريم واجتفت فيه الشروط خلافا
 للحنا بله قال في الاقناع وشرحه من كتبهم ومن شرط اي للمسح
 على الخف ونحوه ابيح اياحه لانه المسح رخصة فلا تستباح
 بالمصية ولا يصح المسح على خف مضمون ولو فرض ضرورة
 هو في طرف ظهر وخاف سقوط اصابعه فجمع الخف المضمون
 والحر في فلا يستباح المسح عليه لانه مربي عند في الاصل وهذه
 ضرورة فادق فانه صلى وقد مسح عليه اعاد الطهارة والصلوة
 لطلوها اهلا كما جاز غسل رجل مضمونة اجازها هذه العبارة

ولم مسح باصبع جواربها الا اربع فيجب ان يجوز بالانفاق علي
 الاصح كذا في الجوارب في البناء ذرية ولم مسح باصبع جواربها الا اربع
 لا يجوزها وفي منية المفتي لم يجز في الاصح ونقله في شرح المشيئة
 الشريفة وكذا اعتل في الفتاوى عن الوجيز في الخثر في الخائف
 لما في الجوزيك التوفيق بان يحمل القول بالجواز على ما اذا وقع
 في اربعة مرامض والقول بعدم الجواز على ما اذا اتخذ الموضع لان
 احتجاده يمنع اعتبار ذلك مقتدا بشرط بقا البسطة على كل جانب
 منها وكالا يكفي عد اصبع او اصبعين لا يكفي مدروسه الا اصابع
 فلو مسح برؤس اصابعه اي ومد هاتحي بلح صند الراتلات وحكي
 اصوبها كذا في المسح بثلاث اصابع مضمونة غير مضمونة ولا
 معدودة كيجز ذلك خلافا بين اصحابنا في النهر المردود في المرددة
 الاصح عدم الجوارب الا ان ينسل من الخف عند الوضع اي وضع رؤس
 الا اصابع قد فرضه قال له المص لان وجوده لا يتبدل بالمرور من
 ولو تغيرت كالارصاب المظروشي في الحسني المستل على من
 الخف مقتدا في فرض فيجوز كما تقدم قال في في الاخرة ان كان
 الا لا يتناظر وفي نسخة متناظرا لان المدا على حصول الفرض
 بغيره بله مستقلة وان لم ينسل من الخف عند الوضع قد فرضه لانه
 المسح هو الاصابه وما انزل بالوضع مستطمنه فوه المسح مقدرة
 ثم سأل اما المتناظر على رؤس الا اصابع التي مسح بها وهو غير
 مستقل فسقط من فرض المسح بقدره انفسا وهكذا حتى يصير
 ما سحا بمقتد ان ركلات اصابع يده فصا مستوعبا المقدار فرضه
 المسح بمقتد الا لانه لا يجوز له الا اي وان لم يكن الا متناظرا لا
 يجوز وهو اختيارنا والفتية ابي الديث وقيل يجوز فان لم يكن

كذا في التسمين قال في البحر وهذا هو الوجه لان صف الاصابع
ما يكون طويلا ويكون قصيرا فلا يستعمل باصابع غيره وفي السراج
وكبر القدم قيل على كبرها وصغرها دليل على صغرها فمعرفة
هذا الوجه قال في الشهر وتقدير الزيلعي وغيره للمعنى الاول
ببينا انه هو الذي عليه الممول ويراد بالغير مع الاصابع
قدمه صغرا وكبره الا مطلقا وهذا الاعتبار انما لما نقل وفي
المع الاصابع تبعا لصاحب الاهدائية ردالا اختاره صاحب المبدع
وسمى الابهية السرخسي فانها قالوا وتختلف مشايخنا فيها
اذا كان ييدا وتلد ثمة من الاصابع والاصح انه لا يجوز المسح
عليه وصح القول بالاصابع صاحب الاهدائية والنهاية وكذا
والا تأمل طرائف الاصابع قال في البحر وما اعتبر على هذا حام
الرجل في الخرق واصابع اليد في المسح لان الخرق يمنع قطع السهم
وتتابع المشي وانه فعل الرجل فانما فعل المسح فانه يتابع باليد
والرجل حله واذا فاعمل الي المتاعل وورث الحرام هي الاصل
ولا عدول عن الاصل بل مرجح ولا مرجح ههنا يمنع اي جاز
المسح عليه في قول عليا اننا انقلدنا وهو استحسنه والقباس
ان يمنع التليل ابن وهو قول زفر والشافعي في الجديد لانه
ما لم يمتد من القدم وان قيل هو منسك لكونه للحدث
والرجل في جنته المنسل غير منجزية فوجب غسلها كلها وجه
الاستحسان ان الخناق لا يدخل عن قبيل الخرق عاقبة فخرج
علقت المسح يسمى الحنف وهو الساتر الجموص الذي يملح
به المسافة تايا كان كذلك فهذا المعنى موجود وفيه والاصح
يطلق عليه فاعبر الخرق معد وما يختلف الحنف المستعمل على الكبر

صاحب الانباه من بحث الفرق تقلد عن كتب الشافعية نشر
قال به ريرة الرجل المضمومة ان يستحق قطع رجله فلا يكف
منها قال الحنفى السبيح احمد الحوي قال بعضه الفضل هذا
لا يقال عند ثالوث حفيظة الضبيب ازالة اليد الحقة باليات
اليد المبطلة فان كان الحلو على السباط لا يكون غسبا
لعدم صدق التبريف عليه كيفية تكون هذه رجله مضمومة
ولذا قالوا بالضبيب فيما يتصل ويجوز لا انفار ويلزم على كبرها
مضمومة انه لو رأت يجب عليه قيمتها كالوفور الدين المضمومة
على مستحق ما ولو عبر بسبعة الا زالت لما ان اولى والخرق
الكبير بوحدة او مستقلة قال في شرح المنية اعلم ان لفظ كبير
بروي بالثاء المثلثة وصح جماعة من سائر رعي الاهدائية بروي
ثانيا الموحدة قال خواجه زاده وهو الاصح لانه في الاكتمال
تستعمل الاكثرة والتلدة وفي اكتم المنسل يستعمل الصغير والكبير
ولنعم منقل فلا يذكر الا الكبير لا الكثير فهو قال في البحر
الامر في ذلك قريب وعلى المنقذ الاول بوجه عليه ان الخرق واحد
فكيف يوضع بالكرة ولا يجيب فانه اسم مصدر وهو يتبع
على التليل والكبير وهو قد وثلاث اصابع المقعر الاصابع
اخترت به عن رواية الحسن عن الامام من اعتبرا اصابع اليد
منعومة او منفرجة على ما يختلف فيه واعتبر الاضغ الاضغ
بكالها اي طوك وعرضا فلا يضر ظهور روبرها فقط وتلقوها
اي الاصابع بعينها باصابع ما ثلث اي في الحنفية وهذا التفسير
اولي من تفسير غيره بالغير لانه قد يكون اصابع الغير اكبر من
اصابعه وهذا هو المعتقد وقيل باصابع نفسه لو كانت قاتية



من نصف الصنف جاز عليه المسح وإن كان أكثر لا يرضى
 أبي حنيفة في رواية أخرى يسح حتى يبد أكثر من نصف
 الصنف أه ولا يخفى أنك ما مر من اختيار السرخسي ولزم
 التقدير المانع عند الشيء لصداقة أبي الحنفية عند رفع النعم
 عن الأرض وبه صرح الحلبي وهذا صادق بعد الرواية
 في الحالين وبالرواية عند وضع القدم لا عند رفعها فالسيد
 أخذ لم يخرج جواز المسح عليه وإن أكثر قال في البحر والخرق المانع
 هو المتبرج الذي يبري ما تحته من الرجل ويكبر من منخله لكن
 يخرج عند الشيء ويظهر القدم منه عند الوضع بأن كان
 الخرق عرضاً وإن كان طويلاً لا تخر فيه ثلاث أصابع وأكثر
 كن لأبوي سئى من القدم ولا يبرج عند المشي لصداقة
 لا يمنع المسح وفي الحيط ولو كانت مقدمة مستغرقة إلا أنها
 مسدودة حاز المسح عليه لأنها بمنزلة الخزيرة كما لا يخفى
 لو انقضت الظاهر كما في المطابقة العليا من الحنفية دون
 المطابقة المأهولة للرجل يعني وكانت البطانة مستغرقة ترو
 الحنف بأن كان يمكن متابعتها المشي عليها ولا تشفع الما ولا
 كانت بمنزلة القدم وتجمع الخرق في حنف واحد لا فيها يعني
 لو كان الخرق في حنف واحد قد رصصين في موضع أو موضعين
 لا في الرجلين كصغر واحد لا خولها تحت خطاب واحد
 وعن أبي يوسف عدم الجمع مطلقاً وشذ عن المزائي كما في
 الخزانة فقل قول أبي يوسف لو كانت في الحنف الواحدة خرق
 متحدة كقدر حمصة وغورته لو جمعت بلغت قد وثلا لفة

فإن هذا المكي مدوم فيه ولا يقال له إلا حنف خرقه فليس
 بجحف مطلق بل متبدل لا يتقطع المسافة به إذا لا يمكن تتابع
 المشي فيه وغالب الحنفان لا يخلو عن التخليل عادة والخرق
 شرعا إذا كان يكون موقعا أي الحنفية المخرقة خرقا كبيرا خرا
 أو جوق فيسح عليه لأن العبرة بالأعلى حيث لم يمتنع
 الرطوبة على الأسفل وفي البحر ولو أن اكتشفت الظاهر أو في
 داخرا بطلان من جلد أو خرقه خرقه بالحنف لا يمتنع وهذا
 أي اعتبار الأصابع بوصف الصغر من الخرق المانع لو كان
 الخرق على غير أصابعه وعقبه ويرى ما تحته أي ما تحته الخرق
 يعني فلا يكون الخرق مانعا إذا كان مستغلا على هذه
 الشرط التلازمة وقد أرى أن بالنا هم على سبيل التلازمة
 فلو كان الخرق عليها أي على الأصابع نفسها اعتبر التلازمة
 ولو كان رأي لا يعتبر الأصغر لأن كل أصبع أصابعها فلا
 يعتبر غيرهما قيل اختيارا واعتبارا بالتلازم الأصابع الصغيرة
 مطلقا وهو ظاهر كلام الكمال وظاهر المتن كما لا يخفى حتى
 في الصنف وهو اختيار السرخسي كافي في الحر حتى لو اكتشف
 إلا بها سر مع جارتها وهذا قد وثقت أصابع منها أصغر من
 المسح وإن كان مع جارتها لا يجوز على الأصح تنحية التلازم
 والتابع من ما اختاره في الشعر كما دأبه وهو الأصح كما لا يخفى
 سمد في شرح الصغير ولو كان الخرق عليه أي على الصنف وشعر
 به والقرينة هذا ما اقتصر عليه فاضح خات في شرح الجامع الصغير
 وفي الحاشية أيضا هذا إذا كانت الخرق في مقدم الحنف إذا علي
 القدم أو أسفله وإن كان في موضع الصنف إن كان يخرج أقل
 من

بعد ان ينسل رجله ولا يستتر في صلاته ان انقصت في صلاة
ولا يلزم قضا ما صلى في خفة الهييج بعد المسح عليه قبل
المنقصة فتنبه استبان قلت وروايت في التبريد ان ما ينقصه
الستر كوجود الماء والغدرة على استمال جميع التبريد استبان
يرفع استمالها اذا عرض يعني فالمسح على الكف ذكر ان لا يخلو
قبل المسح خروقا خروقا ما جاءنا المسح عليه ابتداء لو مسح على
صحيح قبل تمام المدة انخرق ما ذكرنا لم يحل استخرار المسح عليه
لخجاسة كانت في التبريد قبل الصلاة فانها تنقض عن الصلاة
فانها تنقض عن الصلاة فيه ابتداء ولو صلى في ثوب ظاهر فيه
اخر صلا تدرجت الخامسة الا انقصة منعت عن استبرار يربك
فيه والاشفاق من المودة بين الصلاة ابتداء وبرها عريضا
حتى انقضاءها اي الصلاة وهو مضمون كونه مملوفا
حتى على المغمول به الغدرة في الصلاة تقديرة كذا استوف
فانها ينقض الصلاة وبرها حتى انقضاءها يعني
حتى لا يشرع صوابا في الصلاة لا تفرقة اداء ولا قضاء لعدم
الشروع والامتناع والاداء بانقضها التبريد وانما غلبا بالحر
الا انها شرط وينبغي على شرطيتها عدم اشتراط الشرط لها
لانك قد زعمنا اننا لم نشد انقضاءها بالاداء لان هذا فتره الجلي
في اداءه قال احدنا اطلعت الا انقضاء على التبريد
لانها شرط فيه اه كما ينبغي في باب شرط الصلاة منه انه
يشترط التبريد ما يشترط للصلاة في نظرها فندرج فيه
الاستبصار المسح خيطه كما في التماسه في الاداء وفيه اتفاقا
كل ابي يادون المسلة بموضع الخنزير التي هي معزوفة اتفاقا

اصابع وكثير يجوز المسح وما لا اليد ابن الهمام وقال تلبينه وانما يبر
الحاج في شرح المنية والمنية هو في المذهب هو الجمع وهو قول محمد
ولا شك انها اولها قال في الشهر اطلاق عامة المتن والشرح
على الجمع مودن بتبريد بشرط ان يقع مريض اي المقدار والفرق
في مسح الكف وهو تلبينه كما يصح على الكف نفسه لا على ظاهر
من خرق يسير قال في شرح المنية لان المسح على ظاهر
من الخرق ليس بمسح على الكف حقيقة ولا حكا اما حقيقة
فلا هو وما حكا فلا فلا فرق الا انما جعل عضو في جوارح
المسح على خفة هو فيه لكن لا يجيب يكون ما يقع على ظاهر
منه محسوبا من التبريد والواجب لا تقدم منه انه انما اعتبر عملا
فيه لان في اعتبار ما نقض المسح حرجا لا زحاما ذكرنا ولا
حرج في عدم احتساب ما يقع من المسح على ما ظهر منه من
الغدر والواجب لعدم المسح في فعله على غيره فظهر ان عدم
اعتباره ما نقض المسح على خفة هو فيه للضرورة والاداء ضرورة
لاحتساب ما يقع عليه من الغدر والواجب من المسح وانما
بالضرورة يتعد برها هذا ما نسخ للمبد الصغيف فتنبه
لقد اتفقنا اننا لم نثبت فيه عليه وهو مأمور وقيل خرق يجمع اي
ينبغي جمعه وعدم اهما للمسح المسح الحالى اي الذي يبرك وتبريد
حالا ولا سيما في التبريد برباد يد يد التبريد
كما يقتضى الا صغيف في الصلوات الاستنباطية والالية لاني
الصلوات الا ضرورية كالاولان ما سما على خفة الهييج وبلي
بوضوئه ذلك الطهر والعصر والتبريد ثم بعد فتره من التبريد
وانقضت الكف فينبغي مسح فليبي لاداء يصلح المسح الا
بعد

جواز الصلاة قال الشارح وكان ينبغي الاعتبار بالجزء الثالث
الاعتبار بالادب في بوردى الى ان التليل يبيع وان لم يسلح بيع
الكسوف ولاقوه في فتح القدر وغيره وقال في بعد التليل
نظاها انه لم ان القاعده ان المفسد انما هو بيع المفسد
وهذا لان المفسد انما يكون ذلك اذا كان الاكتشاف في
عصو واحد وعنه يعتبر بالجزء وفي صورتنا حصل ان يفسد
كل منها عورة ولا احتياط باعتبار ادافها لان به يوجد
المانع فاذا بلغ بيع اصفها فسد احتياطيا واذا خففت هذا
ظهر ان ما قال ابن هكك موافقت لما في الزايات اه اجتار
وفي البحر اطلعت في الميع وهو مقيد بما اذا كان في الرضه الكبير
قالا اكتشاف الكبير في الرضه التليل لا يفسد وكذا الاكتشاف
التليل في الرضه الكبير ايضا والمفسد الاكتشاف الكبير في
الرضه الكبير وقد ركز الكبير ما يروي فيه ركن والتليل روضه
قلوا اكتشافه في حال غندهم كذا في القنينة وطيب كرم اي
في حال فسد في الحال غندهم كذا في القنينة وطيب كرم اي
في ركني اعني استعداد قلوه بلغ قدره وجب الدم وال
صدق وهذا بناء على اعتبار المفسد وما دونه وما على اعتبار
كرثة الطبيب وقلة فيقال ان كان مجموع المتفرق من الطبيب
كبره فان حجب الله والاصدقة واعلام توقف عن حصر
يعني اذا كان في الميع اعلم من الذي يركب كنت اذا جعت
بلغت كرك من اربع اصابع فانما جمع مطلقا سئل ان التفرق
في موضع واحد وفي موضع ولا يجوز لبسه كما لا يجزى بهذا
على المصدق ويحجب في الذكر اهنية ان ظاهر المذهب عدم جمع

مختلف في خاصه متفرقة في خفيه او ثوب او يد نذ او ملائذ او
في المجمع كذا في البحر فقل فباعت الخلاصة ان النجاسة كانت
في ثوب المصلي اقل من الدهرم ونكت قدسية اكثر من الدهرم
وتكن لو جمع بلغ اكثر منه قدر الدهرم لا يجمع قال ولا يجزى ان يخالف
لما قدسناه وهو من كور في التسمي وغيره واكتشاف عورة
كاكتشاف سبي هي فرج المرأة وسبي من ظهرها ركن من خنثها
وسبي من سائر اجبيت يح لمع جواز الصلاة لان المانع في
المعرة اكتشاف القدر والمانع وفي النجاسة هو كونه حائلا
او عابرا لذكره القدر والمانع وقد وجد فيها بحر وقال في بالية
شروط الصلاة ولو جمع بلغ ربع عمته صغير منها لم تجز صلاها
لان جميع الاعضاء عند الاكتشاف في كصوف واحد وذكر الشارح
انه يعتبر بالاجزاء وان لا يبيع التليل قلوا اكتشاف نصف تحت
الخنث ونصف تحت الازد وذالك يبلغ ربع الازد والكثر لا
يرجع جميع المعرة لاكتشافه لا يتبطل وهو ظاهر كلام محمد في
الرياءات حيث قال اذا وصلت واكتشف سبي من شعرها
وسبي من ظهرها وسبي من فرجها ان كان جال لو جمع بلغ النظم
منه والافلا تم قال الزاهدني ولو يذكر انه بلغ ربع اصغرها
او اكبرها وفي شرح المجمع تلك الاكتشاف ما دون الدين
معناه اذا كانت عورة واحدة وان في عصمة ثوب او اكثره ويلزم
يرجع ادنى عضو منها يبيع جواز الصلاة وهو تفصيل لا دليل
عليه اه وفي الشعر عن الزايات لوصلت وقد اكتشاف سبي
من شعرها وزجرها وظاهرها ونفذها بلغ ادنى ربع منها منع
جواز

لما كان جامعاً بين الغسل والمسيح ولا نالمسيح وظيفة واحدة
 فاذا بطل في واحد الخطين بطل في الثاني ونقصه ايضاً
 هذه الوردية المعينة للمقيم والمساقر وان لم يمسح له
 صورتان احداهما اذا انس خضبه على طهارة تامة
 ثم احدث فتوضاً وصح فبقي على طهارة بوجاهة وليست هو
 صحتهم فلم يوجب منه مسح سموي الا ان فيستحق ذلك بعينه
 المدة زماناً بينهما ما اذا احدث بعد الممسح على طهارة تامة
 ثم تمت مدة المسح ولم يتوضأ ولم يجعل لغيره ولو فسق
 او صلى باليتيم وبعد صفى المدة توضحاً ولم يكن مسح على
 خفه بعد حدته فانه لا يجوز له المسح لمضي وقته كما حقه
 في مسح المرحوم قلت وفي هذه المصرة لا يجوز لم يوجب
 المسح رسماً قديماً يحكم باقتضاها ما لم يوجب ذلك في الجرح
 اعلم ان مسح الخف ومضي المدة جبراً بقص في الحقيقة وانما
 انما نقص له المحدثات المتساوية كذا الحديث يظهر عند جرحها
 ثم انصبت الغتفه اليها جازاً كما تقدم في الشرح فان قيل
 لو حدث سير يري الاله قد كان حل بالحنف ثم ذلك بالمسح فلا
 يعود الا بغيره فمن الخا رج الحنفي ومخوه قد لنا جازاً ان
 يقتصر الشرح ارتفاع الحدث بمسح الخف عقيدة المدة منه
 ثم ما قد مر من ان الاله قد كان حل بالحنف ثم ذلك بالمسح
 الصمد تقتيد به بعد اعتباره عاملاً اعني مدة عدم
 القدرة على الماروي سبب ان ذلك لو حقت اليه لينة
 وهو في المسح فاقنت بل هو فيه صحت جرحه فان المسح
 وان كان بالمال وكلمة بول عن وظيفة الغسل والخف

المتفرق الا اذا اخط منه ترويض من غيره بحيث يرى كده
 ترويضاً لا يجوز انما اذا كان كل واحد مستتباً بالطرائق العامة
 فظاهر المنهية انه لا يجمع وقوة الخير الراسلي فتنبه وقال السيد
 احمد وقيل ان العلم لا يجمع ولو كان كثيراً فلا حرج لمسه وصرح
 والحكمة بالاستطال السجاف كما ذكره في الخطا انك فصل للمسح
 ويجوز لادنسان العمل بالتوكل الضعيف في خاصة نفسه اذا
 كان له رأي بل بالمحدث الصحيح الى الف لذهبه ذكره البير
 شارح الاشباه وارق عليه ابو السمود اه قال لا يجمع الوجهي
 ثم ظاهر قوله وعلم ثموب المعطوف على ما قبله المشعر بانه
 مخالف للحق ان العلامه تجمع في اثواب متعديتها كما ان
 المنجاسة كذلك كذا الا فكشافي وطيب المرحوم ان في اعضار
 متعديتها فليجربها واختلف في جميع خروقات ذنبا شخصية
 فتقبل تجمع في اذنين حتى يبلغ اكثر اذنت واحدة يجمع قبل
 لا يجمع الا في اذنت واحدة كما في الخف ويسمي بوجهي الخف
 في باب السبادة وقفا قصه فاقص الوضوء ولو حكاها للتراب
 لانه بقصه اي وما نقص الكل نقص البعض وعلمه بمضم
 بانه بدل عن غسل الرجلين قال في الجرح وهو لا يظهر لانه
 البذل هو الذي لا يجوز مع القدرة والمسح يجزئ مع القدرة
 على الاصل وانما هو خلفا ويتعصر ايضاً ترويضه لانه لا يكتفي
 سبب سري اي بعد بيني وما كان الخف اسير جنبه بطل
 على الواحد والمتعدد صحيح قول الشارح ولو واحد اليه ولو جرح
 اكثر التقدم من علم لانه لا يكتفي بالكل كما ياتي فان جرح
 القدم يري المحدث اليها فلو اقتصر على غسل حاله جرح

اذا علم الحكم في الخروج فخرج بالطلقة الاولى في غير
الاصح وهو قول ابي يوسف اعتبارا بالاكتر وعنه يخرج
نفسه

اصابع اليد طولا لا تنقص وعليه اكر المباح كذا في
الما في المراجع وهو الصحيح كما في الشبان وقيد في الحديث
بمقي فيه معتد بقلات اصابع وفي المدايع وقال بعضنا
يتخفى فان امكنه المكي المتعاد يتبع المكي ولا انتصف
وهو موافق لقول ابي يوسف وهو اعتبار اكثر القدم ولا
باس بالاعتداد عليه لان المقصود من لبس الكفة هو التخي
فاذا نفذت للتخي عدم اللبس فيما قصد له ولا لان اكثر حصر
الكل اه وهذا صحيح بترجيح هذا القول وهو به جدير بان
الحكم اذا كان دليلا مع الاصل وجود او عدمه كما في الاعتداله
وحينئذ يظهر ان ما قاله ابي يوسف صحيح لان بتا المقب اكثرها
في الساق فيقتدر صمد المدايع على المكي المتعاد معتد بالقل
المسافة بواسطة ما فيه من الدوس على نفسه الساق وقدر
بهذا في فتح القدير اه وبه ينبغي لك ما ذكره وان لم يكن عليه
ان ينبغي ان يخرج اكثر القدم قول الثاني وخروج اكثر المقب قول
الامام فان عبادته تؤهم ان ذلك كله عند الامام ليس كذلك
فانما هو في حقه معتد به دخل معه الكان المتعاد
فانما هو في حقه معتد به دخل معه الكان المتعاد
ينبغي المقب بفتح الرجل الى الساق ويورد بوضه فانه يخرج
السح كذا في النسخ يعني لموقع الخروج والدخول وقت غير معتد
ردي منه النقص بوزان عقبه فمقيد بما اذا كان ينسج الخ
وتقل في البحر عدا بي حسيغته ان يخرج اكثر المقب يعني اذا اخرج

بعد هاتي بعد التزج والمضي غسل المتوضي رجله لا غير
يعني ليس عليه إعادة بتية الوضوء اذا كان على وضوء لا في
لاصحي لغسل الاعضاء المنسوجة فتان في الحواشي البيهقي
واعلم انه ينبغي ان يسب غسل الباقي ايتم مراعاة السنن اعني
المراعات وكذا عبارة الترمذ لا تقيد ذلك كذا في فتاوى
قلت وفي الهداية وليس عليه إعادة بتية الوضوء فتان في
على ان في وجوب الاعادة وهو صادق بسنية غسل الباقي
مراعاة لسنة المرات اول استحبابه خروج من خلافة مالك
فان المرات عندة فرضه والخروج من الخلاء في مسجده وعند
الناس في حجب عليه ان يعيد الوضوء وقال الحسن وطوس
ولا يغسل قد مبره يغسل كل من الكرات السابقة قد مبره هذا
تتميل للترمذ يغسل قد مبره عند التزج او مضي المدة يعني وكاه
المغت قبل ذلك ما فاعنه سريرة اليد ولم يثبت لغت بعد التزج
والصحي في سريرة الا لا كبر فله يلزمه غسل رجله في تسبيح
حينئذ على ما تقدم من الاشبه ان المدة اذا تمت في صلاته ولا
ما اختلف في الضرر على رجله من الغسل فسدت صلاته ولم
التي وضوخرج اكثر قد مبره التقدم من الرجل ما بطا عليه لا
منه لا رجوعه الى ما ذكره ذلك وهو مؤلفه من الغت الشري
وهو من الكعب الي رومن الاهاج راس الكعب الى الركبة
شلا وهو داخل في مضمم الغت لانه لا شرعا فيه معني بتا في
الغت التفرقة بعد خروجه من الغت الشرعي وذلك فيها اذا اخرج
من حله وبني مستقر في الساق فانه يستغسل وكذا اذا اخرج
حاجته اليه لانه في الاخراج خروجه هو داخل في كلام الصواب

بجديد الرصوف ساخر قبل الانتفاضة الطهارة وبعد هذا
 بان جاوزها المرات قبل تمام يوم وليمة فلو بعده اى لو
 سافر بعد معنى اليوم والليمة تنزع خضيه وتوضا فان كان
 حداثا ولا غسل رجله فخط مسح فلا ثا اى انتقلت
 مدة مسحه متبعا الى مدة مسحه مسافر افتم مدة مسحه
 بحيث يكون الجمع فذلك اذا ردك انه يستأنف المسح فذلك
 ابو السعود وهما هنا مسئلة تجيبه قال فى السراج الالهاج
 فلو انه لا جازم المراء قبل مضى يوم وليمة ودخل فى الصلاة
 سبقة المراء فيها وعاد الى مصره ليتوضا ففى يوم وليمة
 قبل ان يعود الى مصلاه فالتباس ان تقصد صلواته انه
 لا عاذا الى مصره فقد صار متبعا وقد انتقصت مدته وهو فى
 الصلاة ففسدت الا ان الصد والشهيد ذكر فى الرافعات
 ان الماسح اذا انتقصت مدته وهو فى حال التضرعة من الحدة
 لا ينظر صلاته استسنا فاولو عاد الى مصلاه فى سؤاستا
 قبل معنى يوم وليمة انتقلت مدته الى السنن ووجه عليه
 الاتمام فى هذه الصلاة وهذه مسئلة تجيبه وهو ان مسافر
 فى حق المسح متى تم في حق تمام الصلاة الا انى ايقناح الصبر
 اه قال فى البحر قد علمت ان الصحيح بطلان الصلاة ولو اقام
 مسافر فافهمه ١٨ من الرافعات ١١١
 بعد معنى مدة ستمين بين معنى يوم وليمة تنزع خضيه
 رخصته السنن لا تبقى بوجه لو كان ذلك وهو فى الصلاة
 فسدت فيفسل رجله ان كان متوضا والا استأنف
 الرصوف والا اى وان لم تحف مدة الغيم بل اقام فى خلاها

عند ذلك بها لا باساجه الا اكثر رجله وهذا الذى لخناه
 فى الجهر والهدوء المفتح والسراج والمجتمعي وابن امير الحاج ورج
 انهم ورجع المهر فبالاى فى الاحداد الانفاضة وتبينت
 من افضه المرق يعنى اذا توضا رجل ومسح على خفيه
 ثم اعرق قدر ثلثه اصابع القدم انتصف مسحه ولم
 يذكرها لهم فى النطقه فكن اكننا ما قد صدق فيها بى ان المرق
 اكبر من مسحه وانما فى المسح اذا وجد بعده بيقينه
 فتنبه وكروج الوقت للمندرس هذا مكر ربح لو سلتا
 فى حل قول المدم ويصفى ما لا يجسج فى الوقت فقط بيان
 حكم خروج الوقت للمندرس انه يتعطل وقتها ولا يجزئه
 المسح على الخفين وهو قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي
 وينتفى بطلان الصلاة وحل وقت الصلاة الاخرى لا المراء
 فتنبه ذلك الوقت وقيل ابو يوسف يتعطل باى الاخرى
 من المندرج والدخول وساقى تحت ثوبه الا اختلافه وفى
 السرخانية حقا الى انى من المندرج وفى بعض المسح
 ومنه يبر جليل فتوضا ومسحها ثم تحفتم ثم يبرى لوجه
 غسل قد صيد ولم يجدت بعد لبسها المكث حتى يبرى والى
 البياض وغسل يبرى ثم مسحها فانه يتوضا ومسح على
 لا بد من المكن على ثوبه فخلوا فى المراء بيبى عند هذا
 من المندرج فتعريف من بعد مسح يبيد يبرى مسح الا انه لم
 سافر قبل ان يمسح ما لم يجدت مسح فذلكا انفا فامرس
 يعنى بعد حمد كرتيجه لا بد لا عبقة بالمسح للثوبه اى
 بجهر

من المسهل ولا بد له وتبيل يجب اهر والسموان هو الوجوه
 وقوله المسيح يدل عن المسهل غير صحيح لان المسيح على الراس
 اسلم بنفسه لا يدل كما لا يخفى كفصل لا تختبر اى فى
 الاعضاء المنسولة وكسح ما تختبرها لو كانت على الراس فى
 الوسط فيكون اى المسيح على الجبيرة قرصا يعني عليها
 لبهرته بظني وذلك ما رواه ابنه ماجة عن علي رضي الله
 عنه قال انكسرت احد يدى نزيدي فسالته النبي صلى الله عليه
 وسلم فامرني ان امسح على الجبيرة فري استاده غير خالده
 الوسطي متوكل قال النوري فى هذا الحديث اتفقوا على
 ضعفه وتظهر المستضي في انه هل كان اكسر يديم احد او
 يديم جبيرة وذكر الزيلعي في خروج احاد بيت الهمانية احاديثه
 والذ على الجوارى وصفها وكيفى فى هذا الباب ما صح عنه
 ابن عمر رضي الله عنهما امسح على المصانة كما ذكره الكاف
 المنذري فاذا انظروا هذا الموقوف في هذه الما لمرقوع فاذ لا يزال
 لا تصيب بالاراي والباقي استتسا لا يضر والضعيف اقل
 يتوهمه فصا اما اذا قوى فيستدل به وهذا قولها لا في
 الحديث ولو ترك المسح على الجبيرة بالمسح يضر جان فان لم
 يضر لم يضر تركه ولا يجوز الصلاة بدونه عند ابي يوسف وحيد
 ولم يك فى الاصل قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل
 عنه يضر تركه والصحيح انه عنده مسح الجبيرة واجب
 ليس يضر حتى يجوز بدونه الصلاة لان الضرر لا يثبت
 الا بدليل مقطوع به وحديث علي من اخبار الاحاد فاجبه
 العمل به دون العلم فكلنا يجوزون المسح على المصانة

اكثرها لانه صار رفيقا وحكم مسج جبيرة سوالا كانت على اليد
 اذ لو لم يغير انما ان بقي من الراس ما يجوز المسح عليه
 مسج عليه والا فاعلى المصانة كذا في البدلين والجبيرة اصلح
 المنظم هي عيذان يجبر بها الكسر يعني ترتبط على الجرح
 ويجبر بها المنظم قال في السهر وقد نطقت على خرقته
 الخرقه واللايق بخلامة الاولى اذا عطف الخاقص على
 النمام خلا في الاصل اهر وقال المطرزي هي التي ترتبط
 فوق الخرج والملاذ هنا ما هو اكد من المصانة وخرقة
 خرقه بفتح التاني وضربها كذا في السهر قال في المصنوع يقال
 خرقه خرقا جرحه وهو مزيج ومتزوج ذوق جرحها وانما ما
 كان اذا المراد هنا فالحكم المذكور لا يختلف وخرقة موضع
 قصد وخرقة موضع كي وهو ذلك كصانته جرحه المصانة
 باكسر ما يصب به كالصمان رفيقا انها هي خرقه الخرقه
 الامم الا ان يفرق بان خرقه الخرقه نحو الخرقه والخرقه
 المصينة والمصانة ما عرفت به المصنوع مثلا والمراد بها اولا
 المصانة التاني ولربما سمع قال في البدلين ولو كانت الجرحه
 على راسه وبهذه صحيح فان كان الصحيح قد راجح عليه
 عليه المسح وهو قد ركد كذا صانع لا يجوز الا ان يحس عليه
 لان المصنوع من مسج الراس هذا التقدير وهذا القول
 من الراس صحيح فلا حاجة الى المسح على الجبيرة وان كان
 اقل من ذلك لم يحسح لان وجوده وعدمه بمنزلة واحدة
 ويصح على الجبيرة هو وفي المصانة بالقبض المحبة ومنه كانت
 جرح راسه مجرحا لا يجب المسح عليها لان المسح يدل

وبقيت الجبيرة السفلى لرحيب ابي هريرة فاعاد المسح بل
 يثرب يعني اذا غصب بعضا بثنين ومسح على العلاء ثم سفلت
 العليا الاعلى ولا يجب عليه اعادة المسح عليها الرحيب
 بل مسح وقيل يجب الاعادة لانها معتزلة خفة فوق خفة واليه
 مال في الذخيرة لكن في البحر انه ليس بظاهر بل الظاهر الاستحباب
 وبقية في الشهر بان باق الذخيرة عن ابي يوسف لا تقول لانام
 اه اتولد ويؤيده ما في الحديث اذا زالت المصيبة المنقضية
 التي مسح عليها فاستغنى عنها لا يبعد المسح على التي تلتها فلا
 لادى يوسف اه ترك مسح جبيرة رجل معه ابي مسح غسل الاثر
 بخلاف المسح على الكفين فلا يجوز غسل رجل والمسح على خض الاثر
 لا يجوز مسح خض مع مسح جبيرة الاخرى بل خفيه هذا على الصحيح
 الاول انه لا مسح على خض رجل يصح مسح جبيرة الرجل الاثر
 لئلا يكون جاعلا بين النسل وكله بين المسح كما في المنايا وقوله
 بل خفيه يعني اذا مسح على الجبيرة وغسل الصحبة وليس الخفيه
 ثم احدث فانه يترضا ويسح على الكفين لانها عند ادخالها
 الكفين منسولة اذ احدها حبيقة والاخرى حكا كما في السراج
 الوهاج ويجوز ان يبيح الجواز بهذا المعنى لا ينافي الاختلاف
 فلا فائلا ثم هو صاحب البحر مسح ابي الجبيرة بخلاف الخف فلا
 يمسح المسح عليه الا بعد لسه على طهارة ثابته ولو شئت فلا
 وضو لو قال بل طهارة طهارة لا تشمل الاخرى في الجبيرة بينا كذا
 ولذا قال اشرع غسل بضم الفين ثمانية بالوضوء ومسح مرة
 بالتمسح ويكون من عطف اللام وورد الحلبي على الجمع كذا هذا
 مع قوله الاتي والمحدث والجنب الخ واجاب بانه لا تكرار فاش

الصلاة حال عد مسح لان الحكم بالنفسا يبيح الي السلم وهذا
 الدليل لا يوجب ويرافقه ما في شرح الطحاوي والزاوي والذخيرة
 بان المسح ليس بفرض عند ذكره التذويدي في ترجمته انه
 الصحيح كذلك في الثانية كما في الحبيطة وفي التخصيص الاعتنان
 على انه ليس بفرض عنده واليه رجح الامام عن قوله اول بالوجز
 الصالح عليه خلاصة وعليه التقوي شرح صحيح ومنظمه وقيل
 الزوجين متفق عليه وهذا الصريح وعليه التقوي لانه المسح على
 الجبيرة بالنسل ما اختصها قال في البحر ولا يعني انه على القول بوجز
 لا انفسا دبرك اذ لم يمسح وصلى فانها تحت عليه اعادة قل
 الصلاة لا عرف من ان كل صلاة اذيت مع ترك واجب وجبت
 اعادة ترها وفي المستمسق ان الملائق في الخروج وما الكسر ويجب
 عليه المسح بالانقضاء اذا في السراج وقد مثا ابي في رسم المسمى
 ان لفظ الضموي الذي في الصحيح منها الحاشي والصحيح والاصح
 لم يلزم وهذا متوالي في خبره لظني ان ما هو في عبارة التذويدي
 في التجرى بان المسح ليس بفرض عنده على الصحيح خروج بالنظر
 الي قوله خارج الحج ثم انه ابي المسح على الجبيرة بخلاف مسح الخف
 من وجوه ذكر منها قلنا ثبت عن قتال فلا يثبت وقت ابي مسح جبيرة
 بوقت معين لانه كالنسل لا يختصا واما قيدنا بالوقت المبني
 لانه موقت بالخير حتى يبرز لا يحا وما ذاك الا انه اعتبر غير صلاة
 لا ما سحا فلا يقال فيه لنا التقوي على الضميين في ما سمة
 انصفت لغيره اقول فالله بان لا يترحم على الضميين بعد
 زحان وظاهره في فتاوى قاضي خان الجواز طائفة الثاني هي
 ولربما لها باخرى ابي بعد ان زالت الاثر في اوسطة طقت الملبا و



يلزم الغسل بالماء الحار واي ان قد عليه الماء الحار هذا
 خلافاً في السرارج حيث قال لولان لا يمكن غسل الجرح الا
 بالماء الحار خاصة ولا يمكنه بامواه لوجوب عليه نكف
 بالحار ويجزى مسح لاجل المنفعة اهـ والاول هو الظاهر
 في الجرح وهو الختان كما في النهروان اقتصر عليه في الغسل فان غس
 غسل الجرح بالماء الحار ايضا فانه صريح في مسح الجرح المحل
 اي الجرح فانما هو انما فانه صريح في مسح الجرح المحل
 ذلك المحل بالغسل والممسح ولو على الجرح اصله يمسح
 مقتصد وجرح على كل عصابة الصواب ان يقال على كلهما
 لان كل واحد اذا دخلت على مكان فادت استراق الاخراد واذا دخل
 على غيره فادت استراق الاجزاء والقصور وهذا الثاني ثم ان
 اقتصر في الكثرة ذلك والاصح الذي عليه الفتوى الاكتفاء بمسح
 الاكثر قال في الجرح كان ينبغي له ان يقول ويصح على اثر
 المصاصة وتغيرها وان لم يكن تحتها جرحه ان ضربه الحار الذي
 مع فوجها في الاصح قال في الجرح عند الخط اذا كان في الجرح على
 راس الجرح ان كان في حلق الخفة وغسل ما تحته يمسح بالبرج
 على الكثرة وان كان في الجرح لا يمسح بالبرج لا يجزى مسح
 الكثرة بل يغسل ما حول الجرح ويصح عليها الا على الخفة وان
 كان في الجرح ولا يمسح ولا يمسح المحل يمسح على الخفة التي على راس
 الجرح ويغسل حولها ويغت الكثرة الزائدة اذا كانت بالبرج
 يغسل بقدرها ولو ضربه الحار الا لا يمسح يمسح كما صرح به في الذكر
 وفي الخلاصة وايضا قال الا الى الموضع الذي لم تستره المصاصة
 فرض لا يشأ بايديته ومنهم من قال لا يكتفي بالمسح وهو الذي

هذا مفروضة فيها اذا شاهدها على الحدث والحاجة وذلك مفروضة
 فيها اذا حدثت او اجنبته بعد شدة طاقا قال وهذا هو الذي من
 اوجب الحائضه وهذا الجرح اي في الامر بالبرق في غشدها
 ولا يغسل ما تحتها مستقط وانتقل الى الجيرة فجعله في التبر
 ويترك المسح بالغسل اي كما يترك الغسل ما تحتها وهو الرابع
 انه ضربه الحار والغسل والممسح والمزاد من الضرر ما يضره من الاصل
 فان العمل لا يجلي عنه اذ في ضرره وذلك لا يمسح التبرك كما نقله
 ابو السعد عن شرح الحج والا اي وان لم يضر الغسل لا يترك اي
 الغسل كذلك اذا مضى الغسل ولم يضره المسح لا يترك المسح لانه
 يجزى غسلة فكتفي يمسح فانه لم يمسح وذلك لا يضره فقد
 قد من انه لو جرح في ظهره ما رعى الامم وابتدأت في رايه
 مثال قولها وفي رواية يجزى وقد رجع الامم اليها وقوله
 في المتأينة ايهم وقد قول القديم بالجرح وهو النوق بينه
 مسح الخفة ومسح الجيرة بان غسل ما تحتها لغته ولجه لولا
 الخنة وما تحتها الجيرة فمسح غير واجب فلا حاجة الى
 اتا من المسح مقامه واذا كان المسح يضره جاز تركه بالائتلاف
 كما في الظاهر وفيه وهو ان يمسح اي الجيرة مشروط وهو
 ان يمسح بالجرح عن مسح نفسه الموضع الذي عليه الجيرة ويحرم
 عن المسح بين يديه والجرح عن الغسل فان قد ركبها اي على
 حجب نفسه الغسل فلا يمسح عليها اي على الجيرة حيث لا
 يمسح والممسح لانه غسل المحل الذي عليه الجيرة ولو جرحه
 في التبرك لا يمسح فاصح ان ان كان في لا يضره غسل ما تحتها
 يخرجه الغسل وان كان يضره الغسل بالماء الساخن لا بالماء البارد

الما الى الجراحة فلان لم تترك المسح فاما الملك وخوفه فلا
يشفقنا البتة الى نفسه فلا يتعدي الما الى الجراحة فلا يكره
لم تترك المسح اهـ وتنسبه لو كانت الشقوق في يديه ونحوها
الروض يستعفى بغيره حتى يوضيه فان لم يشف من غير جاز
صلاته عند ابي جنيته خلافا لما ذكره في الاجرة وفي الحالة
ما يستفاد منه جاز النعيم في قول الامام ان كان الممين حرا
واصوله اما ان كان مملوكا فغيبه على قوله ما خلافا للشيخ
قال بعضهم لا يجوز له النعيم وان لم يقل بعضهم ان كان الممين
بغير بدل لا يجوز له النعيم عند الملك واذا لم يجد من يوضيه
جازت صلته بل خلافا وقد مر جميع هذا في النعيم والمسح على
الكبير في طلبه مستوطنا اي بالمعيرة عن ترك اي الاجل بـ
كذا في العبي وهو صريح في ان عن عبي لا امر بالتغليل على حد
قوله تعالى وتعالى وكان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة كما
في معنى المنيب ويجوز ان تكون عبي بعد علي حد قوله تعالى
لنكرين لمن طمعت عن طبت بعيني حاله بعد حاله وفي كلام الترمذي
ما يفيد ان عن عبي با السببية والبر بالفتح عند اهل
الجاز وبالضم عند غيرهم كما ذكره الحموي والا بان لم تستغفر عن
بر ولا يبالغ المسح الا ان كان عليه بل هي بمنزلة مال مسح
على شرط سدر حلقه واعلم ان المعيرة ان سقطت عن
بر فان كان خارج الصلوة وهو مظهر غسل موضع الخبيث
ولا يجب عليه غسل باقي الاعضاء وان كان سقطت من
الصلوة فان كان بعد ما فقد قد والشهد يري احدى المسائل
الا ان يشرية الا بنية وان كان قبل الغفر وغسل موضعها و

اختاره ان شر عليه مستفي في غناوات الدوازل وفي الذخيرة و
غيرها وهو الاصح لانه لو كلف غسل ذلك الموضع ربما تسبب جميع
المصابية ونفعا البتة الى موضع القصد فيبضر وفي تعدد التاوي
الصوري واذا علم بيننا ان موضع القصد قد انسد بغيره غسل
ذلك الموضع ولا يجوز به المسح اهـ قلنا ويقيد هذا بالرم
بغيره المحل واحا ان ضرة الما في غسله به او ضرة حلقها ولو كان
بعد البر بان انصفت بالمحل بحيث يفسر نزعها اوعبارة الحلق
التي قد مرناها تقيد اعتبارها بالمحل مطلقا سواء فرقة المسح به
اولا وسمه اي ومن ضرر المحل ان تكون الجراحة في موضع لو ان
عند الكبير او الرباط لا يمكن ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها
فانه يجوز له المسح على الكبير او الرباط وان كان لا يضر المسح
على الجراحة ذكره في المأبئية ولو وجد من يربطها على الوجه المألوف
فحين عليه ذلك كما قالوا فيمن وجد من يوضيه فانه لا يبدل اي
النييم انتافا ولا تنسج من الخلاف بين الامام وصاحبين وان
عند الامام لا يبعد فادرا بعد تركه الخيال اذا كان اجيرا له او
مملوكا ولا يعتبر ان رسم النزع سعا اكمس فله فجهل عليه و
او لا امرها او ادخله جلدة من الماء في البحر او وضعه اي
الاول على شقوقه وجعل ارجل الماء عليه من هنا فان الجيرة
فلا يجب ارجل الماء عليها ان قد روى ان بل ضرره والامر مسحه
اي ما فرقة الداء للجيرة والابان ضرره مسحه اي تتركه قال
في شرح المنيب وكان على من موسى النبي فيمن يترك
اعمالنا انه لا يجوز ترك المسح على الملك والشمع ويكره ترك
المسح على الخرقه لان الخرقه تنشف البتة الى نفسها فينفدي
الما

بالبحر وركل من الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي
الخلاصة وجعل فاضل فان شرط الاستيعاب رواية الحسن
عن أبي حنيفة وفي المسروط والخفة والسياب لم يذكر طاهر
الرواية اذا مسح على بعض الجوارح دون البعض هل يجزئ أم لا
فقال الحسن بن زياد في المداينة ان مسح على الاكثر جائز الا فلا
يختلف مسح الرأس والمسح على الخنجر لورود الشرح فيها بما
لغيره ولا يشرع الربا دة على المقدور وهذا لا يقتضيه الشرع
بل ورد المسح على الجوارح ظاهرة يقتضي الاستيعاب الا ان
ذلك لا يخلو عن ضرب خرج فاقم الاكثر تمام الجرح وفي الكافي
ويكتفي بالمسح على اكثرها في الصحيح وفي الصحيح وفي الصحيح
في الاصله وعليه الفتوى اهـ ولا يشترط تكرار المسح على كثير
في الاصل ومن شرطه ثلثة حررات لانه لو كان با ديا يسيل
ثلاثا فكذا يجس ثلثا الا ان تكون الجراحة في الرأس فلا يسف
تكرار المسح كافي للخبرة ولما وصفتهم يشترط التكرار
اي التحصل المستلزم لتمام ثلثا ثلثا في الدرر عن الرازي
بلفظ رين التثنية عند البعض اذا لم تكن على الرأس اثره
فيكون مسح اكثرها جلدا في مسح الخف فيكون مسح قد وثله
اصابع اليد مرفوعة بغيره وكذا لا يشترط فيها اي في مسحها
نفسه اتفاقا خلافا في مسح الخف في قول قبل تشترط اليد بالفتح
لان كل واحد منهما بدل ولا يظهر انه لا يشترط فيه التثنية لانه
طهارة بالمالا وضوءا وهو مضمك كذا في امداد المفتاح وما في
نسخ المتن من قوله يمسح فوصفه وحجج على كل معاملة
رجع عنه المصنف في ترجمه فالاولى عدم ذكره دفعا للاعتلال من

استقامتها اي الصلاة لانه ظاهر في حديث الحديث السابق على
الشرع فصار كانه شرع من غير غسل ذلك الموضع وان سقطت
عن غير ذلك لم يبطل المسح سواء كان في الصلاة او خارجها حتى
ان اذا كان في الصلاة معني عليها ولا يستقبل برأسه اذا اعادها
او غيرها اي موضعها لا يجنب عليه اعادة المسح عليها وفي الخبر
والصغري والمراثة عند المنتقي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ان اذا مسح على الجوارح ثم تعرض لها ثم اعاد مكان عليه ان يمسح
المسح عليها وقد مر سابقا والصحيح انه يندب وكذا الحكم لو
سقط الاول او الثاني بفصل فيه بين المستوطع عن ترك وعده
او هو في موضعها اي الجبيرة ولم تستطع يمسح فيسقط المسح
ثم اذا كان في الصلاة وعلم بربيه لزمه استيعابها بحججه وشبهه
تثبيته بما اذا لم يمسح الاكثر فان ضربه فلا يجوز قال في البحر فيمن
ان يتناول هذا اذا كان مع ذلك لا يضره ان لا يمسح اما اذا كان بغيره
لشدة لمرورها وجوه فلا اده وهذا من المسائل التي خالف
فيها الجبيرة الخف فالعبرة في الخف انها هو والنسخ بالفتح فيخرج
في جامع الجامع رجل يربد فداؤه وامر ان لا يمسح به كالجبيرة
والرجل والرقعة ذكر استوعبها في الحكم ولو يرد ان هذا ما خالف
فيه الجبيرة الخف بخلاف قوله والحديث والجنب فانه يجوز الجنب
المسح على الجبيرة لا على الخف في حكم المسح عليها وعلى ما مر
كرهية الترخة وعصاينة النصف وان كان سورا اتفاقا ولا يشترط
في مسحها استيعاب هذا بخلاف ما تقدم منه قوله في مسح النصف
على كل عصابة قال في شرح المكية يشترط الاستيعاب عند البعض
وقال البعض اذا مسح الاكثر جازا رابعا مسح على النصف وما مر

كلها او اكثرها الماشرا انه يمسح على الجميع وغيره ولتختص
 بالقدم الحادي عشر انه لا يمسح على حرق الخنف ولو صغيرا يمسح
 على المرحمة بين طرفي العصا ثمانية وثلاثين عشر الخرق الكبير يمسح
 الممسح على الخنف جلد في الجيرة الثالثة عشر يحمل المسح من الخنف
 مكان مبيت وهو صد لا تقدم جلد في الجيرة الرابعة عشر لا خلا ف
 ان المزموع في مسح الخنف قد رثلت اصابع واختلف في مسح
 الجيرة فتقبل كل واحد قبل فضها وقيل اكثرها الخامسة عشر المسح
 عليها يبطله سقوطها عن بر وسقوط الخنف يبطله مطلقا
 السادسة عشر لو بر في وضوءها ولم تستطع بطل مسحها ولا ثباته
 هذا في الخنف السابعة عشر يستوي فيها الحديث والجسد تكرر
 عشر لا يمسح تكرار مسح الخنف اتفاقا واختلف في سبب تكرر
 مسح الجيرة اثنا عشر عشر لا تستر فيها الدنيا اتفاقا والمكر
 اذا سقطت عن بر لا يجيب الا فصل ما تحتها وادان مسح الخنف
 يجيب غسل القدمين الى المادي والمشر وث اذا مسح عليها ثم
 عليها اخرى جاز للمسح على الملبأ جلد في الخنف الثانية
 والمشر وث اذا لم يمسح عليها وجعل فرقا اخرى جاز للمسح
 على الملبأ ايضا الثالثة والمشر وث اذا دخل الا تحتها لا
 يبطل المسح اتفاقا جلد في الخنف فانه فيه خلافا كما تقدم الرابع
 والمشر وث اذا كان الباقي من المضمض المعصوب اقرض فلا ي
 اصابع جاز للمسح عليها جلد في الخنف الخامسة والمشر وث ان
 مسح الجيرة ليس بانها بالكتاب اتفاقا جلد في الخنف السادسة
 والمشر وث ان مسح الجيرة يجوز تركه في بعض الروايات بدون
 عذر جلد في الخنف السابعة والمشر وث ان مسح الجيرة ليس

بالنفاق فقد مر ذكر الفرق بين مسح الخنف والجيرة من ثلاثة
 عشر وجها من عبارة المتن وقد ذكرنا شيئا مما اذا قيل للجيرة
 باخرجه وما اذا استطلعت الملبأ ولو في البحر وجها فتمت الاول
 اذا سقطت عن بر لا يجيب الا غسل ذلك الموضع اذا كانت
 على وضوء جلد في الخنف فانه يجيب غسل الرجلين الثاني ان
 مسح عليها ثم شد عليها اخرى او عصا ثمانية جاز للمسح على الخنف
 جلد في الخنف اذا مسح عليه لا يجوز المسح على الموقن الثالث
 اذا دخل الما تحتها لا يبطل المسح اتفاقا جلد في المسح الرابع
 اذا كان الباقي من المضمض المعصوب اقرض فلا يمسح
 كاليد المقطوعة جاز للمسح عليها جلد في الخنف الخامسة ان مسح
 الجيرة ليس بانها بالكتاب اتفاقا واختلف الخنف السادسة ان
 مسح الجيرة يجوز تركه في بعض الروايات جلد في الخنف سبعة
 في النهوض بها وهو ان مسح الجيرة ليس خلافا عن غسل تحتها
 ولا بد لا جلد في الخنف فانه خلاف واليد لا حال يجوز تحت التعمر
 على الاصل كالنبيم والخائف ما يجوز مسح الخنف قال الحلبي روى
 وجها وهو ان مسح الجيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين
 جلد في الخنف اهو افاد الرابع الرجعتي وهو انه يقال بان مسح
 الجيرة يخالف مسح الخنف من سبع وعشرين وجها الاول لا يتبر
 الثاني لو ردها باخرى لا يبطل المسح الثالث اذا سقطت
 الملبأ لا يجيب اعادة المسح الرابع تجمع مسحها مع غسل الخنف
 الخامس لر مسح على الجيرة ثم تقف فوقها مسح عليها سادس
 مسح عليها ولو شئت بطل طهارة السابغ جواز الترك اذ
 حراثا من جواز مسحها مشروط بالبحر التاسع وجوب استيعان
 كل

من فوجها الدم وقد يسيرون ما يخرج من الشجر من الصبح
 الأحمر جميعا فيقولون حاصت الشجرة اذا خرج منها ذلك
 اه قال الله يستأنف ويكون للارنب والضمع والخناشهر
 ورا د بعضهم المناقة والكلمة والوزغة والاني من الجبل
 زبه ثمانية فلم تخطه وذكر بعضهم ان ما يبيض من الجيوب ان
 عشر جمعته في قول
 الحيف ياتي للفتا وتسمته وهي النياق وضيمها والارنب
 والوزغ والخناش جرة لميته والرس والحيات منها تحسب
 والبعض زاد سكر رعا سته فاختله في حفظ النمل ويرغب
 والحيف خمسة عشر اسما جميعا منها الملازمة اليح عبد الرحمن
 الانصاري ادم اسمه فواليدته فقال
 حيف حاض طنة الطس درسه در راس تناس حيف عصا كيار
 عزك مزك قومه حيف اذبه فذه اسما الحيف واسه غفار
 وشرا على القول بالامر الاحداث اشار بهذا الى ان الملا
 رحهم انه نقالي اختلفوا بان الحيف والنفا من حلها من
 الاحداث ومن الانجاس فمنهم من ذهب الى الاول وهو
 انسب لانهم ذكروا بعد هذا باب الانجاس يعني ما اعتدوا
 في الحيف والنفا من بابا مستقلا ولم يدخلوها في باب الانجاس
 علم انهما من الاحداث ثم لا يخفى ان لا تشر له الا
 مانعية اي يمنع عما استوطنه الطهارة كالصلاة ومنه
 المعنى والصوم ودخول المسجد والقيام شريطة ان يمنع
 النجاسات ان لم تكن حصة فلا يخفى ان هذا تعريف بالكم
 وحقيقته وصف شرعي يتغير بحله عند خروج الدم المذكور

حكما ما اذا سدت فوجها حتى لم يخرج منه شيء فانه خارج
 حكما وناس وهو مركز ذلك لكن بعد خروج الكثر ولم يسبحه
 ولدها اخر من صفة الشهوة وقولنا ليس بقدر الاحتراز
 عن الترامين فانه من الاول كما ياتي بيان ان شانهائي
 واستحاشته وهو مرد خارج من فوج داخل الامن رجم وشبهه
 دما فاسد الان الدم الصحيح مالا ينقص عن كماله والارنب
 علي عسرة في الحيف والربيعين في التناس ويكون في احد طرفيه
 دم ولو حكاه فقولنا لو حكاه فيذكر ان الحيف قديم بالدم
 اذا تقدمه دم رجم به اذا كانت بعده دم فقد وجد الدم
 في احد طرفيه حكاه هراي الحيف لغة السبلات قال في العبر
 يقال حاض الراي اي سال نفسي جميعا لسبلته في فاته
 وقال الا وهري الحيف دم رجم به رجلا له بعد بلوغها
 في اوقات معددة ويقال حاصت المرأة تحيض جميعا وحيا
 وحاضا فهو كما يضي بحدف التار لانه صفة المؤنث خاصة
 فلا يحتاج الى علة تانث بخلاف قايمة وسبلة هذه
 اللقمة النصفية المشهورة وحكي الجوهرى عن الزائدة يقال
 حافضة او وفي المصريح شرح التوضيح للملازمة اليح خالد
 الا وهري الصفات الحفصة بالمؤنث كما يضي وطالت ان
 قصيدته بالذروت في احد الارضين كحشا التا قبل حافضة
 وطائفة وان لم يقيد بها ذلك لم تكن اختيارا لا حافضة
 بمعنى ذات اهلية للحيف والطرف او في السراج الحيف
 اسم لخروج الدم من الفرج في الحيوانات على اي صفة كانت
 من ادمية وغيرها حتى قالوا حاصت الارنب اذا خرج

الدم الخارج من البرقانه ليس عيضا ويستحب ان يقتل
عند انتطاعه وان يمسك زوجها عن اتينا فيها خنكاً ف
الكلاني والحبيط كمن لا تدفع الصلاة والصوم وقرارة الزمان
كل في السراجية اهر ومنه اي من الاستحاضة وذكر العيبي
نظرا لكونها ما امتاز به صغيره فهو مرد فساد كما قال بعضهم
وقال المحوي تمنع تسهيرا استحاضة ومباراة بنت جنس بني
ليس عيضا اجماعا ورسا في الكلام في ذلك ان مشاهه قتالي
وليسه وهي منقطعة الرجاء من روية الدم رسا في بيان
مدته تحت قول الكلاني ولا يجد اياس عدة وتشكل يعني
لو خرج منه اي من ذكره مبني ومنه فرجه دمر اعتبار الذي
لانه لا يخرج غيره والدم قد لا يكون جيعا فخرج ما لا يحل
فيه على عاقبة الاختلال مع ان ما يخرج من المشكل لا يثبت
كونه من الرحم باعتبار اننا اثبتنا بالذي ذكره ربه والذكر لا يثبت
له رحم وليس الجيض الا دم من رحم كمن في تسهية هذا الدم انزال
منه استحاضة نظرا لان الاستحاضة سبيل الدم من الانثى
في غير اوقات الحيض وقد فرضناه ذكره في تسهية ج مستحاضة
ايضا اذ هو ج مستحاضة ودم جرحه الرحم الا ان يقال باعتبار
ما لان لا الزيادة خرج النساء فانه وان كان خارجا من رحم
الا انه بسبب دار الزيادة ان الدم اذا خرج في عبارة المتن
الرحم السليم عن دأيه وبسبب ان هذا اي السبب في جرحه اوله
ابتلا الله قتالي كمالا كل شجرة اي شجرة الخلد فبذلك هاهنا
بالحيض وبقي في بيانها الى يوم التثايب ذلك السبب قد ثبت
في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى

رحم بسبب الدم المذكور قال في السراج وليس لاحد ان
يقول ان ناسا خير الحيض باعتبار ان طهارة عن الانجاس
لما ان الزالة الخجاسة بغير الدخول في الصلاة وغسلها
الحيض ما دامت حايضا لا ينجس ذلك فعمل به ان ليس
بالزوجة نجاسة حقيقة وانما الطهارة منه طهارة حدث
لا طهارة نجس لان الاحكام المذكورة فيه هي الاحكام التي
بالاحداث كرمة قراءة القرآن اهر وعلى القول بالجملة ان
يعني فتم رغبة شرعا وما هي حقيقة او كما في عمل الطهر المتكامل
بين الدمين والدماء بالدم هنا ما يميز الانوار كلها وهي ستة
السواد والحرارة والصفرة والكدرة والخضرة والتربية ولزها
ارفع من الكدرة وادوت من الصفرة سراج من رحم امرأة
هو منبت الولد ووعاء في البطن ويقال له امر الاولاد
وفي فيض الفتاوى ان الله قتالي خلت الرحم على صورة جيران
فاج فاه اشده يسمى اسهيا فالفجر المني خرج الاستحاضة
يعني بقوله من رحم لان دمر الاستحاضة دمر ق بالانفاق
كل في الرستاني كمن يجد شفه ماني البرجدي من ان الاسكاهة
من المروق لامن الرحم اها هو على سبيل الاغلب تقدم مرج
الاطباء بان الاستحاضة قد تكون بسبب كثر الدم وقوته
والطبيعة ج تدفع الى الرحم منه دم الحيض اكثر من المعتاد
فلا يخرج جميع انواع الاستحاضة بغيره الرحم اهر وتعبه
الترستاني بان ما قاله الحكم انه من الرحم لم يعتبره انما
ثم قال ويخرج بقوله رحم الدم الخارج من الانثى والخارج
والحامل فانه ليس من الرحم لانه قد اذا اجلبت وكذا

الخاص من صرف له لا انه ركن لان الامتداد لو كان ركنه لما شئت
حكمه قبله وقد علمت ان حكمه يشبه بحجج البرزخية وشروطها
تقدم فصاحب الطبري وهو خمسة عشر يوما ولو كان اي بان تقدم
دم حكمه بان طهره كما في التيمم فكتاب الطهر قبله بان طهرت اربعة
عشر يوما فان يوم الخامس عشر وان كان مستغفلا بالدم ارم
طهره كما لو الذي يلقيه ابتداء الحين وعدم تقصيره عن اقله وهو
ان لا يتقص من ثلاثة ايام واوله بعد التسع وهو من السنين
على اصح الاقوال التي سدت فيها بعد فلو ان تقبلها لا يكون جيفا
لنقد شرطه وهو دخول اوله وقت ثبوته بالبرزخ وهذا
فايد له بعد قوله ركنه بوزن الدم فسي اي بالبرزخ في الصلاة
ولا تستطع يعني اقله ولو سبتا في الاصح فالي في الجهر هو قول
الترشيح بخاري وعني ابي حنيفة لا تترك الصوم والصلاة
حتى ينسرك ثلاثة ايام اه هذا اذا رآته في سنيكم فيه يعلقها
وانما تترك الصلاة بجزء ركنه لان الاصل العينة اي صحته
الاخمس والحديث موصوفة شعبة يعني وللمرض المتعني
عاريه واقله اي الحيف فالثلاثة ايام يعني اقل مدة الحيف ثلاثة
ايام وكن ان تقول اي مدة اقله على طريقة الاستعداد حيث
رجع الضيق الى الحيف يعني المدة وثلاثة ايام مضمون على
النظرية على ان كان والرفع على الجزئية على الاول ويجوز ان يرسم
ايضا على الاول وليا ليهي ومن فسخته بلياليها الثلاثة فالامانة
تدل لوجه التبرع وكذا ان الاول والانيات بالبرزخية والعدد
المتعدد بان عاتات الامانة اي الامانة في بيان لبيات العدد
المتعدد من اهل النعيم بان عاتات الامانة اي كل ساعة خمس

اسمه عليه وسلم في الحيف هذا شي كسبي كسبه الله تعالى على بنات آدم
قال البخاري في صحيحه قال بعضهم اني ما ارسل الحيف على بني
اسرائيل قال البخاري وحديث النبي صلى الله عليه وسلم انكم
قال النوري يعني انه عام في جميع بني ادم كذا في البخاري فكله
في الخلاصة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم كمن سئل
ولما سميت بالزهراء وكسبه بوزن الدم من ارجح الى اخرج الحاج
وعند محمد بالاحسان به وخرجه تظهر فيما لروى عن الكرسف
ثم احدث بوزن الدم اليه قبل الزوب ثم رفته بعده تعني
الصوم وعنده خلافا لها يعني اذا لم تخاذل حرقا المخرج الا اخل
فان خازنه البتة من الكرسف كان حيفا نفسا انتافا وكذا
الحديث بالبول ولو وضعت بيلا فلما اصبحت رأت الطهر تعني
المسألة فلو كانت طاهرة فزالت البتة حين اصبحت تعنيها
ايضا ان لو تكن صلتها قبل الوضع انزالها طاهرة في الصورة
الاولى من جنب وضعت وجا بها في الثانية حين رفعتا انذا
بالاحتياط فيها قال في السراج ثم البرزخ غايل علم حازنه
البكارة وهو جزء من الظاهر اعتبارا بنسبة الرصد
والاحتياط بين الشيب وبين حجب البكارة للحيف وما في
حالة الطهر فيسقط للشيب دون البكارة وفي الكفاية الكرسف
بضم الكاف وسكون الراء وضع السمين المروطين النطق وفي
الاصل طالع قطمة فظن اخرقة من اخلاق ثياب توضع على
ثم الفرج وهو ما قرره الله من ركنه هذا الاول عاكفة في الزهراء
من ان ركنه امتداد ودوام من قبل المرأة لان ركن
الشي ما يقوم به ذلك الشئ والحيف لا يقوم به لان الا
الاخص

علاذرك بالري فالمرقوق فيها حكم الرزق بل لتكن النفس
 بكثرة ما روي فيه عن الصحابة ولنا معنى الى ان المرفوع ما
 اجاب فيه ذلك الراوي الضعيف بالجلد فله اصل في الشرح جلد
 قولهم اكثر من خمسة عشر برب ما لم نعلم فيه حديثا حسنا ولا ضعيفا
 ولما تسلكوا فيه عاروه عنه صلى الله عليه وسلم قال في صفة
 النسا اعتكث احدكن مشطريها لا تقبل وهو روي عن ابي بكر
 حجة كثر قال البيهقي انه لم يجدوه وقال ابن الجوزي في التمهيد
 هذا حديث لا يعرف ولا فرق عليه صاحب التنقيح اه وقال
 النووي في شرح المهرذي انه حديث باطل لا يعرف وانما ثبت في
 الصحيحين ثلث الدلائل لا تقبل اه وحيث الجاري للذهب
 حديث امر سلة اذ سالت عن المراقه ثم اراق المرافة عليه
 الصلاة والسلام لم يطرعه دلائل ولا ديام التي كانت تحضرن
 منها الشرح فطره كذا في ذلك من التبرع تقتل وتقتل باجابه
 بذكر عدد الدلائل والايام من غير ان يسيلها عن مقدار حيزها
 قبل ذلك وكثيرا فتننا ولد الايام عشرة واقلة ثلاثة اه و
 ما استدلوا به على اقله فلا دليل فيه لانه لما جاز ان يكون
 المصنف موجود في اليوم والليله جاز وجودها فيها وندقم
 لم يعملوه حجة وعنا ابي يوسف واثبات الاول ان اقله مقرر
 برب من واكثر اثبات وهو سبع وسوق ساعة على ما في التواتر
 الثمانية صدقة بثلثة ايام وليكن على ما في التبيين وفي
 غيره انه رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي البياض رواية الحسن
 ضعيفة لان كل واحد من عدد الايام والايام مضمون عليه
 فلا يجوز ان يتقص منه وقال ابن ابي واحد اقله برب وليلته

عشرة درجة وتسمى المعتدلة ايضاً وهي اثلاث وسبعون
 ساعة واكثر من الساعات الثلاثين اذ الساعة عند
 المشقة جزء من الزمان وان قل فلو كانت المبتدأة وما
 جني طلع نصف قرص الشمس لم يتقطع في اليوم الرابع جني
 طلع ربعه كان استقامة كما في التماسا في فتور ما يتقصي
 الصلاة وان طلع نصفه تقتسل ولا تقبل كما في الحديث انه
 لا يختص من يعني ان الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم
 كونها الياء في تلك الايام لانها لو كانت الاضافة للاختصاص
 لزم انه اذا طالت الدم عند طلوع الشمس من يومه لم يستعمل
 وانقطع عند غروبها يومه لا ينبغي ان يكون عارته جباله
 المحقق بهذه الايام الثلاثة ببيانات الدلائل في الايام
 المستقلة الا ما استثنى عا ان ذلك ليس بجيب على الصحيح
 كما قدمناه ثم لا يجزي ان انقطاع الدم ساعة او ساعتين
 فصاعدا في خلال هذه المدة غير مجمل للتحقق لا بما استمر
 دائما لا يكون الا نادرا كما في المستصفي وكذا قولوا اكثر من عشرة
 يستلبي الى ابي بليالها العشرة المقدرة بالساعات كما تقدم
 كذا رواه ابي قول صلى الله عليه وسلم اقل لحض ثلثة ايام
 واكثر عشرة ايام الا واطي وغيره قال الزيلعي في شرح
 الرهدية قد روي ذلك من حديث ابي امامة واثباته وماذا
 ولا يسميها الحديث ولا في بن مالك وعابشة رضي الله عنهما
 بطريق ضعيفة واخلاق الملك مرفيا قال في فتح القدير يرد
 فلهذه عدة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متقدمة
 بالطرق وذلك برفع الضعيف الى الحسن والمقدرات الشرعية

الما نية ستة ايام او سبعة ايام او عشرة ولما نزل على المشرق
اصلا ولو دقيقة فهو جيف الاله اية بلج قالوا تترانا الفصل
والصلوة لاله الرباوة صرة بين الحبيص والاسحقا لاله
هذه الزيادة لا تكون حيفا الا بشرط وهو لا تتطلع قبل
ان يجاوز المشرق وذلك موهوم فلا تترك الصلوة بكم يوم
ولا في محمد بن ابراهيم المدياني يقول لا تعرض بالاضغثا لاله
وهو الاصح لا ناعرفها جايضا بينين وفي خروجها من الجيف
تلك لاله دليل بجايها جايضا ظاهرا وهو وريته الدم وهذه
الزيادة لا تكون استعانة الا بشرط الاستعانة حتى يجاوز المشرق
كذا في السراج ملخصا قال ان نزل في المشرق وهذا اذا كان معها
طهر صريح حتى يكون له ثلث عداوات ^{في كل شهر} وثلث اذنت
سته لالت انسان حيفا فان ظهرت بعد ذلك اربعة عشر
ثورات الدم ردت الي عاداتها وكان الزايد استعانة كما في الاله
اهو وما نراه صغيرة دوت فتسبح قال التوتستان المبالغة
من بلغت سائر الزاوت بملعها فيه صدقة وهو تسبح سبني
على الاصح كما في الزاهدي وفي الست والسبع والاثني عشر كما في البر
اختلاف المشايخ ولذا قال ابن عمر على المتمدن كما اصل ان مالكة
الصغيرة وهي لو تفسد شكل التسبح فهو مفسد ولا يقال الاستعانة
كما نقله في الجرح عن بعض المشايخ وهذا خلاف ما مر من الملائكة
بانه يسمي استعانة وما نراه بسنة وهي منقطعة الزمان
روية لدمر سيا في الملك يديان فقد يوردة الزمان فلوراك
التي هي اي لوف لان من الزمان الدم لا يكون جيفا على طاهر
المذهب احترزه عما في شرح الوفاية ولما نزل بها ان رات

كثيرة خمسة عشر يوما وعند ما اكمل اقله ساعية وكثيرة كما قال
انشا في وهو قول احمد في روية عنده في الاكثر وهي في الاكثر
ايها روية عن ابي حنيفة او الا و ابي يوسف وعند احمد بن
الاظر سبعة عشر يوما وعن مالك لا حد لا قلده واكثره ذكره
المسني ذكرنا الاختلافات الالهية في اقل الحبيص وكثيرة تنها
للتايدة فالله انما قضى عن اقله وريتي قليل ولان يجمع في اكثره
ولريتي يسير فلو رات المبتدأة الدم حتى طلع نصف قمره
الشمس وتطلع في البير طرا بع حتى طلع ربه كما في استعانة
لانه تقضى عن ثلثة ايام وليا ليرها ثامنة بخلاف ما لو انتظم
حين طلع نصفه وقد قد معنا ذلك وكذا الورات المبتدأة الدم
حين طلع نصفه في الحادي عشر حين طلع ثلثاه فالله
استعانة او الزايد على الترتيب من وريتي يسير او الزايد
على المادة وجاز اكثرها يعني اذا زاد الدم على المادة للبرق
بان كانت عاداتها في الحبيص ستا مثلا وفي التماس بلا يني
قرات في الحبيص احد عشر مثلا وفي التماس احدى واربعين
فالزايد على عاداتها وهي خمسة ايام في الالهك واحد في عشر
في الما في استعانة لانه لو كان حيفا او ثلثا ما جاز المشرق
او لا وريتي وكذا الراعتا في الحبيص خمسة ايام مثلا اذا كان
الدم حتى طلع نصف قمر الشمس وانقطع في الحادي عشر من رية
لله حتى طلع ثلثاه فالله ليد على الخمسة استعانة لانه زاد
على المشرق بقدر السعدس زهتا في خمسين يوما فمقتضا ما كتبت
من الصلوة بعد الصلاة ولو زاد الدم على عاداتها الا انه لم
يجاوز المشرق كما اذا كانت عاداتها خمسة ايام نزلت في المدة
الما نية



كما استذكره ان شاء الله تعالى بمشرب ربي لانه ارادة ان مثال
الظهر الصحيح الذي هو خمسة عشر يوما كما قد روي اكثر الدوام الذي
هو الشا من اربعة امثال اكثر الحيف وهذا قول اكثر الصحاح
في الوجيز ولذا قال انا في بعينتي قال في المشرب ربي وهذا
تقدير الحكيم السديد وعليه المنقوي لانه يسير على المنى
والنساء وهو رواية بن ساعدة عن محمد وقال محمد بن ابراهيم
الميداني يقد ربي ستة اشهر الا ساعدة ونص في شرح الزوايد
ان هذا هو الالصح لان الظهر بين الدمين اقل من اربعة
الحل عاده ففحصنا ساعته عنده فنتقني عدتها بستة عشر
شهر الا ثلاث ساعات لاحتمال ان ظننا اول الظهر قال
الزبيدي ينبغي ان يزيد وعلى ذلك عشرة لا يجوز ان يظننا
في اول حيفها فلا يبعد مثل ذلك الحيفه فحتاج الى ثلاث
حيض سداها والا احتياطي في امر الفرج كد حيضها اليه
فلا تنقص العدة الا بيقيني وقال بعضهم يقد ربي ربي
الامساعة لانه اقرا عدة استبانة الخلفت ففحصنا ساعته
فعلينا هذا القول تنقص العدة بثلاثة عشر شهر الا ثلاث
ساعات وقال محمد بن مقاتل الرزي وبوعلي الدقاق
الظهر ربي ستة وخمسين يوما لانه اذا زاد عليه لم يثبت من
الشهرين ما يمكن كونه حيا كما في الزبيدي وقال احمد بن محمد
الزغيراني يقد ربي سبعة وعشرين يوما لان الشهر في
يستعمل على الحيف والظهر بيني وراق الحيف ثلاثة ايام
فبقي الظهر سبعة وعشرين يوما وكل مصادري كلامي الثاني
وهو قول الامام عند نصب عا دتها اذا استمر بها الدم المبتدأ

دما قويا كالاسود والاحمر المظاني كان حيفا يبطل الاعتبار
بالاشهر قبل الشا وبعده لاوله وان صغرة او خضرة او توتية
فهي استحاضة اهوا تراه حافل ولوقبل خروج اكثر الولد
فتوضا ان قدرته في هذه الى الزاوية ونوعه بالصلاة
ولا تخرجها عن الصحيح الشا وخرج عن الحيف استحاضة
واقول الظهر بين الحيفين في اربعين النساء والحيض خمسة
عشر يوما ولذا قيل بانها عا اي ثبت ذلك بالجامع الصحاح
رضي الله عنهم وكذا روي عن ابراهيم الحنفي ولا يعرف ذلك
الا ساعدة لانه من المظا ويراد الحد الكرمي المظهر وانما يتفق
المره هذا صادق بثلاثة صور الاول ان تبلغ بالسنة وتجي
بلاد موطول عمرها فتصغر وتضلل ويأتمرها زجرها وتنقصني
عدتها بالاشهر الشا دية ان تربي الدم عند المبلوغ وبعده
اقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه وكذا قال الاولي والثاني
ان تربي ما يصلح حيفا ثم يستمر انقطاعه وكذا قال الاولي والثاني
انها لا تنقص لها عدة الا بالحيف ان طر الحيف على اقل
سنة الا يابس ومن لم يطل فيها الاشهر من ابتدائ سن الا يابس
كما باقي في العدة الا عند الاحتياج الي نصب عاده (اذا
استمر بها المره فيزيد للظهر عند عا مة المشايخ للضرورة
واللدوي وقال ابو عاصم سميح انه اذا المرزوب والوجاهم
ويحد الحيف لا يقد ربي طهرها ربي ولا تنقصي عدتها ابدا فيجد
على قول عا مة المشايخ لاجال نقصنا العدة يعني لا يبره فلا خلاف
انه لا يقد ربي بل عليها ان تقصر وتقتسل لكل صلاة هكذا
اطلعه الزبيدي في كل من استمر بها الدم والحفت ان في ذلك تسهيل
كما

اربع جيفين بالاربعين وثلاثة اطهرها على غيرها قد ساقستمول كلهم
 الماتن للمبتداه اعناه في الصورة الاولى لا الاخر لان تملأنا
 لم يتكلموا فيها بل انصتروا على ان العشرة من كل شهر جيفين و
 باقية طهرها في حاشية البيني وما وقع في امداد المتاح ان
 جيفها عشرة وطهرها خمسة عشر يوم حال في ذلك فاعلموا قول
 اوردية كالاشارة اليه في تحفة الاخيار والمعتادة اي حاد اذا
 كانت غير ناسية لعدد ايامها ومكان جيفها من الشهر اذا سكر
 بها الا مضان فيبذل لطهرها وجيفها في امداد العدة لانها علمها
 من الاحكام فانها اذا استمر بها الدم تزداد الي عادتها في الصوم
 والصلاة ونحوها في العدة كافي حال المرض قال في الحنفية مثال
 ذلك امرأة حاضت عشرة وطهرت عشرة بين يومها واستمر بها الدم
 فحاضت في الجيف عشرة وفي الطهر عشرة فان طهرت حسبه
 ثم استمر بها الدم فحاضت في الطهر ستون فان زادت في الطهر علي
 سبعين يبدى حاضت عشرة تحت استمر بها الدم فتقتل حالها الي
 ستين في قول محمد بن الحسن وهو لا يصح للمنفى بعد ول طهرها ثمانية
 تنقضي عدتها عند محمد في سبعة اشهر نحو ان كان طهرها في
 اولى الطهر فاحتاج الي ذلك طهرها رسته اشهر وكذا جيفها
 يهر كل جيف عشرة ايام قال ويخرج علي كل قول ذلك ان
 فليست على قول المديني لو طهرت خمسة اشهر وعاشية و
 عشرية يوما فحاضت في الطهر خمسة اشهر وعاشية وعشرين يوما
 فان طهرت ستة اشهر الا ساعة فحاضت في الطهر ستة اشهر
 الا ساعة فان زادت على الستة الا شهر الا ساعة بعد
 حاضت عشرة ثم استمر بها الدم فتقتل حالها الي ستة اشهر الا

يعني فيبذل لها حد الطهر شهر ان كبرها اذا استمر بها الدم ولا
 يجزي ان المبتداه ذات حروف سفها ما اذا طلفت فحاضت عشرة مثلاً
 وطهرت ستة مثلاً ثم استمر بها الدم فقال ابو عصبه وان جوام
 جيفها ارات وطهرها ارات فتنعضي عدتها بذلك ستم
 وثلاثة بين يومها وقال المديني طهرها ستة اشهر الا ساعة تنقضي
 عدتها بستة عشر شهر الا ثلاث ساعات لجوز ان يكون
 وقع الطلاق فوجالة الجيف يحتاج الي ثلاث اشهر الا طهرها
 ستة اشهر الا ساعة وكل جيف عشرة ايام وقالت بعضهم طهرها
 اربعة اشهر الا ساعة وتنقضي عدتها بثلاثة عشر شهر الا ثلاث
 ساعات وعلي القول المنقضي يكون طهرها شهرين وتنقضي
 عدتها بسبعة اشهر وسفها ما اذا طلفت ستين حاضت جيفها في كل
 شهر عشرة ايام وباقية طهر فيكون في شهر عشرين وفي شهر
 تسعة عشر كما في المخرج لان الشهر يكون ثلاثين يوماً وثلاثة
 وعشرين ايام ولذا دان جيفها عشرة من اول حاله نسوا
 كانت في المدة الاولى والثانية فحاضت في كل واحد من هذه المدة
 مع المخرج في رابع عشر الحزب مثلاً يكون ابتداء جيفها الثاني في
 رابع عشر صفر وهلم افاذا طلعت ما رجعها في اخر الطهر انقضت
 عدتها بستة وسبعين يوماً ثلاث جيفين مثلاً بين وطهرات
 احدى عشرون والاخر تسعة عشر وان طهرها في اول الشهر انقضت
 عدتها بخمسة وثلاثين او تسعة وثلاثين ثلاث جيفين مثلاً بين
 وثلاثة ايام احدى احدى عشرون وثلاثين كل واحد منها عشرون وان طهرها
 اولى احدى تسعة عشر وثلاثين كل واحد منها عشرون وان طهرها
 في اول الجيف انقضت عدتها بخمسة وثلاثين او تسعة وثلاثين

فيها بالجميع ثم تقتسل سبعة ايام لكل صلاوة لترد وحالها
فيها بين الجميع والطهر والخروج من الحيض ثم تقوضا عشرين
يوما لو تمت كل صلاوة لتستيقظ طهرها فيها حيث علمت ان
لم تحض في الشهر الاسبق وباتيرها بزورها فيها واما مكان بيبي
وكانت حافظة لعدد ايامها كسنة مسلمة وكنزيت هل هي
في اول الشهر واخره او اثنابره وحكمها انما ليست انما في صفرها
او اكثر فلا تستيقظ بالحيض في شيء منها كالحيض فلا تدعى سنة
او اكثر ما ينشكث هل حيضها في اول يوم من الشهر فلو انما
او بالكر او راسه فان كان في الاول انقضت حيضها في الثالث
منه وان كان في الثاني انقضت الرابع وان كان في الثالث
وان كان في الرابع فغير الشاوي فقد اضلكت كذا في سنة
لا تستيقظ بالحيض في يوم منه وسنة يستيقظ في ردها الضعف فانما
تستيقظ بالحيض في شيء منه في سبيلنا نستيقظ في اليوم
فاندرحيض لاندما اخر الكلافة اولها او في الثانيها انقضت
اليومين الاولين بالوضوء لكل صلاوة لاندما لالهة او اجابها
او داخل في الحيض وعليها كل الغسل عليها وفي اليوم الثالث جافها
بين غدا يغسل في الاغتصام وفي الرابع والغسل لغسل الكلافة
لاحتيال انما اذا دخل في الطهر ومنه حيمينها ودخلت في الطهر
يجب عليها الغسل غلغلت كذا في عشرة مسلمة كذا في الشهر
مثلا توضح ان في كذا منه من اولها لتردد بين كذا جافا وطرا
او دخول في الحيض وعليها كل الغسل عليها وتقتسل في السبعة
الاخرة لاحتكال دخولها في الطهر رجعي ومثلها اذا استابت اثبة
او حصة في المشرقة حيث تقوضا في الاربعة وققتسل في السنة

ساعة فاستغنى عن ثوبها بسبعة عشر شهرا الا فلا تساعات و
تس على هذا المثال باقي الاقوال وهذا الكل في امراة كل ما
وكرنا ذلك تيسرها فلي هذا انتي ماذا هب اليه القال حيث
قال فتولد ربحه كلاله المستندة والمتادة ومنه نسبت عادتها
فلاهره انه يجد للعدة شهريه في الكل والواقع فلا فكلت
وساقي تريبا في كلامه ان ذلك في حصة الحيرة والمفلة حيث
قال وقتلت لطلد في بسعة اشهر على المعنى به فتنبه هو وكنت
ان انما لم يرد بالمستندة الا الصورة الاولى التي قد مرها لم يرد
في تحديد الطهر بالشهري الا في امراة العدد على سابع لمر ان يتل
ذلك فصح القول بتعجيل التعجيل في الطهر للمستندة في كل ما لم يرد
لا يتم لا شرحناه وكذلك القول بتعجيل الامر في الاحكام والعدة
للمستندة الحافظة لمرها مكالها لا يبيح وانما حية كلام
انتم رحمه الله تعالى بجمل المستندة على الصورة الاولى وحال المستندة
على العدة كالحية انتم بقره فيجد لاجل العدة من الواجب على
كل من قام على ساق خذمت الا فطرح والحق في كل ما في الشا
ماذا هب اليه اني ارجو مني ان الراء في قوله وسنة عادت عادت
الاولى واستطاع الا انما انضبط المأداة واجب لكل واحد من هؤلاء
الاستدانة كما اشار اليه الحلبي في المختارة وهو اي الذي نسبت عادت
وفي نسخة وتسميها الحية وفي نسخة الحية في بيت الختمه او
كسر اية حية لها الله تعالى وهي حية التوبة ومثلها في حية
المفلة والمفلة حية ابي كافي التماسوس والمفلة اما بعد
وكانت حافظة لكان اباها من الشهر غير انما نسبت عادت انما
وحكمها انما تقوض الصلاوة كذا في ايام من اول الاستراة بغيرها

المفروض وتبرز في الركعتين الأخيرتين على الصحيح لأنها سنة
وقيل لا ولا تترافقا لأنه سورة عند غيره ولا تترافقا
من الترات خارج الصلاة ولا تنسحها ولا تدخل سجداً في
سجدة لأنه سجدة في الحال لا يجب عليها إعادة ثم إن نفس
بأنه إعادة بينهما بعد عشر قايلاً احتجاً بحديثها وقت الصلاة
السنن المؤكدة فإنها تنفيها لأنها تنبع للمفروض وجب على أي ويترك
زوجهما جامعاً فإنها لا توطأ ولو بالتخيي على الأرجح كما في حل
الربط لأن التخيي في باب النزع لا يبيع فيه غيره كتاب التخيي
في باب الجوابي وقال بعض مشايخنا أنه لا يتخيي لأن زمان
المهر أكثر فتكون المصلحة المحل وعند غلبة المحل لا يجوز التخيي
كما في المحيط وما استبرأ المكاد إلى هذا المقام فلا بد من التعديل
الشارح لا يباح الملاحم أن يعلم أنها إذا نيت عدداً ما مرها بعد ما
انقطع الدم عنها أشهر أو استمر علت أن حينها كان في كل
شهر فإنها تدفع الصلاة قلدة أيام من أول الاستمرار لغيرها
بالحيض فيها ثم تستكمل بتمام الحمل صلاة لغيره حالها
فيها بين الحيض والطهر والخروج من الطهر ثم تتعاضد عشر
يوماً لو نيت كل صلاة استبرأ فيها بالطهر وبما فيها زوجهما
في العشرين لأنني لست أقاس بقية وأما إذا لم تقم أن صحتها
في كل شهر زوجهما لا يتحملها أن لا تسلم عدد حيضها وطهرها
فإنها تنبع الصلاة قلدة أيام من أول الاستمرار ثم تستكمل سبعة
أيام بالأغتسال لكل صلاة ثم تستكمل ثمانية بالوضوء لكل صلاة
وتتبعها بالطهر فيها وبما فيها زوجهما فيها ثم تستكمل
بالوضوء لو نيت كل صلاة للتردد بين الطهر والحيض ثم تستكمل

وتتوضأ في المكتبة وتستكمل في المكتبة الأخيرة ولو نيت ستين وضوءاً
اربعة وضوء الصلاة يومين ليقينها بالحيض فيها ثم تستكمل المكتبة
للك صلاة وإن نيت سبعة وضوءات قلدة لست وضوء الصلاة فإنه
واغتسلت قلدة ثم نسي على هذا كما في تحفة الأخبار وأما إذا كان
نيت عدد إلا أيام التي كانت تحيض فيه وموتها من الشهر بغير
حكمها أنها تخري وإن لم يكن لها شيء اغتسلت لكل صلاة وضوءاً
الكتبة بآياتها في كل يوم ثم لا يسقط في الحج قال فقهه والأصل
فيها أنها متى نيتت بالطهر في وقت صليت فيه بالوضوء لو نيت
كل صلاة وضوءاً متى نعتت بالحيض في وقت تركتها فيه في الحال
وحاصلها أنها تخري إذا نيتت في وقت أنه وقت حيضها أو طهرها
أن كان لها شيء فإن وقع تخريها على طهر تقطع حكم الظاهر وإن
على حيض تقطع حكمها في حاشية المصنف يعني نيتت في حيض
ودخل فيه أي في الحيض وطهر يعني هل هو من الحيض بقائه
أو خرج الطهر أو خرج الشرح في ابتداء الحيض فتوفى لكل صلاة يعني
وتعطي للصورة وقت الصلاة أما الوضوء والاداء للصورة لا احتال
إنها مستحقة وقتها للصورة لا احتال فيها رها وفي صورها في
وقت غير قابل وإن ترددت بينها أي بين الحيض والطهر في
نيتها أي في الطهر لأن الحيض قد وقع في عبارة المصنف يعني نيتت
أنه وقت حيضها وطهرها خرج من حيض تستكمل لكل صلاة لا
حتى إذا خرجها من الحيض ودخلها في الطهر تركت غير مستمرة
بينه وبين المكتبة فأتى والواجبات وألست المكتبة ولا تقضي
تلقوا وترتقد المفروض والواجب على الصحيح وقبل تقصيره على
المفروض

ثلاثة ولو تعلم موضعها في العشرة الاخر من الشهر فصلى ثلاث
ايام متواصلة بالوضوء لكل صلاة للثلاثة وبيت حجبوا
ثم اغتسل سبعة لكل صلاة لتقوى خروجها من الحيض كل
ساعة وان علمت ان ايامها اربعة اربعة نرضات فيها ثم اغتسلت
لكل صلاة الى اخر العشرة وان علمت انها خمسة نرضات في
الحصة ثم اغتسلت لكل صلاة الى اخر العشرة وان علمت
ان ايامها ستة نرضات اربعة من اول العشرة وتنع الصلوة
والصوم يبرهن ليتبينها بالحيض فيها ثم اغتسل اربعة
ايام لكل صلاة وان علمت انها سبعة صلت بالوضوء ثلاثة
ايام من اوله وتنع اربعة ايام ليتبين الحيض فيها ثم اغتسل
ثلاثة ايام لكل صلاة وعلى هذا النسيان الثمانية والسبعة
واما اذا نسبت عدد ايامها وكذا من الشهر جميعا لاي
تخري لان كان لها طوي ولا تغتسل لوقت كل صلاة على
الصحيح وتقوم رمضان كله لا حلال طهراتها كل يوم ثم
تغني بعد رمضان عشرون يوما ان علمت ان بدا منه كانت
ليلا لجزا ان حية ما في كل شهر عشرة ايام فاذا قضت عشرة
يهرضها في الحيض فتغني عشرة اخرى والا ان علمت
بدا منه كانت نهارا فتغني اربعة وعشرين يوما لا تغني
اكثر من خمسة صومها في الشهر لحد يهرضها في
صومها احتياطا وان لم تقم شيئا قال عامة مشايخنا تغني
عشرين لان الحيض لا يزيد على عشرة وقال القعية ابو جعفر
الهندواني تغني اربعة وعشرين يوما وهو الاصح احتياطا
لجزا ان يكون بانها وهذا اذا علمت دورها في كل شهر

بالاغتيال لكل صلاة كما قد مر وما ان تعلم ان طهرها خمسة
عشر ولو تعلم عدد جبرها فانها قدغ الصلاة ثلاثة ايام ثم تغني
سبعة بالغسل ثم تغني ثمانية بالوضوء باليقين ثم تغني ثلاثة
بالوضوء بالشك فيبلغ ذلك احد وعشرين يوما وان كان
كان جبرها عشرة فابتنططها طهرها السان بعد احد وعشرين وان
فتغني في هذه الاربعة عشر التي لمحا
لكل صلاة للثلاثة بين الثلاثة ثم تغني يوما بالوضوء لوقت
كل صلاة بيقين ليتبين بالطهر لانه اليوم الثالث عشر منه
الذي هو السادس والثلاثون ثم تغني ثلاثة بالوضوء لوقت

كل صلاة للثلاثة وفيها بين الحيض والطهر ثم اغتسل لكل صلاة
ابدا لانه ما من ساعة الا ويترجم انه وقت خروجها من
الحيض وما ان تعلم ان جبرها ثلاثة ولا تعلم عدد طهرها
فانها قدغ الصلاة ثلاثة ايام من اول الاستبراء ثم تغني
عشرين يوما بالوضوء لوقت كل صلاة ليتبينها بالطهر فيغني
ثلاثة بالوضوء للثلاثة بين الحيض والطهر ثم اغتسل لكل صلاة
ابدا لتقوم خروجها من الحيض كل ساعة وان علمت انها كانت
تغني في كل شهر مرة في اوله واخره ولا تدري العدد فتوضا ثلاثة
ايام في اول الشهر لثلاثة ايام في بين الحيض والطهر ثم اغتسل
سبعة للثلاثة بين الصلاة ثم تغني لثلاثة ايام في الشهر وتغسل مرة
واحدة لتقام الشهر لثلاثة ايام من الحيض لان الشك في العشرة
الاولي والاخيرة لا في الوسطي ولما اذا نسبت مكان ايامها
من الشهر مع الحاقفلة لعدد ايامها فان علمت ان ايامها كانت

بطولها العشرة لانه ستة فاق ثلثه لا شك في كون طول
القدم ستة موكدة وهذا ثاني يد كما مضى في السنين الموكدة
للمصادقة قلته في الطراف ما نصرت حصة الطراف وحصة
دخول المسجد فخلب المافحات على المتقضي الضعيف وطلبه
غير جائز وكذا استعطف عن المايفض المتحقق جيبها طواف
الدواع وتطوف لركن يعني طواف الزبارة ثم تنبيهه اي طواف
الركن بعد عشرة ايام وتطوف لصدرك اي طواف وداع ولا
يؤخر الا ان لا ينسى الا ان لا ينسى الا ان لا ينسى
وتعقد من استمر عليها دسها مستندة لانت او كبرية او مبتدئة
على الصورة الاولى التي قد ضاها لطلقات احتريتها اذا مات
زوجه فانها تعتقد بأربعة اشهر وعشر اشهر ستة اشهر على التي
به وذلك لما حركات طهرها عند ربته يربى فيحتاج الى ثلاثة
اطراف وستة اشهر ثلاثة جيب بشر تجر عها سبعة اشهر وقد
انما احتيارا اكثر الشايج وتقل ان المتقضي عليه وذكرنا عدة
اقوال اخر صح صدك الاشريعة منها قول المنذاني ان عدتها
تتقضي بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات وساعات وثمانين
لورث سموا لان اسود اول احو او صغر او كثر او شربيا
فالا سود لا خلاف فيه لقوله صلى الله عليه وسلم وهو الجيب
اسود والكبدية ولما كثر في اللوز الاصل للدم الا انه عند
غلبة السواد وبضرب الى السواد وعند غلبة الصغر اي يربى
الصغرة فالصغرة جيب اي يربى منها الزاوية والكبدية
بعض المشايخ عن المرصعة اذا لم ترجعها فجاءت حتى رأت
صغرة في ايام الجيب قال هو جيب فتتقضي به المدة وما

تقصي فان لم تعلم ذلك فانك علمت ان انتداجيها كان بالليل في
خمسة وعشرين يوما لجانها كانت عشرة في اول خمسة
في اخرها وعلى الكس فقبلها ففما خمسة وعشرين يوما فاذا قصته
موصولا بالاشهر ففلي التعديل الاول في خمسة ايام من شوال
بقية جيبها **المقالة** في تدجيز الصوم فيها تدجيزها في
خمسة عشر بعد هذا وعلى العكس في يوم الخطر الاول يوم من
طهرها لا تقصوم فيه تدجيزها الصوم في اربعة عشر يوما
لا يجزئها في ستة تدجيزها في يوم اخر جيبه خمسة عشر
يوما وكذلك ان تقصه مقصولا فتدجيزها ان ابتدأ التقصا كان
واقت اول يوم من جيبها فلا يجزئها الصوم في يوم من
يجزئها في خمسة عشر وان علمت ان ابتدأ جيبها كان بالظهار
تقضي اثنين وتلايين يوما ان تقصه موكدة يومها لان
الكثر فافسد من صورها من اول الشهر ستة عشر يوما وان تقصه
مقصولا فتقضي ثمانية وتلايين يوما لتدجيزها ان ابتدأ التقصا
واققت اول يوم من جيبها فلا يجزئها الصوم في اربعة عشر
يجزئها في اربعة عشر تدجيزها في اربعة عشر تدجيزها في يوم من
جلبته ثمانية وتلايين وتلايين وتلايين وتلايين وتلايين وتلايين
تقصم خمسة وعشرين وقال ابو جعفر الهمداني ان تقصه
موصولا صامت الاثني وتلايين وتلايين وتلايين وتلايين
ثمانيه وتلايين وهو الاصح لا يبيار هذا كله اذا كان شهر
رمضان كما علم فان كاننا قصا وعلمت ان ابتدأ جيبها كان
بالليل او لم تعلم فان وصلت تقصت ثلاثة وتلايين يوما
فصلت صامت سبعة وتلايين يوما وما ان حجت فلا تأتي
بطواف

الصفرة وكل هذه الالوان اذا اذلتها البين في صديقه المشاة
خرج به ما تراه صفرة وحاصل سوي بياضه خالص خالص بيل
هو شئ يشبه الخيط الابيض يخرج من قبله في اخره
الجبذ اى علامة الطهر ولا غير يلفظ قبل الصفرة و
المرجع ان البياض الخالص عبارة عن انقطاع الدم وانتجاع
الوانه المذكورة سابقا بالكلية ويروى عن مرة ان لمالك
تقول للمساء اذا دخلت احد اكن الكرسى فخرجت متغيرة
فلا تخطى حتى لا ترى شيا وهذا ينبغي ان الما بهي
ولذلك قال ابو عبيد سمعته ان تخرج النطنة او الخرقه
التي تحتشي بها المرأة لانهما قصه لانها الطرا صفرة ولا
تزيد وهذا قاله في معنى ما خرجته البخاري عن مولاة عائشة
قالت كانت النساء يمشن الى عايشة رضي الله عنها بالدم
فيها الكرسى فيه الصفرة صف دم الكيف تستنزل البير فتقول
لا تخجلن حتى ترى القصعة الصفرة تريد ذلك الطهر صف
الحيف والقصعة يدخ الخاف وتشد يد الصاد المرملة هي
الجمعة شبيهت بها الخرقه في شد صفها بها عدم حاجي الطرا
من صفرة وغيرها فالاصل ان الطريقة الصافية بعد الكيف
في شدق بياضها شبيهت بالقصعة او يقال لا تشبهه فايخرجت
انها با اردت انتعا الان لوان وان لا يبعث منه اثر البير فيكون
حاجا عن الانتجاع وعلى هذا يقول ابيهم ما خرجت انما به
شبيهت عن اسمائت ابي بكر رضي الله تعالى عنها ان كانت
تقول اعترن الصلابة بالانبي ذلك حتى لا تريب الانبياء صف
خالصا وانما قلنا برحاج هذا الخال لان هذا الخيط الابيض

الصفرة في المشايخ من انكر وجودها حتى قال ابو نصر جني بيل
عن ذلك لانها اكلت فضيلة استبها وانها قلنا هي فرع من
الكثرة ولعلها اكلت نوحات البثور وفي البداية والآخره
فالصحيح ان المرافة اذا كانت من ذرات الاثر اكبر حيفا
ويحل في فساد الغذاء وان كانت ايسر لا ترى غير الصفرة
يجل على فساد المنيب فلا يكون حيفا هو وقول الشارح
كثرة وتربية تشبه على موضع الاختلاف في قصده ابي بكر
لا تكون الكثرة في اول ايام الحيف حيفا لانها لو كانت دم
دم لما خرجت الصافي خلاصا لم تتركها في اخر ايامها لابي
حين الغثاق لانها ثابتة للدم قال ولو حيلناها حينها
مطلبا كانت متبرعة لا تبالا وان الكثرة يستتبعها الاثر
فتشبه حكم البثور فان كانت في حاله لم يظلم في طهر وان
كانت في حاله الحيف لم يجهن ولا يصل في الكثرة هو الرجع
في حكمه الى الاصل فان تقدم الطهر كان المشبه طهر وان تقدم
الحيف كان المشبه حيفا وهذا يتولد ما كان حيفا في اخر
ايامها لان حيفا في اول ايامها كالسواد والخرقة لان جميع
مدة الحيف في حكم واحد وباقا له ابو يوسف ان خروج الكثر
يتاخر عن الصافي انا هو فيها اذا كانت اسفل فالكثرة
تجتمع قبل الصافي وهذا يخرج منها اسفل لان لم الجمع
مكروسا فتخرج الكثرة ولا كالخرقة في انتاب اسفلها لاما
التردية لم تكون التراب نفع منها الكثرة الا ان الكثرة
تضرب الى البياض والتربية الى السواد وقد يقال تربيه
على وزنه فضيلة وهو لوان ارفع صف الكثرة ولان من
الصفرة

ورواه محمد بن ابي يوسف وثانيها ان لا يفصل اذا لم يفصل
في مدته بجعله او متفرقا لكن رأت يوما وما وثق له انه ظهر يومها
دما ثم اربعة طهر ثم يوما وما فيه اخذ فرورين ابن المثنى
كما روي عنه في المسوط ثانيا لها ان لا يفصل اذا كان نضالا
سواء كان في مدته او لا لكن رأت يوما وما ونسمة طهر ويوم
دما فان لم كان بجملته ثلثة ايام وهي اقلمة الكيفية فاذا
بلغ المدة هذا القدر كان تفرقا في نفسه فحمله املا وما يتكلم
من الطهر شيئا لم يفرط يوما وما وثقا بينه طهر ول يوما وما
يكن شي منه جيفا لان التصفيف في نفسه لا حكم له وبه اخذ
ابن المنار كونه ورايه ان لا يفصل اذا كان الطهر اقل من اللين
او ساويا له لكن رأت ثلثة ايام ورايه ثلثة ايام يوما
وثلثة ايام ويومين وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فما عدا
ولو اجتمع طهران معتبران حبط بكل منهما وما لا يعتبر
الطهران معا بل يحل احد الطهرين المساوي للدينين وما لم
يتبدى حكمه الى الاخر عند ابي زيد الكبير الخاري وابن علي الزقاق
ولا يقيعي عند ابي سهريل لكن رأت يوما وثلثة ويوما فاشترط
حيث عند هؤلاء السنة المتقدمة عنده والا ول اصح عند مشايخنا
وبه اخذ يحيى كما روي عنه عليه الفتوى كما في المسوط وما سها
ان لا يفصل طالما يجرى زخم الحيف ويدنيه وكلها او احدها
بالطهر وكلها في المعتاد والختم في المبتدأة كن رأت قبل المدة
بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكونه كلاهما بل الام
اذا كان الطهر الحيفي عشرة اواقل وبه اخذ ابو يوسف كما
روي عنه قال في الحجر والا صل عند ابي يوسف وهو قول ابي

منها

غير مطروح في جميع النساء بل قد يوجد وقد لا يوجد فتفسيرها
بانها لا يخط صنيف ثم الاعتساب في المياض وغيره حاله
البرز حتى لما من المياض بعد ذلك كان طهرا وكذا لم يزل
حرقه وصفره فاذا ايسست ايسست بعشر حالتا او ثلثة احوالات
التيير كما في التجنيس ثم لا يخلو ان صاحب السدائ قال
ان بعض العلماء الكثرة والتربية والصفره والحضرة انما يكون
جيفا على الاطلاق في غير الحيض وما لا يحل في غير الحيض
على اكرسف ومدة الوضع قريبة من الحيض وان كانت مدة الوضع
طويلة لم يكن جيفا لان دم الحيض يكون مستائفسر لما عبر
نظروا الكثرة وعرفت من الجواب في هذه الابواب من الحيف
لهذا الجواب فيهما في النفا من لانها اخت الحيف اهو في مراح الاربع
مرايا في الابنية لوانت ممتني بكي من هذه الاقوال في مراح
المرزوقه طلبا للتفسير كما في هذا وقيل هذا فيما لا
يتعلق بالعدة لان الاحتياط في امر النرج واجب كما ذكره وانه
اعلم ولو كان المدة من راي بمعنى علم ولا يصح ان يكون من راي
البحرقة لان الطهر لا يري في سبعة ايام اذ لا يسهل احده
ان قد قال طهر احتلال بين الدينين في راي في مدة الحيف جيف
هذا خبر لا تقدم منه قوله وما تراه من لوف فتبينه وتبينه هذا
الحل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة فلا يفصل طالما
وان كان اكثر من اربعة عشر يفصل طالما وان قلت اربع ايام او بلغ
الطهر ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستمائة او احدها
ان الطهر لا يفصل الا اذا كان الدما ثلثة الى ثمانية في المدة كن
رأت يوما وما وثقا بينه طهر او يوما وما وبه اخذ القدر وبه

ورواه

التي لم تترقبها الدم حين ان لا تلت عا دتها المشرقة فانك لانت
 اقل ودت الي ايام عادتها والاخذ تقول ابي يوسف اسيرتك
 من المتأخرين انتموا له لانه اسير على الخفي ولست متي كانت
 في قولك حده وفيه تفاصيل يخرج الناس في ضبطها وقد كنت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خبرني امري الا
 اسيرها وروي محمد عن ابي حنيفة ان الشرط ان يكون الدم
 حيا بطرفي المشرقة فاذا كانت كذلك لم يكن الطهر المختلا فاصل
 بينا الوحي والا كانت فاصل فصورته سبعة يوما وما رايته
 طهر او يوما فاما المشرقة حية يحكم بطلوعها ولو كانت متناهية
 فزات قبل عادتها يوما وما ورثته طهر او يوما وما لا يكون
 شيء منه حيا ووجهه ان استحياب الدم ليس بشرط فاما
 فبعينه لم يرد في ذلك وقال ان الشرط ان لا يكون الدم في اخره
 كالضباب في باب الزكاة وعلمه المتوفى فليحفظ قال في الشهر
 واعتاده على النبي يكون تزجها لم يتحل في البحر عن محمد بن عبد
 حنا يسبق لنا ان تذكره تحيها للناية فتقال وقال محمد بن
 المختار ان تقتصر عن طهارة ولو سبغت لا يفصل اعتبارها بالحي
 وان كانت كذلك فاصل فان كان مثل الدم في او اقار ذلك
 لا يفصل وان كان اكثر فاصل تنتظر ان كان في واحد الجا فبيث
 ما يكن ان يجعل حيا هو حية والا فاستحاضة ولا يكون
 كون كل من الحي ومن حية كونه الطهر حينئذ اقل من الحي
 الا اذا زاد على المشرقة فيجعل الاول حيا وثلا حيا حيا
 وان لم يكن فالكل استحاضة ولا يكون كون كل من الحي ومن
 حيا لسببته لا النافي وصف اصله ان لا يبدل الحي بالطهر

حينئذ الاخر علم ما في المسبوط ان الطهر المختل بينا الدم بينا اذا
 كان اقل من خمسة عشر يوما فلا يغير فاصل بل يجعل كالدم
 المختلا الى لانه لا يفسد بالمفصل بينا الحيين فلا يباح للفصل
 بينا الدم وان كان خمسة عشر يوما فاصل ايكون فاصل
 لكنه لا يتصور ذلك الا في عدة الناس ثم ان كان في احد طرفيه
 ما يكن جله حيا فهو حية والا فاستحاضة ثم ينظر ان كان
 لا يريده على العشرة فهو حية كل ما رأت الدم فيه وما لم ترم
 رسوا كانت مستحاضة او لا واسمها فدم استحاضة وطهر
 طهر ووافقه محمد ابا يوسف في الطهر المختل في عدة الناس
 ان كان خمسة عشر يوما فاصل بينا الدم فيجعل الاول فاصلا
 والثاني حيا ان امكن بان كان ثلثه ايام بلبا اياها فاصلا

او يري بينا اكثر ان كانت عند ابي يوسف رجما له فثاني الى الا
 كان استحاضة وعند ابي يوسف لا يفصل ويجعل الحيا طهر الدم
 بطرفيه كالدم المختل في فلو رأت الدم بعد الدلالة يوما ثمانية
 وقلا بين طهر او يوما وما فالاربعةون فتاوى عنده وعندها
 ففاسر الدم الاول وصار اصل ابي يوسف ايجامه بغيره الى
 الحي بالطهر وخفه به بشرط ان يكون قبله وبعد دم وتحمل
 الطهر باجل طهر الدم بينا حيا وان كان قبله دم لم يكن بعد
 دم يجوز بداية الحي بالطهر ولا يجوز خفه به وعلمه كسره
 بان كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحي بالطهر
 ولا يجوز بداية فلو رأت مستحاضة يوما او ربعه عشر طهرا
 ويوما وما كانت المشرقة الاولى حيا يحكم بغيرها ولو رأت
 المستحاضة قبل عادتها يوما وما وعشرة طهر او يوما وما فالشرقة

التي فصح وجوده وقد نقل النووي الاجماع على سقوط الوجز
عنها وظاهروا انه بعد تحلف الوجز كن قال ابو زيد الديلمي
واعامة الشايخ بعدم وجوبها عليها لالت تعلقه بفتح فائدة
وهي اما الاداء والتمتع والاول منتف لتيام الحد ث مع الجز
عن رفعه الثاني كذلك دفعا للخرج ولذا انفقت بها خطاب
الصوم لعدم قال الجوزي غير الرقة بشيخنا ان لا يختلف في سقوط
الوجز فيما لو طر عليها بعد دخول الوقت وفيه اشارة الى
ان المنتدة تنترك الصلاة كما رارة وهو قول اصحابنا وس
فاخذ وعنى الامام لا تنترك الصلاة ما لم يستبرأ بالدم فلا بد
ايام مطلقا اي نائمة كانتا وجزك سجدة انتلدة وذا قال
ولست سجدة تنقل على القول بعشرتها فان منع الذي منع
عنه الجاهض فاذا جرح في هذا حكم منه لصحة الصلاة مطلقا
ولا يجر حكم منه لصلاة الى نامة ومنه لسجدة التلدة وفيه
لصحة كل غيرها فلهذا ستة احكام يحكم بحريم الصلاة به المذكور
متنا في اولها وعليه حرمه سجود الشكر في سبع سجدة وحرمه صلاة
الجنابة وحرمه سجدة التلدة وله عشرة وعقد في اول الطهارة
ان الكيفية يمنع صحة الطهارة ابغى فهذا هو الحال في عشر من
احكام الكيفية قال في الصراح واذا سقطت عنها الصلاة لا
الي قضاء فيستحب لها ان تتوضا في وقت كل صلاة وتقدم
مستقبلة القبلة تذكرا لله تعالى وقتا للصلاة فتبهر بها
لمصلين حتى لا تنترك الصلاة فقد روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا استغسرت الحايض في وقت كل صلاة
سبعة مرة غفر الله تعالى لها سبعين ذنبا وحمل هذا قال بعض

ولا يقيم نه سورا كان قبله او بعده دهرا ولم يكن ولا يجبل زنا
الطهر كبريات الحنفى باحاطة الدينى به فلو رات منبذاة
يوما وما يوجب طهر ويوما وما لا يوجب طهر ولو رات
يوما وما تثلثة طهر او يومين وما نال ستة حيف لا استوا
ولو رات يوما وما خمسة طهر او يوما وما لا يكون حيفا
لغيره الطهر ولو رات تثلثة وما خمسة طهر او يوما وما نال
ثلثة حيف لغيره الطهر فصارتا صلا والمقدم امكن
حيثما ولو رات يوما وما خمسة طهر وتثلثة وما لا لا خيرة
حيث لا تقدم ولو رات تثلثة وما خمسة طهر وتثلثة وما
فحيثما التلثة الا ان لم يستبرأ ولا تنكز المسرة خيفة الغلبة
الطهر فيهما ولو كانت منساريا باعتبار ان يبرأ طهر في
قول محمد في المبسوط والحديث وعلمه الفتوى كن قال الحنفى في
الصحيح الا في الافتاء بقران ابي يوسف كما في مساه وفي صحيح
الدرية جعل قول محمد وطريقه عن ابي حنيفة وثبت انه يرك
عند رواية يني اخذ باحداها هو وسادسها ان يفصل مطلقا
وبنا خذا الحسن كما روي عنه كن ان يبرأ يوما وتثلثة او اكثر
ان كانت فاصلا فالامانة ان لم يبلغ سني منها نصا بالان لكل
استحاضة وان بلغ احداها او حيف والاخر استحاضة وان
لم يبلغ سني منها فالاول وخمسة ترك ولو لم يصح احداها في الكيفية
والنساء ان ذهابا يشتركان في غائب الاحكام الا في مسائل
سأله عليها ان شاء الله تعالى فاحدها ان اذا تبولت في
حل صلاة وظاهروا كلام القدوري والكيفية يستقط عن الكيفية
الحايض الصلاة فيقتضي وجوبها عليه ثم يستمر طهرها يستقط



خرج وانما وجب عليها قضاء الصوم وان نكست فمن رمضان
 كدلالته وجوده في رمضان كدلالته في غيره فلا بد من تركه في الجهر
 قال في التلخيص والحد في قضاء الصوم وهو ان الصلاة هو
 ان حر الحركات الدم او سرق سالت آدم عليه السلام فقال
 لا اعلم فاروي الله تعالى اليه ان لا قضاء عليها غير ان
 فقال لا اعلم فاروي الله تعالى اليه ان لا قضاء عليها غير ان
 في وقت الصوم فاستمرها بترك الصوم وعدم قضاء
 فيها على الصلاة فاستمرها الله تعالى بها في الايام
 السلام امرها بذلك بغير امر الله تعالى به وفي المخرج ان
 قضا بتركها بالسؤال له قيامها بالصوم على الصلاة فخرجت
 بقضاءه بسبب ترك السؤال قال في الجهر وهل يكره لها قضاء
 الصلاة او رويها ويشتبه ان يكون خلافه الا ولي لا يخفى
 اه قال في الزجر عليك عليه قتلهم لو غسل راسه بدل المسح
 كرهه فخرج راسه الدم في ايام جبرها ثم استقلت مستغلتين
 الخلف ففتي ما تكررت من الصلاة اربعة اشهر فخرجت باللاق
 وهو الاصح وقبل فتحي عدة سنة اشهر كذا في الفتية يعني ان
 استأنه بعض خلفه قال في عقد الفريديني ان يقال ان كان
 كما ما الخلف فتحي صلاة سنة اشهر والا اربعة اخذ بالالا
 اه ولو شترت قبل جبرها نظروا فيها اي الصلاة والصوم
 وحضي التطوع في انرض الصلاة لا يبيضي وفرض الصوم
 فحاشا قبل ان يخل نظرها بقضائها خلافا لا رعه صدر الشيرازي
 من الفرق بينهما وبعبارة الصالح اذا حاضت في شهرها فالت
 كان في اخره بطل صومها فيجب قضاءه ان كان صوما واجبا

الملك كنت لا اترك الخصم والي يجلس سخي بعد مودحتي
اترك المادة اه والما في عشر انه يبيع صوما يبيي جبره وشي
صحة مرضا كان او غفل وهذا هو الما انت عشر كنز لا يخفى
لنا هذه السعفة الخفاف به لعدم الكرج اذ غايما لا تخفى في
السنه خمسة عشر يوما اذا كان جبرها عشرة وطورها خمسة
عشر والاربع عشر انه يبيع حيا اي جبرم وطورها بالا لاجل كونه
قال ولا تتركوه من يبيي يطهر وفي السراج اذا كان
قال بعضهم ان كانت فاسعة لا يتقبل ثوبها ان كانت ضيقة
قبل ثوبها ويتركها وقال بعضهم ان كان ثوبه صديرا عكنا بان
كانت في اوان حيثها قبلت ولو كانت فاسعة كان في المدة
وهذا القول احوط واقرني الي السراج ففعل من هذا النوع
اذا كان ثوبه فاسعة ولم يبل عليه ثوبه صدقها بان كانت في غير
اوان حيثها لا يتقبل ثوبها اتقانا قالوا في انا جبرها والساق
انديت لوط لوجوب العمل به ان يبل على اللين صدق بخلافه
من علمت به طلاقها في غير ثوبه فانه يبيع الطلاق عليه وان
كذبها علمت بالنتقمه في تعقيبها بالبيع في الاثنت جبرها
والثامن عشر انا الى يبيي تعقبها في الصوم كزوما وان
حاشته بعد الزوال كما في التمساجي وهذا التمساجي على التماسي
عند اكثر الناس الخ وهو الاصح وعند ابي بكر المازني يجب على
الفرو والمسا دس عشر ما ينشأ البيرة بقوله ووثها يعني لا تقصه
المصلاة ~~الخ~~ اي ان يقيضا المصلاة حرجا بتركها في
كل يوم مرة من الحيف في كل شهر بخلاف الصوم حيث يجب
في السنة شهر او المارة لا يخفى عادة في الشهر المارة فلا

من دخوله الا ان الاصح انه ليس لمصلي الجماعة والمعيد حكم المسجد
خلاصة وقد مر عن التفتي ان المدبرية اذا كان لا يجمع اهلهما
انما من الصلاة في مسجدها فهي مسجد وفي الجماعة في المسجد
وعلى الجماعة ايا حكم المسجد عند اداء الصلاة حتى يجمع الاصل
وان لم تكن الصفوف متصلة وليس لها حكم المسجد في وقت المزمع
وحرمه دخول الجنب وفناء المسجد ليس له حكم المسجد في وقت المزمع
ايضا ولم يحكم المسجد في وقت جواز الانتداب بالاسم وان لم تكن
الصفوف متصلة ولا المسجد هلافا هو وكذا سمي المسجد
بانه يحل دخول كل من ذكر في مسجد البيت ثم اطلاق المانت
يفيد منع المزمع ايضا وقيد في الدرر بان لا يكون تحت ضرع وان
كانت كان يكون بان يمتد الى المسجد فلا قال في البحر وشي ان
يقيد بان لا يتمكن من تحويل يديه وان لا يقدر على السكبي في
غيره قال السباج جدد في منع الحائض عن دخول المسجد اشار الى
انه لا يدخل المسجد عن علي يديه نجاسة وفي الخبر اذا انفسا في
المسجد لم يضرهم به بانسا وقال بعضهم اذا اخرج المبرج
وهو الاصح اه قللت ولا نسلم الاشارة الى منع من علي يديه نجاسة
فان الى ايضا تمنع ولله اعلم الا الحد ثرا لا نجاسة وسها يحل
ان يكون للادوية مساقط بل وفي قوله صلى الله عليه وسلم علم لها بستر
فابني الحرم من المسجد فقلت اني حايض فقال ان حاضتك
ليست في ثوبك تخرج فان الى ايضا يجوز لها ان تدخل بها وان
راسها في المسجد مبتا باقي سبها في خارج المسجد فاجتهد
حضر صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكة فيه جنبا وخصه
به ايضا على بناء ابي طالب رضي الله عنه لان بيته كان في المسجد

وان كان ففلا لا يتخلل صلاة التخلل اذا حاضت في ثوبها الماه
يجز قال في البحر وما في صدق الشريعة من الرقي بين ما غير صحيح
انتهى كذا قول المرحوم في رتبين فعمل صدق الشريعة جريب
على احداهما قل في الرقي الشفي لو نامت اذ كان كرها الماه
وقامت اي استيقظت حال كونها حايضة بعد خروج الوقت حكم
بجبرها من قامت فتعفي الصلاة التي نامت في وقتها حتى
خرج لان الحوادث تنضاف الى اقرب اوقاتها فحيث حملها
ظاهري في اخر الوقت لنزها فتنامت في وقتها وبكسر
يعني لو نامت حايضا وانتبرت طاهرة بعد الوقت حكم بطهر
من نامت ولذا قال ابو السعد ولو قال وبطهرها عند نامت
في عكسه لكان اولى اذ المراد بان نامت في اخر جبرها قامت
طاهرة فانه يحكم بطهرها من نامت احتياطا ولا يطلي ساق
كل من هذا المراد بل يفيد ان يحكم بجبرها من نامت وليس كذلك
فالمراد من استعمال الكس فيما هو لا يمنع عن المسالك فكس
حكمه الرعاية للاختصار وقوله احتياطا علته ابرامه ويدل عليه
عبارة البحر وضرها ولو وضعت الكرسف ليل فاما اصح رات
المطر تعضى المشا ولو كانت طاهرة فرات البلد حين اصح
تغيرها اي ان لم تكن صلتها قبل الوضع لا تزال طاهرة في الصور
الا ولى من حين وصفت روحا فيها في الزاوية حين رقتة اخذ
بالاحتياط فيها هو والسابع عشر انه يمنع حل دخول مسجد
ذكر الحلو وقت العجوة لانه لا معنى لشيء العجوة والبراد بالمسجد
المباداة المبرودة ولذا قال في البحر وتخرج بالمسجد غير كسري البعد
والجانبين والمدبرية والرباط فلا تمنع الى ايضا والنفسا والجنب

سفلر يميني تر ياب زهره ما تحت از امرها يعني ما بين سره
ور كبري لا الخرجه ابود جعفر عبد الله بن سعد قال سالته عن
الله صلى الله عليه وسلم عما يجعل لي من امرتي وهي جابن فقال
كك ما فوقك الا اذا روي هذا ذهب ابو حنيفه وابو يوسف وشافعي
وما لك فاذا اثيرت جازل ان يستجمع ما فوقك الا اذا روي عنه
ولا يجعل الا استتاع بما بين السرّة والركبة وقال محمد بن الحسن
واعده لا يجوز ما سوى الفرج واختلاف من الاكثين اصبحت
النورى لقوله صلى الله عليه وسلم اصبوا كل شيء الا الفرج فحرم
الا الجماع قلنا هذا تبين وما قد مناه ما نزع ويقيم المانع على التبنيح
لنكره صلى الله عليه وسلم ان اذا اراد ان يباشر احد من نسائه
ولا ان صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يباشر احد من نسائه
امرهم ان يثرب وقد ورد انها كانت تنزع ما بين سرتها وكرتها
وكما يجوز هذه الاستتاع ما بين سرتها وكرتها يجوز عليها
التكليف منه ولو وصلي به جلد مشدود فانه يجوز عليه من ما بين
سرتها وكرتها مطلقا لان مشدودا ولا وحل ما عداه اي ما على
ما بين سرتها وكرتها مطلقا يعني يوطي ويغيره ولو نزع سرتها
عائلا ولا وكذا ما بين سرتها على ما بين الرطبى ولو نزع وما ولا
يعنيها عن فواشها فانه ذلك يشبه فعل اليهود ولو اكد وهل
يجزى للزوج النظر الى ما تحت ازها فتفسير المحم بالقران يقتضي
حرم النظر ولو بدكرهه وما من غير الاستتاع كما في الذكر وغيره
فيمتنع حرمة لشمول الاستتاع له قال في الطحى والذي يطهر
ان النحر مشروط بالمباشر ولو بالبدن مشدود فانه لا ينظر ولو مشدود
اذ ليس هو اعظم من تعبيرها في وجهها بشدود كما لا يخفى قال في

كما صلى الله عليه وسلم ان يبين ما باجته لمسكن الحر لا شك من اذنية
القل وخضع غيره بذلك وما ينطق عنه البري صلى الله عليه وسلم
وانما من غير انه يمتنع حل طوافي لقوله صلى الله عليه وسلم انما يمتنع
رخص الله عنها لما حاشت برف افعلى ما يمتنع الحاج عيرت لا تقطري
بالبيت حتى تستغسل فكان طوافها حراما وشالها تمت بالحل الى
صحة منها فلو فعلته كانت عاصية معاقبة وتحلل بمتاخرها
لطواف الزيادة وعليها بدنه وانظرها في الطواف وليجبه كبرها
مكره تحريمها لكن لما كان الطواف لا يكون الا في المسجد كما تقرر
مؤيد منها الى ما بينه فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما
فالطواف بالاولى فالحاجية الى كونه قلنا كذلك يتوهم انه لما جاز
الموتوق مع انه اقوى امركا الى فلهذا يجوز الطواف اولى على انه
لور يكون هناك مسجد حرم عليها الطواف وما الطواف من خارج
المسجد فيبر صريح من الظاهر فضلا عن انما يمتنع لانه يكون حشد
طائفا بالمسجد لا بالبيت كما سيأتي في الحج انما شاء الله تعالى وشاء
اى ارج الى جواب ثالث بقوله ولو بعد دخول المسجد يعني لها الر
دخلت المسجد طاهرة ثم قبل شربها في الطواف حاشى لم يحل
لها ان تلتقي مع حقت دخولها في المسجد والتقاء بين يميني ل
اكثر في ذكر المسجد جوارزه لها مع انه لا يحل وليس لها الا ليا در
بجرحها من المسجد والى جواب الرابع بقوله وشربها فيه يعني
انها شرعت في الطواف طاهرة ففرض لها في اخر شربها مثلا
الحقيق حرم عليها المضي في باقية من شربها فطعمه والبدن يخرجها
من المسجد وهذا مستثنى من قوله تعالى ولا تبتطلوا على الكرم والباسح
عشر انه يمتنع وقاب ما تحت الا اذا روي عنه الصادق عليه السلام

منك

فحلها بالاستنتاج به لان غاية سرها لذكره الاستنتاج كغيرها
وهو جابر قطعا اه قال في النثر واقول يستغنى النظر ان يقال
يجوز ما يشترطه لا حبس لكانت محالين سرتها وكثيرا لا ما اذا
كانت جابيه سرته وكيفية كما اذا وضعت هذا على وجه فلا تهم
فيل وينبغي توجيه المنع باليد يرد في بانها لا يخرج سرتها
فيكون باعتبار على الترتيب وقتت بان التفسير يستمر جابر
وهو ما يبعث على الرطب والمشرية انه يمنع قراءة القرآن
مقدمة اي بمقدمة التذوق ولو لا تذوقها ودرها كما هي فيه
التجسس وذكر في البداية ان التذوق مكرهه وفي كبريه من الكتب
انها حرام رجال النظم الى بانها مصادرة الا يتضح في الخلاصة
وسر فيها حكم الحبس يرجع اطلاق المنع وينتقد التمسك انا
جوابا انه قد عرفت في علي ريبا حل جلاله بايات تضمنت ذلك
ومنها النسخة بخلافه ما لا يقتضي ذلك كسورة ابي ارب
يجل لها عظمتا وقد صرح الحبس في ذلك مستوفى احكام الحبس و
الحادي والمشرية انه يمنع منه اي المشرية ان سوا كتب على لرح
او درهم او حائط ولو كلفوا بانها رسية في الاصح ظاهره في
الخلاف في المسألة والصحيح انها يجب عليها اما عند الاما فلا
الترادف اسم لمعنى فخط وكره ذلك عند هذا الا انه قد عرفت ما فيه
تصح به صلافة من لا يحسن قرأته بالمربية ولما قال في الجرح ولو
كان الترتيب مكتوبا بانها رسية يحرم على الحبس في الحياض منه
بالاجماع الا بخلافه المستعمل كما مر من هذا في احكام الحبس وكذا
ينبغي وانما في والمشرية انه يمنع منه طوطج ودرية من علم
فيما يتبع الاستشهاد بها على حكم من الاحكام الشرعية او على ما فيه

الشرع لما يلزم ان يترك بينها بان النظر الى هذا الى الصواب
استنتاج بالاجل بخلاف التفسير في الجرح كما هو ظاهره في النظر
قال المجلد يرد على صاحب الشرح ان لا يثبتوا استنتاج بالاجل
انه استنتاج يجوز لاجل ما شرته فمسلم كذا لا يبرم من حصة
المباشرة حصة النظر وان ارد انه استنتاج يجوز لاجل النظر
البيه فموجب المدعي فلكان مصادره ولا يدل مسود على مدعي
صاحب المهر في ذلك ان انما انما عن المباشرة وهي ان يتلقى
الزحان بالاجل كذا لان المنع حرم وهي ما بين السرة والكربة
مع منه ايهم ضمنية الوقوع فيما عساه ينتج فيه او يتالي ان الشاع
حكم وهذه المراهة لا تتخلل من تلوثر رجاسة فموجب العزب
خشية التلوثر فبقي النظر الى هذه المراهة على اصلها بانها بالرفعية
فخشيعة لا دليل عليها فتلخص من هذا انه لا يرد في جعل النظر
وانه دخل في قوله وحل ما عداه مطلقا اه رسال الشيخ الاجتبي
الي تجزيم النظر ثانيا على تفسيره من غير بالاستنتاج ورويه ما نقل
في المتناقبة في باب الاستحسان عن التهمة والمانية تحت
الرجل من الحياض ما تحت الاذرعند الامام وقال محمد تحت
شمار الذم يعني الجاع فخطه ثم اختلفوا في تفسير قول الامام
فيل لا يباح الاستنتاج من النظر ونحوه بما دون السرة الى الكربة
ويباح ما وراءه وقيل يباح مع الاذرعند هذا فربما اخرج في عدم حل
النظر وليس بعد التبرل الا الوجع اليه ومما يشترطه اني المراهة
كذا اي للمرجل فيه نزود قال في البهي لهما ره صرحا وقيل ان ينفذ
لانه لا حرج في كتمانها استنفاذ بها حرم قطعا بالاولى وقيل
ان يجوز لانه حرمته عليه كونه لها ايضا وهو مقتضى في حق
قل

وسادسها تنظييق الجنب بذكر هتة وطلاق الحايض ويحرم سابعها
 صحتها المخلو مع الجنابة لا مع الحيض وثامسها الجنابة لا مع الزحار
 المارة بخلاف الحيض وقاسمها بنفس الشربيد لو قتل جنباً ولا يفي
 قبل استمرار الحيض ثلاثاً لا تغسل عاشرها ثوبان الرجاء حتى
 الاذاز الماراة الجنب بخلاف الحايض كذا في حاشية الكوي على
 الانشاه ما لم تقاطب بنفسه ثوبه الحلي وذالها يكون بعد الطهارة
 من الحيض فكماله لها حسناً الاكل والشراب فله مضى من غسله
 فالترخا طيب بالغسل الا فائدة في غسل ثوبها لان هذا الغسل لا
 يرفع الحدث ولا يستقط الرضاض اذ شرط الطهارة ان تقطع ما بينا
 وهو معتقود هذا ولا يذكره تحريمها سوى قرآن بكم وشكركم ما اتقل
 بالاس عند الجهر ونسبها وروي في الحديث الاكراهة التحريمية
وهو حوط وجهد في الخلاصة قول العامة وجهد في الخائفة ظاهر
 الرواية يرمي فيه في النعانية في موضع ولا يكره طبع الحايض ولا استعمال
 وباسمه من عجيب او ما او غيرها الا اذا اتى بها تنقذ الرتبة فانه
 يصير مستحلاً ويجعل وطهرها اذا انقطع حيضها لا كثره ولا يغسل
 يعني اذا انقطع دهرها المسترقه جاز بغيرها وطهرها وكذا النكاح اذا
 انقطع دهرها لا يبين فلا يتوقف حل وطهرها على غسها لها وجوباً
 اي من حيث الوجوب وعند زخوة النكاح لا يجوز وطهرها طهارة
 الا بالانسل لخرافة التشديد ونحن حملنا هذه على ما اذا انقطع لاقول
 من عشره ولا تخفيف على المسترقه على جهها انما قال في السراج تحر
 الا انقطاع على المسترقه ليس بشرط فانه يجوز وطهرها ولو لم ينقطع و
 انما ذكره لمخالفة قوله وان انقطع لاقول من عشره ايام واعلم ان اذا
 انقطع لشرب ومضى عليه من الوقت قليل او كثير فغسلها ففنا

المرتبته وان اذ الحريم ان المسى المباشرة بالبيد بالاجابة والكل ليس
 جاسي وقال غير خاف لا فائدة لذكره بعد المسى وتبيده بالاشارة
 بعد ما دونها فلا يكره مسه وفيه خلاف قد سرفي احكام الجنب الى
 جاسي كالحايض وجنب تراه اذ عنت ومسها وحملها وذكرا سم
 الله تعالى وتسبح وتحميد وتهلل وتكبير وحرقلة وصلاته على
 النبي صلى الله عليه وسلم واستغنا قال في النجوى ما لا ولا قاله
 باخترا مطلقاً ويؤخر فيها اللهم اهدنا في اللهم انا نستغفرك
 لها وعليه التقوى كذا في الظهيرية وغيرها وعن محمد كرهه براه
 كونه قرأنا وقد سرفي احكام الجنب وزياره فهو على النكاح الثبوت
 في مسجد فتمسك الحايض كالجنب عن دخول المسجد بصحبة من ان
 تزور القبور ومن شققت بيوتها اذا كانت مكشوفة ولا ينسبها
 مرتفعاً ومن جيل لم يخرج حسداً في دخول المسجد ودخول صلى
 عبداً فافند من ان لم يركب له حكم المسجد في امر الزور وكل وجوه
 شرب بعد مضى صفة وغسل يديه فلا يكره اتصاله التحريمية ولا
 تنزيهية وهذا خلاف ما يفيد قوله لا بأس فانه يفيد خلاف
 الاول في معرضه الى الاكراهية وما الاكل والشراب قبلها اي قبل
 المضى وغسل اليد بغيره كجنب الحايض هذه احدي المسائل
 المشتركة التي يفرق فيها بين الجنب والحايض فليبينها ان الجنابة
 صفة مستندة من اختلاف الحيض فيجب الغسل على من اسلم جنباً
 بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع دهر الحايض فغير كلام ولا يراها
 وضو الحايض مستحب مع انها ليست اهلاً ولا بها وجوب اذا
 الصلاة على الجنب وقصاها بها وخاسرها حل وطهرها جنباً لا حايضاً

المسئل مستحب وينشد في المنهاية ويصلي ويقص ويضموا حنا ط
 وإن انقطع الدم لها فإن كانت كذا بيتا حل لا يطهر في
 الحال ورسما إن تخرج لانه لا اغتسال عليها لعدم الخلقان
 فلا ينظر في جوارها بعد الانقطاع اما زائدة فإن اسلمت
 لا تتغير الاحكام لانها حكمنا بخرجها من العيص بنفس الانقطاع
 فلا يبركه بالا سلام قد انفي انحر وهذا ايضا على عدم خطاب
 الكائن بالبركة . انما البركة انما كانت المنة
 مسئلة لا يجل ويلها حتى تقتسل ابي في اخر الوقت المستحب
 قال في الجواز يا ابي الميسوط اذا انقطع لا تقل من عشرة فيسئل
 ابي اخر الوقت المستحب دون المكروه نعه عليه محمد في الاصل قال
 فاذا انقطع في وقت المشا تخرج ابي وقت يحكمنا ان تقتسل
 فيه وتصل قبل اتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه وتحكم
بشرط وهو العجز عن استعمال الماء المطلق الكافي حقيقا و
 حكما يعمل انه اذا وصف قوله بشرط ابي بشرط احتلال الشيم
 لا يطهر قال في الجواز طاهره ان التيمم من غير صلاة جبرها
 عن الخيضة بجبر زرعها بها وليس كذلك فقد قال في الميسوط لم
 يذكر في الكافي ما اذا تيممت ولم تصل فصيل هو على الاختلاف
 عندها ليس للخروج ان يترها وعند محمد لذلك ولا يصح انه لا
 يترها عندهم جسا ثم قال والحاصل ان التيمم لا يبرح حل ولا
 وانقطاع الرجعة وحلها للذواجر الا بالصلاة على الصحيح من
 المذهب كمن قال لا يسجعا ابي ويجعل انه يترها رويها
 وان لم تصل ولا تخرج مخرج اخر لم تصل روي انقطاع الرجعة
 الخلاف اه وجعل في الحائض الا حوط قبلها فالحجب من الشايع

تلك الصلوة لان بالانقطاع بيتنا خرجها من الخيضة وكذا
 يجب صومها من القعدة اذا وجدت ساعة من الليل ولو قلت
 وان كانت مطلقة وكانت اخر عدها حلت للذواجر وان كانت
 رجعية انقطعت رجعتها اه بل انما لانه ابرو نظف وخرجها
 من عده الراتبة بيمين يمين وساعة الخلاء منكره لانه لم ينفذ
 وقد اقال القسطنطيني وهو وان حل الا انه مكروه لانها كالحنف
 حاتم تستسل كما في الحطرون انقطع لدون اقله معنى لم يبلغ ثلاثة
 ابا مرفا ثم تخرج الصلوة الى اخر الوقت ثم تقوضا ويصل في اخر
 الوقت لانه لم يمينها انه جيبه فلا يجل لها ترك الصلوة بمجرد
 الاحتياج بغير تأخير الصلوة الى اخر وقتها لان المثال عوده
 حيث كان الاصل الصحة ولذا ابيت حكم بالبرز في الحلة وفي
 الهرقة تأخير التسليم الى اخر الوقت المستحب فيها اذا انقطع تمام
 عادتها او لا فلها واجب اه فيفيد وجوب تأخير الرضوخا اذا
 كانت اقل من اقله الى الوقت المستحب فليراجع عملا يجلها
 لشعرك قوله وان لم يدر عادت لم يجل اذا العود في المادة غالب
 سئل كان معنى عليها اقل الخيضة او لا يجيب قال في المخرج اذا
 عاودها الدم في المستمرة بطل الحكم بطهر فترها ويجب عليها ان تستال
 اه لانها انقطع لا قلده الله بمعنى بعد يعني انقطع عندئذ انما
 قال كالحنف ذلك لدون عادتها يعني كانت عادتها في الخيضة
 ايام فانتقلح جسمها يجل وطهرها لانها خرجها حتى تغضي عادتها وان
 اعتسلت لان العود في المادة غالب فلو ان الاحتياج في الاجتنان
 كما في اليد وكبرها ثم ان تستسل ابي في اخر الوقت المستحب قال
 في المخرج وهذا التأخير يلجب بخلاف ما اذا انقطع لها ثم فانتاخير
 انفسا

فبعضهم تقلبهم بوجوبها اي الصلاة فانما تفسر دينا
 في دستها وهذا ما يتحقق في وقت وجوب الوقت وعبارة الصلاة
 قلن صلاة ما ذكر حتى لو طهرت في وقت صلاة العيد لا بد
 ان يصح وقتها نظرا لاذبحها في وقت العيد لا يجب في وقتها
 سبي كافي السراج وعبارته واذا انقطع في وقت صلاة نافعة
 كصلاة الصبح والسبيل فانه لا يجوز وطهرها حتى تقتسل ويصلي
 عليها وقت صلاة الظهر وفي البرجيزي وانما قد يقول
 من اخر الوقت لا ربا لو طهرت بعد طلوع الشمس لايجل وطهرها
 قبل التسليم ما لم يدخل وقت العصر فانه وجوب الصلاة فانما لا
 باخر الوقت اه قال في البرجيزي والحاصل ان الانقطاع ان في اول الوقت
 ارا ثنائيا فلا بد للحل من خروج الوقت وان في اخره فانه يني
 عند زواله يسع التسليم والتخريجه وخروج الوقت حل والا لا
 اه وفي تخصيصه الوطئ بالذكر انما راي ان الحكم بطلها ويطهس
 والتسبا بعضي الوقت انما ذكره غاها هو في حق الوطئ وانما في حق
 فزاة الزمان فلا كما في البرجيزي وهل تعتبر التخريجه في الحكم
 الاصح لا نقله في البرجيزي المحتج به قال طاهره الاكتفاء في حق
 زمان التسليم وفي السراج ولو انقطع دمها في بعض اياما من
 فان وجدت في الليل مقدار ما تقتسل وتبقى ساعة من الليل
 فانه يجب عليها قضاء المشاء ويجوز صومها من الغد وان
 بقي من الليل اقل من ذلك لا يجب عليها قضاء المشاء ولا يجزئ
 صومها من الغد وفي التوسيع ان لا كان ايامها وقت التسليم لا
 يجزئها صوم هذا اليوم اذا لم يتبق منه الوقت قد والاقتسال
 والتخريجه لانه لا يحكم بطلها رتبها الا ليهنا وان بقي مقدار التسليم

كثير مشي على خلاف الاحوط الصحيح في المذهب وجري على
 ما نقله الا بسيجا في الامم الا ان يقال ما تقدمناه من ان اذ
 بقوله بشرط اي بشرط احلال التيمم للوطئ والاكثرون ذلك
 الا بوقوع الصلاة بعده على الاحوط والله اعلم وشار الشيخ
 الرحياني الى وجه انتظام التسليم في حل الوطئ بان زوال التسليم
 من الحيض قبل المشرقة فلو وطئها قبله لمكان واطيا في الحيض
 وقد اوقال بجملة لايجل وطئها لادها لو وجدت الا بعد ذلك
 بطل بغيرها ووجب عليها التسليم فيكون وطئها في حال الحيض
 بخلاف ما اذا صلت بذلك التيمم فان حكم التيمم لا ينعى صلاتها
 حكم بغيرها من الحيض فلذا اقتيد انما راج التيمم بشرط وهو
 الصلاة فغيرها او يعنى عليها وقت يسع التسليم وليس
 الشيا بان تستمر بها عورتها لا في الحجة والصحيح انه
 يعتبر مع التسليم ليس الشيا بان وكان وجهها انها لا تتنعى
 من الصلاة بدونه لكن ذلك لا يمنع وجوب الصلاة في وقتها
 الا يري انه لو انقطع المشرقة تجب الصلاة في وقتها وان لم
 تجد ما يسع التسليم مع انها لا تتكفى من الصلاة بدونه فاني لم
 فيه دليل **رحمته** وقال الحلبي اقول ويسمى ان يكون ظم
 الشيا بالتسليم مثل لبسه الشيا بانها والتخريجه المرد بها
 هو الله عند ابيه حنيفته والله اعلم عند ابي يوسف والشافعي
 على الاول كما في المصنفات ذكره القزويني في حق طهره
 وقت بقي من اخر وقت الصلاة مقدورها فتسليم فيه
 بعد خلقها بها ثم قلبسها وكبر للتخريجه لا يحرم هذا
 او من ان تظهره في اوله ويعني منه هذا المقدار كما قلنا

فيه

الطهر ولا بان انقطع لدون المشرقة سواء لما دنها او اقل
 فتعتبر مدته من الحقيق يعني في وقت الترتان وانقطاع الرجبة
 والنزوح بزواج اخر لا في وقت جميع الاحكام كما في المجتبى وغيره
 قال في النهاية وانما كان مدة الفسل من الطهر اذ انقطع
 لغشقة وقت الحقيق فيها دونه لانه اذا كان ايامها عشرة
 فجر والانتقال يتبينها فجر بها من الحقيق فاذا ذكرت جرد
 من الوقت يلزمها قضا تلك الصلوة سواء تكلمت فيه من
 الاغتسال او لم تكلم الا نوي انما لو طهرت عقيب غيبوبة
 الشقة ثم اغتسلت عند الفجر الما ذاب ثم رأت الدم في المصلحة
 السادة عشرة بعد زوال الشقة فهو طهر تام ولو لم يمت
 عشر من وقت الاغتسال ولو انقطع دون المشرقة لا
 من حينها فتعني الصلوة مطلقا كما في نسخة ان يني من
 الوقت قد راعا يسلم المسهل والتحرية يعني ويسمى الشبان كما
 تنعم لانها ادركت حركتها من الوقت بعد الطهارة ولو انقطع
 لمشرقة فغدر التحرية لان الوقت يترك بها فان بقي من
 الوقت قدرها ولو لم يسلم المسهل ويسمى الشبان ولذا قال
 فقط رجب عليها قضا الصلوة كذلك اذا بدأ بمد اي ايام الحقيق
 على المشرقة فليحفظ هذا التحري فان من غوامض الفقه وكلي
 ان خلف ابن ابيون ارسى من بلخ الى بغداد للمسلمين
 وانقعت عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال لا تعلمت قال
 تعلمت هذه المسئلة ان زبائن الفسل من الطهر في وقت
 صاحب المشرقة ومن الحقيق فيها ودونها فقال ولا عرسا
 صنعت نسرك كذا في المجتبى وطهرها كغير مستحله كما جزم

والتحريية يجوزها صورها لان المشا صار دينها عليها ولانه من
 حكم الكاهنات تحكم بطهارتها ضرورة اهذه هو الحق فيها
 بظهرها مذكورة في البحر ونظر فيه في الشهر ولم يذكر وجهه كذا في
 الامداد لو طهرت قبيل الصبح باقل من وقت يسلم المسهل
 التحرية لا يجب عليها صلوة المشا ولا بيع صورها ذلك اليوم
 كما انها اصحت وهي حايض ولكن عليها الامساك تشبها
 بغيرها وهو مثل في النيلي وهو مريد الى استظهار في الحي
 وشا والشيخ الرضائي بانها لو طهرت في اخر الليل فان الانتظام
 لا كره رجب عليها صور ذلك اليوم وضع منها ان نوت واث
 لدون الكره لا بد ان يبقى من الليل قدر الفسل لان زبائن
 في الحقيق ان كان لدون الكره ولا يشترط ان تدرك من
 الليل قدر التحرية في الوجهين لان الصوم لا تحرية له ولا
 لبس اللبائ لا انه لا يشترط مسترورة للمصا قال وقد
 علت ما في استراط لبس اللبائ لوجوب الصلوة انتهي
 والحاصل ان كان الاعتقاد على النفل فما قد مرنا عنه السراج
 والتوشيح والنيلي والامداد فلا فرق بين الصلوة والصوم
 وان نظرنا الى التقليل بما لنا رايبه الشيخ الرضائي والتحرية
 في الصور غير معتبرة وعلى حال يجب عليها امساك ذلك
 اليوم غير ان الاختلاف في وجوب قضائه لو نوت صور
 ذلك اليوم وعلى صحيح كلام الامداد ان لا يلزمها القضاء والصوم
 اعلم وهي اي المدة التي تسح التحرية فتمت من المهر مطلقا
 متى انتظم الدم لها وادونها ولو ثلثا والتركوا المدة التي
 تسح المسهل لانتظم الدم الا كره اية لمشرقة فتعتبر من

الثامن لا يكون مكذبا وما الوطني في الدين فهو حر لم يمينه
 لان الخط هو الاصل والادب باحتة لا حث وهو محل الذم لا محل
 الحرث وعدم الكفار لما قد منافى عموم قول الامام علي رضي الله
 عنه ولا شك ان في المنظر ان الواضع في قوله اني يستقيم ان الواضع
 بقرينة الحرث فيه معنى كنه لا معنى اياه ولا يحسن في فصل
 المرتد انه لا يفتي بتكفير مسلم لما في كونه خلاف مخالفا
 اراقة دمه واخر اجرة الدين وقد دخل فيه بيمين خلافة
 منه الابيعين وما عند الله تعالى فهو عالم بسريته ولو روية
 صغيرة فامت علي عدم تكفيره فعلى المفتي ان يسل الى تلك
 البرائة قال في الجرح وانما المفتي لا يفرع ما عند الله من ثواب
 ايمان تمهوا في الوطني في حال الكمين يفرع توجب على فاعله
 التوبة والاستغفار لكلمات في حال وطية عا مدا فلم تكن
 عامدا بان لم يجره بيمينها وتحت عند او شرع في جرحها
 وهي طاهرة ثم جرح الكمين في اخره لا يكون ما زور احترا
 سياتي يحترق عن الاكرام عا لما كرمه لا حثا وهذا
 يحترق له عا لما وعذر بالكمين لانه على الكافة فينبغي
 كبرية الدابة بعد من الصغار حيث كانت مغرطا بعدم الكين
 عا حث عليه فله او مكرها وهذا يحترق له تحت الاواني
 وهذا يحترق له عا لما فورد التام المحترقات على سبيل الله
 والنشر البين المرتبة فتكفر منه التوبة زاد في السراج ولا يستغفار
 وعبرة الاختيار ان طابعت انما ويكفر بها الندم والاستغفار
 وان احدها طابعا والاخر مكرها لزم الطابع وحده اه وقال
 في الجرح وهل يجب التغير براه لا قال الشيخ خير الدين لم يفتي

به غير واحد منهم صاحب المبسوط والاختيار وابن الهمام
 وكذا مستحل وطني الكوفة مستزجة او امته اما من الاجبي
 فلا شك في كونه لغوة فتقالي في البني وراه ذلك فادرك
 هم الصادق وضموصا في ديوان السلام حيث حث في الزجر
 ذلك ايات متكاثرة عند الجمهور محبتي قال الشرفي في
 ارحم واطي التمس مستحلا من حيث التكفير وقبل
 كنه في المسيلتي ايه في مسئلة وطني الحايض مستحلا وطني
 الدبر مستحلا وهو الصحيح خلاصة قال في الجرح وروا فتدليته
 ما نقل من الفصل الثاني في المناظرة ان من اعتقد الحرام
 حلالا او على الكس كثير اذا كان حراما لم يمتدحنت حرمته
 بدليل مطلق به اما اذا كان حراما لم يمتدحنت ليل مطلق به او
 حراما لم يمتدحنت باحدا والا حاد لا يكون اذا اعتقد حلالا انما
 عليه المصور اي في عدم الكفار باستحلال وطني الدبر
 زوجه وانما لانه حيث لم تكن الدليل لما فتح قطعا والحل
 الاصل في لوم من قوله فتقالي الاعلى في وطني ارماعا مكلت
 ايمانهم لم يبارضه الا الدليل النظري انما ثبت باحدا والا حاد
 فتدليته انما به فيه والا كفارة لا يبعد عليهم مع وجود الشرع
 وان كانت حرمته ثابتة لانه حرام لم يمتدحنت وطني الحايض
 حرام لانه فان وطني الزوجه والا مباح لتولد فتقالي الا
 على وطني ارماعا مكلت ايمانهم وانما يبري وطية حايضا
 باعتبار الا في وجع عدم الكفار متكررة لانه يتناول انما
 الواضع في قوله فتقالي ولا تفرع هف حتى يظهر لادبشار
 وان كان فانما يدا مدا ولا كنه الا اذا كذب التراف ومع تناوله
 التاسع

وحكى كرعاف بعزم الاله هو دم خارج من الف دايم وقتنا كالم
هنا طرف لقول دايك وهو الشريط في بثوة عند راس البيت الاربعة
اي كل من المشبه والمثني به صوما وصلاته المفروض منها ما لنا
سواء ولذلك قال ولو فعل الا انها تتوضا لوقت كل صلاة
وضوء مستانقا وتصلى به ما شئت من فرض وتغسل ويغسل
ذلك الوضوء يخرج الوقت كما سيجي وجبا عا ولو جازي السبل
كما ايجت لها في حال السبلان الصلاة والصوم وهذا ظاهر
ما في المتن والشروح والتعليق بالخاسرة لا يكون ما شئت
اباحة الجراح فلما بلغت الى ما ذكره الحلبي في تحفة الاحبار
فتنبه واما في شرح المنة من الانحاس من ان التلو
بالخاسرة عكوه فانما ذلك عند عدم العذر والوطي عند ربح
قال بخاسرة شرطية المخرج لزوم تلو الا ان بالخاسرة ومع
لم يخرج عن المضي فيه فمما في بعض المتأخرين من جراح
من نجس ذكره قبل غسله الا اذا كان به سلس يبول فيجل
ولو كان مستحي يغير الى ما اذا لم يجد له جازا لوطي لم ياجت
ولا غلا كما نص عليه بن حجر في فتاواه قال وروي احمد بن
صفيان ان رجلا قال يا رسول الله الرجل ينسب اليه رجل على
الجماع لعله قال نعم له كذب يتوضي وصلى وان فطر لم على
الكهني لم يغير الى ما اخرجه ابن ماجة في سننه عن عائشة
رضي الله عنها قالت جأت فاطمة بنت ابني جيبك الى النبي صلى
الله عليه وسلم فتالمت يا رسول الله اني امرأة استأمت فل
لمرأاة في الصلاة قال لا الا اذا كان عرق وتبسي بالحضة
اجتنب الصلاة ايام عحيك ثم اغتسل وتوضي للحضلة

تخرجهم ان كل مصيبة ليس فيها حد عند زفيرها التفرغ ان يحكي
قال اله وبنين تصدقه اي من اي حيلة في حياها ان يحكي
او تصفه يعني لا يحكي ويحكي بل يشارك في اول الحية ونفسه
ان وطئ في اخره كان قايلا يري ان لا مصي للتحسين في القيل
والكبر في الموضع الواحد وقيل ان كان الدم اسود ويحرق في يدي
وان كان اصفر ينصف دينار ويديل له ما روى عنه علي عليه
وسلم اذا وقع الرجل باهله وهي حايض ان كان ذما فليقتدي
بدينار وان كان امرا فليقتدي بنصف دينار قال السيد احمد
والظاهر الاخير لثا يده بالدين وصرفه لولا ان هذا
الصدق يعرف للمعتز الا ان يبا مسجدا وكفى وقصا ديني ولا
الي بني هاشم ومواليهم ولعل التنبيه على معرفته بليل يهره
انصحت كان صدوقا في حوز الصري لمن ذكر كك التلحاحات من
الصدقات وغلة الارزاق فليحفظ وهو على اداء النحر
في حيزها تصدق يعني على سبيل الخبز كالرجل قال في الدنيا
الظاهر لا قد يقال انه يجوز عليه بالتكليف كما يجوز عليه المباشرة
فيدين لها الصدق كما ينبغي له قال السيد احمد رحمه الله تعالى
ووم استخاضة هو دم خارج من المخرج دون الزوج ولا منه
ان لا راحة له ودم الحية من المرحمة ولا يبرق في الثياب
الابا ذكره العلماء ان كل دم ران الحمار في حال حملها او ران على
المشقة في الحية او على عايتها وجازا المشقة او ران في
الثلاث اوترت قبل تمام الطهر او ران قبل ان تبلغ تسعين
على ما عليه العامة وما ران على الاربعين في الشفا من او ران
على عايتها وجازا الاربعين وكذا ما ران في الحية فهو استخاضة
ذكره



وباسكان الثاني مع فتح النور ونفسى بضم النون الكبرى انهم
وتشرعاهم سمن الدم المذكور به لا النفس التي هي اسير جلد
الحيوان توامها بالدم او خروج النفس بمعنى الدم فانه سمن
نفسا ايهم وهو نفسية بالمعدن كما قيلت قال المظفر في الاستقامة
من تنفس الرحم بمعنى تستقمه ونفسه اعد او خروج النفس
بمعنى الولد ليس بذلك فلو لم تراه اي المرأة الدم بعد الولادة
هل تكون نفسا المحدث فصح فحينئذ ينبغي ان يكون نوره في
هو نوره شرعا فيفسد صورها ويجب عليها الفسل وهذا
قول الامام وبه اخذ اكثر المشايخ كما في المحيط وقال في السراج
وبغيره انه الصحيح كما في النهر في النهاية وهي رواية الحسن
عنه اي يوسف كذا رجع عنه وقال هي طاهرة فعنده لا غسل
عليها ولا يطل صورها قال الزبيدي سمنها بالمعبد وهو الصحيح
كأن يحبس عليها الوضوء لخروج النجاسة مع الولادة لا يدخل عت
وطهريته اه وبه جزم في النسخ وتبعه اناني والبرهسي و
الشربلاني والبرجدي كذا في البحر صحيح في الظهريته قول الامام
بوجوب الفسل وكذا صح في السراج قال وبها ينبغي للصمد
الرسيد فكلان هو المذهب اه وذلك اعتمد اه ان يخرج
رحم فلو ولد منه من سمنها بان كان بطنها يخرج فانتفت
تخرج الولد منها فينظر ان سال الدم من الرحم فتصير نفسا
لا نه وجد خروج الدم من الرحم عقيب الولادة كذا في المحيط
والا اي وان لم يسيل الدم من رحمها بل سمنها لانكون
نفسا بل ذات جرح قال الشيخ الوحي وهذا طاهر على قول
ابي يوسف الذي جعل النفس اسما للدم ولما عند الامام

وان قطر الدم على الحصى وقد صح عند البخاري ومسلم ان يمشي
اسرعات المومنين اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهي مستقيمة وبريا وضع الطست تحتها في المسجد قال في الدر
فتثبت به حكم الصلاة عبارة قلدت بل ثبت عا ذكرنا حكم الصلاة
ودخول المسجد والاعتكاف وما حكم الوطني والصوم ثبتت
ولا لا مع انه ثبت عند ابي داود عن عكرمة قال كانت امر
حبيبة تسخاض وكان زوجها ينشأها وعنده عن عكرمة اي
عن حمدة بنت جحش انها كانت مستخاضة وكان زوجها ينشأها
وكذا ان تقول ان اعتكاف احدي اسرعات المومنين مع النبي
صلى الله عليه وسلم لا يقل عن صوم فانه صلى الله عليه وسلم
غائبا كان يمسك العشر الاخر من رمضان قال في الترمذي
وكذا لا يتبع الاستخاضة مني المصحف والطوائف اذا امت
التلويث والنساء منقولة لا مرة قال في البحر وهو مصدر
نفت المرأة بضم النون وفترها اذا ولدت اه وتكسر الفاء
فيها قال في التحرير المملوك في شرح القارة المحطت تحتها عت
الجمع والنسب اذفع واحا الى يعني فتيلا فينها نفسها بفتح الهمزة
وكسر الفاء لا غيرها وفي النهر هو مصدر نفت المرأة بفتح الهمزة
ونفثها ولدت وحاضت الا اذا انضم في الولادة اذفع وعسر
فهر مخالف لما نقله الخطيب عن الجمع وثا في النهر من فتل
في التلويث فان قال وجاضت والنسخ فيه اكثر مما علم وتقال
لذات النساء من نفس بعض النون وفتح الفاء وجها مناس ولا
نظير الا اذا فتر عشا فترها عشا فقال قتالي واذا المشا عطلت
وفي النهر يقال نفسا بعض النون وينسخ الفاء وللد فترها

ها

طهر ابروياً وما كان الكحل نقاساً حتى لو صامت رمضان في طهر
وحسب عليه نقضاً لو وقع في نقاسها كالحال الذي جئناكم
ذكرتها في الخبرين شرحتي للملحق فقال فيه الذي يبلغ و
الاستبراء اربعة كما في الجهر وقبحها لانه لا حد لا قبل ولا
اربعون يوماً وانه ينقطع الشايع في صوم الكفاية ولا يعمل
به الفصل بين طلأتي السنة والبدعة هي سبعة وتزاد ان
الفسل من الحيض فرض بالتراف واما النقاس فلا بل بالاجماع
وتاسمة مستحق للرطبي فيه كما ذكره في الجهر عاشرها
النقاس في حكم المراجعة مرض الموت وحادية عشر عاشرها
من الثلث خلقة الحيفة فيها وثانية عشر هي ان وضو
الماء يستحب لانه الحيض يكره فتتسبى المادية والبدعة عشر
لو كان حدها الجلد وهي نفساً لا تحدد حتى تخرج من نقاسها
خوفه الملاك غلة في الحيفة لانه حاسية الاسباه المحوري من
فخ الخرق والجمع منها انه لا حد لا قبل والفرق بينه وبين الجهن
ان الحيض لا يعلم كونه من الرحم الا بالاستدانة فلا ما وفي
النقاس نقضه لاوله دليل على كونه من الرحم فاعني عن الا
وفي السراجية انه اقله ما وجد ولو ساعة وعليه النقي
وفي المسبوط اذا رأت الدم ساعة ثم انتطح عنها فانها
تتسبل وتضلي وتصوم وما لا نقاس بل خلا في بي هذا
بينها بنابا الاداء الصحيح الميراي الى التخييد لا في الطلاق
لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فلدت وقعت الطلاق
فكانت مصمت عدة في بثلث حيفي بعد نقاسه فتعد في العام
ابرجسية بخمسة وعشرين يوماً لانه لو نصب لها وقت ذلك

الذي يجعل نفسه اولاً في شينين ان تكون نفسها عنده معلماً
وان ثبت له ابي له ولد من الشرف لم يخرج الدم عقيبته من
الرحم احكام الملام من انتفا الدم به وصبر مدة الامة ام لا
ويخرج الملام المعلق به لوجود الشك في الظهيرة عقيب
ولدا او كثره ولو خرج كل الولد مستطفاً عمنها قال في
الجو والمخرج عقيب خروج الكثر الولد كما خارج عقيب كله
فيكون نقاساً عند ابي حنيفة ولا يبرسف وعند محمد ومبر
اذا خرج اكثره لا يكون نقاساً لا في مخرجها النقاس لا يثبت
الا بوضع الحمل كله لا الا بوضعها عقيب اقله ابي الولد الذي
خرج اقله فلا يكون نقاساً ولا تستقطع عنها الصلاة ولو لم
تكن فتسلي تكوث عاصية لربها فتسقطها اذا خرج الا في وقت
حيض صاق الوقت تجب عليها الصلاة ان قدر وقت فاق يخرج
عن الوقت كتيمة كما اشار الى ذلك بقوله وتيسر ثم كسفت نقلي
قالوا لو بقي بقدر فيجعل المصالح تحتهم ويجعل لها حبة في قلبه
هناك وتصل الى لا تزوي ولدها كذا في الظهيرة ولو لم يكن
عنده من يجرها اولى لم يكن عندها فذرا ولم تجد مسينا فتسري
ولو سلقها او مضطجعة ولا اولى ان امكن فعودها الصلاة
يبيح كبري لا تحريم كذا لك ولتر الفاتحة والسمرة ونوعين
لو كبرها ويحويها ولا تخرج الصلاة عن وقتها الواجب
لو حجب الحيا فظن علم الوقت ولا جازها عنه من الكبار في
عذرا الصحيح الصادق في تأخير الصلاة او تركها يبيح لا عذر له
وحجه ابي النقاس كما يحجب في كل شيء ومنه الظاهر في
المدة نقاسه فلو رأت بعد ولا دبرها يوماً وثانية وثلاثين

طهر

طهران فبذره اربعين وخمسون رسا عتزلدا قال في المنظره
 ادي زيات عنده تصدق فيها لتي بعد الولاده تنظفه
 هي الخافون بحسن تربيته وصابية فيها روزه الحسن
 والحسن والسنون عند الثالثه وحط احدى عشق اليساين
 ثم هذا الكدر في الحرة واما اذا كانت امه فعلية رولته محذرى
 ابى حنيفه لا تصدق في اقل منه خمسة وستين يوما لانه
 يثبت بعد الاربعين خمسة جيفا وخمسة عشر طهر وخمسة
 جيفا فذلك خمس وستون لان عدتها جيفتان لا غير
 وعلى رواية الحسن لا تصدق في اقل من خمس وستين حتى
 تعتبر في كل جيفة عشرة ايام كما تقدم وعند ابى يوسف تصدق
 في سبعة واربعين احدى عشر نفاسا وخمسة عشر طهر
 وجيفتان ستة ايام وطهرين بها خمسة عشر يوما فذلك
 سبعة واربعون وعند محمد تصدق في ستة وكذا يبرى
 وساعة لان عنده ساعة نفاسا وخمسة عشر طهر
 جيفتان ستة ايام وخمسة عشر بين بها طهر اول والثو اربعون
 يوما كذا رواه الترمذي ويبرى يعني ورواه ابو داود عن
 اوسطه رضى الله عنها قالت كانت النفسا على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعد نفاسها اربعين يوما
 واربعين ليلة واخرج الطبراني في الاوسط عن جابر عن
 الله عنه قال وقت للنفسا اربعين يوما وفي اسناده اسمعيل
 ابنه سوال رقيقة بن معين واختلف في الاحتجاج به واخرجه
 في الكبيرين ينفرد عن عثمان بن ابي الماص وفي اسناده اسمعيل
 ابن مسلم المكي وهو ضعيف واخرجه عن عائذ بن عروة وكان

ادي الي تنفض الماده عند عود الدم في الاربعين لان من
 اصله ان الدم اذا كان في الاربعين في الطهر المختار فيبر الا قبل
 طهر اخر ساعة وما كان الاربعون كله نفاسا مع ثلاث جيف
 فلا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما بعد الوضع في رواية
 محمد عن ابن حنيفة لا تقدرنا لخمسة وعشرين يوما فلما
 وخمسة عشر طهر اقل ذلك اربعون ثم ثلاث جيف كل جيفة
 خمسة ايام فذلك خمسة عشر وطهران بين الحيف
 فلا كورت يوما فذلك خمسة وثلاثون وعلى رواية الحسن
 عن ابى حنيفة لا تصدق في اقل من ثمانية ايام اربعون
 ما بين النفاس والطهر ويلا كورت جيفا لان كل جيفة
 عشرة ايام وطهران ثلاثون يوما فذلك كمر حالية يوم
 ولانما اخذ لها اكثر الحيف لانه قد اخذ لها باقل من الطهر
 وفي رواية محمد الساقية اخذ لها في الحيف خمسة ايام لانه
 الاوسط وقد رواه الكافي وهو ابو يوسف باحد عشر يوما لان
 اكثر الحيف عشرة ايام والنفا من في الماده اكثر من الحيف
 فولا عليه يوما فتصدق عنده في خمسة وستين يوما
 لان النفاس عنده احدى عشر يوما ثم بعده خمسة عشر طهر
 فذلك ستة وعشرون ثم ثلاث جيف تسعة ايام وطهران
 ثلاثون يوما فذلك خمسة وستون وقد رواه الثالث وهو
 محمد بساعة فتصدق عنده في اربعين وخمسين يوما من
 بعد الوضع لان اقل النفاس ساعة ثم خمسة عشر يوما
 طهر وتسعة جيفا كل جيفة ثلاث ايام وثلاثون
 طهره

رأس المشرقة دوت زيادة زيات ولو نظرت في النفس
 عشرت فانتطع الا ان علي رأس الاربعين من غير زيادة في
 اصلها او انتطع بعد ما جازع وتقدر اي قبل الاكثر ان كانت
 قننا ستة في الحصى فانتطع على ما تيزو في النفس عشرت
 فانتطع على الثلث في مثل فالحل في الصورة المثانية من النفس
 تقاس وكذا الحل في الصورة الاولي من التسعين نصف برط
 ان وليه طهرت اهر بروج الي كل من الحصى والنفس والا فان
 جازع وترا وانتطع على الاكثر وتقدر كن لمرطه طهرت اهر
 هي المستبقة ويكون الا ان يدر استخاضة فالمتادة حسا في الحصى
 ان راق ستة فالرا يدحي فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر
 يوعا ثلث المصفا منها نزل الى عا دنها وهي الخمسة والسادة
 استخاضة فتعني ما تركته فيه من الصلدة لان المهر لا يكون
 اقل من خمسة عشر يوما قال الشيخ الرحي فان جازع الدم الثاني
 قبل الخمسة عشر يعني ان البعض من الدهر لا يد على المتادة
 استخاضة بثمانين واثني عشر متخا والامشقة لان الطهر لا يكون
 اقل من خمسة عشر يوما ثانيا بين المتادة وبين ما حكم استخاضته
 اما ان يلحق بالمتادة اذهو حصى بين بين او يلحق بما حصر
 يكونه استخاضة تكونه لربيعه طهرت اهر فيلحق بما حصر
 كونه استخاضة تكونه من جنسه في زيادة على المتادة فتقدر
 يكون ما زاد على المتادة استخاضة وان لم يجر او المشرقة
 قلت فعلى هذا المتادة خمس لورات عا نية وما لربيعه عشر
 طهرت الا ان الرايد على عادتها استخاضة وهي سبعة عشر يوما
 فتامل والمتادة في النفس ثلاثين مثلا لورقت في النفس

عن بايع تحت الشجرة وفي اسناده صالح بن سفيان بن عمار
 صغير لم يثبت ولا اكثره اربعة امثال الاكثر الحصى قال
 في المعانيه وانما لان لا تك لان الروح لا تدخل في الولد قبل
 اربعة اشهر الا في النجاسي عن ابن مسعود رضي الله عنه
 قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ايضا في المصود
 ان احداكم يجمع في بطن امه اربعين يوما نظفة ثم اربعين يعلقت
 ثم اربعين مصففة ثم ينفخ فيه الروح الحديث فتخرج الدماء
 اربعين اشهر واذا نفخ فيه الروح صار الدم غدا ولو كان فاذا
 خرج الولد خرج ما كان محتبسا من الدماء اربعة اشهر يعني كل شهر
 عشرة ايام ثم ان من جعل اكثر الحصى خمسة عشر جعل اكثر النفس
 ستين يوما والرايد على اكثره اي الاربعين يوما الصلدة
 لو كانت بستة ينفخ الدماء والهرة اسم مغول وهي التي ابتدأها
 الانسان وكبرها اسم فاعل لا يبدأ بها غيره كذا في الحصى وهي التي
 ملقت استخاضة اي التي لم تمشط لها عادة اما المتادة فتدور
 لما تدور فلولا كانت عادتها لكانت كغيرها مثلا وراية خسا واربعين
 فتدور اي الثلث بين والخمسة عشر ان زيادة استخاضة وهل ترك
 المتادة الصلدة بجزر وريتها الزيادة قبل الا ان يبين يكونه
 فاما ارجعيا لاحتمال الزيادة على المشرقة والا ربعين وقبل
 فسر استخاضا بالمحال ولا في الاصل ليعتد كونه استخاضة كونه
 عن ما وصحه في لسانه وغيرها وكذا الحصى ان زاد على عشرة
 في المشرقة فالرايد استخاضة وتورد المتادة لها دنها ان جازي
 الا ان لو لم تكن فانه انتطع الدهر على اكثرها بعد ما جازع
 عادتها فان كانت عادتها في الحصى خمسة ايام فانتطع على

يكون جيمنا قبلها مالا يكون وفيها مالا يكون او قبلها ما يكون
 وله ترتفي يا امها يسا فقي هذه المدة حذاني فمعد الامام
 الحكم موثوق ان اذ رأت في الشهر الثاني مثله كان جيمنا ويكون
 عادة وان ترتفي الشهر الثاني لا يكون جيمنا وتكون انما
 يجب عليها فمنا ما تركت فيه من الصلوات وعند ها يكون
 جيمنا الا ان عند محمد لا يكون عادة ماله ترتفي الشهر الثاني
 مثله وعند ابن بريس يكون عادة وان رأت قبل يا امها
 ما يكون جيمنا وفي يا امها ما يكون فمعد ابن حنيفة يرتان
 احداها يكون الكل جيمنا وفي رواية اخرى لا يكون جيمنا الا ما
 رأت في يا امها وذكر الجندي هذه المسئلة فقال اما المكي في
 يا امها فخيصة اتفاقا والمكي قبل يا امها في رواية في رواية
 ابن بريس عن ابن حنيفة هو جيمنا وفي رواية محمد بن موفيق
 حتى تنبي في الشهر الثاني مثله وان رأت قبل يا امها لا يكون
 جيمنا وفي يا امها ما يكون فالكل جيمنا بالاختلاف فعمل ما
 قبل يا امها تشالا يا امها والمساخران رأت في يا امها ما يكون
 وبعد ها ما يكون اذ رأت زيادة على عا دتها ولم تجز الشرف
 فالكل جيمنا وان جاء وزنت ردت الى عادتها وما زادت استخاضة
 وان رأت بعد يا امها ما يكون ولم ترتفي يا امها شيئا ورأت في
 يا امها مالا يكون وبعد ها ما يكون ورأت في يا امها مالا يكون
 وبعد ها مالا يكون ولو جمع بلغ اقل الحضي فمعد ابن حنيفة
 في هذه الثلاثة رواية احدها انا الحكم موثوق كما قال في
 المتقدم علي يا امها وفي رواية يكون جيمنا وهو قول صاحب
 غير ان محمد انجيل لا تكون عادة وقال ابو يوسف تكون

الاخر احدى وثلاثين ثلاث طهر لا ربعة عشر ثم رأت الدم فتزد
 الي عادتها وهي الثلاثة ويحسب اليوم الزاد من الطهر فتعني
 صلواته وكذا لو رأت في النساء من الثاني جيمنا وثلاثين ولا رعدة
 عشر طهر كان الا لا د على عادتها استخاضة وهي اي المدة تشبه
 وتتصل برة فلو رأت الدم خمسة ايام ثم في الشهر الاخير رأت احد
 عشر يوما كان الا لا د على خمسة استخاضة لان عادتها خمسة
 ايام وقد حسنت عادتها برة واحدة ولو عرفت عليها سبعة
 مستعدة وهي تخمين في كل شهر خمسة ايام ثم جاء في شهر ستة
 مثلا صارت الستة عادتها وانتم لت عادتها برة فلو حاضت
 بعد هامة اخرى رجحا وزنت المشرة كان ما زاد على الستة
 وهي المادة الطارئة استخاضة والستة جيمنا لانها هي عادتها
 المتصل بها التي تشبه برة بد يفتي وهذا عند ابن بريس
 وعند ها لا بد من المداودة فاذ كان المداودة مسبعة
 من المداودة فالج بعد لا يكون عادة ولا تستعصى عادتها الاولى
 ووجه قول ابن بريس المقتضى انه لما كانت عادتها الاصلية
 تستعصى برة بترها مرة فلا تستعمل المداودة المداودة الى يمين
 ان المراهقة اذا رأت الدم تشبهت عادتها برة بترها مرة بالاجماع
 وان كان الطهر لها عادة اصلية فكذا هذا واجمعا على انما اذا
 رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث فانها تزد
 الى ما توالي عليها الدم مرتين وهذا الاذنتال مع حيث العدد
 واما الاذنتال من حيث المكالمات فانه يترتب عليه عشرة مسائل
 خمسة في المتقدم علي يا امها وحسن في ثلثنا عرض يا امها فالاقتسام
 على يا امها اذا رأت قبل يا امها ما يكون جيمنا وفي يا امها مالا

الشر بقوله ونظامه الخ وقد قدمنا ذلك تنجيح المأفة
 فتستعمل عند أبي يوسف في أمور ثلاثة بعدم روية مكانها مرة
 وبطهر صحيح صالح لنفسه المأفة بخلاف الأولى مرة ودم صالح
 بخلاف مرة وعندهما تشكر هذه الأمور مرتين على الأقل
 المأفة لثلاثة أصليتين وهي أن ترتبي دميئتين متعقبين وطهرت
 متعقبين على الأقل أو أكثر ولا خلاف جازفها وبطهرته وهي
 تستعمل بروتية المأفة مرة اتفاقا وهي أن ترتبي لها ما لا يختلف
 ودم ما يختلف بان رأت في الأثناء خمسة ودم ما يختلف
 طهرت ثم أربعة وستة عشر ثم ثلاثة وخمسة عشر ثم استتر بها بالدم
 فعلم يقول محمد بن إبراهيم بن يحيى على وسط الأعداد فتدفع عن
 أول الأستتر أربع دميئة وصلي ستة عشر فذلك ما بها وعلى قول
 ابن مزاحم ينبغي على أقل المربعين الأربعة فتدفع ثلاثة وتصل
 خمسة عشر فبهذه عادة جملة لها في زمن الأستتر ولذا كسبت
 جملة لا منها جملة عادة للضرورة ثم اختلفوا في المأفة الجملة
 إذا طهرت على المأفة الأصلية هل تستفيض الأصلية قال
 أبيه بل لا لا منها ودمها وقال أبيه تجازي نعم لا منها لا بديات
 تشكر في الجملة بخلاف ما كان في الأصلية فإن المأفة حتى
 كانت عادتها الأصلية في الحيض خمسة فلا تثبت المأفة
 الجملة إلا بروية ستة أو سبعة أو ثمانية ويكره فيها خلاف
 المأفة الأصلية سررا والمأفة الأصلية تستعمل بالكرار
 بخلافها كما في الحيط وقصد النارج الحية إلى كوكبك فلتناد
 لا فلو لم تكن لها عادة مع وفرة كان كانت ترتب شهرين
 شهرين سابغا فاستتر بها الدم فاما أخذ في جف الصوم والصلاة

عادة وإن رأت في أيامها كما يكون جيفا وبعد أيامها كما يكون
 يكون الكالجيفا في رواية واحدة عن أبي حنيفة ثم انتقل
 الخ كما قد يكون بطهر أيامها مرتين كما يكون بروتية بالدم
 في غير موضعها المعروف مرتين بيان أن المأفة إذا كانت لها
 عادة معروفة في أول كل شهر وكسرها طهرت استتر ولم ترد ما
 وبعد ذلك رأت الدم في غير موضعها المعروف كبرت جيفا لأنها
 لما طهرت مرتين في أيامها صارت كالمسندة بين فصا رجبها في
 الوقت الذي رأت فيه الدم إلا أن الفرق بين هذا وبين المسندة
 أن المسندة إذا رأت الدم واستتر بها فأنها تجعل المشرقة في
 أولها جيفا وهذا إذا استتر بها نزلت إلى عادتها فيجعل من أول
 ما رأت قدر عادتها جيفا لأن عادتها في الحيض تستعمل أو
 انتقلت عادتها في المكاث وكذا إذا حملت المأفة وكان عادتها
 في الحيض من أول كل شهر خمسة أيام وطهرها خمسة وعشرين
 يوما فلما حملت طهرت في أيامها من أول إلى آخر الشهر ثم
 وصفت حملا وصفت مدة نفاسها ثم طهرت خمسة وعشرين
 يوما من أول الشهر ثم رأت الدم في آخر الشهر واستتر بها بالدم
 فإن جيفا خمسة أيام من أول ما استتر بها وطهرها خمسة و
 عشرين يوما فقد انتقلت عادتها من أول الشهر إلى آخره
 يستعمل في المدد إلى الشهر كما في السراج ونظامه فيما علمنا على
 الملتقي قال فيه وهذا إذا كان معها طهر صحيح حتى لو كانت عاد
 خمسة من كل شهر مثلكم رأت كان السابغ جيفا فأت
 طهرت بعد ذلك أربعة عشر ثم رأت الدم وردت إلى عادتها
 وكان ذلك استخاضة هو قال الشيخ الرضوي وهذا الذي أراد

يوسف فتقتسل وتقبل كما وضعت المائي وهو الصحيح كذلك في
 السبائية قال في السراج وقت فوايد الاختلاف اذا كان عاينها
 عشرين فزالت بعد الاول عشرين وبعد المائي احدى وعشرين
 فبعد ابن حنيفة ولين يوسف العشريون الاولين فباس ويا
 بعد المائي استحقاقا وعند محمد وزير العشريون الاولين
 ركة بعد الاول عشرين وبعد المائي عشرين وعيا ودها عشرين
 استحقاقا عند المائي فباس اجماعا والذي قلده فباس ايضاً عند
 فالكري بعد المائي فباس اي التوامان ولدان بيترها دون نصف
 خلافاً ل محمد وزيرها اي التوامان ولدان بيترها دون نصف
 حول اي اقل من ستة اشهر وكذلك الثلاثة من الاولاد اذا
 كان بنت كل واحد وصاحب اقل من ستة اشهر قال في الشهر
 ولا خلاف انه لو كان بينها ستة اشهر فاكتر كانا حملين يعني
 ونفا سببي ولو ولدت ثلاثة اولاد بين الاول والمائنا اقل
 من ستة اشهر وكذلك بين الثاني والمائنا لكن بين الاول
 والثالث اكثر منه اي من نصف الحول فالكل يجعل حمل واحد
 في الاصح ووجهه ان المرأة مادامت حامل لا تحيض بها حمل
 اخر واقل مدة الحمل ستة اشهر يعني كما بينا وليدني الاول
 اقل منها علم انها من ماول واحد ولا يمكن ذلك فيها اذ علي
 الستين ولا يوجد لانها اكثر مدة الحمل حتى وانقضت المدة
 من الحمل الاخر فافانها بين احسانا لتلقته اي انقضا
 المدة بالذراع اي ذراع الرحم وهو لا يبلغ الا يزوج كل ما فيه
 وقال تعالى ان يصف حملها والحمل غير مضاف اليه في فهم
 جميع افراد الحمل فاقبى منه سبي لا تنقضي المدة

والرجعة بالاقل وفي حقت انقضا المدة والجامع بالاكثر فليسها
 اذ اراثة ستة ايام في الاستمرار فتقتسل في اليوم السابع
 لتمام الساعات وفضل في فيه ويقدم وان كان دخا عليها شهر
 ورمضان لانه يحتفل ان يكون السابع حبسا ويحتفل ان لا
 يكون فوجبا احتياطاً فاذا اجا الثامنة فليسها الفصل ثانياً
 وتنعني اليوم الذي صامت في السابع لاحتمال كونها حائضاً
 فيه ولا تنقضي المدة ولو تركت عادتها فخمسة فحاضت
 ستة ثم حاضت اخرى ستة فما دبرها ستة بالاجماع حتى يعني
 الاستمرار عليها الا عند ابن يوسف مبنياً الاستمرار على المدة
 الاخيرة واما عند ما فقدت الستة مبرتي لدا في الناباح
 والمبسوط وهما حوط من نزل صاحب المحيط والمعني وحمل
 هذا نظير المصادفة الحبلية كافي الحبر والناس لا مر للتوس
 بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تشبيهة بفتح اسم ولد اذا
 كان معه اخر في بطن واحد كافي القريستان في ذلك في الاصلح معنى
 للمطرزي ويقال لها توستان كما يقال لها زواج وفولمها توثر
 خطا وفي المبسوط ذكر التوثر وكان التوثير صحيح هذا هو اللفظ
 منهم من قال التوثر افعج كما يقال لها زوج ومنهم من قال التوثر
 انفعج كما يقال اخوان اهو من الاول اي تعتبر مدة النفا
 من الاول الاول وهذا مذهب ابن حنيفة ولين يوسف لان
 بالولد الاول ظهر فتمت بالرحم فلات المكري عقبيه فناسا
 عند محمد وزير فتمت سها من الثاني والاول استحقاقا وافاد
 كلامه ان ما تراه عقيب الثاني ان قبل الاول يعني لو فاس
 الاول لتمامها واستحقاقا بعد ثمانية ايام عند ابن حنيفة ولين
 يوسف

وتظهر

تدظهرت في المصنعة اعضا كرواها وصدرها وانه اعلم وذكر
البنح داود الانطاكي الطوارجل سبعة الاول اما الى سبع
ثم ثانيا الى سبعة النشا الخاوي ويطيبه داخله ويجوز الى النظمه
وهو الطور لا النشا في وترس فيه الامتدادات الى نسته
عشر يوما فيكون علقته جوار وهو الثالث ثم مصفنة وهو الرابع
ويرس في وسطها شكل القلب ثم الدماغ في راس سبع وعشرين
يوما ثم يتحول عظاما عظيمة مفصولة في النش وثلثين
يوما ولا أكثر وهو الطور الخامس ثم حثت الغذاء وكنيت
الالح الى خمس وسبعين يوما وهو الطور السادس ثم يخرج اخلاصا
اخر مغايرا الى سبعة وتنتهي تجاريفه بالمعززة فيه الثانية
بل الثانية ثم يكون كالحيوان الثاني الى عشرين بعدها فتخرج
فيه الروح الحقيقية قال وبرهنا يقع الخلق بين النكاح
حيث حكم البنح الروح في راس سبعين ويين ما ذكره الكا
صلى الله عليه وسلم فان الاول الروح الطبيعية وهي
للبنات والثاني الروح التي تستعمل بها الانسا نسته اثنا
عشر يوما وتخرج في بعض الاحاديث النونية اذا مر بالظنفة
البنات وليربعون بيلة بعث الله تعالى اليها ملكا فصور
وظف سمها وصورها وجدها وهذا ثاني في المقصود
معاينة الانشا اليه الانطاكي رحمه الله تعالى ولذبحها فنفث
المراة به اي بذلك السمط نفسا فينفث الصلابة والهرم
وجاع زوجها سرها نرى الدم بعد سقوطه ثم بعد انقطاعه

السين قال الهندستاني والاكثر الكسر وفي المصباح بالكسر
الثلثين لمة اه قال في الهياح وهو ما تستقط من الولد
قبل تمامه وتقول الناح اي مستقط اشارة الى ان المص
بمعنى المفعول ورافاد الجلبى ان التغير بالاسقاط كما في البحر
هو انك النظار رسمي اما النظار فلان تستقط لازم لا ينبغي
منه اسم المفعول واما معنى فلان المقصود سقوط الولد
سقط سقط بنفسه او سقطه غيره اه وفي المعنى هو
الولد يسقط مستبين الخلف والا فلا يسقط اه قال الجيزي
فتولم ظهر بعض خلقه كيد ورجل او اصبع او ظهر او سحر
لم يذكر ذلك الا لزيادة التوضيح ولا يستتبع خلقه الا بعد
ما يبعث وعشرين يوما لا قد منامه حديث ابن مسعود
ان خلق احدكم يجمع في بطنه اسرار بيني نظفة ثم اربيع
علقته ثم اربيع مصفنة ثم ينفع فيه الروح هذا وعنا مولد
قالوا يباح لها ان تنالج في استنزال الدم ما دام الحمل مصفنة
او علقته ولم تخلت له عنق وقدر تلك المدة جارية وترب
يوما وانما باهرا ذلك لانه ليس بارد ومن الغرور من الحديث
ان الروح ينفع فيه بعد الماية والمشرية ثم الحديث بلفظه
يخرج اذ الى تمام الاربعين الما بية مصفنة ولم تذكر ان ثم
خلقته قبل ذلك فتقول صاحب الهياح هذا هو طهور خلقه
قبلها فانها المديد بل ذكر الهندستاني فان مضى ربية
اشهر ثم فيه الروح وبعد يتم خلقه في شهرين اه ولم
اراد به والله اعلم تمام خلقه على ستة اشهر حيث انق
منه ظن او نحوه والا فانظا هرا ان الروح لا ينفع الا بعد

والذي ياتي وتقدمه طهر فاقرب يعني خمسة عشر يوما والا بان لم
 يدر قلنا وتقدمه طهر ثم ايام او اقل قلنا ولو تقدمه طهر
 فانه كان المبرك استحياء ولو لم يدر حاله بان استعظمه
 في الخرج ولو يكن الاطلاع على صورته هل هو مستحب الخلف
 او لا ولا عدد ايام حرام فيها فبذلك لا يخلط في ذلك
 ولو علمت ان حرامها فخر له اربعة اشهر فهو مستحب الخلف
 وان كان دونها فلا وعند فقهاء الاميريين ودار الدم تقع
 الصلاة انا وجبها بيقين لانها اي الصلاة اما جابض
 او نفسا تم تقبل ثم تقبل عا دتها بالمهر بالمشك الاحتمال
 كونها نفسا او ظاهرة ثم تتحرك الصلاة قد عا دتها بيقين
 لانها اما نفسا او جابض ثم تقبل وتصل عا دتها نفسا ط
 الطهر بيقين ان كانت قد استوفت اربعين من وقت الا
 ولا فبالمشك في العقد والداخل فيها وبيقين في الجابض
 فترتبه على ذلك وان استعظم بعد ايامها فانها تقبل
 من ذلك الوقت قد عا دتها في الطهر بالمشك ثم تتحرك
 قد عا دتها في الجبض بيقين وخاصة هذا المدة انه الاحكم
 للمشك ويجب الاحتياط اهـ ويشمل مثالا يتقاس عليه
 غيره واستعظم اول يوم من الحجر وهو حال الساقط كان
 له اعادة في الجبض فلا بد اياما في الحجر فترتبه على ذلك
 اول زمان حجبها او ال الحجر فترتبه على ذلك الصلاة الى ذلك
 الحجر بيقين لانها اما جابض او نفسا ثم تقبل وتصل
 الى ثامن عشر فبالمشك الاحتمال كونها نفسا او ظاهرة فخر
 تتحرك الصلاة الى الجابض والعرض في بيقين لانها اما

عليها الفصل وتفسير الامت الذي استعظم ذلك من سبب
 احوالها ادعاء المولى كافي شرح الطحاوي والامتنع خلاف
 الحق اصلها اموتك الموت انا وحذفت ثم عرفت ان
 التستاني ويختبئ فيه في حقيقة يعني لو قال المعبود ان وليه
 تزوجني فانت حرا وقال لزوجته ان وليت فانت كنانا
 سقطت مستبني الخلف عمت وطلعت وتنعض به المدة
 اي عدة الحامل مطلقة كانت او متوفى عنها زوجها حرة
 كانت او امته ويتعلق بهذا السقط احكام اخر منها
 انه يحكم بكونها حاملة من ستة اشهر وقال الامام في هذا
 اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كافي في التستاني
 عن القنية ومنها وجوب الفرائض على من من بطن امه
 حرة كانت او امته كافي البرجندي ومنها انه اذا سقط
 ولم يستل صار خالا فيصلي عليه ولا يسموه ولا خلاف
 في عدم غسله اذا لم يكن ثام الخلف وفي التام روايات
 الصحيح انه لا يغسل وفي الهماية في غير طاهر الرواية
 يغسل وهو المختار وفيه تشبيه باختلاف فالاكثر انه
 لا يسمي وذكر الطحاوي عن ابي يوسف انه يغسل ويشبه
 ويساقى ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى في الجابض فان لم
 يظهر له اي السقط كسقي من الاعضاء فليس يشبه يعني
 فلا تنعضي به عدة ولا يجنن به ولا يصير الامه به امه
 ولد ولا نصيب المسقط به نفسها وهو نجس حتى لو حمل
 ممل فسدت صلاته ويفسد الما يسقط فيه ولو لم يدر
 من الدم بعد سقوطه حيف ان دام لك ان من الايام

الحاربية وهو يعيد انما اذا كانت عادتها قبل الايام اضرب
فراثة كذلك او علما فراثة كذلك كانت حيتها اخرجت منه
العدة والذي يظهر هو المائي رحمتي قلت وبالماتع الى
الدول بقوله فراثة المارة بعد بلوغها الى سن لا يجف منها
فيه بعد الا فتقطع قيد به لانها سرها واستمر بها الدم
يقطع في كل منا متعلق عن الفتح حفيضا سوراثة احمر
اول سود او نريضة ونحوها لعموم قوله فراثة وفي شرح
الرقابة والحناء ان رات الدم قويا كالاسود والاحمر
التاثير كان حيفا فيبطل الاعتداد بالشهر يعني لو
طلت ازوجها بعد ما انقطع ومنها لمن لا يجف فيه مثلاً
فاعتدت بالاشهر فلما مضى شهران ونصف رات وما
اجرا واسود استأثقت العدة بالجيف وما لو رات بعد ما
كحلها كلكه اشهر فلا يبطل اعتدادها بالاشهر وان
رات صفرة او خضرة او نريضة فمراستحاضة او ما في شرح
الرقابة وسياقي ذلك ومنه ان الكثرة فعل هذا بالانظار الى
ان رويتها للدم بعد ما لا فتقطع سبيل لعدة الاشهر تست اولاً
وهو خلاف ما قد صاه عن شرح الرقابة وهو خلاف المختار
للمعتري من التفسير الذي ذكرناه وسياقي ولعل هذا هو
التقول المتأثر بالحناء وادعمه اعلم وقيل يحل الايام من حين
سنة وعطير المولى والعنبر في زماننا حنثي وغيره
تيسير وحده اى الايام في العدة اي في شأنها بحسن
وحسن قال في الضياء وغير الاعتداد فيه اني مشايخ
بخاري وخازنم وقال في باب العدة وهو تحت المصدر

حايض او نفسا ثم تقتسل وتصل الى سائر حوضها بالاشك
لاحتيال كونه نفسا او طاهرة ثم تتبرك انصافاً الى سائر
صغير يتعين لانها اما حايض او نفسا ثم تقتسل وتصل الى سائر
بالاشك لاحتيال كونه نفسا او طاهرة ثم تقتسل وتصل
اربع عشرة يومين لانها طاهرة فيها قطعاً وتقتل بعد
ذلك على عادتها كمنزلة ويبنى ان استمر بها الدم فتتوضأ
لوقت لا تصله ولا يجد على بناء المنقول اياً من عدة هذه
رواية عن الامام كافي في عدة الفتح عن الحيد بل هو ابي
حد الايام ان تبلغ المارة من السن ما لا يحيض مثلها
فيه قال في الفتح يجب كونه المارة بمثلها المارة في تركيب
البروت والسن والبروت اه وقالوا لا بد ان يمتنع جنبها
للكثرة ومنه عن محمد انه قد روي في الروعيات خمس وحسين
وفي غيرهن بسنتين وربما يمتنع لغيره في شرح
فاذا بلغت اى سائر الحية مثلها فيه وانقطع ومنها حكم
بما سهرنا وفائدة هذا الحكم الاعتداد بالاشهر اذ الشهر خمس
ايانها وما قلنا لخصر تبلغ ذلك السن وانقطع ومنها فعدتها
بالحيض لان الطهر لا يحد لكثرة وقيد بقوله وانقطع ومنها
لانها لو بلغت ذلك السن والدم ياتيها فليبت طهيرة
اذا رات الدم على الصادة لانه حايض طهيرة في ذلك المتأثر
وعود لها فيبطل الايام ونفس بعضهم هذا بان تراه بلا
كبر الاحتراز اذ ارات طهيرة يحكمه وقيدوه ايها
بان يكون اجرا واسود فلو صغر او خضر وتبريت لا يكون
حيفا وسهرهم من ان يتصرف فيه فقال اذ رات على الصادة



بالحيض لان شرط الحمل فيه الا يا سي عن الاصل وذلك بالحيض
الى المروت وهو ظاهرا رواية كافي في التائيه وختارها في الحديث
فتمين المصير اليه قاله في البحر بعد حكمه سنة اقول في صحة
واقرة المصير كفى اختار البهسي ما اختاره المصير بها ان
وان قبل تمام الا شهر استأنفت لا بعد ها قلت وهو ما اختار
صدر الشريعة ومثلا خبره والباقي في واقرة المصير في باب الحيض
وعليه فالنكاح جائز ويستند في المستقبل بالحيض كما صح في
الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة والختار انه الصحيح المختار
المتفق وفي صحيح الشري وهذا الصحيح اول من صح
الرواية وفي النزهة هو اعدا الروايات وتامد فيها علمته على
المتفق وصاحبها عند ريبه او قوله من به يدل منه سلمى
بول وهو الذي لا يتقطع تقاطع بول له نصف في مثله او
ثبنت البرودة وهو كافي في الشهر فيخ الدم نفس الخارج وكثيرا
منه به هذا الذي صح في ليم الاكرو ولا في الخفي وفيه
يقول لا تكمن امساكر لانه ان امكته صبح السبلان بجالح
ولربا خبثا وربط وجب عليه ذلك ولا يبيتي صاحب
عذرة في تكمنه الصلاة مع السهارة واختلف فيمن كان موضع
فصدته مفتوحا هل هو في حكم الاستحاضة او لا كما في الجواب
عن التمنية وما الى ابي فلا يخرج عن صفة الحيض وانها
حلت والفرق ان صفة الحيض اذا قررت لا يتوقف
على حبيته خروج الدم بخلاف العذرة فانه متعلق بحبيته
الخروج الا ان قصه لم يوجد نهرا في مستطلا في بطن السبي
والثبات لا يتأتى واطلاقه بخروج غايط نهرا او انقطاعه رج

الشهية وعليه اكثر المناجح وعليه المتنوي اهر وشبهه في
الختار من الما يا وهو اعدا الا في الروفي الحديث في سمن
للمصير به وهو المختار وفي الشهر وهو ظاهرا المذهب كفى
في البيان ايح الاصح انه يختلف باختلاف احوال السبلان والظنا
وفي الخي وقيل بقدر سبب سنة وهو مروي عن محمد وفي
البرجندى وعن بعضهم عاية سنة وقيل بخمسة واربعين وفي
خزانة الفتاوى وقيل بقدر سبب سنة وفي الجاهل عن
الامام انه مفوض لراي كل مجتهد في زمانه وكفى في ذلك
لو طلقت وفي سنة اشهر ولم يرد ما حكم بابا سبب سنة
بشأنه اشهر فلو قضى في ذلك قاض ينبغي ان يقع اثره
وما لا نشه بعد ها اي بعد المدة المذكورة وهي الخمسة
على ما عول المم ههنا والخمسة والخمسون على ما عول في
العدة فليدعي جحيض في ظاهر المذهب الا اذا كان المروي
بعد المدة المذكورة دما خالصا لا سمورا والاحمر المتأخر
جحيض يجمع الصلاة والصوم وتقدم عن الفتح بانه لو امكن
خلاصا وكانت عادته ان ذلك قبل الا بانه يكون جحيضا
حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر فستأنف حصة العدة بالحيض
كن ههنا لورات الدم الى الص قبل ما سبب اي غاي المدة بالاكرو
لا بعد عاي بعد تمام الاعتداد بالاشهر حتى لا تصمد الا كنه
اختار به بين تمام العدة بالاشهر يعني ربوبها الدم الى الص
هو المختار المتقوي جوهرة وغيرها وستحقة في العدة عبارة
هناك ايسرة اعتقد بالاشهر ثم عاد دسها على جاري عادتها
او حبلت من خروج اخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنف
بالحيض

فلذا قال وكذلك لا يخرج من المأبوج ولو من اذن وتذني
وسرة قال السيد احمد وطاهره بيم الا نفث اذا نكحتم اثم
استوجب عقوبة تمام وقت صلواته من وقت خروج دم القوت
المهر فلذا استوجب من طلوع الشمس التي تزلزلها لا يصير
معدولا ولا يركب المهر مستوعبا الا انقطاع الاكبرين بربا ولو حدث
المعدول في اثناء الوقت بان رخصا حال من جرحه دم يستطر
اخر الوقت فان لم ينقطع الدم نكح وقتا قبل خروج الوقت
فان نكح وقتا قبل خروج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى
نكح وقتا بعد الصلاة وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية
حتى يخرج الوقت جائز الصلاة كذا في الظاهر بناء على
عدم جرح وقتها الى الصلاة زمانا يتوضا ويصلي فيه بطلان
كونه خارجا عن الحد ولو حكم بيني لوجود زمانا الا انقطاع
ههنا لا يسمع الوضوء والصلاة فقد وجد الاستيعان حكم بيني
ههنا الا انقطاع لا يثبت بركا نه لم ينقطع لان الانقطاع
اليسير ملحق بالعدم وهذا اي استيعان المذبح وقت
صلاة شرط المذبح حتى لا يند ابي في وقت فبطلان الفرض
اولا ولو جرح الشايعي بعينه في بقا كونه معدولا في وقت
اي المذبح في جز منه الوقت ولو كان مرة واحدة وغيره
المهر وخلصنا لا يبي القاسم الصغار انه استعطف ان يجد بيني
فانكر كما في القيساني وفي وقت الزوال ابي وقال المذبح حتى
لا يلزمه الوضوء لو وقت كل صلاة يستعطف استيعان الا انقطاع
تمام الوقت حقيقة بان لا يري له فيه اثر صلاة اذا انقطع
وعا دفي وقت اخرا ان استعطف المذبح وقتا كالملا كان صاحب

هرون لا يملك حج مقعد نه لاسترخاء فيه المأبوج
او بعينه رعد بالخرى بجهان الدين قالميرس دانة جبر
بانه لا يلزم من الرعد بهذا المعنى نزول اليوم فلان عليه
ان يقول او دمع رعد او كتبت بالخرى بجهان وهو نصف الزوية
مع سيلان الدم في اكثر الاوقات او عرت بفتح العين المحجة
وسكون المأبوج رعدا وهو عرق في مجازي الدم يستحق فله
ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه عزير اذا كانت نيل
فلا ينقطع دمها او الفرب بالتحريك وهو في المأبوج كذا في الفرب
فيؤثر بالوضوء للحل وقت الاحتياط كونه صد ندانا في الفتح قوله
هذا التعليل يقتضي انما استجاب فان الكف والاحتياط
في كونه نافعا لا يوجب الحكم بالانقضاء اذ البعير لا يترك
بالكف ثم اذا علم من طريق غلبة الظن بان خيرا والاطهار
عدا مات تقلب على طن المبتلى يجب اه وهو حسن كمت
صرح في السراج بان صاحب عذر فلان الامر بالاجاب ان يري
وعنه هشام ان كان فيحيا فلا يستحاضه لان ما الصحيح ولم
من رعدت عيشاه فسال منها بسبب الرعد ينقطع وضوءه
ينبغي ان يحيا على ما اذا كان المأبوج من الدين تنفيرا
بسبب ذلك وتعيين النصف بكون المذبح مع وضع فيه نظر
بل ان الظاهر ان المأبوج يحيا او صد يد الا انه ينقطع سره
كان مع وضعه او بدونه لا يربنا لا يخرجنا عن علة نفي هذا
المتفصيل حسن فيها اذا كانت الخارج ما ليس غير هو فلتست
وقدم في فرائض الوضوء المحجة في ذلك مستوفي والراجح
الحا معني له علة مسكي هنا انهم على تعيين الخارج بالوضع
فلما

بعد التعمد قد رآه الشهد على قولها فانها لا تقيد الظهر لاث
عذرهما لان بعد المذبح لا يقيم اذا ارى الماء بعد الفراغ مست
الصلاة اذ لا يلزم غسل يديه وهو اي ما يصب يديه او
كلما يفيض اي يصلح لا يلزم غسل ثوبه المتنجس بنجاسة
ما نمت الصلاة به وجود المذبح وذلك لان الاحتيا للفقهي
الكلاية الاقاويل انه اذا كان حال لو غسل تخمس قبل الفراغ
من الصلاة لا يلزم غسله فكل فرض ولا كان ظاهر فينبذ
التوضي لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد اجاب عنه بقوله
اللام للوقت فانها تستلزمه يقال انك للصلاة اي لو قضاها
وفي الحديث ان الصلاة او لا ولو ارى لو قضاها وكذا نفس لفعل
الصلاة بيده به الوقت كما في الحديث انما ذكرت الصلاة
اي وقترها فعمل كما اي اللام الواضحة في قوله تعالى لا تركه
التمس اي الوقت ترك الشئ وقد اشارك به هذا الى انه
ما دام الوقت باقيا فوضعه باق حكا دفعا للخرج خلافا لمن
يقول ان الوقت للعرض للعرض نفسه فلا يعمل بوضعه فرضي
بل يتوضعا للعرضها وان كان الوقت باقيا ولا قال الماتق ثم
يعمل ما يجب المذبح به اي تركه العرض الموقوف والوقت
فيما اي في الوقت ما دام باقيا فرضا اي ادا وقصر قضا لا يتبا
وضوؤه لا يتبا للعرض فدخل الواجب بالاولي اي ان قلنا
ان باب النفل واسع علم من جواز العرض مع المذبح والاول
بالاولي لان امر العرض اضعف من امر المذبح جواز فلما ان
وضوؤه للعرض ضرورة لانه لا يسهفه فذكره فابح مع المذبح
علم من جواز النفل مع المذبح جواز الواجب معه بالاولي

عذر ولا فلا لانه الانتطاع الكامل اي وهو معتبر في رخصته
المذبح وربه المظالم غير معتبر اجماعا فاحييج الى حد فاحل فغير
بوقت الصلاة ابتداء وزوالا غير انه يشترط في الابتداء واه
سبلا منه من اول الوقت الى اخره وفي الزوال الانتطاع كذلك
وحكمه اي حكم صاحب المذبح والوضو المولد به التطهير ليسهل
التعمد وانما انقض عليه لانه اشرف قسميه وقيد بالوضو لانه لا
يجب عليه الاستحاضة كما في التطهيرية يتي ولو كانت مستحاضة
وفي السراج والمستحاضة وضو فانقضه وكامل الملامح ان
توضو والدم منتطع زده لا يضرها خروج الوقت اذ لم يسئل
الى خروجها وانما انقضه ان تنوضا وهو سائل يمينه يضرها وجبه
سأل بعد ذلك اولها انتطاعات كامل فاقضه فالكامل
ان ينتطع وقتا كاملا وهذا يجب الزوال ويمن اتصال الدم
المان بالاول والثاني ان ينتطع وانه يزيله ويكره
ما بعده كونه متصل وربه لانه اذا زالت الكسرة ودمها سائل
فوضو على السبيل ثم انتطع قبل الشروع في صلاة الظهر
او بعده قبل التعمد قد رآه الشهد او بعده قبل السلام عند الوضو
ودام الانتطاع حتى يجرى وقت الصلاة انتطعه وضوؤها لانه
ناقضه فاقضه خروج الوقت ثم اذا توفقت للمصيرم الانتطاع
حتى خرجت الكسرة ليسمع وضوؤها لانه كامل فقل يضرها
الخرج ولكن عليها اعادة الظهر لان دسها انتطع وقتا كاملا
وتبنا منها صلحت الظهر بطهارة المذبح والمذبح لا يلزم
عليها اعادة المصلح ففساد الظهر افا عرف بعد الضرب
وعلى اذا كانت دسها انتطع بعد ما فرغت من صلاة الظهر

من ذلك الوقت ومن حقت انه اعتنا بشرعي لم يتكلم عليه
 اه قال الشيخ الرضوي ثم هل يثبت حد لم يطرق الاستنساخ
 والتبني او لا فتصا رظا هر كل م ان رج هنا يطرق التبني
 لا ند قال ظهر ليس يريد ان لا لو كانت ذلك لفسدنا ادا فيه
 بل مراده ظهر حكمه الان ويكفي على من قال بالانقضاء ان
 المقتصر لبيطال كسما من الاحكام المبنيه عليه مطلقا والمستند
 يظهر في التام لا في المعنى وهذا هو الظاهر هنا ولا يبطل
 المسح على الخنثى لانه مدته ثمانية ولا يظهر في الصلاة لانه
 معتقبة حتى لو خرج الوقت في اننا الصلاة فعدت وليس
 لانه يتوضا ويصلي عليها لانيها حال نبوته وانه اعلم
 اه قال في السراج فان قيل لو كان مستندا الى الحدث لما انت
 المستحقة اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت لا يلزمها
 التفتا لان حديثه يعلم انها شرعت بل طهره وقتا ليس
 هو مستندا من كل وجه بل هو مستند من وجه معتبر من
 وجه فافخذ بالانقضاء في التفتا احتسالا والاعتنا في مسي
 على الخبير احتسالا لانه في النهاية حتى لو تركنا على الانقضاء
 هذا ترميم على ما تقدم له بان يخرج الوقت يظهر حد السابق
 على وصوه الموضع في حال سبلان نادر والذي وجد السبلان بعده
 يعني لو كان السبلان توضعا على الانتطاع ودام الانتطاع
 من وقت وضوئه الي خروجه اي خروج الوقت لم يبطل وضوئه
 ذلك فالخروج اي خروج الوقت لهذا يرشد الى ان الخروج
 لو كان ناقضا للتفتا في هذه الصورة مع انه لم يفتحه قبل
 ان التفتا ليعمل الا للحدث السابق الذي توضا في حال وجوده

الضوء فيه اعظم من المضرورة في الشغل لان المقصود من
 الشغل تحصيل الثواب والاعتبار في تركه وشايات الواجب اعظم
 ويما قبل على تركه فاذا خرج الوقت بطل الوضوء بوجه
 فقط عند ان حنيفة ومحمد وقال زفر بطل بالادخول فقط
 وعند ابي يوسف بطل بابه ما وجد زفائدة الخلاف في الظاهر
 بين توضا وقت الخ بطل بطول السجدة عند ابي حنيفة
 ومحمد صاحب خلافا لفرقة بطل عند ابي حنيفة وقت
 الظاهر ولو توضا قبل الزوال بطل الظاهر عند خلافا لابي
 يوسف وزفر ذكره مسكنا اي طهر حد السابق اشار به الى
 ان اضافة البطلان الى الخروج مجاز لا يخرج الوقت بسبب
 حدث كمن لا كان للمعدوم مخرج في عدم ابطال وضوئه
 بعد وفاء ضرورة فقد رويها فلان التفتا ان يبطل اذا
 اتم الصلاة كمن اتمها الوقت فسلم الصلاة لان الاصل فيه
 ان يشغل جيبه بها فلان البيع لم يشغل بغيرها من جنسها
 فاذا خرج الوقت ظهر حد السابق لزوال المضرورة التي
 هي عليه ثبانية ولهذا لا يجوز له المسح على الخنثى بعد الوقت
 اذا كان المذروع حيا وقت الصلاة والابن لا اذا
 خرج الوقت وهم في الصلاة كما في الحجر وفيه ايه وظهور الحد
 السابق عندنا انا هو مستخرج من كل وجه على التحقيق لانه
 مستند الى اول الوقت ولهذا الوضوء صاحب المذوق في التطوع
 ثم خرج الوقت لرثه التفتا ولو كانت طهره مستندا لم يلزمه
 لان المراد بظهوره ان ذلك الحدث يحكم بانقضاءه الى
 غاية معلومة فيظهر عندنا مستقرا لان يظهر قباهه شرعا

أو لصلاة صحي لم يبطل وضوءه ذلك إلا يخرج وقت الظهر
إذا لم يبطل له حدث آخر مما زانه أن يبطل الظهر به وهو الصحيح
كل نوع الصلاة والبرص في وقتها ولو فرض المصلي أنه لا يؤذيه
به الظهر يبطل به جرح وقت العبد قال الشيخ الرضائي وما لو
توضأ قبل العصر والنداسا بين الأوقات فإنه ينتقض وضوءه اتفاقا
لخروج عنده الامام ومحمد والخروج نافق عنده أبي يوسف أي يخلو
ولو جرد الدخول عند خروجه أبي يوسف فعند أبي يوسف وجد
له أن اقتضات خروج الوقت ودخوله وعند غيره نافق واحد قيل
لو توضأ في وقت الظهر للمصلي به العصر والاصح لا يجزئ له
ذلك لأن سال علي ثوبه فوفى درهم ما الدرهم اودونه لا
في غير المعدر فغيبه أو يلويا نكرهت الصلاة تحريمي لدرهم
وتبرهيا فيما دونه جائز له أن لا يبطل هذا إن كان في وقت
فحس ذلك المذهب مرة أخرى قبل التوضأ منها فليجوز تركه غسله وكذا
ولا يوان لم يجز قبل قوله منها فليجوز تركه غسله فأيضا
لو تحس قبل ما غدا أقل من التوضأ لما لا في غسله فأيضا
أدنا دون التوضأ لما لا في غسله الصلاة رجحت هو المختار في
وقيل لا يبطل الصلاة وكذا سري في لا يبطل قول أبي علي
الأنصبي موزن فيجوز تركه أي ترك بسطه والصلاة على الأرض
وصورته ما إذا الرجيد من الأرض يحل لها هو ولو بسط ثوبه الظاهر
تجس لسيدهن جراحته فحاشته مانعة قبل تمام الصلاة وفي
المعذور كما ينبغي لها وفيه في الوقت بشرطه أحد ما إذا
توضأ بعده وأنها لم يجزها قال السيد أحمد وفي بعض النسخ
رسم الغف بعد الزوال وهو لغة فليست نافقته الشافعي فقال لم يبطل

أزوجه بعد حصوله ومهما كان الوقت باقيا لأن الأمر غير محقق
شريعيا مع انقضاء عاده كونه مؤثرا لم يبطل حدث آخر يعني فإذا
توضأ على الانتطاع واستمر منتظا حتى خرج الوقت فوضوه باق
إلا إذا حدث حدثا آخر غير الذي كان بسبب الفذر ولو بسط عذره
الأصلي بعد انتطاعه فإنه إذا سال يبطل وضوءه قال في المباح
وأما ينبغي لها أن صاحب العذر في الوقت إذا لم يجد شحدا فأنزلها
إذا حدث حدثا آخر فلا يبقى كما إذا سال الدم منها أحد من غيره
ثم سال من الآخر الآخر فغيبه الوضوء لأن هذا حدث جديد لكن
موجود وقت الطهارة فإنا إذا سال منها جيبا فبغيرها انتظم
أحدها فهو علي وضوءه ما بين الوقتين أه وسائر من سال له
سبح فغيبه يعني لو توضأ على الانتطاع وليس كذلك فإنه لا يبطل
بجرح الوقت بغيره منته سائر لأن احتياكا تقدم لأن الخروج
غير نافق ولم يوجد حدث يستند الانتطاع فيه فحكم حكمه
الأصحا لا يبطل بسبحه جرح الوقت بخلاف ما لو توضأ مع العذر
وليس كذلك أو مسح وليس معه واستغفر فانه حينئذ يمسح المقيم
بما يمسح والمبدي لما توضأ لحدث غير ما انتلى به ولا يمسح بعده
مضي مدة المقيم بنا على ذلك للمسح وتماص في التثاوي الخبرية
فأما في الاستسليم عدم الجلاء إلى طرقاته فغيبه الأمر
أن التثاقيض لو سبق للمعذور بسبب فذر أو حدث آخر لم يحسب
خفا انتبرا المدة وإفاد المماقت بينه فإذا خرج الوقت جيبا فإن
المروء أحد الأوقات الخمسة أنه لو توضأ صاحب العذر بعد الطلوع
أي طلوع الشمس قيد لاند لو توضأ قبل الطلوع انتقض فالتوضأ
انتفا فخلا فالزفرو ولو لم يجد أي لصلاة عيده مع أنها ليست بوضوء

وكلم يكتفي بده الا بصلية سريته سريته قال في السراج ولو كان في
 حلقه جرح اذا سجد سجد اذا ارعن لم يسلم وهو غيره على
 انقيام ولو ركع والسجود فانه يصلي قاعدا بالاياء ومع هذا
 لو صلى قايما ركع وسجد جاز وكذا لو كان بوجبه جرح اذا قام سالم
 واذا فقد لرسيل ركعتان اذا قام سليم بولده واذا فقد
 استحمكه او كانت سكتا كبير اذا قام محض عن الزاوة واذا فقد
 ترك جازان يصلي قاعدا في هذه المسائل وكذا الزاوة اذا كانت
 معها ثوب لا يستتر جميع بدنها قاعدا ويستتر قاعده جاز ان يصلي
 قاعده وان كان جرحا اذا قام وقعد سال واذا استتر على قاعده
 لم يسلم فانه يصلي قايما بركع ويستجدها ويجب ان يصلي بالنساء
 بالعلم ان سال بالليله لان تركي السجود اهو من الصلاة
 مع الحديث اهو وبره بجسمه ولو بالطاهر لا يبيد اعذر بخلافه
 الخ ايضا اذا صنعت الدم عن الخرف فانه لا يجزها عن كفيها
 وقد قد من الفوق واختلط في المستحاضة اذا احتست قبلها
 العذر وقيل كما لا يخفى كما في السراج والبرجيني وقدم المصنف
 ان الاستحاضة من الاغذية حكم المعدر ويجزي فيها ويكفي
 التبول الثاني ضعيفا وبذلك جرحه في البرية قال واذا
 قدرت المستحاضة او ذوالجرح او اغتصم على منع الدم بربط
 لمن وعلى من الشف نجاسة الربط لزم وكان كالاغصاف ان لم
 يقدر على منع الشف او ذوالجرح ولا يصلي منه به فله
 يجتنب خلفه من به سكتا بول لانه ممدى مع الايام حرم
 وهو يسب ما يخرج منه ذكره ويجسا وهو ذك الخارج فكان
 كصاحبه عذريته والاصح صاحب عذرا واحد منهم هذا

بالمر قال في المنزب وطل علينا فلدن جال من بين قفاة مناب
 منع ومعدرة الطهر وقهرهم طري الكثر والظاهر خلاف الامل
 فالصواب المنزلة وما الطريان فخطا الصلاة هو قائم عليهم حدث
 اخر ما اذا تروضا حدث اخر غير الحدث الذي كان يسبب معدرة
 والحوال ان معدرة سقطت ثم بعد فزع من معدرة سال عدده
 فانه يستغفر وضوءه لانه الوضوء لم يتبع له بل وقع لغيره كما في
 شرح المنية وقدمت الاشارة الي هذه المسئلة في قولي الخراج
 اوبسبيل فخطا تروضا على الا نقطاع او تروضا معدرة ثم طهر
 عليه حدث اخر بان سال الدم من احد محبة تروضا فخر
 سال من المختار الاخر فسلمه الوضوء لان هذا حدث جديد لم
 يكن موجودا وقت الظهيرة وقد عد له لوسال شهره احسا
 فنقوضا ثم انقطع احدها ثم على وضوءه ما بقي الوقت او تروضا
 على سبيل ن جرح من جرحه ثم سال الاضربت جرحه فغلبه
 الرضوخ او تروضا في حال سبيل احد جرحه ولو كانت تحتها
 من حدي بغير الجرح وفتح الدال بشرح جرح في بدن الانسان
 ثم سال الاخر فلا ينبغي طهره و جرح يجب وعذره ان
 كان مريضا وعكيد ان كان لا يرفق بقدر الوقت قال في الجرح
 روي قدرا للعذر ويحلي في السبيل برباط او جرحا وكان له
 جلس للرسيل ولو قاهر سال وجب رده قال الساجد
 من هذا ان صاحبه المحصنة معدرة لا مكان رد الخراج
 برضاها قال في التمسك في بعض حالات الهدى انه لو لم يسلم
 مع العذرة عليه وصلي مع السبيل في عليه لم يجزها واذا
 انما هي انه لو لم يحسن رد الخراج بربط او غيره فهو معدرة
 ولو

الاصبا لينة والما في يستعمل في الدائمة والعرضية ثم لم يطا
فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في التزيب
الذي اصنافا بنده الفخامة نجس بالفتح وانما يقال بالكسر
شربلا لينة وهو اي النجس لينة ثم نجس بالفتح والنجس
يخص به والمراد الكحل والحديث يخصصه بمواخا لظلمة لانه لا
قدم بين الحكم من الملبس كذا في المنا يتقال في الزهر لا
حاجة الى هذا لما مر من انه بالفتح عند النعمان اسم لمعنى النجاسة
وبكسرهما لا يكون ظاهر انما قال انتم ويحيا يجمع النجس بالفتح قالوا
اه يعني عرفا ولذا قال انتم ويحيا يجمع النجس بالفتح قالوا
اي النجس وانما لينة من البدن والنجس والملا في فرضه ان كان
النفس والواقع ولكن انما لينة من غير تركاب ماهر شمس حتى
لوني من من انما لينة الا انما بدعورته للناس يصلي معه لانه
كشفت الصورة اشهد فلو انما لينة فست اذ من انما لينة
بامرني يحطرون عليا ن يركب اهو ن بها كذا في النسخ وقال
في السراج وانما قال النجس يركب تطهير النجاسة واجب مست
بدت المصلي وتوحيده ولم يقل فرضه كما قال في تطهير النجاسة
الحكمة فرضه الطهارة وقيل غسل الاعضاء الثلاثة لانه هناك
ليست الطهارة بالكتاب حتى يكفر بها حدها وهذه الطهارة
هنا لا يكون حدها لانها عام يسوغ فيه الاجتزاء ولا في
خلقه ما لك فانها عنده مستحبة والمراد من المبدن ظاهره
اما الكحل فكل نجس لا يجب عليه غسل عينيه اهو ن رفع
نجاسة حقيقة ذكره للايضاح والا فقد مر ان النجس نجس
بها عرفا فلا يحتاج الي التمييز ولذا لم يقل رفع نجس لانه رجا

لم

انه يجوز ان يبطل من به سلس يبول بعد انقلا ت بيع
كل من تتل في النهضت السراج انما انقلا المنعور ويشلح
ان اتحد عذرها لان اختلف وعذرها مختلف في المسئلة
الذكورة فتأمل ومنه اعلم **ط** **الاذني هو**
لا يخرج من الحكمة وتطهيرها شرع في الكيفية وانما لينة
وقد مر الحكمة لانها اقرب كون فليها بيع جواز الصلاة
انقلا ولا يسمقط وجوب انما لينة بعد ما اسلا او قلنا خلا في
الكيفية وانما من به نجاسة وهو كحدوث اذا وجد ما كئيب
احدها فقط اعما وجبه صرفه للنجاسة لا الحدوث لانه اذا تم
كان محملا للطهارة من الحديث لانها اغلاط من الاين
كذا في النسخ **جمع نجس** بفتحين او بفتح اوله وكسر ثانيه بعد
او بفتح اوله وسكون ثانيه او كسرا وله وسكون ثانيه اي
اربع لغات ذكرها في الجلبى وقال انما كسى كفى النجس ما قاله
تاج النسخة انه جمع نجس كسر الجيم لما في المساب النجس
صند الطاهر والنجاسة صند الطهارة وقد نجس بفتح كسى مع
يسمع وكسر كير واذ اقلنت بجل نجس بكسر الجيم فثبت وجوب
وبفتحها لم تنعلم جمع تقول رجل ورجل ورجل ورجل وامرأة
ونسأ نجس اهو ن في شرح الهادي للمبني وها صلا ان
الانجاس ليس جمعا لمقتوح الجيم بل ككسرها هو وصوم
الذي يستندرة شترعا واصله مصدر ثم استعمل اسما قال
الله تعالى يا ايها المشركون نجس اي ذونجس والنجس بالفتح اسم
ولا تلحقه اسما وبالكسر صفة وتلحقه اسما والاول استفالة
مخصوصة بالنجاسة الدائمة لا يستعمل فيما ترضى للنجاسة

ال

من غير تحرك بطهرها رقة الشرب هو المختار قال في البحر فلم يصلي
مع هذه الشرب صلاة ثم ظهر له ان الخامسة في الطرف الاخرية
عليه اعادة الصلاة التي صلها معها ههنا ولو كان لا
مستغنى عنها على القول المعنى بطهرها رية يجوز ان لا صلاة الا بها
به به يعني وقال محمد والشافعي لا يجوز ان لا صلاة الا بها
تجوز به ان لا صلاة الاحداث فلا يجوز ان لا بالاطلاق وهو قول
زفر قلنا الحكيمه لا لم يكن فيها عند نزول شرطها الا بالاطلاق
واما الحقيقية فالمتصور فيها ان لا يصيرها باي شيء طاهر
كان وروي عن ابي يوسف وحده انه لا فرق بين النون و
المبدى فقال لا تتوالى النون عن البدرت الا بالاطلاق اختيار
بالحدث لا ان تطهر البدرت معنى السباقة جلد في الشرب نزل
عنه بكل ما يقع قال في السراج وكل ما يقع ابي ساي من ما يقع
اذا سال فخرج الى مكان فتح قبل ذنبه طاهر هو المعتد
لما ساقى ان يقول ما يترك كل واحد لا يزال النجاسة ولا ينجف
على المختار ولو غسل به وما ما زاد به الا شرا ولا اعتد
في جلد به ما فيه دم وعلى الصنف لا قالع للنجاسة
اي منديلها وفسره بقوله يتبعه بالبه من اجل النجاسة
كاللبن والزيوت فليس جالس له لم يذهب بعمى اجزاء النجاسة
حتى تخلص عن الحل فلا يحصل به قلع النجاسة كحل وحاشي
وحتى وعملها ما السباقة الذي لم ينجف وما الزعفران والابار
والاشار والبطيخ حتى اريت كما روي شارب الخ اذا ارد ريقه
في فمه لئلا يركس شفتيه بحيث لم يبق من اثر الشرب طهر فيه
وشغفته فلو شرب ما كان سموره طاهر لجلد في ماله

يجب معناه فيحتاج الى التفسير وربي التفسير من قوله يجوز
يجب اشارة الى ان الوجوب انما يتحقق عند اعادة الصلاة
او اعادة ما يجب الاحتراز فيه من النجاسة وكذلك نظر الى
حاشياتي من قوله جاء يعني يجوز رفعها جاء ويجوز لكل ما يقع
قاله ولا فلا تقتل عما قدمنا عن وجوب النظير منها عطف
على ما قال في السراج اعلم ان عجب النجاسة لا تظهر فاما
ان يقال ينظر موصفا كما في قوله تعالى ورسال الوتر ابي
اهلها او يقال ينظر بها اذا انتهانا ففسرنا بالان لا نجس
وان فسرنا بالنبات الطهارة فالمراد تطهير محلها طهر قلست
ولا ينبغي ان اذا انتهال ليس تطهير لها بل موصفا فليس الا
تطهير موصفا ولذا اقتصر عليه الما تن ولا يقال ان عجب
النجاسة قد تظهر بالان سحابة لانه ما اسحابة النجاسة
اخرى غير حقيقة النجاسة ويعقد عند غير ما يقتضيه
فالخل غير الخمر والماء غير المية وحتى ولو انما قال في الحاي
الترسي الا واني لئلا كذا افرغ حرق وحشبه وحديد
ونحوه وتطهيرها بالعبارة بقرحت وغسل وتوسع
فان من خرق او حرق كان جديا يجرى وان عتينا بفعل وان
من خشب وكان جديا نجحت وان عتينا بفعل وان من
حديث وضروا زجاج وكان صفتا لا يوسع وان خشا بفعل
اذا زكوا كذا خبز خضيا وعرق علم عملها الا فيطهر بفعل
جملته حيث يدخل بالان النجاسة في نحو من فيقتن بـ
على ما هو المعتد في المسئلة وذكر في الخالص ان اذا نجس
طرف من اطراف النوب ونسبه ففسل طرفا من اطراف النوب

وقد ذكره في المحيط ان الدين بن بل الكنت في رواية فصفه
وعلى ضمة لم يحول على ما اذا كان فيه رسوخة وبيل
ان يكون ما وكل كحل حتى لو غسل الكون المتين بالدم
يول ما يوكل كحل في ثلاث فاستدم وبقيت فاستدم البول
فلا يمنع ما لم يغشى بهذا اختلاف المختار ان مدح السرخسي ان
النظير بالبول لا يكون واختاره الحنفية في الفتح لان البول
غير مطهر بل قضا ديني الوصف فيتنقى بخا سة الدهر
وان لم يبق عني الدم ويطهر اشار به الي توجع قول لا يتجا
بطهارته بالذك حتى لو عادده الما لا يتورخسا خلافا
لما ذهب اليه صاحب القدريري والوجيز فانه بالذك
عندها لا يظهر ما ناول عند منظم النجاسة حتى لو عادده
الما عا د نجسا على الصحيح وكذا اذا وقع في ما نجسه غائبا
ان الذك مبيع للعصاة فيه لا مطهر كما في السراج حقا وكذا
وهو كل ما يعمل قفالة للرجل من الكلد كتنقل بلا لانت
النعال منها فوالشعر وغيره من النعال السنية وقد علم
طهارته بالذك الكت به الضرر كما ذكره التهستاني ونعمه لكونه
ولا يشكل بالي الضرر صعب الكلص من النجاسة لان النسل
المتحرك وساطة الظهارة ذهاب الان كذا ذكره الترمذي
تحت دها به علم عدم بقاء شيء من النجاسة الذي هو ساط
التنجيس فليجرب رصته قال الخوي في حاشية الايباه و علم
ان المراد بالفرق الذي يظهر بالذك الذي لا شعر عليه اما الوجه
الذي عليه الشعر فلا يظهر الا بالمفسل هو تبيد بالحنك وكذا
لان الشوب والبدت لا يظهر ان بالذك الا في الجني لان

المجتم فتنهم اصبح من نجاسة بها بالحس حتى ذهب الشر
ويظهره يوي قار الرضيع عليه فضعه اركسه ولذا قال الحنفية
كل ما والاد حتى زال اثر القبيح وكذا من النجاسة فأكبر
صحة الجاني

الذي يسيل منه الماء طاهر ذكر في المحيط ان ان جف
وبقي لم يرح او لم يان كان منثنا او اصفر فانه نجس وج
طهارته ان النجاسة لم تزد من البلم وهو طاهر مطلقا عند هذا
خلافا لابي يوسف ووجه نجاسته ان ما كان متغيرا فالتاها
كونه من المدة وما خرج منها نجس واستثنا وهو البلم الاثر
وهذا ليس كذلك على انه يجز ان يكون من قرحه ونحوها
ايضا وقال في المنتظم هو طاهر الا اذا علم انه من الكفر وهو
غير نجس لما في المحيط فانه تغير الراجحة والورث دليل على
انه من الجوف وما اذا علم انه من قرحه ونحوها فلا نجاسة
في نجاسته والظاهر فيها اذا لم يعلم ذلك كذا في شرح المنية
للجاني ولا يرد على الا ما ماري عني اسما بيت ابي بكر رضي
الله عنه قالت خات امرة الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال احدنا يا عيب ثوبها من دم الحيض كعبه فضع به قال
تحت ثم تعرضه بالما ثم تنفخ ثم تغسل فيه ستغت عليه لان
قوله بالما لا يدل على نجس الطهر بغيره لان مذهب الحنفية
ليس بجنة الاعتدال وقولت القس بالمرح والظاهر وكذا
والترص باطراف الامابع فخلد في نحو لبي كزيت للزنجير
قال وما روي عن ابي يوسف من انه لو غسل الدم من الثوب
بدهن حتى ذهب اثره جاز في خلاف الظاهر لان الظاهر عن
ابي حنيفة وصاحبيه خلافا كذا في شرح المنية وما قيل

ظاهر الخف مثلا كالصخرة والدم والابوي بعد الجفاف
فليس يذري جرم ولو وصلته نوى ذلك من سبب اختلاف
غيرها به كجربول اصابته نوى او رمل او رمل اذ به يبي
قال في البحر واطلقت البحر فخل ما اذا كان البحر منها او من
غيرها بان اقبل الخف فجرتني به على رمل او رمل
ستخرج فسخ بالارض حتى تنال ظهر وهو الصبيح
في الشيف ثم انما صل بينها ان كل ما يبقى بعد الجفاف
على ظاهر الخف فهو جرم وما لا فليس يجزءا من لاط الجرم
قول الكل لانه لو اصاب به بول فليس لم يخرج حتى يغسل
لان الاجزاء تنتشر في فيه وتنتف الكلال على ان المطلق مقيد
فقيد به ابو يوسف بغير الرقيق وقيد انا كجربول الخفاف
وانا فقيد به ابو يوسف به لانه مضافا بقوله ظهر رمل
فاطلاقه معروف الي ما يشبه الازاله بالمسح والبول الذي
تشر به الخف لا يمكن نزوله بالمسح ولا يقال ان الخافسة
الجرمية اذا كانت رطبة لا بعد ان ينتشر الخف منها الا جاز
الرقيقة منها لاطا يعني بقول ابي حنيفة حيث قيد به الجفاف
كما مر لا نا تقول التسري وان كان واقفا لكن يعني فيه في
التسري من الكيف حال الرطوبة للضرورة والبلوي مع
ما قدمنا من اطلاق الحديث خلاف نشر به من البول
الخالصه فاعلم ان يجزم بغير التراب لا ببول فقط ولشرايح انما
جعل ذلك مطرا فيها بولي فتسبه بذلك بولي نه اي ذلك
الذك اترها وفي الكافي والفتوي انه يظهر لو مسح
بالارض بحيث لا يبقى اثر الخافسة اهلا بديه في البحر

الشفية لاختلافه بين اختلاف كبير من اجز الخافسة فلا يخرجها
الا الفصل واليد للشفية وطريقته وما هو من الفرق فعلي
هذا كما يروي عن محمد بن المسافر اذ اصاب به يد نجاسة يسحها
بالتراب فحمل على ان المسح لتقبل الخافسة لا للتطهير
والا لمحمد لا يجزئ الازاله بغير الماء وهما لا يقولان بالذك
الا في الخف والفعل لدا في الفتح وظاهر ما في الزها بانه المسح
للتطهير فحمل على ان عن محمد بن يمين وفيه مسألة البتالي
ان المسح المدبوع لا يظهر الا بالنسك كما في الترتابي فقله
الحوي في حاشية الاشاه فليعبد طهارة الخف فالدك بما
اذ لم كيف مد بوعا وتعلم من الترتابي فيما نقله عن ابي بصير
ان الخف انما يظهر بالذك اذا اصاب الخفس موضع الرطبة
فان اصاب ما فوقه لا يظهر الا بالنسك والعصع اذ على الخلاف
اه تخمس يذري جرم طها كان او يابس عند ابي يوسف وعلي
قوله اكثر الشايع وهو الاصح وفي النهاية والمناية والحا فانه
والخلاصة وعليه الفتوي وفي الفتح وهو المختار لعدم التمكن
ولا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم ان راي في تطهير اذي
او قد را خلا فالأدوية حشينة ومحمد فقيدنا ما لا في والظاهر ان
الحديث يعيد طها رتبها بالذك مع الرطوبة اذ ما بين
المسح والتراب ليس مسافة خفة في مدة تطهر ما اصاب
الخف وطها ونظ الحديث عند ابي داود اذا اصاب احد كسر
المسح فليست طقات راي في تطهير اذي او قد را في لم يحس
ولم يمسح فلهذا في حديث ابي خزيمة فظهر رها التراب
هو اي الجرم كل ما يري على بنا المنقول بعد الجفاف علي



بالنجف انتفاع التناظر والمناظر غلبة الظن بينهما بالجامة
 هو وفي الهرستا في فاذا غسل الخف المزاسا التي الذي جرموه
 بالخلو حتى صار الجرم كله غزلا لا تجوز الصلاة فيه كما في الخط
 اهـ والنظر هجران الصلاة فيه وعلل لزيادة من قال انتفاع
 للمراجع نسخة الصحاح وطهره قبل اختياركم القول
 بطهارة بالمسح احتيارا لقول الاسجاني والانتفاع
 وصاحب القدرين والوجيز والا الى ان المسح يحقق لا يطهر
 كما في الخف فالا يترفع الوقطع المطبخ والمخ بالسكنجبين نحو
 من النجاسة فالنظر الجمل الكلد على قول الامام دون حاله
 واختارنا بالمقبل عن المديد ونحوه ان كان عليه صدق
 مستوثا قال في السراج ولما صارت النجاسة صفيا بالذهب
 والفضة ان كانت متباعدة لا تظهر الا بالامسح وان كانت
 غير متباعدة اجزا فيها المسح واختارنا بقوله لا مسامحة
 التربة الصبيل فاذا لمساها كرامة ونظره مثل الذهب
 والمصر المتخذة منه وانبوسه وعظم فرجانه وان فيه عذوبة
 كالزبادي المدهونه والتناجي او حراكي بنج المعجزة
 المرار بعد هالقه كرس الطال المهيمنة اخرى يا من قد
 الى الخراط وهو خشب يحظر الخراط فيصير صبيل امس
 كالرارة لا تتداخل النجاسة في بعض النسخ خرافة
 الواو بعد الالف هرة وصالح فضة ذهب كما في غير
 ولو مسح الرجل يجره بقلادة خرق نظاف فانه يجزي عن
 الفصل وقيل سطرارة ماحول القصد بالمسح اذا لم يطح
 وخاف من اسالة الماء سائر الى النجس جرحي الفسخ

يود ما في الهرستا في من عدم استطرادها بالرجح لان
 بما يدل على بقاء الصنف وفي المخ ولا يجزي ان المسح انما
 يكون مطهرا ليسطرط وقال الامام قتيبة ثابته بقاءها
 خات ولا فرق بين ان يمسح بقلاب او خرقة او صوف او كذا
 او غير ذلك كما في التناوب اهـ وفي المسئلة وشرحها وكذا
 يجوز ان لا تنظاها بالكل وبالنظر والكلت بخروج او حرج
 والركب ذلك بعض ببعض اما الكل والكلت فانه في الخف
 ونحوه حتى اذا اصابت نجاسة لها جرم فيسبى بطهر بالكل
 والكلت عند ابي حنيفة وراى يوسف خلافا لما استدل
 بما تقدم في الحديث وهذا كله اذا لم ييب اثر النجاسة من
 اللوث اذ انزعج طاقه بقي ولم يزل الا بالامسح فلا بد من
 الفصل وذكر في المحط ان محمدا رجح الى قولنا في طهارة
 الخف ونحوه بان ذلك والكل والكلت اهـ باختصار وهذا
 صريح فيما استطرادها بالرجح والا جرحه كما في النجاسة
 التي اصاب الخف ونحوه فيفسل قال في التطهير بقا الخف
 بطهر بالامسح اذ اختلف في كل مرة بخرقة ونحوه التناهي الامام
 صدر الاسلام ابي اليسار انه لا يحتاج الى النجف وفيها
 جف وطائفة ساقه من انكر ما بين قد خلى في خرقة ما خفس
 ففسل الخف ودكه باليد ثم عدله ما دلنا وراقه طهر
 لا ضرورة يعني منه غير توقف على محو الكبراس كما خرج به
 البزار في غير فتاواه ولذا قال الهرستا في المختار صب الماء
 والشرك الى عدم التطورات كذا قال الشيخ الرضائي
 ان مال ينصرف فيفسل فلا كالمع النجف في كل مرة ولا زاد
 بالنجف

في الثوب طهر واستخس هذا صاحب الاختراق وان كانت
 ضلته ان كانت مخدرة خضر في اسفلها خضرة وصف الما
 عليها فاذا اجتمع في تلك الخضرة كسب الخضر التي فيها
 النفس الزوان كانت صلبة مستوية وقد يكون الفصل دلجهم
 لجعل علاه في اسفله واستفله في اعلاه وان كانت الارض
 جصصة قال في الوانها يصيب عليها الما ثم يكرها ويشتها
 بخبرة ارسوفة فلا تفرق طهر ولو صب عليها الما كبر حتى زالت
 الجافة ولم يوجد لها اثر ثم تركها حتى تشفت طهرت كذا في
 السراج لاجل صفة عليها لا ترضيعة ويحد بن الحنفية
 رضي الله عنها ذكاة الارض بيسر ابي طهرها لا تشتم
 بها لان الصمغ علم قبل التخص طاهر او طهرها ولو انجس
 علم دهان الرصغ حتى ثبت بالجفاف احدثها شريعا حتى
 الطهارة ولان الشوط اياها للمصلحة الطهارة فاجبت
 بالجفاف لم تحصل وليست هي لازمة للطهارة كما المستل
 فانه طاهر غير طهر ورحم احر ونحوه كلني مفروق على
 الارض بيني مكره فاجبت فيه اذا اصابته النجاسة نجس
 قبل ان يتلج طهره من الما لان الجص بالبحر يغير الارض
 كما في الخلاصة وما لم يجف ذكر الخندي انه لا يطهر بالجفاف
 وقال الصيرفي ان كان الحى امس قل بد من الشغل ولا يش
 كان شربه النجاسة حتى ارتخا فانه لا الارض جوفها بالانجر
 مخدرة سطح هو ياجل كالسترة حر السطح منها لتطهر
 ينظر من خلها وفسر بعضهم بانها يجعل من القصب غرز
 في الارض كاللشتين وعليه فكذا اذا كان من جريد النخل

والشوط الذي لا يشتم
 وهي باطنها من جريد النخل

يسح يبول في اى ذلك المسح اثرها مطلقا حتى لا يبقى
 لونها ولا ريحها ولا طهرها وذلك الاطلاق يكون المسح
 مطهر الما ذكر سوا صاحب رطب اوبيا بس من عذرة يبول
 اوده وكذلك سوا مسح بتراب او خرقة ارسوفة ساة
 رسل ابر القاسم الصغار عن من ذبح شاة فمسح السكين
 على صورها او ما يذهب به اثر الدماء يطهر في الزبانية
 ربه يخفي كذا ذكره الكرخي لان اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كانوا يقتلعون الكفار بسيفهم ثم يحرقونهم
 بصلواتهم وذكر في الاصل ان الما والارض لا يطهران
 والمعدرة الرطبة لذلك والابسة تطهر بالعت عندنا خلاف
 لحد قال الترمستاني وان تشرب ما نجسا فيه موه ما طهر لذلك
 عندنا يرسفه وفيما ذكره اشعار بانه يطهر بالنار فاحول
 اللطيف النجس قدره ويطبخ طهر كما في الخلاصة اه ويطهر
 ارض بخلاف بساط الكوب وحصى ويبدن فانها لا تطهر
 بالجفاف جرد بل يحرق عليها الما الى ان تتحول نجاستها بيسرها
 ابي جابر والبرج لانه لا فرق بين جفافها بقتل ابقار
 او ربح او ظل وذهاب ابقارها كلون ورجح وادخلت الكاف
 الطم صرح به في البحر قال في السراج لو جفت وذهب اثرها
 بالبرية وكان اذا وضع انفسهم الما حية اختار الصلابة
 على مكانها فلم يثبتت الارض وطيلة لا تطهر الا بالانسل
 فان كانت الارض رخصة تشرب الما طمها صب عليها فان
 يصب عليها الما حتى يغلب على ظن ان اثارها طهرت ولا توقيت
 في ذلك وعنه ابي يوسف بصب حيث لو كانت هذه النجاسة

في

مسألة التي مشكل لان كل محل عذري يحثي الا ان يقال انه
مطلوب بالذي مستر لك فيه فعمل تبعا انتهى وفي الشرح هذا
ظاهر في انه اذا كان الواقع انه لا يعني حتى يذني وقد طهره
الشرع بالزك يا بسا يلزم ان يكون اعتبر ذلك الاعتبار للفرقة
وبخلاف الذي في هذا القول مع استرا كما في الخامسة وفي معنى
الروى في تركه وحقيقته لك بالبد حتى يفتت كذا في شرح
ابن مالك ولا يطرح بعد ذكره بما اقره كنهنا بعد الفصل شر
الذي عندنا بحسب مغلطة وكذا منى كل حيوان والصلقة و
المستخرج ان كالماني وقد صرح في ذلك في اليها لينة واستنبط
والويل اذا لم يستعمل خيل ينسد الما غسل اوله ولا تقع صلاة
حامله كما تقدم وما ما تقدم في البحر عن الفتوى ان المعلقة اذا
صارت مضمنة تطهر فتشكل الا ان يحل على ما اذا فتح فيدبرج
واستمرت الحياة الى الولادة ولقد نقالي اعلمنا طهر راسي
حشمة كان كان مستحيا منه بول عجا ربيني فليبال وحس
يستنج او يستنجي تحت امر استنى فانه لا يطهر الا بالانسل او لم يحل
البول مستحلا في كالماني كالذي لعدم الملبس منه الضرورة ولو
بال ولم يستتر البول على راسي الا ذكر بان لم يحا ذر المسب فامني
لا يكمن يتنجس المني وكذلك اذا جازي وكفى فخرج المني فقامنا
غير ان يستتر على راسي الا ذكر لانه لم يوجد سوى ضرورة على ال
في حوايه ولا انزل ذلك في الباطن فتخرج وظاهر المغنن لها رشة
بأنزله وان لم يستنج فانه في البحر قال في استناده وهو يحثي اذا
الاصل ان لا يحل النجس يتساقطه الا بدليل وقد قام في الذي
دون البول اه وحال السيرة رحمه الله في ترجيح ما في البحر وفي

الاتصال بالارض فعمل كالماني وان شق التا فعمل فاصل ان
القصب والبريد المجرى كالمانيت ما لم يتصل بالارض او فوق
السطح حكاه حكيم الدنيا ملحت بالارض في طهارته بالجفاف
قال التتاسمي واحا السطح نفسه نفسه وانما والارض
بعتزلت الارض فيطهر بالجفاف قبل هذا اذا كان التبرك
في المظلمة بغير ترك اربع اصابع كما في حاشية الحوى وشعره وكل
بوزن جبل هو كالماني وعنده السباح من رطب وبياض من
فاحث في ارض له ذلك اي كارض فيطهر جفافا وكذا كل
ما كان تابا في كالماني كالمانيت باب قال الياح والظاهر
اسباب الخشب لا يعطى له هذا الحكم لانه في الجلب ان
الموضوع وضاع غير مبست حيث ينزل ويحول لا بد من غسل
اه لانه حكاه بان اتصاله بها فالتمسك ينسل لا غير فالله
والاجران كانا موضع عينين يتقلدان ويحيران فلا يطهران
بالجفاف قال في لزومها بانه الاجرة فان كانت موضوعة تتحل وتحول
فان كانت النجاسة على الخشب الذي يلي الارض حازت الصلاة
عليها وان كانت النجاسة على الجانية الذي قام عليه المصلي
لا يجوز صلاته كذلك في اسراج وقد اخرج الراجح على الترتيب هل
يبرود نجسا في رطله كذا في البرازية الاجرة اختار في معنى
يتسرب النجاسة فكانا روض يطهر بالجفاف تجوز الصلاة عليه
لا التبريد بخلاف الارضين فلا يطهر الا ينسل كما تقدم وطهره
صحي ابي محمد اشترى ربه الى ان المني نفسه لا يطهر كما تقدم
ياقيني سورا تعد صدي اولا وقيل انما يطهر فانك اذا ايسمته
صدي فان سبقت لا يطهر الا بالانسل وعنه هذا قال شمس الاية
صالح

خالها طاريا فلا يتركها ابنتها الا بالفسل يا يسا لانا او طريا
 علي المشهور قال في المهر عا في المحتجب لو سأل النبي دم
 عبيط فيس غصه طهر كالمني فشا ذوقا في البحر فغصه
 نظر لتصرفهم بان طهارة النكاح بالزنا هو في المني
 لا في غيره اه وفضل التمسك في ما ذكره في الحب في التمسك
 وفضل من المني الى غيره يوجب ان النكاح يطلعت
 العذرة (الفيلسوف بالزنا قيا على التي وقد علفت ما هو
 المشهور فغصه بطرق بغيره ولو رقتا لم يرض به قال
 في الحائض وهو المني وهو ظاهر الرواية عندنا كالقوي
 فختارات الموارز وذلك لان عابشة رضي الله عنها لما
 فكرت من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم الذي رضي الانبيا
 لا تكون الا عن جماع لا نكاح لا يحتلون فبذلك اختلفوا في
 المراجعة في حال طهرها في مسيرها بالزنا بالثلاثة بالخط
 وقال الغضائري لا يطهر به لرقته وجره في المني والخط
 قال ابن امير الحاج وشا بل ان يرجع التفرقة بين الفيلسوف
 الرقيق مطلقا سواء كان مسخ الرجل وصفي المرأة فانه
 اهل للذهب مستطرفة علي اننا لا نكتسب بالزنا في المني انما هي
 استحسان بالانواع في خلاف القياس وما كان كذلك لا
 يلحق به الا ما هو في معناه من كل وجه حتى يكون كانا للوارد
 في مستقل الصحة والافضل ولا نكتسب بالزنا في المني انما
 يزاد في مني الرجل كما هو الظاهر وصفي المرأة ليس بغيره
 من كل وجه للفظ مني الرجل بالذات احتيازا عند المراجع
 وقرينة مهيأ كذلك في هذا خلاف قول من صلى عليه وسلم

المجتبى ارج ذكره في فرج امرأة تنزع قبل ان يخرج منه مذي
 كن في خمسة قد صايتها ببلية وطوية الفرج فانزل فلا في
 المني فرب لم يطهر الا بفسل لشكوكه بالنجاسة قد يقال انه
 اذا انزل دفنا ولم يجب راس الذكر لا تلوث فيها ابي
 برطوبة الفرج الداخل يدل قوله ارج وما رطوبة الفرج
 الخارج فطاهرة انما في ذلك ان القول بغيره ما رتبة ما يبرز
 مفرعا وفي نسخة متفرعا علي قولها انما يستلها في وطوية
 الفرج ما عمنه اي الامام ابي طاهر كسائر طويات
 المذنب من بزازة ومخاض ورجل في قوله في مني
 وقد علفت انه يعني بقوله الامام علي بالاطلاق لا في قوله
 من التوسمة التي ينبغي للمعني ان يبيل اليها دفنا للخرج
 عن الناس الا في سابل بعض العمل بالفتوي فيها علي قول
 غيره هو الا في وان كان كذلك المني يا يسا ولا مرسا اي الكفنة
 طاهرا قال الشيخ ابو الحسن السندي الاول ان يقول ولا
 راسها طاهر ايا والي نسخ الكل وسنة الحلبي فيصدق ما
 اذا كان يا يسا وراسها غير طاهر ورجلها وراسها طاهر الاول
 بين يا يسا وراسها طاهر قال الشيخ الرضوي وقد علفت
 ان اشتراط طهارة راس الحشفة عند ما يته المني لها
 اما لو خرج لدفعه ولم يصبرها وجب في طهر بالزنا في غسل
 كسائر النجاسات اذا اصاب النكاح او البوت وخوها
 فانها لا تنزل الا بالفسل سواء كانت وطية او بيسوسا
 كانت سابتة او لا باجره ولا قال في شرح المشقة وهو
 الصحيح ولو ما عينا بغيره من ماله ثم موحدة مفسرة في
 خالها

من المني بالترك يحرم المبروي وعدم تداخل المني بالنظر إلى الأول
لأنه في حكم غير مستساك كذا في المبروك اهـ ولا فرق بين
ثوب ولربجد يد أو مضطاجي الأصح قال في المخرج وقيد بعضه
شراح الهداية بكون الثوب غسلا آخر ارتقن الحد يد فإنه لا
يلزم بالترك قال في البحر ولم يرد في ما عني من الكتب خبره
وهو صيد كالاحتج وشعر ما إذا كان للثوب بطلان فقد استلها
وفيه اختلاف والصحيح أن السجادة تظهر بالترك كالظهار
لان من اجزائها الذي قد اتفق الشهابية وفيه وعلى الظاهر من
الذهب احتج به عن ما وقع من اختلاف في الإشباع في إذا
أصاب اليد قال بعضهم لا يظهر إلا بالفصل لأن اليد
لا يمكن تركه وفي الهداية قال مشايخنا يظهر بالترك كما في
الثوب لأن اليد في فمها شدة ونازع ابن الكلبي في طهارته
بالترك على الظاهر ورغم أن الظاهر للفرق بين الثوب واليد
لأنه ذكر في المبسوط وهو من كتب طهارة رواية ولكن لما
على خلافه بعد الإطلاع عليه يتقضي أن المصراي ما ذكره
الماتن لأن المسحوط هو أول كتب طهارة رواية تأليفنا ولذا
يسمى الأصل كتابهم اطلما على أن ما ألفه منه من كتب
طهارة الرواية على الأصل قد قلنا اعتد به وبطل عليه ما
نقله هوى الكلبي بقوله وهو مروي عن أبي حنيفة وهذه
السارة تشبه ما نذكره في طهارة الرواية وعساة ابن الكلبي
أصاب مني بئذ لا يظهر إلا بالمثل وطها لا أناسا ذكره
في الأصل وهو مروي عن أبي حنيفة ذكره في الكلبي وذكره الأكرخي
في مختصره أن يابس يظهر بالترك من غير فرق بين المصفر

بالرجل أبيض غليظا والمراة أصغر رقيقة حول عليه والترك
انما يقرى زوال المني أو تقلبه الذي هو الفرق من فسادات
كان فارجح لأن ما لا يتحد فيمين حمل المني على الخبر
على أن ذلك الذي كان على هذا الوصف الثالب فيه وهو المظلم
لأن حمل المني على ما هو أن لا فيه متعني وإن لم يقع التمتع
به إذا لم يتم دليل على ما حاله ولا هو هذا كذلك بل هناك قرينة
تؤكد جانب الحمل على الثالب وهو أن تركه فإنه لا ياتي
فيما لجرم ليزيد أو يقله والرقعة الما لا يجمل في تركه
هذه الرقعة يزيد تأكيد ما في رواية صحيح مسلم عن عائشة
رضي الله عنها قالت لا ينبغي لنا أن نحكمه من ثوب رسول الله صلى
الله عليه وسلم نظري فيدخل ما عساه يكون غليظا من المراة
وتخرج مني الرجل إذا كان رقيقا لما روى أنه وهو حقيق
بالتبرك حيث غليظ ومنه خلا ما لا يظهر عن بعضهم
من المراة لا يظهر بالترك على كل حال لأنه رقيق ولا فرق بين
بيت مني آدمي وغيره كما جحد الباقين وكذا التمس في حيث
قال والمني شامل لمني كل حيوان فيمنعني أن يظهر به أو يخرج
به المني في المنع قال الكلبي فيه أن الرخصة وردت في
منى آدمي على خلاف التناس فلا يفتاى عليه في ما
الحث ولا لا يحتاج إلى بيان أن منى غير آدمي خصوصا
منى الخنزير والطيور والنبات والخلية في عموم كلامه في منى
منى آدمي ودقته حظه الفتاوى في المباح الباقين اهـ وقد مثل
الحوي عن السمرقندي فيمنع به عني آدمي وتصلح المني حدي
في شرح التنائية أنه قال قد ذكرنا أن الحكمة في تطهير المني

وفي الخلاصة عدم المورد ومنها سبله السكتة اذا سحقت
فاختار القدر ويرى عودها خلافا للابسيجا في وفي الجيا الارض
اذا اصابها النجا سنة فيست وذهب اثرها ثم اصابها الماء
والمني اذا فركت والحف اذا دلك ولجب اذا اغا وما رها ثم عاد
فيه رطابا في رطابا يبعو دجسا وهو الاصح ههنا لا يصل
اذا الصحيح والاختيار قد اختلفت في كل مسئلة منها كما ترى
فالاولى اعتبار الطهارة في الكل كما يفيد ههنا احباب المتوف
حيث مرحوا بالطهارة في كل عدقات الطاهر لاطلاهم
لا تعجب النجس وقد اختلفوا في فتح القدير ولا يرد المستجبي
بالج ونحوه اذا دخل في الماء التليل نجسه لان غير الماء لم
يمس طهره في البعد الا في الماء على ان المختار طهرا ترابا
كما سيجي اخر المسالك بمر وقد اثيرت في الخرافات لاطس
الي نيف وتلا بين عبا رنة في الخرافات وذكرها ان المظهر يكون
بشور جري الماء على نحو ساطو ودخل منه جانا وبزوجه
من آخر حيث يمد جارا بواو غسل طرفي ثوب نجسي كحاشية
ورسج صمبل ورسج نلع ورسج كج ورسج شلا قحرق
وجفا نارضه وذلك خف وزرك منج ورسج نجس
ورسج ملح وخشب وتقرع ونحوه من جافا عند ان لا يستوي
منه ساعته ولا ودهج وفانودف قطن نجس اقله ه
قصة مثلي في غسل بئمه ورسج وهبة واكل لبغض واقتلان
عبي وتلبسها بجعل اعدا الارض اسفل وخرج بغير طهرها
وغور ان قد راها لوجب وجربا بها وتخلل رجل وكفا تخليا عند نا
وعلي اللحم عند الماء في وضع بول صغير عند الشاقي يذهه

وفي رواية عدم الفرق في طاهر الرواية والفرق في رواية
الحسن فقد وهم كتب في الراشدين من منبهنا قد لا تعرف من ان
الفرق في رواية الاصل وعدم الفرق فيما ذكره الا كرجي ثم هاهو
نجسا ببله بعد ذكر المسند لا وقال في الخلاصة هو المختار
فتعل في اسراج عن الشافعي ان ذلك قولها وعند ابي حنيفة
روايات اظهرها انه يبعو دجسا لان النجا سنة بالركب تقل
فجزت الصلوة سمها تنسبها ويبلغ يعود النجا سنة وهو خبر
فاضل يخاف وذكر في النوادر انها الرواية المشهورة وكذا كل
ما حكم بطهارة بغير بايع قلست منها جلد الميتة اذا
دبح وبانها ككنا بالترتيب والترتيب فالمتوف حثمة
على الطهارة بالاباغ وهو يقتضي عدم عودها لكن افاد
الزبيل ان فيها رطابا يتبينوا ان اظهرها عودها لنا على ان
النجا سنة قلست ولم تزل ومنها البير اذا اغارها وهاثم غافقي
الخلاصة لا تقود نجسة وغراه الى الاصل ومنها مسئلة الحف
قال في الخلاصة المختار عدم المورد ففي السراج الصحيح عود
النجا سنة منها مسئلة الارض قال في النجبة الصحيح عدم عود
وهو اختيار والابسيجا يري وفي الخلاصة بعد ما ذكر ان المختار
عدم عود نجاسة الثوب من النجا اذا اصابه الماء بعد الترك
قال وكذلك الارض على الرواية المشهورة واختار القدر
والسرخسي وفاضي خان عودها نجسة وعلى هذا الخلاف اذا
وقع منه ترابا في الماء فعند الاختلاف نجس الماء ونفس على هذا
ما تقدمت منه الحف والجبد المدبوع وبانها حكاي ومنها مسئلة
الاجرة المترتبة اذا نجسته نجفت ثم قلعت فبلى الروايتين

المخيط في البر اذا غارها الجنس طهرت بغير فخرج والمشرق
 يعرف في البعض في اذا اتجنس ببعض الخطه والتعريف اعرف
 الكل ورويه وبيع وصدقه فذه اربعة وعشرون وكالمس
 والمشرق ذوق فطين وصفوات اتجنس اقل من نصفه يحل
 ذهابه بالند فكله فلا يطهر كما في الفزانه والند ازيد لسانه
 والمشرق ان صرنا اي البير المتجنس ماؤها والساير المشرق
 فارعي المدة كالبروت اذا صار مراحا ولو اخرج موضع الدم
 من ريس المشاة طهرت للتور اذا رشح باخس لا بأس بالجذر
 بغير كما في المجتبي وكذا الطين المتجنس اذا جعل منه كوزا وقدر
 جعل في لنا ركبوت طاهر كما سياتي وفي الفتاوى اذ الخرقه
 الارض بالنار وتبين ذلك التراب قيل يجزئ التبريد قبل الاكل
 الجوز فبريه فذه ثلاثون وكالدي والند ثوب على يميني وكالي
 الربي والذهبه ونحوها ثلاثا طهر كما سياتي في اخر الباب
 وكذا ان تقول بالبي المبهلات بان يجب الماعلى الدهن والبي
 المتجنس ثلاثا حتى يملو في كل مرة والنا في والند ثوب غسل
 بغيره فيما اذا اتجنس طرف الثوب او بعض من البدن ونحوها
 يطهر غسل بغيره كما سيجي وقد عرفت ان الثالث والثالث
 تتور بالثاني في السحنه الخا مد وبقي من الطهرات التعريفه قال
 في درر البحار موه سكتنا بما تجنس توه جاز طاهر ثلاثا انتهى
 يعني تحمي ثلاثا في كل مرة تطهر بجاز طاهر كما في النيفه قال
 في المستط والجنس بالربيع والاساس طهر فظهر الصحيح
 ونفي بالجنس ثلاثا كما تقدم وكذا السيف اذ احسنه بشانه
 اوسحه بزيه يطهر مرتين وكذا السيف والتجنيف طهر في كل

نصف ثلاثون وفي بعضه مساحه استبرأ وغيره فظن ان من و
 بيني ما نظره في فصل المسايه حيث قال فيها ملغرا
 واخر دون الركرك والرك والرك في الخت قلبه البير في السيل طهر
 ولا بد من تحليل ذكاة خلل في ولا المسح والتخرج الدخول للتور
 وزاد مشارها بيتا قتال
 وكل وقسم غسل بعضه ويغسله وندف ويغلي ببيع بعضه تقوى
 قال السر فسل في نزوات الى ثايرة وعشرين بيهه الثانية
 تمكنت شتر وغسل في الثوب مثلد والند في كبر من المساي
 ومسح يشعل مسح السعيل كالسيف ولا آراء ونحوها ومسح
 الحماجر وموضع القصد وكذا مسح نطع كما في الترسا في وهل
 بشرط التكتيل في الملتقط ثم وفي القسيه لا فذه من غسل
 الثوب والبدن ست والبناف سطر في الارض المصلا وهو
 السابح وتحت الكنت وكذا ملح تجنس فخت موضعها كما في شرح
 الروهابنيه هذه تسع قلبه البير اي التلذذ المتبرع
 وهو الما شرو الكسوف في الارض وهذا هو الحاد بعشرين
 ودع بتمهيد في جلد الميتة وهذا هو الكا في عشرين والثالث
 عشر تحليل الجمل اذا خالفت بوضع في فيها واربعة عشر ذكاة
 في كل حيوان من الاهل في الجمل كما سياتي بطهر هذه بالند
 بطهر جده وحده بالند كبره والكا سي عشر تحليل في اخره تحليلت
 بنسها واسا وس عشر فرك في احدى ابيا سي والسا مع عشره
 في الخف والشعل والنا من عشر الدخول في الحوضه المتجنس اذا
 دخل فيه طاهر حتى يسالك من الحوض ولو رشا قلدا على الصحيح
 ولم يخرج سبي لا يطهر كما تقدم والسا مع عشر الدخول في

ففي كانت صورة الصلاة فان كان يجد الماء ويوجد جماعة لم يركب
 في موضع آخر فكذلك ايضا يكون مؤديا للصلاة الجارية بيقين
 وان كان في اخر الجماعة او لا يدرك الجماعة في موضع آخر يعني في
 صلاته ولا يعظمها هو وسوي في الفتح بين الدرهم وما دونه
 في الكراهة ورفض الصلاة وكذا في الزيادة والحديد في الصلاة

ما يتقضي الفرق بينهما فان قال وقدر الدرهم لا يمنع وكبريت
 سبأ وان كان اقل الا فضل ان يسلمها ولا يكون سبأها
 قال ان يلبي وعند زخراة في قليل النجاسة كغيرها
 ما لا يدركه الظن وموضع الاستنجاء ولا يعتبر بقدر المقدار
 الى الوجه الا اذا كان الترتيب ولحد الان النجاسة حتى لو حدة
 في الجانية فلا يعتبر مقدار الخلاف ما اذا كان زائلا
 لتدورها فيع كالمصلي مع درهم مستحسن الوجهين لوجوده
 الفاضل بين درهمين وهو جوهري سكر فصرح لو غسل
 الصبي المتنجس الترتيب او السبب في حجر المصلي وهو مستحسن
 بتفسير احوال المتنجس على طائفة من الصلاة الا انه لم
 يكن حراما للنجاسة بخلاف ما لو جعل من اليمين مستحسن
 يغير مصانفا اليه فلا تجزئ صلاة ولو جعل ميتا كالمزلة في
 صلاته طائفة من مسائلا فان لم يغسل فكذلك وان غسل فان
 استعمل رجليه والا فلا وقوله اي ان كان الكربة الدرهم
 لا يوجب للصلاة لا يجوز له المضي في صلاته ان كان قادرا
 على المضي في روضه غسل والعبرة في كونه درهما او اقل واكثر
 لوقت الصلاة لا وقت الاصلية حتى لو روضه قطع من
 دعت نجس اقل من درهم كان عند اد الصلاة اكثر منه

اشارته الي انه مروي لا يحض تباين وذلك ان الصالحين كانوا
 يستنجون بالاجاز في زمرة صلى الله عليه وسلم وهي لا تشاهل
 النجاسة والتعدي بربا درهم مروي عن عمر علي رابن مسعود
 وهو عا ليرف بالراي فيجل على السماع عند قدر درهم وان
 كره قبا قد روي في ترتيب المصلي او بدنه كرا في نجسه غسل ويجوز
 قطع الصلاة كغسله قال في الجوهري درهم من الموضع الصلاة
 بدون الزلة لا عدم الكراهة وما دونه اي ما دون الدرهم
 بخلافه في الصلاة مكره تنزيها هو المعتد قال في البحر والتركيب
 الصلاة لا جعل كراهة التنزيه فيست غسل لان الكراهة تنزيها
 في المذنب عند رتبة المسنون في الامور لا وقد مثل هذا
 التفسير في الملبى عن النبي صلى الله عليه وآله والاقرب ان
 غسل الدرهم وما دونه مستحب مع العلم به والمذرة على غسله
 فكره حنة خلافه الاولي فسد الدرهم غسله الكراهة ورويه
 فكره اشد كراهة كاستناده غير الكتاب من شاهر
 كتب المذهب في المحيط بكونه يصلي درهم قدر درهم او دونه
 من النجاسة عا لابه للاختلاف الثاني فيه زاد في مختارات
 السنن ان قادرا على انزاله وحديث فعاد الصلاة من قدس
 الدرهم من الدم لم ينبت ولو ثبت حمل على استحسان الاعادة
 توفيقا بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج
 بعد الاستنجاء ومن سقراط قدر الدرهم من النجاسة طائفة
 استوي ملخصا وفي السراج وغيره ان كانت النجاسة قدر درهم
 مكره فغسله معها وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة نظر
 ان كان في الوقت سعة فالأفضل انزلها واستبدال الصلاة
 وان

بان رواية المصنف في التفتيح لا يدل على رواية المصنف في التفتيح
ولم يختر هذا التفتيح كغيره من المصنف وفي المصنف وهو المختار
على من شايخ مساور السهر والزيدي ولما هديني في المختار
واقره عليه في التفتيح لانه اعمال الروايتين اذا امكن اولي
خصوصا مع مناسبة هذا الترتيب ولما اعتداه المصنف كل من
هذه الروايات خلافا لظاهر الرواية فان لم يذكر في ظاهر
الرواية صريحا ان المراد من الدرهم من حيث الرضا والرضا
وانما رجع في الهداية برواية الرضا لانها صريحة في النفاذ
ورواية الموزن ليست صريحة وانما يشير اليها في كتاب الصلاة
حيث قال الدرهم الكبير المصنف اشار الى ذلك في التفتيح بما
منه مغلطة متعلقة بقرينة قال في البحر لم يرجع بما
يشبه به التفتيح ولا التفتيح وفيه اختلاف فمذهبنا
حينئذ رجحنا منه قتالي التفتيح والتفتيح متساويان في
وعده وقالا بالاختلاف وعدده كذا في الجمع وحاصله
انه ان اورد رضى واحد بخلافه في رواية المصنف وعندنا
مضان في طهارته وحيث استند به في التفتيح عندنا وعندنا
ان التفتيح المتعلق على التفتيح في رواية المصنف ولا اختلاف
في التفتيح هكذا في رواية المصنف ولا يخرج في اجتنابه وفي تفسيره عندنا
ولا بدوي في رواية المصنف فظهر بيان عدده كما يكون التفتيح
بانتماء رضى بغيره بغيره بالمتعلق بالنسبة الى جنس المتعلق
وان ورد رضى واحد في جملة رضى غير متعلق وكذا
ها كما يكون التفتيح بالاختلاف فيكون ابيض لغيره ابيض

لانتم اشهرها سفت على قول الاكثر من معنى فاعلم في قولنا تسعة
جائز بعده لا خلافا لظاهر الدين المعتبر في جملة ما جاز
خلافا لظاهره قبل انتسابه بعده حيث كان عند الامامية
اقل من الدرهم قال الترمذاني وبه ينبغي وظاهره لا يخرج اختيار
ايضا وفي الحديث وهو الاشم وهو اي الدرهم المشتمل عليه
مقال وروى عنه ثوبان درهمه والاول هو الصحيح كما في السراج وفي
في كل زمان درهمه والاول هو الصحيح كما في السراج وفي
التمسنا في غيره وبقيل الدرهم المقدون ما يكون من التفتيح
الموجود في يد الناس في كل زمان لان هذا الدرهم ليس
فيختلف درهم الجماعة باعتبار اختلاف اهل الزمان الذي
وروي ان عمر رضي الله عنه سئل عن قليل التفتيح في التفتيح
فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة لحق
كثيرا كثر منه وظفري كان مثل المصنف وقال التفتيح اراد
ان يقولوا مقدار التفتيح في استحقاق ذلك وقالوا مقدار
الدرهم في جرس كفيف لم يجرم كرم وعايط كافي لهدية
وعندنا في خات الدار عايط لم يجرم ولم يجره على ما اذا
كان رقيقا قال في الحلية وينبغي ان يكون المني كوكب عند
الجرم ما تشتهه دابة بالبحر لا اكره فقط وعرضه مقصود
الكلف وهو داخل بما يصل الاصلح كما في رواية الامامية وطريق
مرفقة عرضه مقصود الكلف ان تعرق الماني اليد تم تيسر اليد
فان بقي منه فهو مقدار اهر في رقيقه لا يخفى ان صاحب
الهداية صحح اعتبار الدرهم من حيث المساحة مغلطا بحرف
من حيث الموزن مغلطا ايضا فرفقه السند واني بينهما

اشكال في طارقه بوله وخرؤه وفي ميمته المغني بول الخناش
 خرؤه لا يفسد ان الما فلا يلفتت الي ما في مجمع التناوي ان
 بول الخناش يستجيب فيه قدر الدرهم وكذا بول الخناش لا يفسد
 الاخر عنه فيمضي عنه في غير الما ولا لبياب والطعام وقيل
 ان اذا دعي قدر الدرهم افسد وهو الظاهر مخ وبني الاختيار
 ذكر بول الخناش وخرؤها فمخاضا منه مختلفة لا تلاق قوله
 سلمي الله عليه وسلم استعملوه من البول والاختار عنه
 يمكن في الما بغير يمكن في الطعام واللباب فيمضي عنه فيهما
 وفي الخائنة بول الربة والفاقة وخرؤها في طارقه
 يفسد الما والشرب اهوا الما صل ان في بوله الخناش فمخاضا
 ولبابا احداها لا يبعث في لبابا لا القدر الدرهم ولا يبي
 في الما يسمى كسبا في الخناشات المتناظرة وبابها ان يبعث
 في لبابا ويخرها دون الما وبابها يبعث عنه في الما و
 لبابا وكخرها لطهارته وعنده الفتوى ومنه التعليم
 ان ما به الفتوى مندر على غيره ولو طاهر الرواية كما في الخناش
 وسبب اخر الكتاب ان خرها في الفارقة لا يفسد ما يظهر
 اثره قال في البحر خبز ويحذف في خلافه في الفارقة فاني لان
 صلما برمي الخبز ويوجب كل الخبز وكل الخبز لانه طاهر وفي
 الاستاء بول السنور يرمى غير ارباب الما لا يفسد في الاستاء
 الما لانه لا ضرره في الاراب في ارباب الما لا يفسد في غير هذا
 المستوي وهذا يوجب على ما في الفهرست الخائنة بول الخناش
 والربة وخرها في طارقه في طارقه لا يفسد الما لولا الخناش
 اه وفي الروايات وبول السنور يرمى اختافاها وبابا في الخائنة

الاشكال في المصنف وقال البطليوسي له اربعة اسماء خناش خناش
 وخناش ووطواط وكذا قال ابن قتيبة وابطوح في كتاب
 الطير الكبير ويقل في كون الخناش هو الوطواط نظرا وانما انه
 صنفا فان الوطواط غيره وقيل الخناش الصنف والوطواط
 الكبير وهو لا يبعث في صنو الخمر ولا في صنو الربة وهو قوي النظر
 قليل شجاع الميما وليس هو من الطير في سبي فانه ذو ذنوب
 وسانات وخصيتي وسانات ويحيط ويظهر ويغيب كما يغيب
 الانسان ويبول كما يتبول ذوات الاربع ويرضع ولده ولا يشرب
 له قال بعض المفسرين لما كان الخناش هو الذي خلقت عيسى
 عليه السلام باذنه تعالى كان مائتا لصفة الخناش
 ان سائر الطير تهرق وتبغضه فان سبها بالكل الحكي المكره
 لا بالكل الحكي قتله ويوصف بطول العرق يقال انه اطول عراصة
 الشجر ومن جبال الوحش ورجبا ارضت الانثى ولدها وهي
 طائفة ويرصف بالحنس ومن ذلك انه يتبلل في طريق كوكب القصف
 بالارض يقتات البعوض والذباب ولم يذ الخناش الا قريبا
 قريبه اركس لانه وقت هيجان البعوض وذلك الوقت لا يكون
 فيه ظلمة ولا ضوء وذكر الما فلفظ ان اسم الخناش يتبع على سائر
 طير البديل وهو حرام الاكل اختافا الا ان في الشربا منه فخر في
 موضع انه يوكل وفي بعضها لا يوكل الا ان في الما لا يوكل الا ان في
 من الذبايح وخره اذا طلي به على الثوب ظهرا فلا يهرق
 فيها الظاهر في بول الخناش فيسبب بعض البعوض للضرر وهو يقتل
 حيا ثم يثقب بالاراب عنها ان فيها قتيلا غالبا من الربة
 وفعل السابدي من الخناش فمخاضا منه جدا انه حلال وعليه قلة

و دم قلب فني روضتنا اننا لم نرى انه ظاهر دم الكبد والحال
وفي التبيين انه نجس وتعلل ظاهر واذا اصاب القلب دم
غيره لم ينجس انتفاقا كما لم يسيل فانه ظاهر لا نه لا يكون
حدها فلا يكون نجسا وما دم غير الانسا ان اذ لم يسيل فالحال
انه لا يكون نجسا لانه غير مسفوح وحديثه فلا حاجة الى
التبيين بالانسان كما قرره المحوري في حاشية الاية و دم
سحقنا نه ظاهر لا نه ليس بدم علي التحقيق وانما هو دم
الانسان اذ ليس يبيح والدم يسود ويظلم الحرارة خاصة
الدم والبرودة خاصة يبيح الا فلو كان للمسحوق دم لم يتكثر
في الما فلا يبيع مستكنا وه على ظاهر الرواية من الدم المسفوح
الا على يسيل الا يستطاع المنقطع ولا يبيع جملته قبل دهر
الشهر يبدلان ذلك دم في اصله فليست ولكن خصه بالتطهير
في حقه اظهار الكثرة وبعده الصلاة بدون الترخي
يبيح فيه كما هو له ولذا انفصل عنه كان كسابر النجاسات
وطلعه فحمل السكك الكبير اذا سال من روى عن ابي
يوسف نجاسة دم السكك مطلقا رانه قد روى في كثير من النجاسات
وعنه نجاسة دم الكبير قال في المسعودي و ما عن ابي يوسف
صفه اهر و دهر قمل وبر عورت وبنت وهو جمع بفتح وهي البو
كان في العلاج نه ما هو لا الحيوانا ت ظاهر ولا كثر كما في النجس
لا في السراج و دم كتمان وهي وفي نسخة وهو كما في النجاسات
كرمان و زقا و رية حر الساعته صفة سالته للمؤمنة من الناس
قال في شرح الدرر البية لزيع بالانكاح واليه المهرمة للزني
من النكاح و غيرها يقال فيما يبرئ بالزني كالزني والعمر

جبر في الملبى والاختيار وتعلل فيما ينجس انتفاق الروايات
على نجاسة وتعلل في التطهير ان بول الهرقة جس الاعلى قول
شنا قد قلت لا تنزك كره هذه الروايات المفتولة في نجاسة
بول الهرقة اذ لا يثاني عالشا واليه في الاشياء في فاعده
المسحة تجلب التيسير من انه عفوق فلا ينجس الجهم بين كونه
عفوقا وكونه في الاصل نجسا وانما اعلم و هو مسفوح اي في ذاته
فلو جرد المسفوح ولو على الحجر نجس كذا في مبدئي المصلي تمت
سائر الكبريات انما الاكدام سريه ولو مسفوحا دام ذلك الدم
عليه حتى لو جمل مطلقا به في الصلاة هت يبيح لو طهره
حتى لا في حقه غيره والحامل نه في صلاة لم يحمل الا ظاهر الان
دم الشريد ما دام عليه لا ينجس ولا يوصف للدم بغيره بالنجاسة
اما لو انفصل منه الشريد بان تطلق به نوزي الحامل و دهره
فانه زاد على قدر الدرهم فتخرج صلاة لا نه زال عن المكان
الذي حكم بظهارته ونظمت نسبتة الى الشريد بالانفصال
ولو خرج في الما انفسه كما في حاشية الاشياء المحورية ما يبي
من الدم في دم لانه غير مسفوح وحده بالمهرقول لا نه هو الذي
ينقي منه الدم غالبا والاختيار المهرقول كذلك وقصره المحوري
في حاشية الاشياء فاجعل طهارته في حقه المرق لا التور وغيره
وما بقي من دم في عروق فيبقى عنه اذا لم يكن مسفوحا لدم
امكان الحجر عنه وعن ابي يوسف يعني عنه في الاكل و دوت
الشيء كما في حاشية المصلي و دم كبد وطحال وهو ما يكون
مكثرا فيها لانه غير نجس فانه الذي فبرها ليس مسفوح
ولا ينجس بل احل لنا بديل واحل لنا دمان الكبد والحال

فأمرني الديناري فقال الامام خمر زاده الختم الصلابة
وان قلت بخلافه سائر الخاسرات أهلا فخرها فليبية
يعني بئسنت بدليل مطلق بوجوب العمل به من غير قياس
الضمين وتخاذله بالاجتهاد والضرورة الخفية وفي باقي
الاشربة كالطلاق والسكر ونقص الرزق ولو مسكرة والنسب
كذلك وروايات فقلت في رواية التعليل وفي اخرى الخفية
وفي الاما المذمومة يعنى كونها ظاهرة ذكرها في ابدان
ويخرج في الجوارك وهو التعليل حيث قال ويستخرج التعليل
وقال التريستا في وهو ظاهر الرواية وسأبني يا بها حرمته كل
سكران اسكر كبره فتعبد وكثير حرام وانما المجرى هو انه مروي
عن الكل وان شأنا الرضا فيه قال وهو مروي عن بعض
في التلاد ان خاسرة غليظة واطلاق في الباقي ومقتضى ما عده
الامام ان التلاد في المبدأ رخت خاستها نص بيقيني تعليل
جاست كل شران مسكر وخرج في المبدأ الاوسط واستدل بما في
منه الامام صلى وفي مذهب حنف الكبر الاما في سائر
او انصف خزنة في الاخير قال الحلبي وهو نص في الخفية
فكان هو ان لا قيد الرجوع الى التلاد المخصوص في الخفية
وما توجه صاحب الخبر فحتم منه واليد في المجرى رحمه
الله ما في الخبر قال الظاهر ان ما في التلاد في المجرى
ان سبب الخفية اختلاف في المذهبين وقد عرفت ان الله
على قول الامام الاول وقد جاء النص بخاسرة المجرى في قوله تعالى
انما الخمر والميسر والانساء والازلام رجس وفي الصحيح في
رضي الله عنه حرمته الخمر وما في المذنب من عيب الشيب

لسمع ولا يتضمن باسنا ذكلا للكلب والسياب نرسك ولما عرفت
بغيره كالحيه الذبح بالادال المهرلة والمنع المحرم ومنه قول الرازي
في شجرة ان العوز جني شاب صغرها لا كنية السها طال للمعزها
وبعدهم يفرق بين الشرب باليمين المحرم والشرب باليسن
المهرلة فان الاول مالا بالهزير والشاب في بالاولى الانسان
واما قولهم لدغة المعتر بغير تحتارده وفي القاموس في فصل
اللام من باب المعنى الذبح الحب فليكن المذموم الشارب الخفية
وبعده لدغة او لدغتين وسم بطرق السيم كذره او كثرته
ومذاع كشاد اختلاف في اللوح واللوح في الخفية الذي
الطريق الرضخ الحذر والنا واللسن المنيع كانه يلذع بالناز
من زكايه والتلاد احرق وجهه وتلذع الفتع عينا وتخال
وساير احسن في سرعة لسنت المعتر بالحيه كمن لدغته
وهو مسوم وليس في الارض ذهب او لاسع لذات الابر
والذبح بالزوم لانه لا يسمه كمنه بالضم المستوف والسح بفتح
اخرى والمسمكة كمنه بالضم المستوف والسح بفتح كمنه
الجامع المعقوث ومقطعة اللحم الذي لا يبرح امره وقال في
فصل اللام من باب المعنى لدغة المعتر بالحيه كمن لدغته
وهو ملدغ ولم يبرح وقوم لدغوا لدغوا في الناس ولدغوه
فكله فزعه بها وكثيره ذلك فكله كمنه في الناس ولدغوه
المجدد وبها التا رصة من الرجال اهوا فاستنى التا عثر ابي
من مطلق الدم الذي هو لفظ المتن ودم السمك ليس بهم
كما قد سنا وليس من المستثنات دم سمك السمك الشريد
وحكم لا يحسن سلاط بالناق الروايات وقول التريستا في

وتسمى وتقول ان فيها سائر تصحيح الروحانية المتألفة وتسمى
وهو الذي جاء في مخرجين وتقول وحاشي بكسر فسكون وهو
الذي ظلت كبريت جاسوس ويبدل في البير الذي ظهر كنعن والبرق
منه مسكين ولنا يطال للادمي افاد بها فاحسنه حر كل
حيوان ما كول الميم او لاخاسته متلف غير الطير ومنه
روث بقل امه متبركة وذئب امه شاة ولا خلد في تقليد
غايط الادمي وغير المكاتب وجميع السباع واختلفوا فيما
عداه فسمده غايطة لتولد على ادم علمه وسلم في الورقة
انها كرس اي نجس ولم يبارضه وقال الحقيقة فان ما الكاري
طرا رثها ولجميع البيرى لا متلد الطرقة علف بول الجار
وغيره مما لا بد كل كبر لاد ان الارض متشعبة وفي البير فليد
تولها الطير وتعلمه عن مذهب الرحمة لكن في انكمت للعلامة
تاسم ان قول الامام بالتلفظ ونحوه في المسموط وغيره
ولنا جري علمه اصحاب الطعن قال في غاية البيان ولا فرق
عند علمائنا الشدائد بين روث ما كثر لا اللحم وغيره فابو
حنيفة يقول بلفظ نجس مستحكي وعرفه في روث
خاسته فيها انه قال الامام بالتلفظ كغيره في روث
الماكول وغيره فقال روث ما لا يكون بالتلفظ كغيره في روث
ما لا يكون خفيف كبول ود في المحيط والا يضاح والخبز قان
الا روث كلها ظاهرة عند زفر فلات له روثا بيني وطيرها
اي الورث والخفي مطلقا محمد اخر اللطوي وان فحش ذلك
انه لما دخل الري مع الخبيثة ورأى لطي الاناس من مثله
الطريق والحانات بها فخرج الى الطهارة كما في الري قال

فلما ادرج الامام والنا في الى حرمه كل شراب مسكر والحكام
فسمت بالذل الظن كالحرمه والخامسة بخلاف الاكثار
الحرمه فاقامها تدان باليهبات فغيره لافلاك رست كنانا لا شرب
قال وهذه الاثنتا عشرة عند محمد ومنه فقيه كبر بلدتنا في
الحكام وبرها بفتى في زماننا انه وهذا يقتضي انها متلفة
وغيره بالعلم كما في الفصاح والكسركا في المتأنيق والفتح والبرق
دون المزا وكما في المزين وهو غايط كل طير لا يرب في البرية
قال في اسراج نروق الطير يفتح الذي المجتهد واسكان الى
ويقال بذلك السجدة كما في التاموس ويقال نروق بوزن كبس
الزاني اما في المضايع وقيل بوزن بغير الزاني المستمكن
في الفصاح والبرق كالجيرة كالمهواة والبرق والاهمية والبرق
وكل فافاخ والجباب وبالقصر هو عشت كبط اهل بي الذي
يعيش بين الناس ولا يطير وان كان يطير ولا يمس بيت
الناس فكالحام وفي الادب حتى ابن حنيفة وابتان روي
ابو يوسف عند انه ليس بنجس وروي الحسن عند انه نجس
كذا في البدايع ودجاج وهو نجس متلف لوجه معنى النجاسة
فيه وهو كونه مستغفر للتغير الى نكتة وفساد رعيه فاشبه
الندرة وراثة ما اي طير يرب في بيته اي في البرق فلات
ذلك الطير ما كثر الاحكام وعصموا وكركي قتلها والابان لهم
بكل كركي كصغور ما في وحده وعقارب ونسرو وعقارب وغيرها
من سباع الطير فحشفت قال في كسرح الجمع هذا عند ابن حنيفة
وعندها مختلف وروي الكرخي انه طاهر عند ابن حنيفة و
ابن يوسف قبل ما لرواية انسابه اصح وهي رواية الامم في

الري

الربستان في تحمل القضية فليظن ان اذا كانت نفسها او قاربت
الغلبة في كافي المنيته ويضم ما تحت الغد مبيد وكذا ما على اليد
مع السرب على الاحوط ولا يفرح ما على اليد مع ما على الكمان
كافي القضية ولا ما تحت اليد في ولا الركبتين ولا ما اصابه
فترس اقل من الدرهم مع ما فقد الى جانب اخر فصلا اكثر منه
جلد في ما اذا كان ذات طاقين كافي شرح الطلوع في اهترس
وفي نسخة حيث اطلعوا النخاسية فظاهروا التسلط هم
حيث اصابه البحر حيث قال وانظروا من مغلظة وانها
المرادة عند اطلاقهم وعني ما دون جميع بدن ورجل
ولو وسليته لان النور في كبر اهل الحق ذكره الحلي رحمه
في السهر حيث قال وهو ان لا انتقد في نفسه بالاكبر الفلح
ولجميع حكم الطلاق في بعض الاحكام على قول من قال باعتبار
الاعتدال ويرجع المصائب كيد وكوفي نسخة كذيل وكوفي ان
المصائب ان كان ثوبا فيعتبر عند هذا النافذ بل ويرجع اصابه
النخاسية كالذيل والكم والذخيرة وان كان المصائب عصبها اليد
والرجل فيعتبر ويرجع ما اصابته وان قال في الحاقيق وعلمه
الشمس ويحكي صاحب الحق والخيط واليد ويرجع الحقي والراج
فتعتبر في السهر بقوله ولا شك ان ربيع المصائب ليس كبير
فصل عن ان يكون فاحشا قال ولصنف هذا القول ابرج
عليه في المفتح اه وقال الرعي في حاشية المفتح وانت جبر بان هذا
القول يرد في التثنية نانا الى القضية في المصائب الاغلة فلي
اعتبار ربيع المصائب كان لا شك انه يترك الاغلة كلها ففصل
عن ربيع اقل من الدرهم المصنف في المغلظة فتكون القضية

قال في التثنية وعلمه الفتوى وقاس المشايخ على قوله هذه اطراف
جارية لا تملك المئاس والاولى فيها وعند ذلك تروي
رجوعه على الحنف حتى اذا اصابته عذرة يظلم بالرك في
البروت لا يحتاج الى التملك عذره ولا بين حشنة انا الموصي
للمرأة المئاس لا المئاس في الملبوس في النحال وقد ظهر اثرها
حتى ظهرت بالرك فانيات امرز ايد على ذلك يكون
بغير رجوع وما قيل ان الملبوس لا تنتشر في موضع النقص
عندة كبروك الانسان في مخرج بل تنتشر اذا انتقلت بالنقص
انما في المخرج وهو ليس به موارنة للنقص بالرك في النسخ
فان كيد قال الحربي في حاشية الاصابة ناقلة عن النسخ
وما هو لام لا يجرى وقاب الجوز به وما يتجلى منها من
شيء فيغير مجرى وغير منجس لشيء من الاشياء والتمسك
منها افضل في قول عبد الله وعند النسخ الامام على و
جبري ماله دوسا بل مثل الفاقة والحبة والوزغة
والسند فان يخرج منها نجس وهو رها مكره وان وقع
في الماء يجعل مكرها ونورها نجس وما لا نفس له صا كيد
فان ما يخرج منها ظاهر قال فيستند من هذا ان يخرج النكاح
كالمهر وقيد ابي بطارقة الدرك كالمهر قال مالك وقد
قيدناه كذا فيقال ليس اجدان ما لا يتبول ما لا يخرج فبوله
ورصير ظاهر فقط فلا يقول بطارقة ردت الحار المائي
ولما هاهنا من نخاسة غليظة وخاسرة خضيرة حلف
الحنفية من النخاسة طاعة في التطهيرة فيقع
الدرهم وظاهره ولو الحنفية اكثر من المغلظة كذا قال

خفف عند الامام منطلق عندها وقيل وهو ما روي عن
الكوفي انه طاهر عندها منطلق عند محمد وقيل ان ابا
عبيد بن جعفر في الخفيف ابي فائز نعم اعلى انه منطلق عند
محمد واما ابو يوسف فلم يثبت روايات الظهار والتلطيف
والخفيف واما ابو حنيفة فلم يثبت الخفيف والطهارة
واما التلطيف فلم يثبت عند محمد قاضي خات في شرح الجامع
الصغير انه نجس عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو وقع
في الماء القليل افسده وقيل لا يفسده لقدر رسول الاولين
عند روي الزبلي وجا عند رواية الهذلي في الخفيف
عنده لم يورث السورى وهي موصوفة للخفيف واما التلطيف
عندها فاستثنى كمال الزبلي بان اختلاف العلماء يورث الخفيف
عندها وقد وجدنا في طاهر في رواية عن ابي حنيفة في ابي
يوسف فكان لا يجزى ما قد ساء في الهوى قد جاب عند ضعف
رواية الطهارة كما قد ساء وان صح بعضهم كما ساء في فلك
يعد اختلافنا وصح صاحب الميسر رواية الكوفي وهو الطاهر
عندها وكذا صح في المختار والاولى اعتبار التخصيص الاول
لما فتنه لما في المتن ولذا قال ابن امير الحاج في صحيح الخفا
سنة اوجه لان الضميمة فيه لا تؤثر اكثر من ذلك فانه قل ان
يصل الى ان ينجس فيكون خفيفا هو مستكفنا انما يظهر في
غير الماء النور والبيوت واما الماء الاصابته الخافسة فتجسم
لا فرق بين التلطيف والخفيف في افساد الماء اكن على الطهارة
التلطيف صارت نجاسة الا غلبت حتى ينجس ما زاد على الارض
من ذلك الماء ونجس الطهارة الخفيفة لا ينجس ما لم يبلغ ربع النوى

اشد من التلطيف قال في البحر ومحمد ابي اعتبار ربع النوى مطلقا
في الميسر وفي الهداية وعليه الاعتقاد واخبرنا في نسخ
التبوير صح الزبلي ابي وقيل ربع ادين ثوب تجوز الفلاة
فيه كالميزور هو رواية عن ابي حنيفة قال الا قطع وهذا
اصح ما روي فيه عن غيره اه كنهه قاهر علي النوب ولم يقدح
البدن وقد روي ابو يوسف بشبه طول في شبهة ضا كما في غيرها
حتى قال في المنصف به يعني وعنه ذليخ في ذليخ وشبهه عن
محمد كافي الزبلي وروي عن الامام عدم التقدير في وقال
هو ما يستلزمه انما ظهر ويستلزمه حتى روي انه كره تقديره
وقال الناقش يختلف باختلاف طباع الناس من غلظة
خفيفة لعمري ما لول وعنه اي من الماء كركل الروس فان
نجاسة بوله خفيفة عندها وفي المنايع ان بول ما اكل
غليظ عنده خفيف عند ابي يوسف وضمنه اثنان بول
الروس بالذكور مع انه داخل فيها قبله لئلا يتوه انه داخل
في بول ما لا يركل لحمه عند الامام فيكون منطلقا وليس
كذلك فانه خفيف عند الامام والشافعي ما ذكره الامام محمد
اما تنزيها او تحريما مع اختلاف في التخصيص لانه آلة الاجرام لا
لانه لحمه نجس بول لئلا ان سورة طاهر كذا طاهره اي
بول الماء كركل الذي من جملة الروس محمد والمنقوي على كونه
مختصا كافي لمعشرات وفي المنايع والنتري في الماء على التلطيف
وفي النوب على الخفيف وفي الكدس على الطهارة وكذا س
بالضرب ما يمتنع من الطعام التبخرة كافي المغرب في تحرير
من السباع او غيرها عده ائمة وروى الهذلي انه

وقد يتبين من عبارة المالك في اختياره خلافاً فذكر التبرقاً شحب
الخلاقي فيما استثنان منه روس الابر على الشرب بان تذكره
البيبي او على المالك بان يتخرج او يتحرك فلا عبرة به عند السمعة
وعنى التسخين انه معتبر وذكر في الخلاصة انه ليس بشي في الماء
ان كان يابساً وطلعت البول فتعمل بولاً وبول غيره وقيد به
لانه لا ينقص من غيره كالدواء الخربس كذلك كما فيهم
من الشعر كفي في الحلية عن المالك وجب القدسي قال وكان البول الدم
على ثوب القمصان وظاهره انه لا يعنى في غيره ثوب القمصان
لانه لا ضرورة في حقه غيره وان كان يعنى بمعنى ما يصح
وكنه سبب اصابت المالك للضرر في معنى دفعا للخرج كما في الجبر
ان وقم اي البول الذي استخرج كروى الابرقى ما قيل في
في الاصح هذا مقيد بما اذا استبان اثره على المالك بان يخرج
الماء عند وقوعه او يتحرك ولا فلا عبرة به كافي التمسك ان
عن التبرقاً شحب ومع هذا يستثنى منه ما اذا وقع في البرقانة
لا يخفى كما تقدم في البرج وفي شرح المسئلة لوضع التسخين
علمه ذلك في ما وقليل لا يخفى وقليل فخمسه وهو الاصح
لانه لا يخرج فيه لان طهارة الماء الكد حرة وفيه التمسك في البول
الذي يصيب الثوب مثل ريش الابر ليرتقل وانسبط وزاد
على ذلك درهم ينبغي ان يكون كالدهن الخس اذا انسط بيبي
اذا كان وقت الصلاة مساً حته تزيد على مقعر الكفا فلا يصح
الصلاة كفى هذا يجوز على امرين احدهما انه كان يوحى حاله
وقوعه على السرب كافي التمسك في عن الاكراماني بانها ان
السا طه كان بنفسه بدون مخالطة الماء وعنى ايضاً في

اوربع البدن الملائ خرو طير لا يוכל بالنسبة اليه البير لا يخبر بالقد
صون البير عن ذلك فليحفظ وعنى في حقه در سمعة ولما كان
وحداً وانما ذهب طهارتها لان دم السمكة ليس بدم على الحقيقة
وانما هو دم صوري ولو كانت السمكة كبيراً في طاهر الرطوبة فالتدبير
بالسفر لصورة النجاسة في دم السمكة ولو لم تكن السمكة من النجس
النجس ودمه من النجاسة على طهارتها وان كانت طهارتها هي
الذهب ثم المراد بالبول ما لا نفا منه انا اما ما لا نفا منه ومكة
فعلم حكمه من لسان المالك لان يبيع الاخر في الطهارة والنجاسة
ولهذا كان سبب الاول مشكوكاً بخلاف الثاني وعنى عن بول
كروى او يكسر الهرة وفتح المرحلة في حقه برة والتفصيح بالجار
المهله والنجاسة كافي الصحاح اي ترسستن وخرج بروس الاربع
ما اذا كان قد رروس المسال ولذا يعنى جابها اي جابها برة
الاخر وهو ما ليس بجهد وخلافه لابين جعفر الهندوان حيث شفع
بالمالك الاخر بغيره من المشايخ فالمراد بالبيرة الجانيان وخصاره
في المالك كافي الحلية يعنى بمعنى كل منهما وهذا اذا لم يجرى الشرب
ولا وجب غسله اذا صار النجس عليهم اكر من قد ارادهم كافي
اكر ما في وفيه امشارة الى انه اذا كان بحيث يري يبيع فمسألة كافي
ذكره المصلي في نوادره عن ابي يوسف واذا اخرج بعض الاية بتدبير
له ويرى غيره منهم بخلافه يبيع يجب ان يمتنع سبباً والموضع
موضع احتياط ولا يخرج في التبرقاً شحب من ذلك خلافاً لما لا يري كافي الشرب
ا رجل الذباب فان في التبرقاً شحب حرجاً عظيماً كافي شرح المسئلة يبيح
علاذ يبيع على النجاسة ثم يبيع على النجاسة ولا يبيع على
الاختار زعمه ولعل هذا التقييد بما افقه قول الهندوان

النجاسة فيمن يجسه وقبل الاوصو الصحيح وفي الحلية استحسن
بالا وشرح منه ربح لا يجس عند عامة النكاح وهو الاصح وكذا
اذا كانت سراويله مستقلة وفي الحلية ما اطلاقه فخص فاسا
لا استحسانا فافصولة اذا اخرجت المعة في بيت فاسا
ما اطلقت فوجب انسان لا يفسده استحسانا فاما لم يظهر اثر
النجاسة فيه والظاهر ان المظلمة والمظلم من النجاس واللبس ولعل
وجه الاستحسان الضرورة لتعذر النجاسة وعليه فلو استقرت
النجاسة فالتأثير بها نجسة لا تنقل الضرورة بقية التماس بل بما روي
وبما يعلم ان ما يستقط من دروي الخ وهو النجاسة بالمر في بلاد
الروم نجس حرام كسائر اصناف الخاه وعبارت في شاملة لكل
رجع بريهة وهو كسائر السيف وقيل بالفتح ويقال للرجسين
كثير لا يبين الناق والمجس كما قال ابن حجر وكذا التوسن في قال
الحافظ ابن حجر في شرح المجازي والسرجي بالجمع وهو في الاصل
حرف بين المتان والمجس يرب من الكاف اه وروي التفتي في غيره
للمبار النجس اذا وقع في الماء غامرة للتراب اه وعمل كلاب
غيره وروي الحافظي كما وقع في كلابهم وكما قدمنا عنه البحر
موضح فتعدهم وقال في الملتقط مستحب كلب على البحر فوضع احد
قدمه عليه ان رطبا نجس وكذا التفتي في طين موطى رجل
في ذلك الطين نجس قدمه بالطين المتنجس نجاسة فلا يجر
الكلب قال العلامة ابن ابي حجاج في شرح المشية ولا يجزئ هذه
مخرج على القول بنجاسة عين الكلاب اما على القول بان اللبنة
ليست بنجس المين فلا ينجس قدمه الرجل بذلك وهو الاصح
وهو ان المسكي عليه انطرح فقلت ولان الاصل الطهارة ما لم

شاع اي طريق لا روي في البعض وان سلا لتوبه للضرورة ولو
مخاطا بعد ذلك وحازت معه الصلاة اه وفي البحر يتي في
السوق فيتمثل قدمه ما رتب به السوق فصل لرجله لا في
النجاسة مما ليد في اسواقا وقبل مجزبه وعن ابن نصر لم يمس
طبي الشايع وموطاي الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المسرق
وروي غير طريق فيه نجاسة طاهرة الا اذا راي عين النجاسة
قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح من حيث الرواية وتبين من
حيث انصوص عن اصحابها اه وقال الشيخ الرحي وروى بالمر
الترا في المخطوط بالسرقين وروي للزاعن او لتبين التبين
لانه مستهلك ولا ان التراب يجبل ما خالطه الى نفسه فيطهر
بالاستحسان الا ان توجب عين النجاسة ولو روي الدال عليها
بخلافه لا اثر الذي يستقر في الا وهو معفو عنه بعد التسليم وفي
المراتبية تمس في الطين ورواه لا يجب في الحكم فمسلم بالمراتب
اثر النجاسة ولا احتياط في الصلاة فمسلم اه وعار كس
وشهد وخافه اذا اخرج قال في شرح المشية واذا تيمم خال كفيها
او لم يطمح ولا يستجد في الكعة وفي الباب ثم ذاب الجذام صاب فوبه
ينجس ويؤفقه ما في الخزانة بخلافه لا يطمح او لا كفيها اذا قصد
السطح وتطاول في الماء او لم يصب صاب نجس اه كفي في الحلية
ما يتبعان هذا هو التماس وفي الاستحسان لا ينجس مع
كوت الظاهر العمل بالاستحسان ومسح عليه في الخلالة
اه وصححه في الاصابة ولذا اجزم به ان ادع وفي الشيخ مرقم البرج
بالعدارات وصاب الموب ان وجدت لا يجزئ نجس ويصل
في الحلية اذا الصحيح انه لا ينجس وصاب يصب الثوب من خال

بان لان عند الميزان يا ستر لو تستغيب الميزان بكثر الما على
 النجاسة ببعض لم يصيرها يصير الكل نجسا وان لم ينظر اثرها
 ولو كان يبرئ الما اقله على النجاسة وكثرة لم يصيرها باثبات
 النجاسة على سطح جري اقل الما عليها لا يكون خفا ما يظهر
 الا تركبته اى حسنته في جري عليها اكثر الما فيصير نجسا
 اوكنا خفا حسنة على السطح والاقول الما غلبت الما عليها ثم خلت الما
 بها والشافى من الذي لم يبربرها واخذ الجميع من الميزان يكره
 ظاهر الكف قد معنا في المياها ان الصبرة لا ترفعها اذا جرى الما
 كله واكثره واقله على النجاسة ومن هنا يظهر قايده في قولنا ثم
 جرى في تفسير قول الما ثنت ورد فتا على فيجوز به رفع المحدث
 عالم برب البرية اثر النجاسة وهو ما ذكره الكمال وهو انه في الشر
 وافرده المهر في باب المياها وفي الترساني وعلمه المقتوي وقال
 العلامة قاسم اندا الحى تاريخه على ظاهر عبارة الما ثنت هذا الوجه
 الما كذا او اكثره على النجاسة واثباتها ثوبا ولم يظهر فيه اثر
 النجاسة لا يظهر الا يغسله ثلثا ونفسه انشأ الى ان المياها
 مستحقة كما قال ابو يوسف وقال محمد بن خلفه بها فلما صار ثوبا
 اخر من غسالة هذا الثوب من الغسلة الاولى يغسل هذا
 الثوب الاخر ايضا ثلثا وان اصابه من غسالة الغسلة الثانية
 يغسل مرتين ومن الغسلة الثالثة يغسل مرة وقيل في الاولى
 باليتين وفي الثالثة بجمرة وفي الثالثة يصير الما اهل كافي
 المحيط والزا هدي كذا ^{مس} اى اذا وردت النجاسة على الما
 نجس الما اجماعا بيننا وبين الشافى رحمه الله تعالى كفى لاجلهم
 بنجاسته اى الما اذا لاقى النجاسة طام بمقتضى قال في البحر

فتحت النجاسة ولم تتزل فده المظلمة من زلة المسنة وقضا المخرج
 وانما تولدت في حقا المياها فرغوه وتسعة وتسهيلها وانفتح
 غسالته لا يظهر مواعظ تطهرها الى ان انا عنف لا يخفى ان هذا اذا
 كان غسالته سقى مستحبى فهو في حكم البول المستطهر وفي البرى قالوا
 لو القيت عند رقا ببول في مافا فتفتح عليه ما من دفعها الى نجس
 ما لم ينظر لورث النجاسة او يعلم انه البول اهو قال الشيخ الوجهي في
 غسالته المتنجس انا يعني في حال غسلها اما لو استمع ذلك
 في مكان ثم اصابه الما فلا عنف فيه لانه خارج عن محل الضرورة
 وما غسالته اذنت فاطمف محمد في الاصل انما نجسه ولا يصح
 انه اذا الركن على دونه نجاسة يصير المياها مستحلالا لا يكون
 نجسا الا ان يجد انما اطلعت ذلك لان يدون الميت لا يخلو عن
 نجاسة غسالته قال في البحر وما ترشش على الما غسل من غسالته
 اذنت عال كمنه الا سماع عند ما دام في غلجلا لا يجس لم حرم
 البولوي بخلاف الغسلات المالك لانه اذا استعقت في موضع
 فاصابت ميا نجسة كذا في المنيح بنا على ما عليه الما من ان
 نجاسته اذنت نجاسته خفت لا حدث وانما غسالته المرة الرابعة
 بربا ظاهرة وما غسالته المحدث والجنب لى ظاهرة على لده
 فلذوقه بين ظهر مواعظ تطهرها عدسه وما بالمدور جري
^{في} بالفتح اى نجاسته رافعة في سطح الارض ويجهز الكس
 وهو غسيل كذا لا يخلد ط النجس به ويصير جري لا يشعل
 ما اذا صب على نجاسته لانه الصب لا يقال له فان مع ان الحكم
 عام فكلان الاولى ترك وورد على حاله نجس اذا ورد وكذا بان
 كانت الارض ملو بها نجسة او طانت النجاسة عند الميزان او اكثره



عليه لان التيسير ياتي حصول الطهارة لها بالنسبة في الاول
فستقط في الدنيا للضرورة وبقي في المصنوع لندمها وهذا ينبغي
انه لو كان المتنجس من الثوب موصفا صنفه فلم يجب الماء عليه
ولا غسله في الاثر فانه لا يطهر عند ابي يوسف لعدم الضرورة
لتنسيب الصب وفي البعد به ما يفيد ان المعصاة المتنجس لو نظرت
في خرابي خل يخرج منها الماء لانه طاهر عند ابي حنيفة خلافا
لها لا سترط محذوف في غسل الخامسة الماء لا سترط ابي يوسف
الصعب وعلى هذا جنب اغتسل في انا ولم يكن استنجاء نجس
محلا وان كررت وان كان استنجاء صارت فاستدركوا بها عند
ابي يوسف وقال محذوف ان لم يكن استنجى يخرج منها الماء لانه
طاهر وكلها نجسة وان كان استنجى يخرج منها الاثر في طهارة
وسايرها مستحيلة كذا في المعصاة وينبغي تقييده بالاستعمال
جا اذا قصدا الترتيب عند كذا في فتح القدير وقد مرنا في نجس
الماء المستعمل لانه لا يحتاج الي قصد الترتيب عند محذوف على الصحيح
وقد مرنا ان ما لا يبرئ لا يصير مستحلا على الصحيح لانه الماء في المعصاة
المنفصل عنه وهو قليل بالنسبة الى ما لا يبرئ فلا يصير ساويا
مستحلا فلا يجزئ رافدا لشيخنا رضي الله عنه ان الثوب اذا غسل في
الاجابة فانها تغسل مع الماء الا ان لم يلد الماء ومن الماء في غسل
مرتتين ومنه الثالث مرقه فطره الى بيان ولا حاجة وقدر
قد مرنا ما يفيد تريبا منه من الترتيب في لا يكون نجسا وما د
قد مرنا قال المصنف وهو فيجب الطهارة والنجاسة العذرة كذا
في الترتيب في القدر وكسر الدال وفتح ما اليه النجس ولو عذره و
هذا عندنا خلافا لابي يوسف وهو كذا في حصص في المناسبات القول

اعلم ان المتناسخ يتبعني نجس الماء باثباته في الخامسة
كن سقط للضرورة وسواء كان الثوب في اجابته وورد الماء عليه
اي كان الماء فيها وورد الثوب المتنجس عليه عندنا لم يطهر
في الحل نجس اذا انفصل سوا تير او لا وهذا في الماء يبيح الماء كان
وذا الماء انما لم يطهر عندنا اذا انفصل بغير الماء كان
طاهرا ونفصل عن محل طاهر وعند ابي حنيفة نجس لو طهر
في الحل ضرورة تطهيره وقد زالت وانما حكم شرعا بطهارة المحل
عند انفصاله ولا ضرورة في طهارة الماء والنفس طاهر محال
النجس بخلاف الماء الا بوجاهة فاشتمل على ما هو محكوم شرعا بخلاف
في الحل فيكون طاهرا وانما عندنا في فاشتمل على ما هو محكوم شرعا بخلاف
التناسخ في الماء والدارد على الخامسة قد يبرئ حسب الدواعي بولي
الاعراب قد ان لا ينجس وجزا بنا بان ذاك بعد ان التماسا
لستطع الواحدة كما خرج منه في حديث ابي داود ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال خذوا ما بال عليه من التراب فالشوة شر
صبرا مكانا ما في الماء الذي وردت عليه الخامسة فلا يطهر
عنده وعلى هذا فاللوي في غسل الثوب النجس وضعه في الاجابة
من غير ما ترجم الماء عليه لا وضع الماء ولا ثم وضع الثوب فيه
حروجا من الخلاف وبما سقطت ذلك التيسير عندنا ما مللنا له
ينبغي تحذير تبين تطهير الثوب النجس في الاجابة والصدق النجس
بما يغسل كله منها في ثلث اجابات طهرت او ثلثا في اجابة
بما طهره فيخرج منها الماء لانه طاهر وقال ابو يوسف ذاك
في الثوب خاصة وانما المعصاة المتنجس اذا غس في اجابته طاهر
نجس الجميع ولا يطهر على ما لا يغسل في ما جازا ويوجب

تلك المجتمعة وقد زالت بالكليته فان المخرج غير المنظم والمخرج اذا
صار من المجتمعة على ترتيب عليها حكم المخرج وكذلك الرما دهي لو
اكل المخرج وعلى علي ذلك الرما دجاز يظهره النطفة فحسب تغيير
علته وهي خمسة وتغير خمسة فظهر وكذا المخرج فحسب فحسب
اننا استخالت النطفة فتبين زوال الوصف المترتب عليها وعليه
قول محمد رحمه الله تعالى وهو طهارة صابون صنف من ذهب
فحسب عليه يتبرع بالزهر وانما ان وكلب في قدر الصابون
فصار صابونا يكون طاهر البندال المجتمعة كما في شرح الكنت
الكبير وصنفه ما مر ثبوت انقلاب الكلى عن حقيقة كاليها
الى الذهب وقيل انه غير ثابت لان قلب الكليات حال الصفر
لا تشترك بالمحال ولحق الاول بمعنى ان الله تعالى يجيء بدل
الخاص ذهب علي ما هو راي المحققين او لا بأس بسلبه عن
اجزائها من الوصف الذي صار به خاصا وبخلاف الوصف الذي
يصير به ذهب علي ما هو راي بعض المتكلمين من تجانسهما
واستمرارهما في قبول الصفات والحال انما هو انقلابه ذهبا
مع كونه خاصا لا مستنكر كون الشيء في الزمان الواحد خاصا
وذهبا ويبدل علي ثبوته باحد هذين الاسريين قوله تعالى فاذا
هي حية تسمى ولا يبطل الا بما يربطه علي هذا القول ان
علم الكيمياء الفصل الى ذلك التلخيص يجوز ان علمه على يقين
ان يبطل ويعمل به اما على القول انما في فلا لا نزاعه وقامه
في حجة ابن حجر فحسب ظني ثوب اوبون اصابت النفاضة
على صفة من العلم بطريقه وصليته ومع الفصل في حجة
هو الحق ومنه في المصنفين والمؤلفين والحق صفة واختار فيه

بالطهارة بعد فسخه قال وهو المختار المفتوح في تفسيره اعلى
الاسم والاسم جاء ستة الخبز في سائر الاسماء هذا اذا ظهر
اذا انما الرما د على الخبز ما اذا كان الخبز في قدر ليسوت فلا
يلزم ذلك لان الخبز في اعلاه والرماد في سفله فظاهر كلام
الاشارة ان الملة هي الصفة ويرجع الى غير هذا ان الملة هي
انقلاب الصفة وفي الحقيقة ما ينبغي ان الفتوى على هذا القول
للبلوي ومصادقه ان عموم البلوي على اختياره لا لقول بالطهارة
المطلقة بانقلاب الصفة والله تعالى اعلم ولا حرج كما في سائر
اختصاصه يريد به ان الحار والخنزير اذا وقع في الملهة فصار
محال مع بقاء صورته جازا استالذي المظهرات لا استخالت ولا
قلعت الى ظاهر صورته ولا ينجس قدر وقع في بصره جازا ينجس
الحار الملهة وسكون الملم وفتح الملة وهذا الثاني من الطهارة
الاسود المستنكح الى الملة وهي البكر كخرجها وجازا الملة فذكره
غضب واجتبت البكر البكر فيها وجازا كلفت حبيتها فامرس
وفي الترات من جازا مسنوت قال السيد احمد واستفيد من ان تنق
الحاقة التي اصلها غيرة لا يقتضي نجاستها ومثل ما ذكر اذا رقت
المذرة في موضع حتى صار ترابا كما في الحجر وتولد لا انقلاب الكيمياء
تقبل المسائل بالاشارة ثبوتها فله قول ابي يوسف من عدم
طهارته فان عذره الكون لا يظهر الصفة الخمسة بل يقتضي الرما د
لان اجزائ تلك النفاضة فتبين النفاضة من وجه التحسين
من كل وجه احتياطا واختار صاحب الهداية في النجس قوله ان
يوسف رحمه الله تعالى ذكره المشايخ اختاروا قول محمد رحمه الله
تعالى وعليه المنع لان الشرح رتب وصف النجاسة عليه

فذلك

من اعادة الصلوات على عدم التحري تزنيها بين العبادتين
 فبتأمل وفق النسخ عن متفقات ركن الاسلام انه لا يظهر وان
 تحري عن شرح الطحاوي اذ اخبري موضع النجاسة فيسل جميع
 التراب فلو صلى مع هذه التراب صلوة ثم ظهر ان النجاسة في التراب
 الاخر نجسة عليه اعادة الصلوة التي صلى مع هذا التراب امره
 فهو منقصة لا تقدر من البداهة وموافقة لما في الخلاصة حيث
 امر بالاعادة عند تبين الخطأ كالقول بالحرص على التليق
 بمرأى انتفاء والا يحكم غيرها منهم بالادنى على معنى قوله
 قد وسرنا فقمتم وغسل بعضه اذهب بعضه بهيمة او كل
 اربع كما مر في الايام المتقدمة حيث غير فيها بغيره
 في السعة وهو مطلق حيث يظهر الباقى وكذا يلزم انما هب
 لا احتمال وتوقع النجس في كل طرف لا يخفى ان هذا التقليل لا
 يخاسر الكل والمناصب ان يقول لا احتمال كون النجاسة في
 الازاهب فيكون انما في طاهرها كما انه في حسيبة التراب يحتمل
 ان المفسول هو النجس وبه اشتغال به عليه في الامساة في
 قاعدة اليقين لا يؤول بالشك وحاصله ان النجاسة قد قد
 بقيت والنسل وتوقع في طرف يحتمل انه النجس فالتراشك
 فتمسكه الحكم بعدم الطهارة وهو في الحقيقة تحت الشك في
 في سئل التراب حيث قال فبتأمل في الحكم بالطهارة مع عدم
 التحري في المحل المفسول ولم يعلم النجاسة محلا لا يمين ولا في
 اه وقد وقع امره بكونه النجس وتحرها من الطهارة فانما النجاسة
 باقية وانما جائز لا تستلزم توقع الشك في الموجود وهل يقتل
 النجاسة فيه او لا لا تحري انما انما هب لوجاهة عادت النجاسة

البداهة غسل الكل قبل وهو حوط وجزم به في السراج والمجهر
 في المجهر لموضع النجاسة غير معلوم ليس البعض بالبداهة
 البعض لا يستلزم غسل الكل وغيره القول الاول بتوقع الشك
 في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلا فلا يخفى فانما النجاسة
 بالشك والاطال الكلام في ذلك كما هو دأب رجس الله في الخطا
 ذكره شام عن محمد انه لا يجوز التحري في تراب واحد وعلى القول
 المختار بما في السير اكبر اذا فحنا حصنا فيهم ومن لا يعرف الاخر
 قتلهم لقيام المانع بينين فلم يقتل البعض اذا خرج محل تعلقه
 لا شك في قيام الحر وكذا هنا لم يظهر انما في طرف اخر غير الطرف
 الذي غسله هل يبيد اي الصلوة التي صلاها بعد اصابة
 النجاسة في الخلاصة نعم وفي الظهيرة المختار انه لا يبيد الا
 الصلوة التي هو فيها عبدا رتبا المصل الى ان على تراب نجاسة
 ولا يري سببا واصابة فنبه نقاسم واختلافات والمختار عند
 ابي حنيفة انه لا يبيد الا الصلوة التي هو فيها اه وقتها
 المصنفة في محله وهي كما لا يخفى غير استثنائات فيها بل يرتب
 وتوقع النجاسة فيصنف في الحكم لا قرب اوقاته وهو الصلوة التي
 هو فيها بخلاف ما في حنفية فان النجاسة محتقرة في الطرف من
 متغسل الطرف الاخر كيف يبيد صلوة دون صلوة لا يحكم
 بالاقول بعدم وجوب الاعادة في الصورة المذكورة فتدبر في الخلاف
 حيث قال فلم صلى مع هذا التراب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في
 الطرف الاخر لا يجب عليه اعادة الصلوة فلم يقتلها انما كان اسم
 فليست حل اقرب وينبغي حمل ما في الاخر على ما اذا تحري بعد ف
 فوقع النجاسة فغسل طرفا منه ويحمل ما قلناه في النجاسة

ظاهر تباطها في البنية في الاستغناء بطهارة الحلق ولم تظلم كبرية
الاربعين تطهر بطهارة ابيد على هذا اذا ما رخصت في الاستغناء
من الماء النجس فلهذا بطهارة الحلق تباح حيث لم يكن
بها خرق ابي السمو دهر ولو برة او ما فوق ذلك في الاستغناء
يعني ان الماء العلى يزال وادائها واثرها فان ذات برة طهر
وهو الصحيح كما في سكتة في الشرب لم يمت وهو الاستغناء خلافا
لما ذكره الهندواني انه بعد الزوال برة تغسل مرتين بغير نجاسة
غسلت مرتين فيجب بعد ذلك مرتين خلافا لما قال بعضهم
ايضا ان المحدث اذا غسل تغسل ثلاثا ايضا بغير نجاسة بغير
المرة التي لم تغسل تظل كما في السراج وخلافا لما نقله الترمذي
عن الكافي من قول من اوجب الغسل مرتين بعد زوال نجاستها
ولم يترق المحدث بالملا ث فانه يتركها الى ان تروق
المياه ويكفي الا ان يغسلها ليمحو ذلك النجس المتنجس
بذبي جرم ومركب للمحدث البياض ويوسع للمحدث والمصنوع وما
تقدم وينسب لادنى فني هذا المذهب لا يحتاج الى الغسل والنجاسة
في ذلك زوال النجاسة من غير غسل كذا في السراج ولو اصاب
الحدث او المحدث بذهب اثرها فقد زالت عنها ولا يثبت
تطهره بجانسته ولا يضر نجاسته كونه وبيع هذا المذهب
هنا كما صرح به المصنف في المنع تباطها في الاستغناء عليها
في المنع والمناطة والباقي في ذلك مذهب وغيره وفي البرهان
الهم مرسوما وانما تصح في الكفاية على انه عبارة عن المحدث
وفي الترمذي عن السراج وفي المنع عن التطهر في آخره حتى
يبيع والتطهر كما قال البرهاني وما التطهر فلا يثبت زواله

انما يظهر في غير غسل البصق وقد مر تباطها في الالبيات ايضا عليا
ذلك كما لا يخفى لا يكون مطهارة الا اذا علم ان النجس وروث
الباقى او سلك ما لو علم ان النجس اكثر من المذهب او لم يمت
كما قالوا في السند بحيث لو كانت النجاسة في الفطن يمكن طهارة
في غير ذلك يطهر ولا لا كما في النهر وغيره كسبلة الشرب
وقايع الريح الوجي في استواء مسيلة القسحة وسبلة الشرب
فان النجاسة محتملة في الشرب وفي زوالها بغسل الطرف شك
سواء جري اوله ولذا لو وقعت بتا النجاسة اعاد غسله اذا
اخذ كل من متنا سمي المظنة بعضها ومنها اذا باع بعض الاثر
وسل او غسل بعضها او اكل نجاسة الباقية وما وقع في يد كل من
المتنا سمي غير محتملة لاحتمال كونها في الطرف الاخر وهو
يطهر محل نجاستها عما عداها فلا يقبل الطهارة عين الشيء
حقيقية وهو ما يدرك هو حقيقة الكسبة غير حقيقية
الدم فبيد الدم تطهر وانما هو حقيقة اخرى وكذا كل ما طهر
بالاستغناء فصدق عليه انه طهر بحكمه لا من محل الدم اجمالا
بذلك الحقيقة الحقيقة فبذلك طهرت تلك الاثر الاثر
حقيقة الدم عنها فاعلم رجعي مرسومة جرمها بعد نجاستها
وعند زوالها يكون مرسوما بعد النجاسة كما يكون فيقال ليس بركي
كما في غاية البليات وهو معنى ما فرق به في الاخرى بان لا يثبت
هي التي لها جرم وغير المرسومة هي التي لا جرم لها بقولها تنسلت
بسطها الى زوال غير ما واثرها قال السيد احمد في التفسير
ابناء الى عدم استراط النجس وهو الصحيح واسترأى المصنف قول
محمد رجعي الصحيح فاقبلي في اليد من البلية بعد زوال عين النجاسة
ظاهر

الحارزة فندعحر والراعي وافادني الحليمة ان مسيلة لا تخفان
والصبيح بالخنا والاصبح الجحشني ونعمس اليدني الدهن الجحش
مبنية في الاصل على حد قورين اما على ان الاثر الذي يسميه
زواله لا ينضرباوه وما على ما يرى تحت ابي يوسف من ان
الدهن يطهر بالنسل فلا يابا في جعل في اثار فيصعب عليه
الما ثم يرفع ويراث اما وهكذا تكثر مرث فمن بني ذلك على
الاول اشتراط في هذه المسيلة صفوا لما وليكون المورث الباقي
اثر البسيت زواله فيمنع عنه وان كان ربما تقتضي على ثوب اح
او طهر في اما عند غشك في وقت اخر والنقل بالشرط فليس
فلا كما بعد صفوا لا صغيف ومن بني على انما في كسرتي بالنقل
فلا كما فلا يشترط بعد ذلك خروج اما وصافيا وقد اهلك في
الحليمة تخفيت ذلك كما هو رايه ثم جرح الي اساعلي الاول
وقال انه الا شبه فليكن التغير على علفني الفتوي واقاد الشيخ
عبد النبي بان الصبح بالدم لا ثياب الخرج المجلية من ديار
كبره تظهر ارجاء عالم خدرج اما صافيا ويعني عن الدين قال ومن
هذا القبيل المصبوغ بالودعة فانه مبنية يتخذ فيها الدم الجحش
ما لم تكن من وديت في الما فتكون طاهرة كمن يبرها بالطل
ولا يغيب سطلها ولا يملك ثمنها بالتبني لانه المبنية ليست
بالدهن بلعنه ولا يعني ان هذا فيما اذا كانت غير مبنية
المولد وكما ان ادم سابل زوي نجسة ولا فطاهه فلا يملك
بجاستها قبل العلم بجفتها وينبغي جواز تبرها كسبت السري
ورود العترة ويبره لانه تنفع بذلك وكذا بيع الخيل والملك
مع تصحيحه فانه لا يجوز بيع الارض وهذا لا يرد عند الصافي

لان بناء العلم يدل على بقاء المين اه وكذا في الترتيب لا زهر
التي يثبت زواله فلا تكلم في ازالة اي الاثر الذي شغل الزهر
التي ما حاروا صابون ونحوه كما ان بل يطهرها صبغ او مضرب
بحسب يعني لو صبغ ثوبه او بهه بصبغ او صبغ في ثوبه
المصبوغ والمخضوب لا يصبغ بخروج يمسك كذا كما في كتاب
اللثة اذا خرج النساء لغيرها في ذلك قال والادب عسله
الي ان يصنف الما واما اشتراط الحارزة صفوا لما لم يجز منه
وتابعه عليه في الفسخ كما في الدهن في الجرح من ان عبارة الفسخ
توزن بان اشتراط المصبوغ هو المذهب عن جرح جلبي قال السيد
احد لا يخبر الفسخ فان عبارة قاله المصبوغ ثوبه او بهه صبغ
او خنا جرح في فصل الى ان صبغ الما يطهر مع قيام الادب في فصل
بمسك بعد ذلك فلا قاله فالنفسه يتناول مسك انما المذهب
لا سيما وقد حكمي متايلد فيقبل قلت ولما في الفسخ وجه وجيد
وذلك انه ما دام جرح شيء في الما فيصحبة الخيانة وظهرت
عبارة الفسخ ان التولى الاول في الفسخ لم يتبل به احد كمن سئل
دسومة الجحش الانية توديهاه وقال الشيخ الرضوي فيصيد
صاحب الفسخ حصول الطهارة بالنسل الى صفاء الما ويجزها ظاهر
والمرسوم في الروايات متبرقا فان النساء ما دامت متبرقة بالدم
ول على من المصنوع المتخسنة وهذا ان كان الفسخ بين الدم فلا
خافه اما لو كان المصبغ متخسنا وكذا الحارزة فان عيها ليست
بجسنة فحججه كما لا يذهب يطهر ما بقي بالنسل دون ذلك حط
الاستاذ لان مسيلة الدهن مشورة عن محمد ولا يصبغ ما قاياس
الصبغ وانما على الدهن فان القياس وطيفة الجحش ولا يجوز في
الحارزة

ينبغي الا يضرب جازت الصلاة ثم قال لو لم يده نصا يبرر ويوم
لا تكراه اما سنة وفي الخبرية من كتاب الصلاة في رجل على يده
ثم هل يصح صلاته وما منه مصدر الام احاب ثم تصح صلاته
وما منه بلا شبهة اه والله تعالى اعلم ولا يضركم وهي لان
السترية معفو عنه ولا مظاهر فيه ففسدوا ما تجس كجاء ورة
النجاسة فلم غسل به المستحبة بدهن مستحبين ووزن الصلوة

وتنبت اثاره من الدهن جازت الصلاة به الا وهن ودقته لا نه عن النجاسة حتى لا يجوز
اي يجتبه لا يحل في كل ولو دغ ثم غسل طهر قال في الغنية الكحل
الكحل في اليد ينفع بهن الخثر يرد غسل يطهر ولا يضركم الا شر
وفي الجلاصة واذا دغ الجلد بالدهن النجس ينسل بالارطربة
والشرية بمغسل هو في غير يسجد لعمرك ان المسح على ارجاء النجاسة
كاسيا في قبيل باب الوتر والنفاس من كرهته ادخال النجاسة

فيه قال الله محمد وعليه فلا يجوز ان لا يستباح بهن نجس
في ريبا في اي اخر البسم القاسد انه يجوز بيع الدهن النجس
والاستباح به في غير الاكل بخلاف الموك اه وشهد في الحاشية
حيث قال ويجوز ان لا تتباع بهن نجس كاستباحه وغيره بخلافه
وكذا سبته فانه لا يجوز اصلاده فلا تقارض بينه المصايفي
ويطهر كغيرها في غير نجاسة مربية كقول بنعلته ظف
غسل كوكبها وفي التبيين والمسير ظف النجاسات
كوكب النجاسات صلبا وكحوننا فيمير المستعمل انده هو المحتاج
ايه ولا قال انده ولا يستعمل في اصل النجاسة في طهر
محال النجاسة الغير لمربية غلبة ظف النجاسات لو غسل بالارطربة
غلبه ظف المستعمل لا شوب هذا اذا كان المستعمل غير النجاسات

من اعز الازوال وانفسها والعصبة بها الكثر من دود القمل وقمل
ان الدودة نوعان نوع حيواني يخفف بالخل او بالزهر ونوع نباتي
والا جوف في الصبي الاول والله تعالى اعلم وينبغي هذا الكلام
الي لو شتم فانه اذا غرزت الامة في عضو ثم عند خروج الدم يجي
ذلك الكحل الكحل وينبذ به بعض فاذا وجد الدم والانسام الجرح يجي عليه
اخضر فاذا اغسل طهر لا فسادا شيت فزاله وفي الغنية ولو لم يجد
في يده وشمالا يبرز السليح اه كفي في الاجيرة لو راعا ديشه
فاذا غرست وتوفي فانه امكن فلهه بلد فتر قلمه والافلح هو
فنه ولا يؤثم احدا من الناس اه اي بنا على نجاسة السخا وهو
خلد فانه طاهر الكذهب قال العلومة البيري وسننهم حكم الكثر
ولا ريب في عدم جواز كونه اما بما جاسح في النجاسة ثم غسل تحت
شعر المارق للملحمة الاكل انه قبيل يصير ذلك الموضع حاشا فان
لم تكن زائلة الابا جرح وجف اهل ذلك او غرست عضوم نجس
ولا وجبة ويثا جيرة ياتم والرجل والمرة فيه سلا هو عليه
فلمرصاب ما قبل بلدا وما يثا نجسه كفي تغبير الاكل قبيل يبيد
عدم اعتاده وهو عذوب انك فنية فانظروا انه تلهه عنهم
والفرق بين الورشة والسنة على التوال بنجاستها فانها السن
عني النجاسة والورشة انزها كفي فابل في بيتك ان النجاسة
لا تجدد وانفس عنه لا وعين النجاسة ايضا وما عدم وجوب غسل
الصبي فيما لو كحل الكحل فخل فخله مني احدها ان الكحل لم يكن يمين
النجاسة بل هو مستحب وقا يبرها ان غسل داخل العين واخراج
الكحل منه وعدم احتلال النجاسة ذلك لا يخلو عن حرثه في شيا
الصلاة من خزانة الفتاوى كسر عظمه فوصل بعظم الكلب ولا
ينفع

لحققت الظهارة والسبع للاحتياط ولذا علمد ان في شرح المسمى
 بنزله دفعا للموسسة وفي امداد التناجح يندب النسل بسا
 مع التعريب في حاجة المطلب خربصا من الخلاف اهتبر ان شرط
 المصير في صحة كل مرة هو ظاهر الرواية وفي غير هذا يكون
 المصير في الاول احوط ولنا اني ارفع وعنى ابي يوسف المصير
 ليس بشرط وعنده ان كانت النكاح مستوطنة لا يشترط المصير
 وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار كما في السراج وفي
 المهستا في وعنى محدا في المصير في المرة الثالثة يكتفي بالانجها
 ونحوه في الكافي وغيره وفي الذخيرة وحكي عن النعمان اسحاق
 الحافظ انه اذا اصابته النجاسة البعدت بظهر النسل ثلاث
 مرات متواليات لان المصير مقتدر فتمام التوالى بالنسل تمام
 المصير في شرح المسئلة والاظهر ان كلاد من التوالى والتركيب
 بشرط فيما لبس وبما يجري مجراه بعد التعريب على شرط الملاي
 في ذلك وقد صرح به في الموازى وفي الذخيرة ما يوافقه وما على
 الاعتبار بنبطية الظن لعدم استكمالها منها اظهر مما كان
 عنه لمصدره كذا في عصر ما انما احوال الناس بالقدرة فيه
 عمر بحيث لا يتطرق هذا التقدير للمبالغة في المصير ولو كان النوب
 بعد عصر الفاسك لم رجعت كمتطرفة عصره كمن وعصره غيره
 فظهر ذلك النوب بالنسبة اليه ورت ذلك النوب قال في الجي
 ويمتد فترة كل ما صر دون غيره فخصوصا على قول ابي حنيفة
 انه قد فرق المصير بمقتضى عليه المتقوى وعلى هذا ينبغي ان لا
 يصح اقتضاه في النجاسة النوب في حقه وحكي ولو كان مقتضى
 الكرمه ذلك الا انه لم يبالغ في المصير خاصة لغيره عن التعريف

كالخبرين على احد الاقوال طهارة كل ما بلده وقال في الخبر
 والفقهاء اعتبرا بغيره الظن من غير تقدير بعد كما صرح به في
 مسنة المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 والنتيجة اجزاء واختاره الاسيحيين وذكر في المصير في المصير
 بثلاث ليس بلانهم بل هو منضاه الى ابي المصير في المصير في المصير
 اعتبارا بغيره الظن مختار المرأيتين والتقدير بالثلاث مختار
 البخاريين وانما قد رواه بالكلية لان غالب الظن يجهل عند
 فاقم السبب الظاهر من غير ترتيبا يند ذلك حديث
 المستيف من من حيث شرط المنسل ثلاثا عند توهم
 الخافسة ففقد التحقيقات اولى ولم يشترط الزيادة في الحقيقة
 لان الثلاث لو لم تكن لازمة الخافسة حقيقة ان كان في
 للمصير ضرورة اذا في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 ان التقدير بالكلية ظاهر الرواية وظاهره انه لو قل على
 فظهر ان المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 يكتفي لانه اعتبر بغيره الظن واخره ان لا بد من الزيادة على
 الوضوء حيث قال ان التكرار لا بد منه للاستخراج والظاهر
 الاول ان لم يكن موسسا وهذا التوقيع من صاحب السراج
 بينا قول المرأيتين بغيره الظن والمصير في المصير في المصير في المصير
 في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 بكسر الميم ولا يقال بالفتح ولكن موسس المصير في المصير في المصير في المصير
 المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 يحدث ما في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 والمصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير

والجنان ليس بشرط فيه وقد صرح في الشرائع وفي الفقه بما
 ينافيه واثره في البحر في خبره ابي عبد الله مفسر ما تنشر في الجانسة
 كالسائط والمنك والحد فيظهر ينسلك تلامنا وتركه بمثل فرق
 حتى يقطع السائط شرط وهذا لا لا تعني العلم وهو يمان
 في واحد يظهر في قول اكثر الناس في حاله في هذه ابا طالق
 فييد ان الاثر لا يثبت وان شئت جلد في المنك والمروق
 بغيرها لا يبرى عن منى ولسل وجهد ان شئت الاثر والاعلى
 فيا منى من النجاسة جلد في المنك وجوه يجوز ان يكون الا
 الاكثر ان يغير المحاررة واستمرت بمواضع ذلك البين انهم علم
 ان طهارة المستترين المنكر بالنسب والتجنين تلامنا انما هو قول
 الامام وانما في وما عند محمد فلا يظهر ان الاثر النجس انما قول
 بالمعصية ولم يوجد ويظهر بها بيني كما في الدرر في غير ذلك فكار
 قول محمد حكروا والاول او مسح والاخرى وان لم يثبت النجاسة
 كالصبي يظهر بغيرها ابي بزيال عيناها وترها في موافقة بالوك
 والمصير بالمسح كمن لا يخفى ان الكلام هنا في النجاسة الغير المبررة
 وما في المبررة والمنكر المبررة لا عين لها حتى تقتله قال اول
 والا ففسد ما تلامنا كما في الحيط وقال الترمذي ان شئت النجاسة
 وعدد سوا كما قال ابو يوسف وعليه التوقي في شرح الجمع
 اهو وقال في البحر اني المتعطل الا في اثنائها لا يبرى انما يرجع في الجس
 ان النجاسة التي يظهر بالنسب تلامنا دفعة واحدة وان لحد
 نجف ويثبت ان يقال في الحرق المستحسن حال وطريقه كذلك اما
 لو ترك بعد الاستئصال حتى نجف فزوم كما جدد فيفسل ويعنف
 فلامنا ان لا يشاهد اجندا به حتى يظهر منه ظاهرا ولا يشاهد

لوقته هل يظهر قال بعضهم لا يظهر الا ظاهرا ثم يظهر للمحروقة
 هذا اذا لم يكن لها رجحان فان كان وجب النسب الى زوال الاما
 يثبت وهكذا العلم ذكره الحلبي واختار في خاتمة فتاواه
 عدم الطهارة مطلقا وفي المنك واستراط المعصية بتفسير
 خصوص منه ما قال ابو يوسف في انزال الحام اذا صب عليه
 ما كثير وهو عليه يظهر بل بعد وهذا قول ابي يوسف في من
 ظاهر لو رافقه وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية لا يفسل
 تلامنا وبه خبري كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية ان يفسل
 النجاسة الغير المبررة تلامنا في بيعه في المرة الثالثة وذكر
 عن الحلبي لو كانت النجاسة وما او بول وصب عليه الحام
 كفاه على قبا في قول ابي يوسف في انزال الحام كمن لا يخفى
 ذلك لضرره في ستر المصرة فلا يلحق به غيره وترك الروايات
 الظاهرة فيه واعتبر في البحر بما فيها لسراج ولوصب الما على
 النجس النجس ان اكثر النجس حيث يخرج ما صاحب النجس من
 الما ويخلصه غيره فلامنا فقد ظهر ان الجوانب بزيال النجس
 المبرر والمصير عليه الظن هو الصحيح اهو وعليه ذلك في بين
 انزال الحام وغيره وليس الاكثر لضرره في الاستئصال ظاهر
 ما في الحام في ان نجس الاما انما هو بما لا يقتضيه في الاما
 على رواية نجاسة الاما المستعمله وقد رقت مثلت خفاف
 اي استلخ السائط هكذا في الزهر المختار والخوي في شرح اكثر
 تفسيره بقوله في هبان الدنيا وعلم طحال لا يسترط فيه
 ليس ثم هذا شرط في غير البدن وجوه اما فيه فيقيم مقامه
 قتالي الفل تلامنا قال في الحلية ولا ظهرا ان كلال من التوقي
 والحام

كان او جذا اذا نجس بان يصب عليه مثل ما قيل في
يورد الى مقتضى الاول ثم يصب عليه ما اخر يقدره ويغلي كذا
ثم لا يغسل ورد بسبب ما كسر وانكسر في كسر في غسل التمر
عسل الفحل قال في البحر نجس المسلم بلبس حتى قدره ويصعب
ما ويغلي حتى يبيد الى مقتضى الاول هكذا انكس الى الفحل
هذا الدبس اه قال في الترتيب في الايام لم يكسر مقتضى الاول
في طبخ المسلم والدبس كذا وجدت بخط بعض المشائين
اهل الافق ان المصنفين كافيات لم يفرقا ما قال الشيخ
والجانب من الترتيب في هذا قال يصب فيه ما مثل منتقل
الاول هدي ثم قال الا انهم لم يذكروا مقتضى الاول ثم منتقل في جرد
انديكتي قد حرس وغسل على قدمه يتقيد بربطه قال في الترتيب
وعبارة الدرر في تطهيره ان يصب فيه ما يقدره ويغلي حتى
يبرد الى ما لا يذبل هكذا انكس الى الفحل وكذا في كفة الشح في قال
في الترتيب جرد ما فوجدنا المسلم مرارا قلت وقد جردنا في
سنة بسبب بعد ما لا يبين ولا في الفحل في جرد فوجدناه قد حرس
على حد المسلم وصار جردا من اللطائف ويظهر هيب
تجسس سنا كانا او غيره ما لم يكن جردا واكن يتصوره بيل
ثم لا يبيع في هذا صاحب الدرر ولا شرط الفحل في تطهير
الدهن وتفتيته في الخبز حيث قال ان لا يغسل يغلي مست
زيادة النسخ فان لم نرست الشرط الفحل في التطهير
كثرة المتعلق في المسئلة والاسم لها الا ان يراد ما في البحر
عنا ان مقتضى في كسرة القدور ان يصب عليه مثل ما ذكره
اه يعني في كسرة تطهيره صحت فان الاول يوضع في كسرة

وان كان ذلك الكسرة الدنيا اصابت النجاسة صلبا لا في البحر والاجر
والخش والاولا في فانه يغسل مقتضى ما يبيع في كسرة ابر اند قد كسر
ولا توقفت فيه ان لا يغسل ذهبا ان لا يغسل كاسا كانت الا في فيه
حرق او من غيره جديد كانا او غير جديد وهذا كذا في غسل
والصبر ثلثا في انما ينصهر الغسل مع تليث النجاسة في غيره
اذا غسل ما ذكر في اجابة كسر الهرة وتشدب الجيم انما غسل
فيه انساب جمه احاجه معاج ثم هذا يستوي ما يغسل
في اجابة واحدة اخرى ثلث اجابات اما لو غسل في عدد
اي في حفرة فيها ما ذكر ارب يصب عليه ما كسرت تحت نجس
الشعوب النجس ما اصابه من الماء ويغسله غيره كذا في مقتضى
لان الجربا بعتلة الشكر او الصبر كانا الحرام النجس اذا
عليه ما كسرت بهد الوجه ولو كانت النجاسة عليه وما اورد
وليس ذلك فحصرها بالضرورة او جرد على غيره يعني بعد نجس
الشرب في الماء والحار حتى جرد عليه الماء طهر مطلقا سوا كان
عائنه اوله بلا شرط عصفا في ينصهر وتليث نجس في حال
ينصهر وكذا في الساباط النجس النجس اذا جرد في البحر
او يرك فيه يوما وليدة حتى جرد الماء يظهر من غير طهر ولا
نجس كذا بشرط ان لا يبيد النجاسة فيه ان شرب من ان اربح
وهو الحما ومثله قول البلخي باشتراط الغسل ثلثا ثم
على قوله لا يسترط الصبر كما روي عن ابن حنبل الكبير بشرط
مرة كما روي عن ابن نضر الصبر وكذا في كسرة النجس في كسرة في
اي يوصف باشتراط الغسل ثلثا في النجس في كسرة في كسرة
لا ينصهر اذا صب عليه الماء كذا في السراج ويظهر في حلية



مثل ليس باستخار وإنما هو من باب تطهير البدن ولذا لم يصر
 يختص الحكم بالاستخارة في الموضع من البدن بل يخرجها من التبل
 من الثوب البصر والله أعلم وحصة أن لم يكن عليها بل كان
 ولم يتقدم منه البرور أن تلوث منها فالاستخارة للبدن مستل
 للصلاة ونعم نعمتكم وهو الخارج وإن قلنا أن الفجر
 مغلطه خرج الركب فثبت لا يجب الاستخارة في خروج الركب
 ففي المظنة بالآلة ولية وهو قصد لغتد الركن الثاني وهو
 الخارج ويقعدها يفتقد المستخرج لانه فاعمل الاستخارة الذي هو
 إذا لست بالخارجة عن السبل ولا تجس في النعم ولا يسيل في
 القصد وهو أي الاستخارة موكدة فلو تركت صلاته
 كما في الخبر أي مع الكراهة التي تزيهية مطلقا سواء كان بالمال أو بالحي
 أو بهما وسواء كان من حدث أو جنب أو جاف أو نفسا إذا كان
 على الخرج شيء رسول كان الخارج مستأذنا ولا يطهر ولا يحد
 عارضة فأنس النبي من لوطيته عليه السلام ذلك دليل
 المستر وما قيل من افتراضه أي الاستخارة الخفيفة كغاسف
 واستخارة وجبته أو جافة يخرج أشار بهذا إلى ما ذكره في
 السراج من أن الاستخارة خمسة أنواع أربعة مبرقة واحدة
 فالأول منه الحيض والتغاسير والكنة منه إذا أجازت الخارجة
 وهو ما إذا خرج بها واحد مستحلا فثبت الخارجة من الاستخارة
 من الأخرى من الغفلة ما لم يفسد الاستخارة على سبيلها
 فربما في حال جيب وفيها إذا كانت أكثر منه ورم وطهر في
 الأبرم أو عند الرامضة وسنة فيها ودند وسحب لوان وهو
 يستعمل فيفسل قبض فقط واحتياط إذا خرج منه شيء قليل

التي هي من باب في البحر والبر والسبل في المسألة من بابين عن الأما
 لأن اختلاف الدنيا رتبته توفد في ذلك ليجري ما هو وفي البحر السراة
 بطرح مرقمة فجاز بها سكان وصف الخبر بها فثبت المرأة غيرها
 خلا أن سارنا لمرقة كاللكن في الحوصلة ظهرت أه ولو نحن رتبته
 خبر بخر صب فيه أي في الخبز بعد نضاجه وكذا قبل النضاج حل
 حتى يذهب أثرها أي اثرها سنة الخبز من لونه وريحه وطعمه
 الخبز والخبز فيه فسد كل بالتغريب ويكون قول الاستخارة
 مستأذنه أو غيره أو لست نجس وفي نسخة تفصل في الاستخارة
 الخارج أو لست نجس خبر حذف مستأذنه ويخرج على الأولى أنها لغة
 طارئة خبر حذف وإنما ذكر في الاستخارة مع أنه من سنن الوضوء
 لانه أو لست نجس مبرقة وقوله أو لست نجس أعمن كونها يسبح
 أو غسل والاستخارة لست وشتمت فحوت الشجرة ولا يجتربها
 قطمها كما أنه يتطعم الأدي منه وفي المزب عن وائل أحد
 وأصله من الخبر وهو المكان المرتفع لانه يستبرأ وقت قضا
 لما حجة أه وفي الجران استخارة مسوح موضع الخبر وهو ما
 يخرج من البطن أو يغسل ويحزنان تكون السبيل وإنما للطلب
 والامانة للسلب أي طلب الخير ليزيل عن سبيل لا يسف
 الاستخارة من يخرجه من الدبر يغبر بل فان غيرها طاهرة
 وإنما نقصت لأنها لا يشاء منها موضع الخارجة والاستخارة
 بدعة ليست قللت وفي الخلاصة لورستخارة بالان لم يشح
 بالمجد بل حتى فسا اختلافها في رعية الشاة على أنه
 لا ينجس والخمسة لا ينجس وكذا لو لم يستخج ولكن ابتل أنسرا بل
 بالبرق أو الماء ثم فسا أه فالسبل الموضع الذي مريه البرج وهو

مثل

قال في الخبر شي البعق بنية ويدخل في غير الفتاد الدودة و
 نحوها كذا في سنية الاستنجاء يخرج الدودة محر كلام فليست
 كذلك اوصاه به ابي احمد السبيليني قال في الدرر لو اصاب موضع
 الاستنجاء نجاسة عن خارج ظهرت ايمن بالاستنجاء بالخيار
 الصحيح انه لا يظهر الا بالنفس كما تنقد شراح الجمع والمطانية
 عن السنية كذا في الدرر في شرح زاد النعمان ما تعلمت
 القنية غير موجود فيها وانه ذكر في الفتاوى الكبرى في
 النزاه ان الاصح طهرها رتد بالمسح به اخذ القنية ابي الليث
 اه ولا يخفى ان الدرر والضرورة فيما كبر لا خفاء به
 يقتضيه على الدرر والضرورة فيما كبر لا خفاء به
 الصورة ولله تعالى اعلم وان قاهر من موضع ظاهره من
 تحت المسئلة التي قبلها وليس كذلك بل يرجع الي قوله وهو
 وقوله علي المحدث لجمع ابي السبيليني الاولى اصابه الخبيث
 من خارج والمثابته قيا منه موضع ولا ريب ذكرها بعد
 قول الامام في ما ياتي بخروج الخ ولعل ذكرها هنا من حيث
 قلم السائح قال المحدثان فالواصل ان المتعطل ان لم يست
 موضع ولم يتجاوز نجاسته الخ كناه الخ بالالتفات وان قاهر
 فكيف يظهر على المحدث وقيل ان قاهر موضع اوجها القابل
 فلا يجوز الا انما لا تبقيا به يزول الناطق عن موضع
 يتجاوز خروجه ويجزئه لا يزيله الخ فوجبا انما في السراج هذا
 اذا تجاوز اكثر من الدرر ومكانات يخرج ببر وقيل انما قد رآ
 لفظ الممانات لان بالما يحصل التلويح بالخ الخفيف وحتى
 نحو جرحي هرعيني كالازاب والعود والجلد المتراحم وهو يتحل

وليتعلم منه شي وبعده من ربح اه وخبره في الجنب فليست
 ووجهه ان غسل السبيليني في الخوض وخبره ان لا يرضى عنه
 حيث لم يرضى باب ازالته المحدث وان كان عن جنب لم يرضى باب
 التوصل لزالته المحدث بازالته المحدث اذ لم يزيل الجنب
 يمكن من ازالته المحدث وما اذا جاوز الجنب المخرج فليست
 برضى الا اذا زاد على المقتال ومثله ولا يجب ودونه شي
 هو حكم النجاسة المتعطله وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الا
 لانه لم يكن على السبيل فقد ظهر ان الاستنجاء ليس له الصورة
 واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبيل ولا يكونه الا سنة اهو
 فيما عدا هذه الصورة سنة تقوى مقام الرضوخ وكذا ان تقوى
 ان ما جاوز المخرج ازالته لم يزل من قبيل الاستنجاء المحدث
 وهو الازاله عنه المخرج وانه الازاله بالما وخبره ولا يزال الخ
 وخبره فافهية الاستنجاء من حيثها هذه الاية كما نقلت عنه
 ابن سراج وغيره ورضه كما قاله الرازي وقال ابن الرفعة انه
 ظاهر كلام الاحكام ذكره ابن قاسم المبادي في شرحه على ابي
 شجاع من كتب الشافعية كذا في حاشية الشيخ جبريل
 الرملي ولا خلاف اربعة وذلك لانه لا يزاله ولا يتحقق البطلان
 وهو الشخص ومزال وهو الخارج ومزال عنه وهو المخرج والاربع
 ازالته وهو المخرج وخبره شخصه لا بد من تدبير مضاعف في الاربع
 مستحى واستعمال سبي مستحى به كما رجحوا في النجس خارج
 من احد السبيلين كبره وما يقطر منه ويصير دم خارج من
 احد السبيلين من حتى لو خرج من السبيلين دم وقيح طهر
 بالخارج على الصحيح وقيل لا يظهر الا بالما وبه جزئي السراج
 قال

قد ارادهم لا يبيع كذا في النسخ والمسلمة تخلق فنية وقد صرح بها
لما كان في تبجس السبيلين بما يتبادر الى الابد في الجوارح
وان المختار عدم عوده فحسا ولمل ذلك لجوارحنا الشائع
طهارته بالمسح كالفضال ويدل على ذلك من السنن ما يروى
الدارقطني وصححه ابن هريزة رضي الله عنه انه صلى الله عليه
وسلم نهى ان يستنجي برونثا وعظم وقال انها لا يطهران في غسل
ان ما اطلق به الاستنجاء يطهر اذ لم يطهر لم يطهر الاستنجاء
به حكم هذه المسئلة لا تدعى الا نثا انهم من منقذ
من الاستنجاء في نثا انما ينظف ما هو الا يطهر في استجمال
الخاصة من ذلك الموضع ولا سلم عن التلوين اخره عن
كل مسمى غير جفت كرجاج وعن كل ملوث بصوته كنج وفتح
على قوله لا بد القصور وقوله ولا يقيحها الاستنجاء بالقبول او بالار
كتا وصفا انما لا يرد ما تقدم في السراج هذا ابن جعفر
حين قال ان كان في النثا قبل بالاول ولا بد بالثاني وادار
الماء لثوان كان في النثا في الصفة او برفالون وقيل بالثاني ولا بد
الماء لثوان في خصيته في الصفة متديلات وفي النثا منقذات
وقال قبله وقيل بيد بالحق الاول من مقدم النجاسة اليد بيد
حتى تخرج الى الموضع الذي بدأ منه ثم بالماء من من مقدم اليسرى
ويدها لثوان في المصحة وقال بعضهم قيل
بالاول ويدها بالماء في يده يدها لثوان وقيل بيد بالاول والثاني
وقيل بالثاني وفي النثا بالكمس والكررة تتصل في جميع الاوقات
كما يفصل الرجل في المصيف فاله خافيات ماء بعد الزيل واختاروا
الشخصي كذا في الدرر يعني ان تدب بالاول باليد يتلو

الا ان لا غيب ثم بين ان بعض افراد تلك العصابة حديثهم
مالا ان ابلغ في التنظيف بقوله والنسل الخ كاسيات طاهرة فلا
يستنجي بخس الامر في الاجاس انه لا يقع به التنظيف حتى لم
باشرت الحفنة المظلمة تغفلت والحق رسول الله صلى الله عليه
وسلم الروية وقال انها كرس فكل منها لا تصلح للاستنجاء قلنا
لان ذلك هو المقصود في الاستنجاء فلو كان جوارحا لا راس له
لا يصلح للاستنجاء ينبغي ان يزداد ولا موزة يخرج نحو الرجاء وفتح
ولا ملوث يخرج نحو النجس ولا مضموم يخرج نحو الاستنجاء بالطمس
سرا كان طعم ادمه كالحذر وربه كالحديث او الجفن كالطمس لا
يميزها في غير الماء كما في ابيه السمود كد رهو بالبحر يجمع مدرة
قطعة طينة وادخلت الكاف انزاد والعود والخرقة والتلف و
الجلد اكثر من غيرها ما هو لها هروا ثبات حايطة في صحيح به و
من الارض بالبر وفي النظم ينبغي ان يستنجي بثلاث امدافان
لحرجها بالاجازة كالحج فكيف من تواب ولا يستنجي عا سوب
الشد كثر فانه يورث القفر كما قال صلى الله عليه وسلم ذكره الله في
فصح لمر ان يستنجي بواحدة من هاتين اذ لا بد من ثوبين جوارح
عملك من صنف قال في ذر الخيل يشهد بالانفاق فخرج اللوف
او تخمينها مع سكونها من التنقية والافاق اي منقذات امرى
قال في السراج كبريد حقيقة الانفاق بل تتلبد النجاسة امرى
ولذا قالوا بيجس الى التلبد اذا دخلوا المستنجي بغير الماء نحو
من الماء يات الا ترى انهم شرطوا في من تولى البير للطمس الدور
جنب ان يكون مستنجيا بالماء ومع هذا اجمع المتأخرون على انه لا
يجس بالخرقة حتى لو سال او اصاب الخرق او المحدث اكثر من

فوجه بيده اليسرى اذا لم يكن عذرفا كان بيده اليسرى عذرا
 يخرج منه الاستسحاج بها جاز لا يستحاج باليمين من غير كراهة
 اهـ والذليل ان يتقدم استسحاج اليد اليسرى الا اذا كان صليبا
 ولا يتنفس في حال الاستسحاج بالمالا كان صاحبها يجزيه
 دخول الاصبع المستعمل وفيما يفسد الصوم اذا بلغ الاصبع
 الحفنة وليسفد يديه او لا يخرج بطلان الصوم او اصعب
 او ثلاث لا يبرسها فانه يورث الباطل ولا يتنفس في حال
 في شقوقه الا ظنا كما في الظهور بينه وبينها ويسفد اليد
 او لا اثر العسل عند رعيه وعليه التقية بانكس عندها كما في
 الوهستاني في غسل اليد فانيا لتزول الرطوبة ولم يقيد بالثلاث
 المسفل بعد ايداء الي نحو بقية الي لا يد وهو الاصح في غسل
 الي ان يتبع في قلبه انه لم يترك في الخلاصة بعد دخول الخلاف
 فمهم شرط الثلاث ومنه شرط السج ومنه شرط
 العشر وقيل في الاجل ثلاث فان في القعدة خصالا
 المراد بالاستراط الا بشرط في حصول السنة الا في الحلق
 لا يبرس عذره بما لم يكن موصوفا فيقيد ويكفي كما مر في غيره
 المروية بعدها اي بعد الاستسحاج باليمين او لا في هذا
 الجمع بين الاستسحاج بالمالا والاستسحاج باليمين فيكون
 تارة الفصل عن الاستسحاج باليمين واليمين في القعدة
 ذكيت حيث قال وقسمه بالارواح ولذلك قال في البحر
 حاشا الكتاب يدل على ان المال ومنه سمى كان قبله الحرك
 فالصل الا اذا اقتصر على الحرك كما منتهى السنة واذا اقتصر على
 المال كان متغيرا باليمين وهو افضل من الاول واذا جمعها كان

فوجهها قال غريب زاده وهو موافق لما في المنزلة والرافعات
 وفي السراج ان المرأة تفعل كما يفعل الرجل في المشا في كل الاوقات
 اهـ قلت ولا يجزي رجاء الاول ولا استسحاجها بل كراهة
 من البول والنفث نظرا لضرورة لطيفة تتعسف قبلها في بولها
 بالاستسحاج تستسج بالمالا في المروية وليس في القعدة فلا يتكسر
 فيه اي في الاستسحاج بالارواح وكذا السج والسج والمشرور
 الثلاث في الاجل والجنس في القعدة في اقوال ذكرها المرجح
 قال في البحر بشرط الشافعي الثلاث بناء على فرضية الاستسحاج
 تقول به وذكر الثلاث في بعض الاحاديث خرج فخرج الصادق
 لان الغالب حصول الاغتسال بها او غسل على الاستسحاج يدل
 انه لو استسج بجرة لم تكن احرى جاز عذره بدليل انه لا يترك
 ابن مسعود لم صلى بعد عذره وسلم بحجبه وروى في المروية
 واقتصر على الجهرية كذا ذكرنا تحتنا وتعميده الى انظر ابن حجر في
 المال يبان الامور لا باقيات كذا في اجازة عن طلب
 ثالث بعد الشا المروية وما يورد في بعض الروايات
 الصحيحة انه صلى بعد عذره وسلم طلب منه قال لا يترك له به
 وجازته انه علم ان المراد في السنة المروية ولا في القعدة
 بالاستسحاج به ولذا قال ان يبرس يستحب لكن قال الشيخ
 المرجح المستحب هو الا يتأرجح حصل الاغتسال وما يورد من النهي
 مفيد بتلات ولا تحس اهـ قلت وما يورد من النهي
 الاستسحاج بالارواح فذلك انما يبرس عليه ثم يستحب الاغتسال
 لو لم يحصل بالثلاثة الاغتسال فليغتسل ولا يغسل بالمالا قال في
 النسيب ويقضي المال بيده اليمنى على وجهه يعلو الا فانه ويسفل

تستنجي بوسط اصابعها وقبل برؤسها فانها لا يمكن النظاير
في الجفص والحيانة الا بها اهل تلك تشفق عورة عند احد
قال في الفتح وانما يستنجي بالمال اذا وجد مكانا يستتر فيه
ولم كان على شط نهر ما قصه اي مع كشف العورة عند احد
فبتكراري الا استجنا قال ابن امير الحاج ويلتص من حاضته
ان يكفها بصرهم ويريلها فان ابرقلمها يحجر وعوره فان لم يكن
صلي معها وهل يعيد فيه تا ملر والا فسه الاعادة لان الامم
من جهة النساء اهو مخضا كما مر في قبيل سمن النسل حيث
قال واما الاستنجاء فبتكره مطلقا سر لان ذكر الاواني او شئ
بين رجال ارضا او خنا او الكلد لثا او لثن منها فانه
احدي وعشرون صورة افاده الحلي وقال في التفتية ست
عليه الاستنجاء بالمال اذ لم يجد موضعا خاليا يتكره لان كسفه
العورة مهرب عنه والاستنجاء ما موربه والشرع راجع الى امر
هو زاد الميزاني حتى استوجب التره الا زمانه ولم يقتضي
الا مر التكرار ثم هذا لا يجتنبه الا اذا لم يجد شيئا يخرج
اكثر من قدره لدمره بل هو اعرج اذا كانت النجاسة على
الخروج او تحاوت غلظة دون الدرهم او اكثر منه كما حقه
في اخذ في حاشية الدرر فبتكره ككشف لرد صار فاستاقا قال
ابن الهمام وكبر ما يغسل عور المملكتين في بيعة فخصلا عني
الشيلاء ورسائي في باب من تقبل شهادته وحل لا عدم قبول
شهادته لفسقه لا ككشف العورة وحل ومركب المرافقة
لا يصرف سفا ككشف عورته عند احد لا يكمن التستر منه
لاغتساله ونقل في البحر شرح القانية لوجوب غسل علي

افضل من اللالاه ثم تنديم الح افضل للاراه ابزار في مسنده
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نزل قوله تعالى في رجال
يحجروا في ينظرون اذ يدعي المظهرين في اهل قبا فسالهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا تتبع الحاقة لا نقاتل
البر حديد ينفي ان يتخلل زمانه بين الاستنجاء بالحجر والماء
وهو زمان الاستبراحي يستقر قلبه على الانتطاع وعدم التمرد
اه قلت وهذا يؤهم جوازا لا استنجاء بالحجر قبل التيقن بالانتطاع
وذلك غير جائز اصل فلا بد من الانتطاع في كل من الاستنجاء
وقال في الدرر يغسل بطن اصبع واحد ان حصل به النسا
اولا صعبين ان احتج الى زيادة وثلاث انا احتج الى ازيد
ويصعد الرجل اصبعه الاوسط على ساير الاصابع صفو قليلا
في بقا الاستنجاء يغسل موضعه ثم يمسح بوضعه اذا غسل
ثلاث مرات ثم يمسح بوضعه ثم يمسح بوضعه حتى
يعلم قلبه والبراة تقصد بفرها ووسطها جميعا ثم تغسل كما
يغسل الرجل لانه لو بدأت باصبع واحد كالرجل عسي يقع
اصبعها فتسلخ فيعجب عليها النسل وهي لا تستمر كذا في الظاهر
اه وفي الظاهر بينه وبينه والبراة تغسل ما ظهر منه ولا تغسل
اصبعها اي في دبرها ويغيرها ان تغسل برحها وفي الرجل
لك ذلك هو الصحيح اه وفي التبيين وقبل تستنجي بوضعي اصابعها
لانها تحتاج الى نظهر فرها الى حج قبل يكتفي بغسلها
وقبل يرض اصابعها لانها اذا دخلت الاصابع يجسني ان تجيب
بسب ما يجعل لها من اللذة والعذرا لا تستنجي باصابعها
خوفا من زوال العذرة اه ونقل الترساني عن اكثر ما في ان الالة

بطوف ومع كونه صلياً عليه وسلم حج الحج الأجمعة والرواع بعد
 أن صعدت عابثة رضي الله عنها إلى شكة في استسكال كان في
 الحرة الواحدة ولحقها لمختلف في الغرير أن فادتها الشكر الرث
 جبهة الاستسكال لصحة الوضوء لكن الاستسكال مختلف كما
 رأيت لكن دللت علي بالشكر وهذا واحد من متعددة منها
 ما خرج حديث أبي هريرة وأنس وبنت من حديث عبد
 الله ابن مسعود وعبد الله بن عباس عند البخاري ومث
 حديث المغيرة ابن شعبه وحذيفة بن اليمان وغيره في
 عند أبي داود وعنده أيضاً من حديث جرير طلال وعند
 الترمذي من حديث عائشة رضي الله عنها قالت مرت
 أن زاجك أن يستطيع بالمال فأبى استحيهم منه فأت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كأن يفعل وعندي أبي جاد
 من حديث سفيان بن الحكم التميمي قال رأيت النبي صلى
 الله عليه وسلم بال تمضج فرجع بالمال ولا يخفى أنه حشنة قد
 ثبتت منه صلى الله عليه وسلم الشكر إلا لاستسكال بالمال في وقاف
 مختلفه وما ذاك إلا الله صلى الله عليه وسلم كان يربط عليه
 كان خفيلاً للمسيبة لا يحل أن يرمع ما ورد إلا من ربه صلى الله عليه
 وسلم فيما أخرجه ابن ماجه عن أبي أيوب وجابر بن عبد الله
 وأنس قالوا لما نزلت فيه رجال يجعون أن يتطهروا قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الناس إنا الله قد أنزلنا
 في الطهورة فأطهروا ورجعوا قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من
 الحياتة ونستحي بالمال قال هو ذاك فليكموه وقيل الاستسكال
 بالارستح وقيل سنة في زماننا رجح في الدرر مشهور والنسل

رجل ولم يجد ما يشتره من الرجال وهم يرونه يقتسل بالابو حن
 ولويح غسل علي امرأة لا تجد سترق من الرجال نوراً كان لا
 لا تجد سترق من النساء فالرجل بين الرجال وقصر لنا ما رجح
 الشيخ الرضائي بأن الرجل بين الرجال لا يجوز أن يكشف عورته
 للاستسكال أيضاً فتنة أو تنوطاً لانه لم يسمي علي عكن الانظار
 عند كاحنه ابن الرث كنه في سرج مصطوفة ابن رهبان فتنه
 مطلقاً سراً كان في زماننا أن في بزوات الهجانة رضي الله عنهم
 وقيل سنة في زماننا مستحب في زمانهم لأنهم كانوا يبرون
 بمرارني زماننا فيطعون نكلاً أي يسلمون وقيلاً ومن
 باب منع به يعني سراج يعني كونه سنة على الإطلاق فهو
 الصحيح عليه التقوي كما في الخوهرة لا أخرجه الشيخان عن
 أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدخل الخلاء فاحمل الماء وغلام يجره إذا وقع من ماء وعنده
 فيستحي بالمال وأما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتمته
 بما في ثوبه وكررة فاستحي به ثم مسح يده على الأرض وهذا
 ظاهر في الحكم عليه قالاً ومقتضا كراهته تركه كما في الشيخ
 وهذا مبني على أنه صغير لأن يفعل صفة للشكر الرث
 خلافاً بين الأصولييين لا يختار الذي عليه الأكثرين والمختص
 من الأصولييين أن النظر كان لا يلزم منها إلا دام ولا التكالر
 وإنما هي فعل ماضٍ يدل على وقوعه فأن دل دليل على التكالر
 على أنه فلا تقتضيه بوضها وقد قالت عائشة رضي الله
 عنها كنت أظيب رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يوم قبل أن
 يطوف

انما على المخرج في حكم الاباطن عندها وفي حكم الظاهر عند محمد و
ذلك يقول بانهم كما تقدم وتقر له في حكم الاباطن عندها اي في
بعض الاحكام اما بتوهم على الخرج انهم من الجوف انزال الطهارة
ولو كان فان طهارة كل وجه لم تنزل وان كان يعني لو كانت مقدمة
كبيرة وكانته فيه نجاسة اكثر منه قدر الدرهم ولم يجز الخرج فانه
ينبغي ان يعني منه اتفاقا لا تنافا على ان ما على المقعدة ساقط
ولا خلاف في تحديد اذ اجازت النجاسة المخرج وكان قد لا
يجمع مع ما على المخرج كما ذكرنا فعلى هذا فما تقدمه الرديني عن النجبة
ابي بكر فيها اذ لا كانت مقدمة كثيرة وفيه ان التزمت قدر الدرهم
انه لا يجزى الاستحباب بالاجازة وعلى ابي شجاع يجزىه وتدل على
الطحاوي وهذا الشبهة بتوهمها وبه فاقطع الاول بقول محمد ساري
لهذا شك لا ان يعني هذا الهم بالمقدمة المستادة التي قدر
بها الدرهم الكبير لمخالصا وما الكبيرة التي جاز ما عليها الدرهم
فليست ساقطة فله وجمع بعده بقرينة ولعل الناجح لما لم
ينبغي على خلافه في المسئلة اختار الصوغى ما على المقعدة ومطابقا
وهذا لا تكرر الصلابة معه اي تحريمه والاستحباب المستحبة مكرهه
تتوهم بالاندر سنة مكرهه الاستحباب بغيره لان زائد الجن كانها
اخرج النجاسات عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تاتي بغيره ولا روت قلت ما بال الصلابة والروت قال
هو من طم الجنب فانك قد اخترت في الجن هل بالكلية فتزعم
وتحكي انه لا يقبل فيه وقبله الا والصحيح الاول اذ قد روت الاحاديث
الصحيحة على ان عموم الجن بالكفر وكثير يوجب تحكيه ثم اختلف
المشايير بذلك في كيفية اكلهم وشربهم قال بعضهم اكلهم وشربهم

بعد ما روي في الاصلاح تنصا للموقاية وغيرها دن وفي المائدة
وبغيرها وغسله افضل وفي اكثر احب ويجب اي يفرصه اشار به
الى ان الوجوب يعني الا بغيره فغسله اي باي ما يجزى من قبل
ظاهره محمد بالاولا وشاربا بالنسب الى انه لا يسهل استنجاء
لان غسل ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء ان حاورنا الخرج
اطلعه ثم التنبل ولا بد على المتقدمه على كماله الصلابة وهو ما
زاد على الدرهم بالاجماع فلو قدره او اقل لم يجب التمسك بل
يكفي الخرج عند هذا خلافا لمحمد وقبله لا خلافا بينهم في مناه اذ
تخارفت الخرج وجب ان الشها هو الصحيح وانما هل يجوزنا في
فمندها يجزى يعني وان زاد على قدر الدرهم خلافا لمحمد ونا
البرك اذ اقله من راس الاحليل اكثر من قدر الدرهم فانما طاهر
ان يجزى فيه المخرج عند الامام خلافا لمحمد كما في السراج وفي خلاصة
ولو اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم لا تجزى
صلاته هو الصحيح وهذا القدر لا يمنع لصلابة في ما روي
موضع الاستحباب في الفتاوى اذ ائقعدنا النجاسة عن موضع
الاستحباب وهو اكثر من الدرهم يجب ان الشها فان كان اقل وكله
لما فهم موضع الاستحباب يصير اكثر من قدر الدرهم لا يفي عندها
ويجب عند محمد هذا حكم التمايط ولم يقل موضع المخرج اجمالي
انه لا بد ان يجازى ما حوله من موضع الشرج اجمالا لان الشرج قال
في الكره هنا مناه لا قدمه من ان موضع الاستحباب هو المخرج
وما حوله ليس من هذا الاستحباب في كل موضع باين ان لا الشها
عن البدن وان شرج في تحتية جميع حلقه الدر الذي يظن انما في
المصباح لان ما على المخرج ساقط شرعا عندها خلافا لمحمدنا

المستوى بالنار وغيره لمضرت حيث كان خشنا فلا ينبغي الحمل
عنه انه يورث به وخرق الموضع في نسخ الدرر بالاراي وهو الاقار
الغير من المطين المحرق وكذا في البحر لكن قال النعمان الخلف
صفار الحمى ولا ينبغي انه بالذلل المحرق وزياد الج لا ينبغي
بل رجا ضرر المتعده وبتسلي ~~منه~~ اري مستعوم والظاهر انه
يصدق بما يسيروي فالتا هذه اقله انه ويدخل فيه جر الادبي
ولو لا فالو ميتا وانه الايجوز كسر عظمه وكذا اجز جبر ان متصل
ولو فاقه خلافا للمتصل عن جيموان غير ادبي كما صرح ببعض
الاشافيه وكذا اننا سته سجد وانه الا تلتقي في محل متبني و
تربيع كما تقدم وورق الاسخار وورق الكثر وورق حرة وورق مطقة وكل
ولو نحو فلفحة وحكيات فان للحرف حرة وورق مطقة وكل
بعض التران حروف الهجاء وان انزلت على صور عليه السلام
ولو قطع منه متعوم قد رسا لا قبحه لرفيكه والاختلاف اذا اري
الي اختلاف ابياتي ولو استنسخ بالرفيقه عن بولاد في فان لم يبر
غسل بعده حتى وان حرقه كذا القاده اراهن حرقه ويسانج
لان الاستنجاء بها من قبل تقسيم المال في غير حله اذ قد يوجد
مالا قبحه لم غدا داعي لافسا دما هو متعوم وبعض الماخرجه
الكنجانه عن ابي قتاده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اذا قال احدكم فلا يمسه ذكره بعينه واذا اتى الخلاء فلا يتسبح
بعينه فالصور ان فاخذ الذكر فبشاهه فمسه على جداره على موضع
عال من الارض وان تعدد رقيقه ويسكت البحر بين عقبيه فيس
المتعوم عليه فبشاهه فان تعدد رجا خذ البحر بعينه ولا يحركه ولا يصفو
عليه بشاهه ذكره في البحر والى ان لا تعدد يسره يعني لو كانت

الاسم والاستنواج والصحيح ان الكلام وشربهم المعتق والبلع
بالانس قاله تفرج الفندي وطعام ما فيه من الشهاون بغير الله
تعالى حكاي ان امرأة مسحت صبرها بالخير وجعلته في جانيها
الغدا في تلك السدة وادكرهم الجوع حتى اضططيرها ذك يوم
ان اخذت تلك الخنزرة ففسلتها واخذتها فخرجها الروح اخرج
ودفع ما حل بهم ولذا كرهوا وضع الملكة على الخنزرة بهذا الوي
وسما لان ما يبار ولا كالا كجروا طلق في الطام ففعل ما
كان لا دعي اوبهجه كالا خشيش ما فيه من الخس الطاهر ما
ضرورة ووروث قاي قبيد به لان الرطب لا يجفف الخامسة
اما اليابس فالان لا ينفصل منه كبري صح الاستنجاء به لا ينفك
ما علي اليد من النجاسة الرطبة مع اكرهاته لان النبي صلى
الله عليه وسلم رده على بجانته وبعضهم جعل كل هذه
الاستنجاء بالورث لانه طعام ودان الجح لا في ولا يل النجوة
الحفاظ ابي يعقوب ان الجح التمس منه صلى الله عليه وسلم اليد
لجنته بته فاعطاهم الطعام والورث فاذكجد وهما من الطعام
لان لم يوكلا فيا لانه وصار الورث شغيرا وتينا عشا اخر اذ لم
ذلك سجرة لاسي صلى الله عليه وسلم بتعليه شالي اياه وثاني
تسقي كراهة النجس كذا يابست لانه نجس فيا في النجفة
وخرج استنجي به مرة الا جرف اخر وقد فرس به الرجيع لانه رجح في
الاستنجاء مرتين وقد ورد السوي عن الاستنجاء بالرجيع مرتين
وفي هو فافسي معرب وفيه شت لثات اخرج عبد ربه مد را
وتجبرها اخرج عبد ماجور بن عبد وضم الحيم وبقيها هر
وقصر بعض الشراخ بالطين المحرق والظاهر انه لا يربى

وخرقة والمورق قليل منه ورق الكناثر وقيل انه ورق الشجر
ذلك لما كان مكره جرتسبه الاستحباب بالخبث بورت
الاسبرور بالتلف والحرق بورت الفخر كما في شرح المنية وفي
المهنتا في ان الاستحباب بعد الحج والتركاب ولد رورت الفخر
وعليه فينبغي تجنب عن جميع ذلك ما عدا هذه الثلاثة فخر
فلو فعل الاستحباب بالاشا التي مر الرثي عن الاستحباب بالجره
مع الكراهة ابي الخزيمة لخصول الانقضاء عنه لادجز وخر اي
في عدم الاستحباب بالجره نظر لان مثل هذه العباد يستل
في الواجب ولا امر اي الاستحباب سنة لا غير كيف يقال فيه
عند فورات ما شرط في سنيها اجراع الكراهة فينبغي ان لا يكون
مستحبابا اي المستحباب اذا استنجى بالمرح عند كثر يشك عليه
قولهم نصح الصلابة في الارض المضمونة ولم يقيدها بالرض
فستقل الرض والطلب في الرض وبياب على نفس الصلابة
في المسنون والمندوب وبان بالانقضاء قليل مثل هذا لانا
صرحوا بالاجز الاستحباب الكراهة الخزيمة لانا الذي يعني في
غيره فلا ينال في المشرع خزيمة في الحلة ولا ينال في حصول الكراهة
فتأمل كما في تحريمها استحباب قللة واستحبابها لا جلوب
او خطا لا يخرج احكام الكتب الستة عن ابي ايوب الانصاري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استنجى بالخبث فلا يستعملوا
الصلابة ولا تستند بروها وكفى شرفا وخر بوقال ابي ايوب بعد
انما فوجدنا ما حيفي قد بينت خرا الكعبة فخرتها فاستغفر
الله عز وجل والامر بالستر يقى والتهريب لما لم تكن قبلته المشرق
والغرب وفي الدرر كثر لا سلطانا بل كسبت المورق يعني لم تكن

بسر مقتطعة او بها جرحه استحبابه هذه ايضا كالم
الاستحباب بالخبث تنزهه لانه لا تركب كراهة الخزيمة
الستة رحتي قالوا انت سيرة مشكولة ولم يحكم بالدين الجمع
بين صب الماء والفسل فان وجد ما جريا دخل فيه فسل بالدين
او اخذ منه بالدين فسل ثم غسلها في الماري واخذ ما اخر
غسل به ان يظهر ومثل الماري انراك الكلب وكذا لو وجد
من يصب عليه الماء فسل بيمينه كنى هذا الصاب يقيده عن جل
لرجلته فاذا كانت مملوكة اجبرت ولما اوزجته فلا تجبر
ان لم يجد ما جريا ولا صابا ترك الماء وكنتي بالاستحباب بالحجارة
بيمينه ولو شلت اي اليدين واليسرى جميعا سقط الاستحباب بالاصلا
بيمينه بالحجارة والماء سوا جريا لخصه المخرج ولا سوا لان التنازع
فقد ادرهم واكثر حتى يجد الماء الماري والصاب الموصوف بها
ليجد جازلا في يمينه مع بقاء النجاسة على الماري يمينه ويمينه
تجيدا يعني كل واحد منهما من اجل جماعه واحتيا الى استحباب
ولم يتبدرا علي ذلك سجا لهما ان يصبها كذلك اما بوضوئي ثم
وفي الترخا بنية الرجل المربي اذا لم تكن لراصة ولا احد له
ابن اراخ وهو لا يقتدر على الرضو قال ابو سيرة ابنه واخره
عن الاستحباب ان لا يمس فرجه ويستعمل عند الملاءة المربيته
اذا لم يكن لها زوج وهي لا تقتدر على الرضو لها بنت او بنت ثوبها
ويستعمل عن الاستحباب وهذا التعميل يجرى فيجب شلت بداه
لانه في حكم المربيته ولا يضره بالنعدة وقيل لا يملكون علف
هذه ان يميني غير انسا في الامر وصف غير كبد اغير مستاجر
في انما ده فافقه حتى تاري وكل ما يسمع به كورق رقتب فطن
وضمير

فلذا لم يجب عليه حتى لو تخلفت الضرر يستقطب الذنب وفي الشهر
ينبغي ان يجبه ويدل على ذلك ما في البرزخ لربنا لو تكبر بعد استنسا
فاخرج عنها الا لا تخرج عليه اهو ورجع الاستدلال ما فهم منه انهم
ينصرفون يا شحرا وانفسل من الاثم واجب جبر حتى كبرت الجبراني
وقوع في نسخة الطبري والاول اصح والله اعلم من حدثت عند
اسد بن الحسن عند ابيه عن جده مرفوعا عن جده جابر بن
بضم التعاقف يعني تجاهه فامرس القنبلة فذكرها فافترق
اجلاد الا لهما لم يفر من مجلسه وفي رواية من علمه حتى ينفجر
يجز على الصغار وظاهر ذلك ان اخراجه لا يخرج عن الجبهة عادة
المعنى واستدبارها لان اخراجه والادلة بالاسر قد بطلت ويد
قال اسمعوا حدادنا حكمته والادلة بالاسر قد بطلت ويد
بها ما لان سناحالا ما تتركه اولى ان لا يظهر في ذلك عند حد
انك من كذا ايكون هذه ثم الفصحى والنتيجة في الاشارة
ليلا لا قد وجد المصل منها امساك صفير ليو لا ويط
في القنبلة وكذا يكره تنزهها مد رجلا اليها اي القنبلة وقد
اسلفنا ان من اعتاد ذكرك لا تقبل منها دنة ويغاد هذا
ان تكون الكرهية بحجة ويكره تنزهها امسكها لتسحق
لها اي لا اجل بول او غائط الخواص استنبال عينها لانها مت
ايات اسد الباهرة كذا في البحر وكذا الحكم في عسك الصفيح كره
بول وغايط في سائر وجوبا في الاصح قلت اما كرهها
في الاكرالاخرجه الخارج الحاربي عن ابن هزيمة ويصح ان قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول احكم في الاما اللهم الذي
لا يجري ثم يفتسل فيه وفي الغلط منه واخرج مسلم عن جابر

عمرته يمشو فقه لا يكره استدبارها قال احمد الا سلام
يجوز الاستدبار اذا كان ذنبه سافطا على الارض وما اذا كان
مرفوعا فينبغي ان يكون مكروها لان عورته الى القنبلة اها
ورجح الشيخ شيخ الفقيه كرهها الاستدبار عطفها فكل ان
الاستدبار اها هو غنما ربيع المناخيريب وهذا كله اذا كانت
ذاكر القنبلة ولو غفل عن ذلك فقتلي حاشية فلا بأس به
اها فلو استقبل القنبلة واستدبر لا يستحق الكره لا نقله
في الدرر عن الاجناس انه اذا لم يكن المحدث بل لا فليست كره
اي تخريجا قال في المنيته وشرحها الحلبي في داني الرضوخ
الادوية ان يجلس متوجها اليه من القنبلة او يسا رها كى لا
يستحق القنبلة او يسند برها حال كشف المورة فاستقبالها
واستدبارها حال الاستدبار ترك ادب ومكره كرهه تنزه
كما في مد الرجل اليها اه كره سياتي في كتابنا كرها واثان كره
الرجل اليها وتدبرها دنة وهذا يقتضي التحريم الجبري
ولو في بيئات الاطلاق الذي كما مر في حديث ابي ايوب وثان
بما روى حديث ابن عمر قال ارتقيت على ظهر بيت لنا فر
رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم مستقبلا ثم مستدبر
القنبلة لانه فقل والقول القوي منه الاحتمال المصل المخصوص
والمد وغير ذلك بخلاف القول ولان التحريم والمباح اذا تناظر
رجح المحرم على المباح فلم يجز مستقبلا لها وكذا مستدبرها
بالا ولي غافل عن ذلك ثم ذكره اخرجه عنها بقدره لا مكان
تخطا للقنبلة قدما تنزع فيها ان يلقى ووجهه ان استدبارها كان
مصدرا فيه بالنيابة وفي القول مغلطة المتلوث ولا تكساف
فلذا



في المنتفع اذا كان الخلو فيه لمباح اما لو كان الخلو من فيه
على معصية فلا يكون بل يستحق للتنفير اهل كما صرح الخو
نير وكبر كنهه مسكده وصل على عبد لان المطلوب تعظيم
وتطبيب بجرها وفي ذلك عند المظالم وصل على المصير
يكون في مقام لا وروايت بعد احد علي جرق خير من ان يقيد
علي فهو حمله على القعود لقضا الحجة ولان الميت يتأذي
عائيا وفي سنة الحق والظلال هرا منها تحريمه افاده السيد احمد
ويحيى وهو لا منها قد تنفر فتزبد وتجنبه وفي طريقه الناس
لما صرح حديث ابن هرويق سر قوعا الذي تحريمه لانها احدى
الملاعن وسمي الاغني لانها سببا في لعن من يري ذلك
من الملاعة ويبعد الظل وفي حديث ابن عباس عند احمد
مر فوعا اتهم الملاعن الثلاثة قيل ما الملاعن يا رسول الله
قال ان يقعد احدكم في ظل يستظل فيها وفي طريق ابي تقع
ما وفي صريح يوحى لانه يور عليه الرأس وقد روى الهري
عنه في الحديث ايضا وحج فارقا وحج او غلة وقعب وكل
ذلك لحسنه اذ يبيد المستقيم بالذبيته منه وقد بال سعد
بن عباد في حجر لعله كان ما في الدنيا فانت فسمعوا مشيدا
لا يورف شغفه يقول وقتلنا سيد الخرج سعد بن عباد
رئيسا بهر بن طر خط فراهه ويحرم الذي الحن لو كانا
سليخ زاد في المني ويكوف في موضع يغير عليه احدكم
عليه وهو في حكم الطريق او ينفذ عليه يعني ولو لم يكن ظالا
لانتماع الناس به وجنب طريقه او قاتله او حقه خسته
تلفت بعض المارة ومنه في الحجة ولو راجع النجاسة وفي

قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقول احكم
في المالك كذا وفي المالك ايضا اخرج الطبراني في الاوسط ان ساد
رجالهم رتاه عن جابر قال نبي رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ان يسال في المالك الحاري وهذا اذا لم يكن ثمة غيره والا
بان لا يملكه الخو من السنة لقضا الحجة خايفه
وفي الجواب ان اي اكرهته في المالك عنه يعني اذا كان قبله
وفي المالك اي حقيقه او حكا تنزير بهير ويكره التنوط للمل
على طريق فهو روي او هو ض او عبي لانه يور في صير
الاقتناع بالما ويرضه ما البير ونحوه للنساء وبوصو للمجي
المية واخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر قال نبي
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يتخلى الرجل تحت شجرة شجرة
وبني ان يتخلى على صفة نرجار وتحت شجرة شجرة
ولا نه يور في التنجيس ما يستقط منها قال في الدرر خلافا
غير المشر ويخل فيه النثر الماكول وغيره ولو شتموا لا احترام
الكل ولا انتفاع به ولذا قال في الترتيب ولا على خصره
الناس بها هو ولحقه بذلك ما ينتفع به الدواب ولكن ثم
ان كان اظلا ينتفع به فيكرهها بغيره لا سيما في ارض وزرع لانه
ينبغي اني تنجيسه وتنجيس من يباشر العمل فيه وفي ظل يصنع
بالجلوس فيه لما اخرج مسك عن ابن هرويق روى قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتهموا الاغني قبل وحال عكاش
يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او في ظاههم وفي
تنجيسه بالانتفاع اشارة الى انه لا يكون اذا كان لا ينتفع
به كظل بعيد عن المارة فاذا انتفع ارجعته بان اكرهه
في المنتفع

ووردا بينه مرفوعا استتر هو است البرك فان عامة عذرا
 الفرج منه ومع طهره في المسمول سوا كان محل الاستنجاء وغيره
 تظهر اليد كذا في الدرر والباقي في وفي البرهان ويستحب غسلها
 قبل الاستنجاء وبعدة مبالغة في النظافة وروى الوليد الجدي في
 كذا انظر عروة الابريق والعقود بطهارة اليد كذا في الترخايم
 وكذا يظهر ضحى عدي عمة ما الاستنجاء مع طهارة ذلك للموضع
 اه وهذا يحتاج الى تقدير الى جعفر قال يفرغون غسل اليد
 بعد الاستنجاء لا ترها نجس بالاستنجاء كذا في الترهات ويصح
 انه بين كافر في سبب الوضوء كذا في الاستنجاء باليد وبعدة جيط
 مشدود لا يظهر بطهارة اليد ما لم يبر اليد بالجنب امر بالمينا
 كما في التقييد ويستتر طهارة اليد في الاستنجاء اي اليد قد تمت هذا
 السلامه ان الكعبة بان الذي يظهر ان هذا نجاسة على الذي
 وما فيه فلا يشترط زوال المين فملا عن الرجعية ثم قال
 ولما لم يمتح بان هذا في حقه المحل الذي لم تتسح النجاسة بالما
 لكنه لا يغسل وذلك تجاوزت الموضع فزادت على درهم ربي
 اثرها وهو لا يرج فلا بد من زوال النجاسة الطهارة اه وصحت
 كذا في قلت ازيلت الرجعية عن اليد كذا في الاستنجاء
 كذا في قلت ازيلت الرجعية عن اليد كذا في الاستنجاء
 وكيف يعلم زوالها عت الخرج الجواب ان اليد لا كانت الا للنجاسة
 وقد مست المحل بالذلك في زوال الرجعية عنها يعلم زوالها عت
 المحل الا اذا صارت محلا لغيره عن زوالها بان نجاسة الرجعية
 في يده ولم تزل بالانسل فانه يستقط اعتبارها عن المخرج ولما
 قال الا اذا خرج وقد مر في الاجناس ولا يضر بنا ان الاستنجاء
 عنه عافون استنجاء الموضعي يعني ترضاهم استنجاء ان استنجاء

المستعمل انما يصاحبه منه شيء فيجعل به الوسواس كما في نهائية بنت
 الاثر فان عامة الوسواس من انتشاره الى ان الوسواس اسبابا
 كبيرة وهذا اكثر ما ياتي منه وهذا الحديث اخرج الترمذي و
 الشافعي عن عبد الله بن معقل مرفوعا وروى ابو داود بعد تحريم
 ثم يقتل فيه وفي اخرج ثم يفرغ من اليد الحديث فروع يجب
 اي يفرغ من الاستنجاء وهو عبارة عن السبي فيما يقطع مادة
 البول بالاصالة منه حتى يستتر قلبه على عدم عوده ذلك انما
 يعني قال الترمذي انما ياتي خطورة او لا ياتي او لا يصح
 او غيره على الخلاف ونحوه قال الترمذي او يفرغ من يده على
 الا يرضع النخخ او يلف رجله اي على اليسرى او يترك منه
 صمغ او قوم يعني ويستبرئ بنوم على سقته اليسرى واليمين
 اطمان قلما استنجى كما في المضرات ويختلف اي المتطاع باحد
 ما ذكره المشي او النخخ او النوم او السعال او لغير الرجل اليمنى
 على اليسرى او التزول منه صمغ يطباع الناس وفي الترخايم
 ذكره كذا في النخخ في ذلك وشبهه عليه الشافعية ونحوه
 وامروا بالاعتكاف بالذكر وضرب قلنا وهذا المخرج والبرص
 اه قال عز من زادة وهذا الاستنجاء قبل الاستنجاء بالما ومعجوب
 جز مر في الخزانة والنظرية والترجمة في وحله في الاستكالات
 فربما يدل على حاله المباحات عن ابن عباس رضي قال امر النبي
 صلى الله عليه وسلم بغيره فقال انما ليديان وما بينهما
 في كبر شقها بل ما احدها فلان لا يستبرئ من بول وما الاخر
 فلا يمشي بالقيامة فاخذ حديدة رطبة فسترها لضيغته فخر
 في كل قبر واحدة فقبيل له في ذلك فقال له لم يخفف عنها ما لم يسا

وأما وقع في السراج فوضا ثم استخى لا ينتمى وهكذا ما في
 منيرة المعنى بانفط ثوبنا ثم استخى لا ينسد وهو كانه كاتلة
 ابن اسير الحاج عده نحو كل ذلك على ما اذا استخى على خلافه
 المنصور فتنه والده اعلم والا بان لم يرج صفته لا ينتمى
 وهو كانه على فرش فخر حتى ابتل الفرش اوسى على حاشية
 سرالانت يا بسطة او لا كانه هو ظاهر الاطلاق وشك في البرزخية
 لكن في الملتقط شى على حاشية يا بسطة وقد مر سلول لا يخفى
 وكسره يتخفى لانه ايا بسى يجذب الرطوبة اه ويديه ما في
 الدر المنبجي للمازج وضع ثوبا رطبا على ما طين بطين يتخفى
 لا يخفى لان الحاف يجذب رطوبة الثوب من غير كس جلاد
 ما اذا كان الطين رطبا هو ان ظهر غير اى عيب النجاسة اى
 في احد جنبى الناي او واحد قديم الماسي يتخفى والذي في نور
 الايضاح يدل المين الاثر وهو روى لومر الريح والطير وكلى
 ان يقال بان ظهوره الاثر يدل على وجود المين يتخفى به ما
 اصابه وقد اشار انك ارج اليه بالنسبة التي تليها انما يستغني
 هنا بذكر المين عن ذكر الاثر وفي النكاحية ينسب لغيره
 احدثها وهذا في صناعة البديع يسمى الاحصان والا بان
 لم يظهر في الناي والماسي عيب النجاسة ولا اثرها لا يتخفى
 فلا يبرر يفسل تدبيره وجنبه الماسي للفرش ولورقته
 النجاسة في نهر فاصاب كونه فظهر اثرها يتخفى الثوب والا لا
 قال في لمسية وشربها الحلية جار بال في الما فخرج منه رشاش
 فاصاب منه ذلك الرش ثوب انسان لا يتنج ذلك جوارحه
 حتى يتبين انه يمين ذلك الرش بول وكذا ان رسيه المذرة

عني بوجه المسته بان ارجي مقعته حالة الاستحاشا انتمى
 وهو كانه الانسان لا يتنجك عن نجاسته بغيره ثم ارجا
 المقعته كانت تلك النجاسة منفصلة عن داخل ذلك
 المين سرور على الخرج المفتوح مع ارجا ثم قد اخذت بعض
 بستر منه بربو النجاسة من احدى السيلاني فافتت فانزع
 بهما بحت فبدا لهما ابرحاج با حاصلا ان هذا سبب على ان
 المستطيف لم يحصل الا با دخال الاصم في اليد وعند خرقها
 لا يتخلو عن تلويث وهذا القدر ناقص والا ففى المقعته غير ناقص
 وقد نفس غير واحد على انه لا يدخلها قال ثم اذا لم يظهر للقول
 بانتساض الوضوء بالاستحاشا على وجه السنة وجبه سوى كون
 ادخال الاصم في اليد شرطاً فيه ولا ظاهراً لغيره لانه ناقص غير
 شرط و ان ادعي مدح الانتساض بالاستحاشا المنسوت بغير هذا
 المظهر فليدبر البياض لتنظر فيه والله المستعان اه قلت ولا
 حاجته الى اعتبار ادخال الاصم بل الملة انفصال النجاسه
 ارجا لم المقعده وبرزها ناقص ولذلك فسرك ارجا الاستحاشا
 المنسوت با رجاسه المقعده لا با دخال الاصم وغسل اليخ الرجعي
 رج عن هذه الملة والتمتع بالماله من النجاسه اى ارجا
 قال لكن ذكر الشى في غير موضع ان الدخول كان داخله من مخرج
 الحقنة فيقيد النقص بان كان الا رجاسه وصل الى حاله انكشف
 فيه ما فوق موضع الحقنة اه يعني ان عاسة اليد المجل بعد
 ارجا به دخال ولا يترتب النقص بجره الا دخال الا اذا وصل
 الدخول الى موضع الحقنة فنقول لا اعتناء ولا دخال واما الملة
 في النقص ما ذكرنا من انفصال النجاسة انما سبب قبل الا رجاسه

اذا تغيرت احد اوصافها فاذا اتصل الرشاش منه واصاب ثوب
الانسان ولم يظهر فيه اثرها ظهرت الما لا يتنجس اذ لو تنجس
لما كان متغيرا بغير الجاهل مستغنى عن الركبة التليل الذي لم يكن
في حكم الجاهل اذ اذ وقعت فيه نجاسة تنجس مطلقا نظر اثرها
فيه ولا فائدة في ذلك المتعمد من غير نجاسة لا محالة ومن هنا
ان دفع ما قاله السيد احدى وجوها للحجبي من ان الركبة مثل الجاهل
لان الغالب ان الرشاش المتصا بعد من صدم ينجس انا هو من
اجزاء الما لا ميت اجزاء الشيء المتصا به نجس بالثاني مالم يظهر خلافه
ثم قال ويظهر من هذا التليل ان الما التليل لا يتنجس في اثناء
الوقوع بترتيب عليه ان لو وقعت نجاسة في طرف حوض صبي
فاخذ ما من طرفه الاخر عتية الوقوع بل قد يصل يكون ظاهر اثره
انما لا يمكن بسريان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان نشي
فيه مع قرب ميت النجاسة فعدم نجاسة الطرف المتبادر لطرف
وقوع النجاسة في ان الوقوع اولي اه قلت هذه الاستفاضة
لا تقوم الا على قول من لا يفرق بين الجاهل والركبة القليل تشبه
لن ثوب طاهر في ثوب نجس نجس الجاهل مستل بالاحتراز به
لو ابتل ببيبة النجاسة كالبول لا ينجس يعني والسبب انما هو
من النجس المبطل بالما لا ينجس فلا ينجس ما ان يكون كل منهما اجزاء
لواضع قطر ولا يكون واحد منهما كذلك فعلى الاول يتنجس
الطاهر اتنا قال وعلى الثاني لا يتنجس اتنا قال ان كان يجت لـ
عصر الطاهر قطر ولو عصر المتنجس لم يتنجس اتنا قال ايضا
ولو عصر اي النجس قطر ولو عصر الطاهر لم يتنجس عند
لحمه وخلافه الجاهل في ثوب النجس عند الماهر المكتسب فان

في الما يخرج منها رشاشا فاصاب ثوبا فان ظهر فيه اثرها تنجس
والا فلا هذا هو الحق اربعة اخذوا التفسير اهل المائث سما لان
الما خارجا او ركبا وفي ثوبه فاصاب ثوبا فخرج من الجاهل غيره
في بول الجاهل فقال اذا نال في سا ركبة فاصاب الرشاش اكثر منه قدس
الدرهم انه ينسد ويمنع جوار الصلابة وذكره محمد بن الفضل
عكس اختيار التفسير في الجاهل والركبة وهو انما كان في رجل
الرجل نجاسة يخرج الرشاش اي الرشاش فتسبي في الما يخرج رشاشا
فاصاب ثوب الركبة صا روضع الاصابة منه المكون نجاسا
كان ذلك الما ركبا او ما لا يملك في رجله نجاسة فلا
يضره والاصح هو الاول لان المتبين لا يزيل بالثوب وقد سئل
ابو نصر الدباس عن من ينسل الدابة فيصيب من ذلك الما الذي
يسيل منها شيء او يصيبه من عرقها شيء قال لا يضره قبل له
وان كان قد غرقت في بولها او روثها قال اذا جف وثبات
ودهب عينه لا يضره ايضا وذكره في الذخيرة اذا القى في المتلطح
بالعدرة في الما الجاهل في ارتفعت قطرات فاصابت ثوبا نشا
اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر الزري لا يجب غسله الا ان
يظهر في الثوب لوث النجاسة وقال صير بن يحيى يجب عليه
غسله ظهر ان لم يظهر والاصح قول ابي بكر لا تقدم اهو قلت ولما
الطاهر نجا يتنجس بخالطة النجس ويظهر الا لم يزل لا يضره
السبب مع ذلك الرشاش فان لم يظهر فالرشاش باق على اصله
في الما لا يضره وهو من الما الموضع فيه لا من النجاسة ثم طاهر
بني ان ادى مع النجس بالما لا يضره في ثوبه في ثوبه في ثوبه
ولان الما الجاهل اذا وقعت فيه النجاسة لا يصير نجسا اذ

رطباً او جلس على ارض نجسة ترطبت او لف الثوب اليابس المظاهر
في ثوب نجس رطباً فانثرت الرطوبة النجسة في ثوبه او في معمله
فنبطلت كانت ثوبه رطوبته حال الوضوء الثوب او المصلي يتألم
منه شيء يتنجس والا فلا وقال شمس الابجدة الملو اني لو كان
تأثير الرطوبة حال الوضوء الانسان يد عليه بتل يده يصير
الثوب والمصلي نجساً والا فلا وهذا الذي ذكره شمس الابجدة
تريب في المعنى من القول الاول لانه اذا كان حال الوضوء قتل
فتل يده عند الوضوء عليه والا فلا قلت قوله او لا لو حضر
الثوب او المصلي يشير الى اغتسال التل من المظهر وهو الموقف
لا قدسناه عن الملو اني ثوبنا تمل عن الملو اني اشار الى
اعتبار التل من النجس لامن المظهر لانه قال لو وضع //
الانسان يده عليه اي على النجس الرطب او الارض النجسة وهو
المراقت لا تتلناه عن الملو اني ثوبنا تمل رطباً اسه تال وهو النجس
مستوفى ليعقد عليه فاره وجدته في ونجس رطباً فتخلل وفي
تقديمه الرمي على التل اشار لانه لو كان بعد التل لم يكن
مطلماً قاله النتنال ان كانت النار وقت رطبها تمسح به
يجب ان لا يشبه لسانها جز بسبب التسرع في التل

خلا لا يوجب انقلابه الاجزاء النجسة طاهرة قال في شرح المنية
لوروق البول في المخرج تخلل في الخلافيات لمدى العالم انه لا يظهر
فلم ان المصير اذا اتنجس ثم صار خطاً تخلل لا يظهر ولا يات
من الملبس في المصير ثم تخلل لا يظهر ولا يات ولا يات
رطباً قبل تسخينه لا يتنجس لانه لم يكتب المرسى الا الحارة
وقد رالت باخرها فلا معنى الحكم عليه بالنجاسة في حال نجاسة

كان بحيث لو حضر قطن نجس والا لا سوا كان المثل النجس ينظر
بالمر لا وجه قول المهرور ان النجس اذا كان يتل بالمصرفان
قطن اثره مختلفاً بالنجاسة وعند ذلك يكون المنع من المظهر
قد كثر من النجاسة وان كان لا يظهر منه شيء بغيره الا «
نوي انك اذا حسبت الما على ثوبه فانه يفضي فيه اوله تشبه
له ولو حضره لم يتل الا اذا كانت كثر افضي كان النجس بحيث
يتألم رطوبته نذرت في المظهر نجس المظهر وهو المراجع
عند المحتسب والسيد ابو اسعود اختار ما قاله الملو اني استنكح
بما ذكره في اكثر رتبه لانه مسكن من مسابلي سبي آخر الكنا ب
ما قصه في ثوب نجس رطباً في ثوب طاهر يابس ظهر رطوبة
كن لا يسيل لو حضره لا يتنجس وهو الصحيح وانشر بلدي في
الامداد وكذلك الشيخ الرحي لم يوجها الاقول المهرور الا اي
وان لم يكن الثوب النجس مبتلاً بحيث لو حضره يفسد لا يتنجس
المظهر الملعوف فيه لانه ما صابه منه مجرد الداء في وجهه
من الما الذي ابتل به النجس لامن عن النجاسة ما لم يظهر
اثر النجاسة من ظم اوله اربح لان ذلك يدل على انتقال
النجاسة اليه اذا لم يدل على وجوده المعنى ولو لم نش
لما صحت ثوب مبتل بنجس مولا ان ظهر ثوبه في المظهر
تنجس لانه قد تدرج نجسته او ظهر اثره اي ليلو من لونه او
جده او ينجس المظهر نجس لانه وجود الاثر يدل على وجود
النجس في الما ان لم يمتد ولا ظهر شيء من آثاره لا يتنجس لعدم
ما يدل على انتقال النجاسة اليه فلا يحكم بنجاسه وفي المنية
نحوها على رطباً المصلي اي السجادة على شيء نجس
رطباً

حكم بنساج جميع ما بها حتى الباقي بعد امتداد التفتيد امرت في
 يركضتي حكم بنساج ستة ماؤها مطلقا يحمل موزها على التفتيد كركها
 اقرب اوقات الحدود اذا ولا يستخرج الما من البئر ثم وضع في
 الجرة ثم يوقد منها في القوتة زهر الخيل فيصاف حكم الدنيا اذا اهل
 اضافته الحادث الى اقرب وقتا كذا في قوله بعد الا ساءة فلا تفتون
 قربة منها معلومة من سمت والعمري من تحت والنا لفت من ذيب
 اخذ من كل واحد من التراب المذكورة حصه فخلط جميع ما اخذ
 منهن موجد فيد في المختلط فارة لا يدرك هل خرجت من
 قربة السمن او المسمل او الدبب يصورها في التفتيد فان خرج
 منها بسبب حرارة الشمس وكذا لو وضعت في النار على النار الاله
 فسمت اي حكم بنساج قربة السمن لا تخد رها منها ولا اي
 وان لم يخرج منها الدهن فان بقي اي الموضوع في الشمس يحال
 الجذب في الجبر والحكم الما كذا في القاموس والمرد ان ما عليه
 صار حامدا وافتاده حال لا بعده نبيسا فالسكر اي مفرقة
 السكر مستحسنة وانما كان جوده عليها دليل على انفسه لان
 المسمل اذا اصابته الشمس تلاحت اجزائه وفاسك بعضها
 ببعض وهذا لا يظهر على النار بل يسيل اجزاه ويبقى سائلا
 اي وهو منقطع فالدبب اي قربة يتفتيد لان الدبب يتقطع
 بعضه عن بعض بحرارة الشمس وهذا الم يعلم التربة التي تولت
 منها النار كذا في مآلها علت فلا اشكال وهذا اذا لم يتخلل
 زمن بين ذلك اما اذا تخلل زمن يكن ان انفارقة تولت في الا
 الذي اختلطت فيه هذه الاشياء يحمل على ان الرقوع حصل فيها
 كالماتر الساكنة للعدة المذكورة فيها يحمل الجرم في الاية

بالخرقة والنجاسة الخربة زالت بالتخلل وحتى قال السيد احمد رح
 يتامل وجه عدم النجاسة فاذا وقع في بئر فارة واخرجه قبل
 الا فتخرج منها عشرة وجوبا فان قيل ان فيها استحال
 جبي الخرابي الخلل ورد ما اذا كانت مستحقة اه وفي شرح للنية
 عند الخللاصة ولو وقعت الفارة في العصير ثم تخلل لا يكون
 بئرته ما لو وقعت في الخمر المختلار هو بين ولو ربيت قبل انشائها
 لا يظهر التخلل لانه نجس قبل ان يتجر وتكون ان يقال ان انشائها
 وان كانت نجسة قبل التخلل مثل الخمر كذا في الخمس لا يترق وتقدم
 فاذا اقيمت ثم ظهر الخمر بالتخلل فلا يظهر الا بالانقلاب المعين بجلد
 ما لو وقعت في بئر فارة نجسة فلا فاتها الما الما هو فتقر فيه
 بجيب السرج وان لم تنسخ ولا يرد ما اذا انسخت في الخمر
 علت من ان ذلك الا ترميد التخلل مستورا عند تعالى علم وقع
 خمر في خلل ان كان الموضع قطرة لم يحمل الا بعد ساعه زمنية كما هم
 وانهم عند الاطلاقات لان الفترة لا طم لها ولا يريح يستدلون
 على انقلاب عيها فيعتبر عضي الساعه كذا في نقل في التفتيد
 اني حاددهم يحمل الما وان كان الموضع كوزا يبي شي كبر
 حاد الما ان الما يظل اشرفه فان صاحب الحد رجب دليل في
 انقلاب غير خلل وانه ينفرا في شيء قبله حكم بنساج ستة
 كبيرة فان ظهر الخمر في الخلل لم يحمل مطلقا لوجود عين الخمر فيه
 حتى يندم الا ثوقا له وجدت في قوته هي ما يستخرج فيها
 الما من غارس وغيره ويكون صبغة الارض فالمدان لا كبر
 في السابطة يعني وسلت التفتيد من جرة وسلت الجرة مدبير
 ولم يبره هل ماتت فيها ام في جرة بيني ليعلم انها ماتت في الجرة
 حكم

صاحبه لا يقتدث باحدهم لا خصال انه تطهر بالغسل انا
الشرب بل لا يتخري فيها لو كان اقلاما طاهرة بل يحكم فيها بان
وانها نجسة فيستحب ولا فصل حينئذ ان يركب الاولاني او يخلطها
اسماد اليكون يجهد فقلنا لا حقيبة اذا راقها ولست بال
المطهر عند خصلها وكذا لو كانت على السور الا لشدة ريقه الذي
فانه يتخري ولو كانت انا طاهرة في تخس اولاني نجسة وكذا الحكم
في جميع الاماكن كرهنا وخلو لبن وزيت وارتق بينا لبن
والاولاني ان الشرب لا يخلط فيه ستر المورقة بخلاف الماء في الوتر
والسائل فان لم خلسا ويخمر لم ان يصلي بالكوب النجس مستمرا
ان لم يجده غيره ولا يجوز ان تطهر بالماء المتخس اصلا والكره في الخلاء
بالسنة ان بينها عللا مكية الفصل فصل والابان كانت الغلبة
للكربة تخري ولا فلا كما في الملتقط قلت وهذا ان لم يكن مفضل
ولا يتخري كما لا يخفى وفي الذخيرة ما حاصلا انه ان غلب الطاهر
في الاولاني والثاني او الثاني نجس في حاله الاختيار والاصح
اعسابا للثاني والاولاني الاختيار لا يتخري في كل من في المصطر في
في الكل الا في الاولاني لغير المصطر والسائل وسيا في بسطة في الخطر
والاباحة وذكرنا في عدة اذ لم نطلق من مساويه امره او اعصا

من اما سنة فلا يتخري لو طهر ولا بيع فراجعه ان ثبت بحرم الكل
كم اتفق لا يذلل الا بالجملة انا ده الشرب بل لا لا يحرم ومن
وفي التسمية تتلوه عن اني حامد الموقر اذا انتنت لا تخس في كل
عن صلاة الجليلي المطام اذا تغير واستد تغير ويجوز ولا قال
في حرمانه المتناهي في الخطر الا بالاحداث المطام اذا تغير واستد
تغيره فنجس له وفي كتاب الاشرية ان بالنسبة لا يحرم على ما قال

لان اذا اتنا رض الجران من عدلين تنسا قضا فيرد الكلي الى اصل
والاصل عدم حل الجران بدون التذكية الشرعية فلو اخبر عدل
بان هذه المشاة مبيته او سركته التسمية عند اذ يتجسس
بالخروج ابانها فلا تارة شرعية تنسا قضا فقلنا وجها
الى الاصل والاصل عدم حلها بدون التذكية ولم تنسب ويجل
يجوز لكل مني الا فلم اخبره عدل بطهارة الا وعدل اخر اخبره
بنجاسة تنسا قضا رجسا فيه الى اصل ما كان عليه وهو طهارة
اذا اخبر سنة عارضة والبقين لا ينزل بالشك والمطام والرجح
عدل بطهارة ولا خبر بنجاسة اخر خبره عدل بان مستحب والاخر
انه ملك رجسا الى الاصل وهي المطهارة في الاول وحقيقة
اليد في الثاني يتخري في ثياب اقلاما طهر يبي لو كانت ثياب
مختلطة والكرها نجس وادخل طاهرة ولا يدي بالمطهر منها يتخري
فان غلب على طهرها رده صلى فيه ثم اذا تخري في واحد شي عليه
الصلاة فذكر كل وقت ولا يجوز له فتص فيه بغيره لان الاختلاف
التخري انما هو في التمسك ان اذا طهر ثيابا تحرمها الجاهل سنة انا ده
الشرب بل في قال الشيخ العجفي وانا يتخري في ثياب المطاهر لانها
لا انت الا ثياب كرها نجسة فيسلي في واحد منها عند الضرورة

كذا هذا ويتخري في اوان الكرها طاهر يعني لو دخلت الاولاني
اختلط على حورة لا عما نجس يتخري فيها اذا كانت كرها طاهرة
فلو كان عنده قلاذ اوان ثياب طهران ولو صدغ تخري
والمركب النجس واستعمل الاكيني ولا يجوز ترك التخري ثم انظر
انما اضطاجب الاعداد كما في الامداد ولو تخري ثوبا من اثار
في ثوبه اوان احدها نجس وترضا كل واحد من الاخير انا
صاحبه

لا المروث وهو خلقه ما مال اليه السيد اجد رح وقال لنتال
لوجود الشفيع في حق البئر لا يترك لانه لا يصلح بغيره كما في
الظهيرية زاد في الخلاصة ولا يباع كمن فافع الطرس في
بيعه لعلف الظهور كذا افاده ابن الشيخ اهه والدي يطلع
الحا طر التعديل الذي اشار اليه في الكبرى والدماع لم يزل
كل جيران كبير يمين فان كانا فوذا فافا وفي لغيره رارة
حفتا او طاهر فهي كذلك خلقه فوفا وفي لغيره رارة
الشاة كالدوم وقيل كبيرها خيفة عندها طاهرة عند محرم
فروع هذا ما ذكره وفيها اذا ادخل المارة يعني مرارة مايكل
لح في اصعبه لرحته يركه ذلك في قول الامام لان عنده لا
يباح التناهي بيمك ما يركه ولا يركه عند ابن يوسف
لان يباح به التناهي عنده وفي لغيره وفي لغيره وفي لغيره
المليت اخذ بقول ابن يوسف لكان الحاجة ذوى الخلاصة
وعليه الفتوى وقياس قول محمد الا يركه ذلك مطلقا لطهارة
بول ما يركه كل عده ^{في الكبرى} قد تقدم وهو ما يحرم
البير من جوفه الى غده فيا لكر نيا ويقال فيه اجره كذا بلية
وفي النسخة فتلا هذه الاذال ^{في الكبرى} انما فاسا، الشوب
فكرهكم بول لانه قد ورده جوفه فيكون فحسا فحاشه غفيرة
عند ابن حنيفة وخففة عندها كالا اختلاف في البير كما تقدم
في الاجناس حكم المصير حكم الاكل لا يفسد الكاري والكبير ما لم
يظهر فيه اثر الجائسة وتزال به الجائسة الحقيقية فلو سأل
رجل من بني رسول العنب مع جرة المصير لا يفسد ما لم يظهر
اثر الدوم عند ابن حنيفة وابن يوسف كما في المالكين وما عند

يحد الائمة لخرجاني يحد ما ذكره المجلد بن علي بن مائة التفسير
ذكره في الاثرية على نفس التفسير قال الطحاوي في تشكيل الآثار
الحكم اذا انتهت كجر المله والسحن واللبن والزيت والدهن اذا
انتهت لا يجره وقال القاضي عبد الجبار اذا وقع في اللحم ودونتين
لموطاهرو وقال في انهاء يثتم الاستحالة في فساد لا تجب
الان التغير الى فساد لا يوجب الجائسة اهه فاما ما في المتن
اذا استند في اللحم فانه يفسد على ما في الخزينة وصلادة المجلدي
وعلى قول غيرهما لا يفسد كمن في الاسباه في فساد النوايا لانه
اذا انتهت لا يفسد والطعام اذا تغير واستند تفسده يفسد حكم
والبن ولزيت اذا انتهت لا يفسد كجر المله ^{في الكبرى} وقد تقدم
او غم اورث صلب يركه بعد غسله ولو وجد في حي لا يركه
وفي لغيره خائفة اذا وجد الشفيع في بئر الا بل والشم يسفل وفي
النجية يخفف بلانا ويكمل وان كان في اخفاء البئر لا يركه في
الكبرى الصحيح ان يفصل بالانتفاخ وعده ويسوى بين البير
والحي اهه يعني ما انتج فتداستحال وصار جائسة فلا يطهر
بالنسل ولا فرق بين ان يكون في البئر او لروثه او حتى وحاشا
بني صلبا ولم ينتج فلم توجد فيه الاستحالة وتخرج على طهارة لا لا
الا انه متنجس بمصاحبة الجائسة فاذا غسل بالانما وحفت
في كل مرقط فخرجوا المله وعلى هذا ما يقتل ان يذو البطح
يستخرج منه العذرة صلبا غير منتج ولا متغير كوني طاهر بعد
النسل والنجيف يخرج المله ويجوز ان يركه وان لم يفسد فشره
تأمل رحتي قلنت فملي ما نزره د يكون صلب صفة التفسير

النجس بالماء هو يغسله قال هو الصحيح فساير الاقوال الالهية
لربا هي فاسدة فمن ذلك ما قيل ان الصبر والاما كان غسلا
فالطبي نجس والافطاهو وتبيل العبرة للزنا وتبيل الماء الى الين
حتى اذا نال النجس الرحيق والشم تبع البرازي وصاحب الخلاصة ومنه
واقترها وبما يجاب عن قول الحلي من لزوم طهارة سائر الكليات
اذا ما يستكره بان فيا لطيف سريره ولا سيما انه يظهر
بخلد في غير هذه مشي في حمام فدا وكيفية ونسب الحمام
لان لا يوجد في حمامات مصر اجتماع الماء في تربتها مع غلبه وجود
النجاسة في بعض المستعدين وربما بالاحد في الحمام او غسل
توحا او جارات ثوان الخارج من الحمام تخوض في ذلك الماء
لا يحكم بنجسه ما لم تحتض فيه النجاسة وذلك في الاحتياج
لا نجس ما لم يلمس النجاسة ونجس ونجس انشها او عظم النجس
النجاسة خالصة وهو غير حار لان الدنيا يسير والاصل في النجس
الطهارة وذلك كما قالوا في ردة الطين في الطريقة فيها نجس
لا حكم بنجاسها ما لم يمس النجاسة وحتى قال في البحر
في الطين اوصا به لا يجب في الحكم غسله فلو صلى به جاز ما لم
يشبه ان النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجبة
ومقتلح رذقه ولو لم يمسك عشرة في الموقفة الاعادة وشبه
لو اصاب ثوبه او بدنه وقال الباقي ولو توفضا وشبه
على الواح مشرقة بعد شئ من برجله قد رلا حكم بنجاسة
رجله ما لم يعلم انه وضعا على موضعه للضرورة لا لئلا يحد
الماء الا نجس لانه يصير الماء كالماء يعني لو كان الخوض فيه
وكان الماء ينزل ليس من الا بدوينة وكان الرق منذ كانا فانه

محمد فلا لان الماء الجاري انما لا يتنجس بتوقع النجاسة فيه
اذا لم يطهر لربا ان لانه بعضه يطهر بعضا وهذا لا يكون الا
لما عده لانه لا يبيع كما لا ينزل النجاسة عن اليد والوكب
لا يطهر بعضه بعضا ويحتمل ان يكون محمد راجع لثقة الامام
في الصبر الجاري كما اشار اليه الحلي في شرح المنيبة رطوبة
الفرج الداخل طاهرة كغير رطوبة اليد غير انما تنفست
كالدم والخطاط والبراق والرقق يفسخ الاذن وكذلك طوية
الولد عند الرلا دقوا لسجلت اذا خرجت منها ما وكذا البقية
فلا يتنجس بها الثوب ولا الماء اذا وقعت فيه كمن يكره النجس
به للاختلاف وكذا الا نجسة هو المختار وعند ها يتنجس هو
الاحتياط كما في الترخا منية كمن هذا اذا لم يكن مدم ولم يخالط
رطوبة الفرج منفي او مني من الرجل والمرأة خلدا لها واما
رطوبة الفرج الخارج فطاهرة بلا خلاف رحيق المبرق للطاهر
من تريب وما اختلط به يفتي في الاشياء التراب الطاهر اذا
جعل طينا بالان نجس او كسر عفر والتفتي على ان النجاسة
للطاهر وهو قال ابن الهام ولا كره على ان اياها كان طاهر الطين
ظاهرا وهو اختيار ابي نصر محمد بن سلام قال البرازي وهو
قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه راجع في الخلاصة بعين
سيا اختار الحلي في شرح المنيبة وهو توجيه ضيقا في يفتي
ان جميع الاطعمة اذا كانا ما وهما نجسا او دهنها ونحو ذلك ان
يكون الطعام طاهر الصبر رطوبة اخرى على هذا سائر كليات
اذا كان بعض مفرقاتها نجسا ولا يجني فسادا ولله والنعمة
ابن الميت دمر وقاصفا نجس حكما بنجاسة الطين لان اختلاف

النجس



وافشا الرجل ما يجري بينه وبين زوجته من سميت الرجل
 اذا اغتبت فذات ليس من هذا القبيل لان الشري يمتقي
 التحريم هو قال في المفيض وينبغي لمن دخل الحام ان يكثر و
 ييب المامتا فوا ويكره التنف وهو جنب اهليا ^{للمسنة} ثانياً
 واهل الذمعة قال السيد احمد ومثلهم اهل الحرب طاهرة طاهر
 جواز الصلاة فيها من غير كراهة وفي التجنب ان الصلاة
 في سرور بل اهل الذمعة مكرهة قال الحلبي لانهم لا يسنون
 ولا يستنجون قال السيد احمد ولا مانع من اكل هنة في بيابان
 ايضاً لعدم تقايرهم النجاسات من مسكر وغيره فانها تشترط
 منها قلت ويكره ما نقله الما قاضي عن بعض المشايخ قالوا
 تكره الصلاة في بيابان المسقة لانهم لا يتعمرون الخروزي التجنب
 الاصح انه لا يكره لانه لو كره في بيابان اهل الذمعة الا انكره بل
 مع استحلالهم الخ فربما ادليا هو وفي الوارحية لا يابس ليس
 ليا ب اهل الذمعة والصلاة فيها الا الا زار لسراويل فكل
 فيها الصلاة مالم يفسد وعند الثاني لا يكره لان الاصل
 الظاهرة اهر بياح اهل الحام نجس الديناج ما يكون سدا
 وكثرة من الخروزي اهل فارس هم جيل من الناس ينسب اليهم
 النارسي كما في المغرب فكلهم فدا في الديناج البول طاهرة
 ان ذكراً مسلم يقبلاً وتولد له من غير عمل وبيع في النية
 ولا تجوز الصلاة في الديناج الذي ينسج اهل فارس لانهم
 يستغلون فيه البيوت للفايدة في برقة كذا ذكره ابن الماهر
 في شرح البداية وذكر في الغيبة عن صلاة الاثر عن ابن ذر
 نجي نا للصحيح قال فيه صبي يهتج فيه التوب ثم يفصل كذا نا

في حكم الا الحاربي فلم وقعت فيه نجاسة في حال نزول الماء
 وثمة ارك الزرق ما نجسته الا ان يظهر انهما فلو جاز اخذ
 الا من الابنية انتفى المدد ورجا انتفى الرق انهم فصار
 الا اركا في حاله الاخذ فلم تكثر علي يده نجاسة
 في الحروف حاله الاخذ فيستحسن او يستطال المستطال فيه
 فيستحسن على القول بنجاسة الماء المستعمل للتكبير في الخروج
 الى الحام كل يوم صباح حيث يهتج عادة له ليس من المروءة
 لان فيه انظاراً ومقتلوب الكناية الاولى مطلوب كان وهو
 وهو ما ينبغي اسراره ولذا كان مناسبا لمرسرو عبارة
 المفيض اذ فيه ايد ما يجب اخفاه وعلى بعضهم بان يدخل
 بصلاة الجماعة وقال بعضهم في توهيب قول التمس مطلوب
 الكناية انه ينبغي به ان لا تكون كما هو المتبادر من هذا ليس
 من القلب المصطلح عليه في علم البديع وهو ان يكون الكلام
 بحيث لو عكسته وبدأت عن حقه الاخير الى الاول كان الماصل
 بينه هو هذا الكلام كقولنا في فلكك وركبك فركبك
 قول انا امر مودته لكل هولاء وهن كل مودته تدوم هو قال الشيخ
 الرحي صوابه مطلوب الكناية ومن هذا هو الاصل في التفتيح
 فخره الكناية ثم ان فيه ايد في كلام التمس الا يخفى ان لا يوقع طاهر
 بالخطبة ربا كبرت في الزمان ظهر منه في البديل اذا انتفى لركبك
 بطول الكنايات اذ لا احتلام ليدل لم يكنه الاغتسل في غير
 الحام هل المرة ان يترك صلاة الفجر فليت التمس طه هذه
 الصبارة اه وقال العلامة الحيزي الرضائي دام ما نرى عنده صلى
 الله تعالى عليه وسلم زوا لسباع قال الخطابي وهي المفارقة بالجامع
 وفاقا

في البحر وفي الملتقط اذا راى على ثوب غيره حاجة كبيرة
من قدر الدرهم غيره ولا يبيعه ثمكدها ولا امر بالمعروف والنهي
عن المنكر على هذا المذکور من التفصيل فاذا غلب على ظنه
الاقتضال وجب والا لا ويستلزم الوجوب الا من على نفسه
والاخير ويستلزم في النهي ايضا ان لا يغلب ساهوا عظم من
الذي ينهيه عنه والوجوب فاقب على الغالب ولو كان امره
ونهي لا ينفيد حمل السجادة بغير السبيل الموهلة وتستدبد
الحكم ما يصلي عليها واذا كانت من حصير نهي ولي والا فاقب
كانت من الثياب المتطهنة لا من الارض ولا من السجادة المتخذة من
والا فلي ما ينبغي من الارض ولا من السجادة المتخذة من
الصوف والشعر فاسجد عليها مكرهه كما نهي عليه غير واحد
والمراد انه مكرهه تنزيها وقال المصنف في تخرج البخاري في
كتاب التيمم وسجود الصلاة على السجدة المتخذة من السكة
الخل يسر كما في صغيرا وكبير اهل هذا الاقرب الى التواضع
غلاف الصلاة المتكبرين على سجدة واحدة من حرفة الصلاة عليها
والخائضين ومنهم من يبيح له سجدة واحدة من حرفة الصلاة عليها
مكرهه نوافلا كما في حاشا اولى احتياطا لعدم الحاشا فلهذا من المأثورة
وطبعا فانها في زماننا اولى احتياطا لعدم الحاشا فلهذا من المأثورة
في المساجد كما هو مشاهد لا وره اول ما يسأل عنه في النهي
الظاهر لا ولا ذلك وره عامة عذاب القبر من البول وقد
اسئلنا عن صلابة تعالى عليه ولم مر على قبره بعد بانه
تقال اما هذا فالحال لا يستبرئ منه لو لم يفر هذا الوضوء واو
من يسأل عنه في المصطف الصلاة فلو صلى على مكان خسر

فيظهر وقد تقدمنا في فصل الاسرار ان الاولى في مثلها ان يغسل
حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الدباج المذکور وجوه لا يصفو
ولا يبلون به الماء هو طاهر وان كانا يصفيا يظهر بالفضل و
المرثل كما في التنية الكيفية المذمومة يد هذا الخبر اذا
غسل يظهر ولا يضر بنا الاثر والحد الذي تدبر ولا يغسل
منه بها ولا يتخير في الجاسات في دبرها ويلقونها على الارض
الجيسة فلا يغسلونها بعد تمام الذبغ لانه طاهر تحرق تحرق
الحفاف والملاعب وغلاف الكتب واللامنها وطبعا وانما
اه راى في ثوب غرق حاشا ما لها الصلاة معه وهو ما راى علي
الدرواهان غلب على ظنه انه لو اجترأ في ثوبه الخاسة
انما اوجب الاخبار كما لو انه يتوضأ من ما نجس يفرض عليه
اجترأه كما في الامساة والا ابي وان لم يغلب على ظنه امتثال
امره لا يجب عليه الاجابة كمن يتخير بل يندب من ذوق الى ربه
ولعلم يتقون وكان سدا رسول الله صلى الله عليه وآله في نفسه
وسلم حاشا هذا الكلام على الامانة وحمل في ذلك المصنف في
الخطيب وما لهم انهم رضى في مصروف الامانة ولا في عالم الملتقط
ولا يتخير بالتقوى ولا بالفضل ولو باعدهم سلطان او خرج او ولد
له قدرة على المنع لا يلزمه ولا يباح بتركه كمن لا يعرف الامور التي افضل
وان غلب على ظنه انه يضرب او يقتله لا مذكورت سبها فقال
تعالى ام الصلاة واسر بالعرف وانما عن المنكر واضطر على ما
اصابك اي من ذلك وهو ان اذا اوصت ان ذلك من غير الامور
اي من حق الامور ويقال من واجب الامور له وقام فيه قال
في معنى المتي وقيل يجب عليه اعلا من على كل حال اه وبه جزم

يعني ان فيها يوجده فعل الصانع من ترك الاكل والشرب والجماع
 ويوجد فيها فعل الحج لا الوقوف وترك الرثاء والنسوق و
 الجبال وقصه الانفسا والتقليب وغير ذلك ومنها ان كل ركعة
 من اركانها سمي بتسعة على حدة كالكبير والركوع والسجدة
 والقراءة والتسبيح والسترة وغير ذلك ومنها ان سائر الطاعات
 جائزة على اي حال يكون العبد والصلوة لا تحوز الاعمال في
 البدن والثوب والحالات ولا مستقبل والوقت وحضور القلب
 ومنها ان الله تعالى ذكرها باسماء متفرقة سماها قنوتاً وقوله
 وكان من القائمتين اي من المصلين وسماها ركوعاً وقوله
 واركعوا مع الراكعين اي صلوا مع المصلين وسماها قرآناً وقوله
 ان قرأت القرآن فليذكرها اي صلوة الخج وسماها تسبيحاً وقوله
 وسبحان الله حين تسبحون وهي تفصحون اي وصلوا وسماها
 ذكر في قوله اذكر ولله ذكر الكبير قال الكلبي يعني بالذكر الكبير
 الصلوات الخمس ومنها ان جميع الاعضاء تستعمل فيها ما لا
 يستعمل في غيرها ومنها انه شرع بها التاذين والصغوف
 والاسام والجماعة والاسجد ومنها ان الله تعالى ذكرها في
 ماية موضع وموضعين في القرآن وما تشبهها صلوة لا تقا
 بعض اعضاها ببعض واتا امتثالها في حيث انها صلوة
 بين العبد وربها وما جعلها اربكانا تحتلقة فلهذا يبرأ منها
 تحتلقة مستعدة قادية للجسد وتخصين المال والولد ووقا
 لحفظ الرهد ونزهة للعارفين وسيلة للمتقين وكلمة
 للمتقربين وكلمة للرزق وما وضعا على اعضا مختلفة
 فلهذا صلى الله تعالى عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة

سبل عن طهارته في قبره وعن الصلوة التي فسدت على
 الحلال الخمس في يوم المرقف فحترق على هديب الانبياء
 المعظمين بسجادة يثبتن طهارتها بيزيشتها في موضع صلوة
 في المسجد ويصلون فوقها رحمة بيبي فينبغي الاحتياط في اهلها
 ولا يراها وجه ديبه ومفتاح رزقه ولا يجف حسن هذه الكلمة
 قيل كتاب الصلوة وهو اول ما يتفق بين الناس في امر
 لانها اكبر العباد اكثر ولا تنافى لان هذا فريضة الخلق
 والصلوة في حق الحق تعالى قال الحق اقم الصلاة واطهر الاضراس
 ان الذي يقع اولها خمسة على حق الله تعالى ذكره الزقاني
 في شرح المذهب كتاب الصلوة وهي اسم
 محمد صلى الله عليه وسلم فصلته ونزها نفسه واللام ولا يتبدل
 جمها على صلوات فقلت الواو والنا كتحريكها وانتفا حاقها
 وكتبت بالواو على لفظ الشيخ بكسر النون واللام بالفتح
 هنا اما لا الفت المتطرفة عن الواو الى حرج الواو وعقل
 البرجندى بان المرب تشتم الزها اي يثبها الى حرج الواو
 قال الفتا زاني والفتات امثال ذلك يكتب في المعصاة الواو
 اقتدا بقله ويكتب في غير ما لا لفظه اها قال في الحج وهي
 جامعة لا فروع المبادات التمسك بالبركة من الطهارة
 وستر العورة وحرق المال فيها والنزج الى الكعبة والمكعب
 للمباداة واطهارها والخروج بالحوارج واختلاف السنة بالقلب
 وحج هذه الشيطان ومناجاة الحق وقراءة التراتيل والتكليم
 بالشرادتين وكف النفس كذا في تفسير القرآن في وقال في
 السراج ومن خضا يعمرها جمع المطافات فيها كالصوم والحج

من الایمان لانه التصدقیت والاقرار بشرط او بشرط الصبح
انه شرط لاجرا احكام الدنيا وما فوقهم قول وعمل ونبينا قال
ان الاقرار والدعاء لا تتم مع عليه فلهذا قال الله جل جلاله
باعتبار العمل وما لا ينظر حكمها وهو الاقرار ان لا يصح
لان من منعت متعلق التصدق بجالا به رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قال السيد احمد وانظر لما اذا خصه بشرط
الاستقبال مع ان الصلاة لم تنه قرينة الا باختلاف سائر
حتى لو صلي بحدنا او عرفنا اننا اوجبنا النوب او الملائكة او قبل
الوقت او من غير نبينا لا تكون قرينة اهل قلته وما قد مناه
يصح ان يكون غلته للمتعصمين والله اعلم وهي اي الصلاة
لنفسه الدعا قال الله تعالى وصل عليكم ان صلحتكم
اهم اي ايعاهم ونما عدي بيلي باعتبار لنظر الصلاة ونه
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دعى احكم الى الطعام فليجب
فان كان مضطرا فلياكل فان كان ضاريا فليصل اخرجه مسلم
اي فليدعاهم بالبركة والخير يدل المله وقال الاعشى
تقول بنتي وقد قرئت صريحا يا رب جنب ابي الارواح النجاسة
عليك مثل التي صليت فاعتقه فوينا فان جنب المبرئ من
وقد قرئت جملة حادثة وصوت المداي الى النجس وصوتك القوي
يا رب جنب ابي والارواح بالامراض ومثل بالبرغم على الاند
ويقل بالنفس على الاعزل وادعي السهيلة انه لا يصح ان يكون
مناها الدعاء لانه يستعمل في الخير والنجس بل اجمعه الى معنى
الحنو والامطاطا فاهو وقال نوح ائذنى واختلف في حثمتها
اي الصلاة لفظة قال النجس يرب نسا لابي على واستخسه

انجاه الله تعالى من ذلك كله وفوري من شاطئ الوادي على
اريا تطوعا شكريا فان الله تعالى بذلك ليهد بنا كما هدا وكفينا
كافاه ويجمع بيننا وبين الانبياء ويكسنا بربوباه وقال في جمع
الروايات اول من صلى الخمر يريش وانظر ابراهيم جبري جملت
عليه السلام اريد ارسالنا والعصر عز بر حينا احياه الله تعالى
والمرز ادم جبري قبلت نوبته والعشا نوح بعد الطوفان جبري
استقرت السخينة على الجودي وخرج منها الملك اخي اهدا والفتار
ورابت لبعض العلماء شمر اكل ادم صبح والمشا لبوسه وعصر
سليمان ثم يفتون صفياء وروى من قد خصه بالمشاء
وتدجعت له صلي فيجبري ولما صارت الصلاة فزيرة براسطة
الكعبة اي براسطة استقبالا لان شات الحادوم استقبال
مخدوم عند مبصرة المذمة وكان الحق جل شانه منزها عن
الجهرة والملائكة جعل استقبالا البيت الشريف قبله للمسلمين
استحسانا منه لعباده ليظهر الموضع من القاصي فيجذب كما ان جعل ثبوت
البيت بزيارة لرب البيت ولذا ثبتت النسخ وضع استقبالا جهرة
القدرة والامت والنجري لانها غير مقصورة لانها قال تعالى
فاينما تروا فرقا فمجد الله وقال تعالى ليس البر ان تقولوا لا دين
والمراد بالنعوي فيها ان يثبت البيت استقبالا للجهرة التي صرورها
فعني كونها شرعت بولسطة الكعبة اي امر بعبادة الله تعالى
بهذه العبادة بولسطة **بها** لهما كانت دون الاعيان لانه
تصدق بانه وصفاته **بها** بادة بدو واسطة فكان الاعيان
اصلا ليسا بالعبادات وبشرط الاحياء وما عداه ووجه وكفى الصلاة
المشرقا قال البيت لمرحلة في الايات ورواية في السنة لا مئة اي

الظهور منها ومن كل طرفي أربع أوصاف أخذ منها المركب أو الدعا كما في حديثه وإن كان ما يجابا فيحصل أي فليدفع فليدفع في الأول أنه من الدعا المعقولة المندرجة تحت المعقولة بالمعقولة وعلى أن الثاني من المعقولة الأول لا بد من كافي الكرماني وغيره إلا أنه ينبغي أن تكون من المستعولة بل لا خلاف على ما في الأصول أنه ما خلفه في غير الموضوع له الصلاة في المشهور أن الصلاة حقيقة شرعية في الأركان وحقيقة لغوية في الدعا وجاز لغوي في الأركان وجاز شرعي في الدعا وقال بقصر لفظ الصلاة في الشرع كما في الدعاء أنه مستعمل في الموضوع له في الجملة وحقيقة في الأركان المخصوصة مع أنه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة هو وفي ذكر أن ما تقتل شرعا في إثمها وإثباتها في الأركان المخصوصة في الأفعال الدالة على المسامحة الشرعية كالصلاة والصوم هل هو مستعمل عن مآلها اللغوية إلى المكتات الشرعية أم غير أم لا أعني تروا عليها تجوز شرعية قبل ما لا وله واختاره الشارح ولذلك قال وهو لا خلاف أنه ورد في ذلك صاحب الفقيه لمستهضي وقيل بالثاني وأنه لما ورد على الدعاء في الأركان المخصوصة أطلق الجوز على الإطلاق وهو ليس به ذهب الزيلعي وبه بشر كل من الأركان حيث قال هي سم لفظه الأفعال المندرجة لا غيرها من الدعا ثم الفرق بين النقل والتفسير أن في النقل لم يبق المعنى الذي وصفه الموضع مرعي وفي التفسير يكون باقيا كمنزلة غير في آخر كما في المستصفي والشرع فلا بد من نقله عن كونه لفظ الصلاة مستقولا لا غير بقوله لوجودها أي الصلاة بدون الدعا في الأدومين والآخرين يعني فيسبى عليها صلاة مع خلوها عن

أين جنى حقيقة صلي حرك الصلوة تشبيها لا أن المصل في فعل ذلك في ركوعه وسجوده وقيل الداعي مصليا تشبيها في نفسه في الركوع والساجد والصلوات بالسكون المظلمات الثانية في أعلى الخدين اللذين عليها الألبتان وحاصل أن صلي لمسته حقيقته وتحرط الصلوة بما زلزل في الأركان المخصوصة استناده نصيحة في لربنة الثانية في الدعا تشبيها الذي بالركوع والساجد يعني شبه الداعي في تحته بالمصلي ويشير لفظ المصلي للداعي بهذا الجامع وذهب الجمهور إلى أنها حقيقة لغوية في الدعاء كحقيقة الصلاة صحت حقيقة الدعاء شرعا أي في عرفي الشرع إلى الأفعال المندرجة يعني جعلها على هذه الأركان المخصوصة كما سمي الشخص اسما مثلا كالأن الرأفة في الأصل من التركية بمعنى التطهير وبحسب التسمية ثم تعلق إلى عرف مال مخصوص إلى المصطفى كسماها على الدعاء المخصوص فعلى هذا تكون الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء كما في لغوي في فعل أيها كالمخصوصة وحقيقة اصطلاحية فيه عند هذا الشرع مستقلة عن الدعاء لا اشتراكا عليه وما اختاره الجمهور أوجه وأول ما اختاره صاحب الكشاف لا موزونة وقال الباقون في كتاب التفسير وفي أصول الفقه أن مذهب المعتزلة أن الصلاة والركعة وغيرهما محتات مختصة شرعية لا أنها منتزعة عن صفات لغوية وعند الجمهور من الأصحاب أنها محتات شرعية منتزعة عن صفات لغوية والرافقة علم أنها محتات لغوية مشهورة لم تضر محتات إذا عرفت هذا فنقول الصلاة في الأصل صلت الصلاة وهو العظم الذي عليه الألبتان في التاموس الصلاة الظاهر

عليه وسلم نزلوا وفعلوا وفرضت في الاصل ركعتين ركعتين في الاية
المفترية فاقوت في السفر وذبت في الحضرة الا انما لمعول عليه السلام
صلاة المسافر ركعتين من غير قصر فيهما المفترية فاما في
عائشة رضي الله تعالى عنها فرضت الصلوات ركعتين الا المفترية
فانما نزلوا بها رواها البخاري فلو لم عليه الصلاة والسلام صلوا
كلما رغبوا في اهل مكة وقد صلى النبي ركعتين حتى لو سئل انما في الامداد
في الاسر البلية السبب سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة
وهصف هكذا قلته في الهجرة سترج النسابية وتبعه في الامر بجلده
في الامداد بنا على ان المخرج قبل الاسراء واما الاسراء فقبل الهجرة
بسنة وذكر غيرنا فاختلنا في رقتهم من راي ان المخرج
من بيت المقدس وانه مع الاسراء في ليلة واحدة قبلتنا الاسراء
قبل الهجرة بسنة بسبع وعشرين من شهر ربيع الاول ويخرجون
النزوي في سترج مسلم وقال ابن الاثير انه الصحيح ولا يخفى عن
من شهر ربيع الاول علي حسب اختلافهم هذا هو المشهور عن
الزهري ان الاسراء فرضت الصلوات الخمس كانت بعد الميثاق
سبب وفي سيرة الرضوي للنزوي انه كان في رجب اهله وفي تاريخ
الحنس وعنه السعدى والمأزوي انه في شوال وعنه ابن فارس
انه في ذي الحجة وقبل ربيع من ربيع الاول وقال الحزين في قال
عشرين ربيع الاخر وقيل ليلة السبت وعنه ابن الاثير في ليلة
الاثنين قال ابن دحمة ان شاة الله تعالى يكمن ليلة الاثنين
يؤرضها المولد والميلت والمخرج والهجرة والوفاء فانه طوار
الاقتسالات وجودا ونزوة ومخرج ووفاء كذا في المذهب
المقتضية وذكر الحزين في علي عن بعضهم ان فرض الصلاة نزل عليه

الاعلام حصولة منها راسا ولو كان منير لما صح شخبها
مصليا وتعت هذا بان الدعاء في الاية والاخرى موجودا
على انه يمكن ان يقال ان قيام الصلوة الصغية بين يدي المولى
المنعم الى لطيف سوره بل ان المآل وطلب للاحسان والافئدة
في سوره وعالم على الحال وان لم يرب عن ذلك المآل
فذلك سميت صلاة مع بناؤها على معناها الا المفترية كلها
مخصوصة بنوع من هو ما كان برودة الهيبة المخصوصة
لنومنا استيقظ في المآل مع حجر المعنى الا صلى في سوره
الغزاة فصار حقيقته غريبة فتأمل معنى وقال السيد احمد
في تاييد كلام الشافعية انه لا يعبر ولا بد في صلاة غير
الاية والاخرى ليس كذلك ولذا استحسن صاحب التحرير
كون الدعاء ليس من حقيقته عن هذا التعليل اهـ
اي الصلاة فرضت عن علي كل ملكا اي بالغ مسلم عاقل ذكر
كان ارادني عبدا كان او حرا واما الكافر فغيره فطلب بالزواج
عندنا والصحى والمجنون رفع التلم عنها حتى يبلغ او يفت
بالاجماع سنده قوله تعالى فيتم الصلاة وقوله تعالى فيسجد
الله حين تسعون الاية وقوله تعالى تسلمت يقول عيسى كل ملكا
لم يخرج العبي والمجنون والاجماع ولا فرضية نفس الصلوات
يؤمره تعالى اقتر الصلاة طرفة الشهاب وزلزاله من الليل ويقول
تعالى فيسجد الله حين تسعون الاية ويقول حانظوا على الصلوات
في تعليمه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا عرابي وباجماع الامم لا يؤمر
ليس ورضا بينا الواجب والفرض كما بين السما والارض واما
عدد ركعاتها فتختلف كما في مجملهم قال بيان النبي صلى الله تعالى

عليه

عليك يا خير رسول الله حتي ابي خديجة واخيرها فتسني عليها
 من الفرح ثم امرها فتوضأت وصلي بها كما صلي بوجير بل كان
 اول فرضها ركعتي هو ابو السموذوقا لاني انهر اختلف هل
 كان صلي الله تعالى عليه وسلم قبل النبوة صلياً بشي واحد
 فابي ذلك بمضمهر وهو مختار محقق اصحابنا لا نذكر الصلاة
 والسلام قبل الرسا لانه في مقام النبوة لم يكن من امة في قط
 بل كان قبل ما يظهر في الكشف الصادق وصفت شريعة ابراهيم
 وعبره ولا نبته اخره فقبل بشريعة نوح وقبل براهيم
 وقبل موسي وقبل عيسي وقبل ما ثبت انه شرع كذا في الترتير
 الاكبر وفي الخبر لا خلاف انه كان متعبدا بما ثبت انه شرع
 بهي لاعلي الخصوص وليس هو من قومهم لانه لم ينقطع
 التكليف من بمشة آدم عوصا لادم ونوح وصعوصا ولم يزلوا
 سدا فقط فلم كل من اهل هذا توحيد في غير وصل الله
 تعالى عليه وسلم ايضا وهو كذلك وتخصيصا متافيا هو قول
 محقق اصحابنا قال الجهر وقال البلقيني ولم نقف من السنة
 علي كيفية تيممه وروي ابن اسحاق وغيره انه صلي عليه
 وسلم كان يخرج الي حرا في كل عام شهر ايتسك فمذ كان
 تنسك فترس في الجاهلية ان يعظم من حاه من المكاف
 ولذا انصرف لم يخل في بيته حتي يطوف وقبل كانت عبادته
 الاكروا منه المرفقت وقال التمسك في كانت عبادته المنكر
 فاصح قال الشيخ محمد هاشم التتوي علامته دنا السند
 اعلم ان جميع ما صلي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصلوات
 المرفضات بعد ما فرضت عليه الصلوات الخمس تبلغ ثمانية

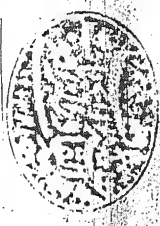
قبل الهجرة بعد اثنا عشر سنة من النبوة ومن قبل ما لا يسوي
 وبه لاوت فرض الصوم نزل في شبان في السنة اثنا ثمانية من
 الهجرة قبل بيلتين خلنا منه بعد النبوة بحس عشرة سنة
 فنام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمان رمضانات خمسة
 منها تسعة وعشرون واما في ثلاث كونت يومها ذكر للنورى انه
 صام تسع سنين وان فرضته في شعبان سنة النبى من الهجرة
 وفي هذا الشهر فرضه استقبال الكعبة وفرض الحج نزل في سنة
 است من الهجرة واخره صلي الله تعالى عليه وسلم من غير مانع
 فانه خرج الي مكة سنة تسع لتفصا الفرة ولم يحج وفيه مكة سنة
 ثمان وبعث ابا بكر امير علي الحاج سنة تسع وبع صلي الله تعالى
 عليه وسلم سنة عشرة وعاش بعد هاشم ثمانين يوما بعد حجة
 الوداع اه وكانت قبله ما فرض في ليلة الاسراء الحس
 المكروبات صلاةتين قبل طلوع الشمس واخرى قبل مغربها
 شئني فذكر ذلك ابن حجر في شرح الهزينة انه صلي الله تعالى
 عليه وسلم كان يصلي في مكة صلاة كذا الاحكام ولكن اختلف
 هل فرض قبل الحس صلاة ام لا فقبل ان الفرض كان صلاة
 قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وروي ان جبريل عليه
 السلام بداه صلي الله تعالى عليه وسلم في احسن صورة ثلث
 راجحة فقال يا محمد ان الله يرفعك الاسلام ويقول لك انت خير
 الى الحق والامس ولا دعهم اني نزل الاله الام الله ثم حضرت برحله
 الارض فجمعت عبي ما فتوا منها جبريل ثلث اموره ان يقولوا
 وقام جبريل يصلي وامره ان يصلي بعد شجر حج حج الي الحاجر جمع
 صلي الله تعالى عليه وسلم لا يخرج ولا يعود الا وهو يتولى السلام
 عليك

ربك فلما كان يصليها الى ان فرضت الخمس في ليلة المراجع وكان
اول ما تزل عليه الهي في ليلة القدر وقبل ان يبرمها وهي
السايع والعشرون من رمضان سنة الستة المادية والاربعين
من عمره صلى الله تعالى عليه وسلم فمر بها الى ليلة المراجع عشر
سبعم وعشرون ايام وعلى هذا يكون صلوات شهر واحد اذا
كانت صلاة سبعم صلاة واذا كانت ناقصة ثمانية وخمسين
صلاة فاذا عددنا نصف الشهر وكامله ونصفيها ناقصة
كانت صلوات السنة الواحدة سبعمائة وثلاث صلوات
وصلوات السنين المشرقة سبعمائة الف وثلاثين صلاة وصلاة
الاشهر المشرقة جميعا ثمانية وتسعون صلاة فجميع ذلك سنة
الالف وستماية ويسموت صلاة وهو المطلق ثم اعلم انما هو
في هذا العدد الى ما صلاة صلى الله تعالى عليه وسلم بعد فرض
الصلوات الخمس كانا جميعا مثا وخمسين الف اربعة مائة وخمسة
ومائة وثلاثة وهذا كله بالنسبة الى الصلوات المفروضة
عليه خاصة لا تشمل فذلك غير داخل في هذا العدد فتدبر وما
ما قاله الشيخ على التاري في ترجمته على التمشكاة في حديثه انما
الاعمال بالنيات ولقد صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
اكثر من ثلثة مائة الف صلاة اهر فضبه نظر اذ اراد بالصلاة
المفروضة لما ذكرنا ثم قال اعلم ايضا ان جميع ما صلى صلى الله
تعالى عليه وسلم من صلاة الجمعة خمسمائة وخمسة مائة تقريباً اذ لم
تفرض الجمعة الا في مسجد بني عوف وكان ذلك في يوم واحد
صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فكانت بعد ما فرضت الجمعة
عشر سبعمائة وخمسة مائة تقريباً فتدبر ما ذكرنا فتدبر سبعمائة

عشر الف مائة مائة واحدة وعشرون صلاة وذلك لان الصلوات
الخمس افاضت ليلة المراجع وهي علي المشهور ليلة السابعم
والعشرون من شهر رجب الحرام من السنة الثمانية والخمسين
من عمره صلى الله تعالى عليه وسلم فمر بها الى صلاة الفجر من ايام
الاثنين المائة في عشر من ربيع الاول من السنة الاخير في صمت
عمره صلى الله تعالى عليه وسلم يحصل المبلغ المذكور وذلك لان
جميع هذه المدة عشر سنين وسبعمائة شهر وخمسة عشر يوماً
سوي صلاة الفجر من يوم الاثنين والاثنين ولا تخاف ان صلوات شهر
واحد اذا كان كاملاً يكون مائة وخمسين صلاة وان كانت
ناقصة يكون مائة وخمسون اربعين صلاة فاذا عددنا نصف
الشهر وكامله ونصفيها ناقصة كانت صلاة السنة الواحدة
المائة وسبعمائة وبسعين وصلاة السنين المشرقة سبعمائة
وسبعمائة وصلوات الاشهر السبعة والاربعمائة وخمسة عشر الف
الف مائة وخمسة صلوات فجميع ذلك ثمانية عشر الف مائة وخمسة
صلوات فحسنا اليها من صلوات الفجر من يوم الاثنين فحصل
المبلغ المطلوب اعلم ايضا انه صلى الله تعالى عليه وسلم قد كان
اسر قبل ان تفرض الصلوات الخمس بان يصلي ركعتين قبل طلوع
الشمس وركعتين قبل غروبها واختلف العلماء في ان تفيضة لصوتين
هكل كاننا موزونين في وقتيها وبالدلالة قال الجوزي في الثاني
قال غيره كما في فتح الباري فعلى القول بركعتين يكون جميع
ما صلى قبل ان تفرض الصلوات الخمس سبعمائة الف وستماية
وسبعمائة صلاة وذلك لان الامر بالصلواتين المذكورتين
كان في اول ما تزل عليه الهي اعني باول سورة اقرأ باسم

على الصحيح كما في صوم الدهستان من الزاهد في رضى خصاله
 انه اى الصبي الذي بلغ سنا وعشر ابورا بالصلوة والصوم
 يراه عن شرب الخمر كذا في الخبر ويرى ان الشر ومراة من هذين
 المتينين بيان ان الصبي ينبغي ان يرضى جميع الامور
 ويرى عن جميع المنهيات فلا خصوصية للصلوة والصوم
 والخ كما يرشد البير التعليل وقد صح انه صلى الله تعالى عليهم
 وسلم قال الحسن بن علي رضي الله تعالى عنها لما تناول
 ثمرة من تمر الصديق كرخ ليلجرها وكان اذ ذاك لم يبلغ السبع
 وفي الانشاء وثقاه عليه اي على الصبي التفرقة دينا
 ولا يجوز للمولى الماسه الجبر ولا الذهب ولا ان يستغفر خيرا
 ولا ان يجلسه للبول والنابيط مستندلا وسندنا ولا ان
 يجضب يده او رجله بالخنا او واخرج ابوداود في سننه
 من حديث هشام بن سعد قال دخلنا على صاذق بن عبد
 الله بن جيب الجهمي فقال لامرأته متى يصلي الصبي فقلت
 كان رجل منا فذكر عث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 انه سئل عن ذلك فقال ان عرف يمينه ضف شتال نزع بالصلوة
 وتقل ابنه دسلاد عن الاسوي ان احسن ما قيل في ضابط
 التمييز ان يصير الطفل يجيب ياكل وحده ويشرب وحده و
 يستنحي وحده وما ورد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وان كان في اسنا ده يجرك وهو امرارة معاذ لم يشم
 زوا احسن واخوي حجة انه اذا ميزا ليمينه من الشخال كان
 ذلك عوقا لثا ديبه بان يقال لكل يمينه اشرب بيمينه
 احط بشمالك وخجرك وقال ابو ذر وهو صلي الله تعالى

وتعالى اعلم اهل افاة قلنت ونجا ذكره من الصلوات
 الخمسة نظرا لربيع انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الجمعة
 في سفيارة ولم يلاجل هذا قال تخرنبا والله اعلم وان
 وجب هذه صلاة على مضموم قوله كل مكلف فلا نذر قال ولا
 تفرق على غير مكلف وان وجب على الولي ضرب ابن عشر
 سنين ولا صافقة فيه لا دينه ملا بسنة وغيره فقلبت اذ
 البنت كرها كذلك يظهرها اي على تركها ودر ذلك ليحلف
 بفعلها ويبتا وهذا لا لاقتل فيها قال السيد احمد وهو الاجرة
 بالمعنى المصطلح عليه او يعني الاقتراض يترك قبيده في
 اعداد القتل كونه فلا ضربات فقط وقال السيد
 احمد ويترجم منه انه لا يبرئ بالصبي في جميع ما امر به ولا
 عند غير ارجح حينئذ انصوصا انه يجوز للمعلم ان يضرب
 باذن ابيه نحو قوله ضربات وسطا سلبا ولم يثبت بخبر
 المعنى واذا ما ت لرئت دينه اما قلته انه لا يخشيه
 ومقتضى قوله بيدان براء بالخشب ما هو الا يحرمها ومن
 السوط فانما نهي عن الضرب بها لا نذر في الضرب بها في
 جنازة صاورة عن الملك ولا جنازة صا الصغير حديث اخر
 احمد وابوداود والحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عليهم وسلم
 قال مروا اولادكم بالصلوة وهم ابنا سبع سنين هذان
 على ان الامرا فانها بعد تمام السبع بان يكون اول المائة
 والضرب اول المائة دية عشر الا ان يقال ان العرف يطلق
 على من ادرك السابعة ولو بما مثا انه ابن سبع وكذا
 يقال فيما بعده واضربهم وبنوا عشر قلت والصوم كالصلوة
 على



لان الساهي اولغا وار بنبه تج عند من براه لا يتكلم اجماعا
 كافي ودرا الحارحانة بالتحقيق من باب نصرتال محبت
 بجنه جونا رجا ته صلبت وغلظ ومنه الما جنا لمن لا يبال
 فولا وفعل وقد عجن جونا وجانته وجانا بانضم في المبر كافي
 القاموس وقد جاجنا جانا محبتي كبير قال في نهذيب اللغة
 العرب تتصل قر جاجنا وما جاجنا يريد وشانه كبير كافي
 المتكالم في جاجنيته ويكن جلد عليه هانا اذ لم من اعنتنا من
 صرح بان هذا الحكم المذكور فيمن ترك صلاة واحدة قال
 عليه ملا يقي مني لغوي صيني ذكره بعض الفضلاء وتقول
 انتم تنبنا لخاصة الدرراني في كلامه قال في الاحكام هذا
 تفسير مراد لا صلا يقي لغوي لغوي اه لان الجا ته تحتقرها
 اما الكثرة وما عدم المتابعة كمن المتابعة لا يتكرر لان
 اي عدم المتابعة سيما للتكامل او كثرة التكرار سببية
 عن التكاليف في صلاها انما بالتكامل وانه اعلم فاستفت
 قال في الصحاح فستقايه فيخرج لم يسمع في كلام الجاهلانية
 وهذا عجيب وهو كلام عربي هو رغب المتامرس في النسخ بالكسر
 التكرار والميمات ايجع قال في الاحكام وهذا نسب هانا لكر
 لغويته اه يجيى حتى يصلي لا ينجس كنهه النجس
 الحقة احق ولا يقال ان حقه الله تعالى عني على المساحة
 لانه لا تسامح في شئ من اركان الاسلام وقيل المتابع هو
 الامام الجبوري كافي المنبر يفرج حتى يصلي كافي جاج التاوي
 وان ابي غني يميل من الدم مبالغة في الترجع لان الصلاة
 تنورن بالتاخير والحقة اذا فات بالتاخير يفرج ما منه مع

عليه وسلم اختصا من الضرب بالمسرة لعدم الاجود مدينه في اهلها
 انه من احتمال البلوغ فربما بلغ واخفى اسره فانه ربما سيجي
 من ابيه بذكر البلوغ والما من انه حينئذ يقوي ويجعل الزنى
 قال الاسخري وقياس المعني الاول من معني الضرب المذكور
 والاربع امكاف البلوغ وقد صرح به الما ويردي حتى يفرج
 باستكمال التسليم اذا قلنا ان امكاف البلوغ يحصل من
 الصحيح ولهذا قال الطبري هل يعين في امره وضوئها
 المسابقة والمالشرة وجهان قلت وقد موقت اشياء الي
 هذا ايضا وما يريد جوارضه فقل استكمال المسابقة
 اخرجه ابو ايوب ابن حبان في كتاب النحابة والتعقبات
 من حديث انس عتوا عن الفضل يرم السابغ ورويه
 لسبح واعز لوطا فرشته في العاشر ورويه لسبح عترة لمر
 لما خذ يبد ولده ويقول قدامك وعلمتك والخنك
 اعوذ بالله من فتنتك في الدنيا وعذابك في الآخرة انتهى
 ويذكر جاجها اي منكر فرضتها حكم المرتد ليشربها
 اي الصلاة بديل تقضي ذلك في ايات من كتاب الله تعالى
 بلفظ الامر منها وقيس الصلاة وانظر الكافة وقول في
 الصلاة ولا تكونوا من المشركين واما التكاليف فالتكليف
 لوجرها في الخارج وحان في التسف ان عند بعضه الكيد
 ان الصلوات اربع والعرض ليست بغيره في الاخر جاجها بقوله
 تعالى والصلاة الوسطى قول مخالف للاجماع ساقط لا بعد
 خذنا واستدلاله بانه في تفسير الدرراني جاج
 انما بلسي في كافي العدة الكثر بعد قيد به

برفع نفسه ويطعم قومه اهلها لئلا يهاجروا الرضخ الا عظم
الذي هو شغل الدين ثم اشتهر من مذهب مالك ان يركع
فراخا لركعت الضروري لا الاختياري فان امتنع عن فعلها
وقال لا اصلي هدد وضرب ليصلي فان لم يصلي قتل وان استمع
فلا لا قول وظاهر مذهبه التمسك وقيل يقبل كذا فلا يهجم
الصلاة عليه ويبيع مصلها ولا يدين في حق المسلمين الا
كافر ولما ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم الى تكفير من
تركها مستهدا حتى خرج جميع وقتها منهم عزم الخطاب وعلي
ابن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
ومعاذ ابن جبل وجابر بن عبد الله وابو الدرداء ومن غير
الصحابة عبد الله بن المبارك واحمد بن حنبل في الرواية
الشريفة عنده وهي المختارة عند جمهور الصحابة والسحا
بن راهويه وابو هيثم النخعي والحكم بن عيسى وابو ايوب
السختياني وداود الطيالسي وزهير بن حرب وابن جبير
من المالكية واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي واستدلوا
في تكفيره بما خرجه الترمذي وابن حبان عن بريدة بن
الحصيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المهد
الذي بيننا وبينهم الصلاة والصغير في بينهم يهود علي
اكتنا واراملنا فتبين بيني فما داموا يصلون فهدنا يا جعفر
الا ما بات لهم واخرج ابن ماجة عن ابن الدرداء قال او صلي
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا تترك الصلاة قال كثر
منه في تركها فقيل بوجوبه منه الذم وتخرج الترمذي
بسنده صحيح والحكم عن ابي هريرة قال كان اصحاب رسول

الحسين كالواصنع عن الانفاق علي ولله الصغير وقيل يرفع
المنافق عن بعض العلماء انه يبرز باخذ المال لو راى المنافق
او راى لي في ذلك مصلحة انه قال في الاحكام مسناه ياخذ في
يؤدعه فاذا تاب رده عليه وصوبه القرضا شي قال في الاحكام
وكذا ان ترك صوم رمضان كسبل يضر ويجس حتى يصوم ولا
يقبل تجزى الترك مع الاقرار برضاية الصلاة والصوم الا اذا
جد ان فراض الصوم او الصلاة فيقبل لا فلا ماله من علوما
من الدين بالضرورة او لا اذا استخف بالحدها كالواظن
الا فلا في رمضان بل عذرتها وانا فيكون حكمه كالمكروه
وفي المالكية من قال المكتوبة لا صليها ان اراد بذلك ردا
عليه تعالى فزروا ان اراد حكاية لا يكرهه قال الحنابلة
فقد اكتبوا في ابي ثابيل لم يصل المكتوبة وعند الشافعي وكث
يقبل تارك الصلاة بصلاة واحدة لو تركها والصحيح عنده
انه يقبل بترك صلاة واحدة وقيل تأخيره ويصيق وقتها
كذا في الرمييل واذا قتل يقبل بغير عفة بالسيف عند
مالك واحمد وفي الصحيح عند الشافعية وقال بعض المالكية
والشافعية ينجس بالسيف او بالحديد حتى يصلي ويحرم
ثم اختلغوا في انه يقبل حد اكره فذهب جمهور العلماء
سهم اجمعا وما لك والشافعية واحمد بن حنبل في تركها
قتل وتل صلي في الشهر من مذهب مالك ومقتضى الشافعي
وكذا عند احمد في هذه الرواية والمروية في صحيح
التكفير ثم اذا مات بعد قتل غسل وصلي عليه ودفن في
مقابر المسلمين لانه مسلم وقيل لا ينسل ولا يصلي عليه ولا
يرفع

بالمجاعة والى هذا انشا الشيخ ابو الحسن على بن المنصور الملقب بحجت
 قال خسر الذي توكد الصلاة وخابا وابين ساداهما الى وما بنا
 ان كان كحدها فحسبك انه ه اسمى نريك كافر امرنا
 او كان يتركها لمخرج فكاسل غطفه على وجه الصرايحنا
 فاننا في ومالك رايا له ان لم يترك حد الحسام غنا
 ووبر حفيته قال يترك مرقا هلا وكبس مرقا يا
 وانظاهروا لمشهور من قولها تعزير ورجل له وعقنا
 والراي عندي ان يورد به الامام م كلكه تاديب بوله صوابا
 وكيف عنه القتل حال حياته حتى يلدني في الما ج حسنا
 فالاصل عصمة الرائي بيطي ه احدى القلتة الى الملكا وكان
 اكثر وقتل الملكا في غامد ارجح من طلب الزنا فاننا في قتالهم
 في حكم من ترك الصلاة وحده ان لم يتركها حكم الكافر
 فاذا اقر بها وجاب فيها فالكفر فيه حكم ام بائنه
 وبه يقول الشافعي ومالك والحنبلي غسلا بالنظا هـ
 وبوجيزة لا يتوب بقله و يقبله بالجيس السيد الزبير
 المسلمون وما هو مصورة حتى تترك عنتها هـ
 مثل الزنا والقتل في شرطها هي انظر الى ذاك الحديث الشافعي
 هذه حالات الاجتهاد لهم واهبها ما قلته في الاخر
 احبب بان تترك صلى الله تعالى عليه وسلم التارك له
 يقتل قتل تارك الصلاة لانها ركن الدين الاعظم لا يجا
 ان قلنا انه لا فرق بين ترك الدين كله و تركه في بعضه
 كافر فقد ترك محرم الدين وقد جافى الحديث انه لا حظ في الكلام
 لمن ترك الصلاة قال الما فط ابن حجر وصنفه في ما يستدل

الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يرون سببا من الاعمال ترك
 كغيره الصلاة قلنا ان كان تاركها جاحدا فلا خلاف في
 تكفيره وان لم يجحد فبنيها فقد مروت الجهر لا يرون كغيره
 فلا يقتل ولا يشك قول من استدول على جوار قتل قول
 صلى الله تعالى عليه وسلم امرت ان اقاتلوا منافق حتى يهدوا
 ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويخبروا الصلاة و
 بوجوه الزكاة فرتب المعصية على السبب لا تحصل الا بحصول
 مجموعها ونسقي باننا بصرنا لا نستلزم ابا حنيفة القتل فالتا
 معاملة من الجا في غيري لا تستلزم ابا حنيفة القتل فالتا
 نصيب تارك الصلاة لنا قلنا قلنا هـ وان لم ينصب هل يقتل
 عليها الاما استدله سكت عنه وما قوله تعالى واقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم الى قوله فان تابوا واقاموا الصلاة
 واتوا الزكاة فنجيهم فظاهرنا يقتضي ان من لم يعمل لم
 يوت الزكاة لا يجلي بسببه فيجوز قتله فيجواب عنه بان قوله
 لا يجلي بسببه يعمل التا تلة والقتل والحكم لا مروت لا يستل
 به على احدها غيبا على انه مبروم مخالفة وكذا قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم اني نهيت عن قتل المسلمين ومبرور ان من
 لم يعمل لم ينسب الله عن قتله فيقدم على هذا المبرور ما
 الشان عن ابن سمعون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 قل لا جمل دم امر مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد امانك
 وزنا بعد احصان وقتل نفس بريئة وفي لفظ لا جمل دم
 امر مسلم يهدا ثالا اله الا الله واني رسول الله الا ما حدث
 فلذلك السبب الزاني والنفس بالنفس والتارك لم ينسب الما فط

المسلم الذي له ذمته رتبوه فلا تخفوا منه في ذمته
وذلك لأن صلاة المسلمين المكاملة المرادة عند الاطلاق
الا اذا اراد بقوله صلواتنا الصلاة فالحق هي على الهيئة
المخصوصة لو جرد الصلاة بدون الحائض عند الكثرة فيهم
كذا في الارزوقي المحرم باب التيمم والاصح ان المكافحة
فصل عبادة فان كانت موجبة في سائر الاوقات فله
وصم وصعد وترج ليس بكامل فانه لا يكون مسارا في فعل
ما هو مختص بشريعتنا فان كان من سائر ايام التيمم لا يكون
به مسلما وان كان من التماسد ومن الشعاير للصلاة يجزئ
والج على الهيئة المكاملة والاذا ان في المسح وقرارة التواتر
فانه يكون مسلما وايضا في المحيط وغيره من ثلث السير
كالج المني وفي سائر البرزخية عن محمد شهيد الشهير وعليه
انه صلى بالحائض فله مسلما فان لم يجزئ في الاسلام بعد
ذلك فربما عتقه واما اذا قالوا صلى وصوره فان قالوا صلى
صلواتنا واستقبل قبلتنا فكذلك والا لا اده وفيها يفتي
عن الكروية اذا صلى وقت الصلاة حكم باسلامه واذا صلى
في غير وقتها صلى بحائضتنا او وحده مستقبل القبلة صار
مسلم وان لم يغير الكعبة لا يعتبر مسلما اه رتبة يخرج بان
المكافح اذا صلى في الوقت متوجها الى الكعبة يعتبر مسلما ولو في
غير حائض وهذا خلاف ما شرطنا في تنقيد والتركالان
ان يكون متوجها فان الاتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف
ما لو كان اما ما فانه متوجها في جهة تقسمه ولا الاقتضاية
للاصالة ولا نبال شرابا حائضه الا بغيرها ولو خلفه الا بغير

به على عدم كرم حديث عبادة رتبة خمس صلوات كبريت
اسم على الباب وفيه ومن بان ببيت فليس لرعاها كرم
ان شاعته وانه شاع دخل الجنة اخرجه مالك واصحاب
المسني وصححه ابن حبان وابن السكن فاذا صح عدم كرمه
عدم قتله لانه لم يكبر فله يدخل في قوله كبر بعبادته ولم يركب
بمخرج دينه فان الدين اما عبادة عن اقتضاها انما يتبين
والتمثل بها والركب من ذلك مع الصلاة والهيام عند
من قال الابيان قول وعمل وبكره لو اعادة من امور دينه
غير جازد لربيبته لا يقال بكفره فتأمل والله اعلم وحكم
فاسلام فاعلم بشرط اربع لان المراد اطلاقا عليه
منعنا به ذمة الهيئة غير مطعنين على ما ان به بالرواية
ايتي في التشهد بالشهادتين فانه كافي في الحكم باسلامه
من غير احتياج الى قيد اخر اذ هو الاصل في الدخول في الاسلام
رحمته فاحاط الشرط الاربعة ان يصلي في الوقت وفي الرتبة
اذا صلى في وقت الصلاة حكم باسلامه وفي غير وقتها لا حكم
باسلامه واذ ذلك لقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا فحيث صلى في الوقت مع جاعته هو في الشرط الثاني
علم انه منهم ولان من ادعى في الوقت ادراك ابي خري
منها ولو يدرك كغيره الا حرام في الوقت فلو قضي في حافة
منها لا يبيد اسلامه لان الصلاة في الوقت يدل على اعتقاده
فرضية ما صلاه فالحال في القضاء فانما يدرجه في غسل
يريد هذا التمييز من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكمل دينتنا فكذلك

الا اذا خرجت للدخول في الاسلام ولم تقبده بالوقت او كبر
 للصلوة فانه يحكم باسلامه ايحافا من خصه صيغته هذه
 الاونة او تركه استجابة تقديرا لانه لو زكاه ماله من غيرها
 لا يكون مسلما فانما في شريح من قبلنا ايحافا كانا الوحي
 عليهم خراج اكثر من بيع المشركا فاه السببا احدها رسلا
 جزءه تلبسها صاحب الامر فقله ابن وهب انني تترصع في
 الزاير ثم تصفبه بانه لا خصوصية فيها خصه بكونه استجد
 ذلك ابن النخعي فقال الزكاة لم اقف عليها الا انها نطقت
 عن صاحب الغنا بانه لا يحكم باسلامه لو صلى في غير الوقت
 خلافا لا قدرنا عنه الزايرية فيما نقله عن الرضا انه
 لو صلى في غير وقتها صلى بها بعد اوجده مستقيلا لليلة
 صار مسلما اه او صلى مستردا فانه لا يحكم باسلامه الا في الشرايط
 كمنه يحكم باسلامه في رواية عن ابي حنيفة كها في شرح
 المجمع قلت وقد مر ذلك عن غيرنا نقلنا عنه الزايرية
 في الخايرة فانه صلى بعده لا يحكم باسلامه وروى محمد
 بن زبير عن محمد انه يكره مسلما اذا صلى في قبلته لمسلمية
 وقال الناطق اذا صلى في الكوفة وقتها يحاطا وروى عنه
 مستجرا الى الكوفة يصير مسلما اه ونقله في الفقه عن بعض
 المتقدمين انه روي الحسن بن زيار عن ابي حنيفة انه قال
 لو ان يهوديا او نصرانيا او ملحدا هو الذي كبر في الصلاة
 عليه ثم اراد ان يصلي وحده كما يصلي المسلم ثم سجد
 ساجدا لمسلم او غير ذلك فذبح مسلما قال في الاصل
 وحده او لم يحرم او سلم ما ماتا فانه لا يحكم باسلامه في ظاهر

فاشهد قبل الدخول في الصلاة انه لا يريد الا ما عذفتني
 به جماعة لا يجتنبونها وهو شرط الرابع فلم يقربها له
 يصدر عنه انه صلى لوقتها ارادها على اخرها والظاهر
 انه يشترط ذلك في الكوفة بصفة الانها هي التي يتعين لها الوقت
 فلم يرجع ذلك رعي واداد السيد احد ما اذا اتمها اب
 الزايرية ولم يات بالواجبات حكم باسلامه وكذا يحكم باسلامه
 لو ادق في الوقت ولو ادق خارج لا يصير مسلما الاحتال
 استبرأ به كالوحي الا اذا نفي الزايرية عن كبره في الخبر
 انه كان يؤذن ويقيم كان مسلما سو كان الا اذا نفي الخبر
 فان قالوا سمعنا يؤذن في المسجد فلا شيء حتى يبرأ
 صر مودق فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لا شيء عاده له
 حينئذ اه قال الشيخ الرعي ولا يظهر انه يكون مسلما تبين
 الا اذا نفي لا منه ليس في شريعة من قبلنا يستعمل على سبيلها في
 الما فتبين في الدخول في الاسلام واستثنى في الزايرية
 اليسوية فانهم طائفة في خصوص رسالة سيدي محمد
 انه تعالى عليه وسلم الى الموت وهم من اليهود ومنه في الحديث
 عيسى بن مريم في اليهودي فلا ينبغي في حقهم جرح التلقين
 بالثبات في الاية من القرآن ومنهم جمهور من الزايرية
 صلوا على عليه وسلم واثار في الزايرية الى انما صار
 الا اذا نفي لليسوية عاده مع اتيانها بالثبات في كبره انه يحكم
 باسلامه قال الشيخ الرعي فيكون التيقن بالذات مسلما
 في الوقت لا بد من الاصلية والما فيه فانه داخل في الظن
 بالثبات في كبره ما كان اه قلت وقد مر عن الخبر ان

في الوقت موقتا ثم انفسد ها فلا يحكم بشروعك على اسلامك ولما لم ي
 اكسبه او فطر بجبته المباداة من التي لا تختص علينا كصدقة
 وصوم وحب لبس بلا مل ولا نهياي المباداة المذكورة لا تختص
 بشريتنا بل ينسبها اهل الملل المتعددة بل بعضها لبعض الرواية
 والحجوس ايضا وتظهر صاحب الشرح في كتابه المسمى بانفاضة
 السابلي في مختصر انفع الوسائل وكذا في الشرح باب البراءة
 الشروطة الاربعة مع ما ذكره من الاذات في الوقت وسجد والتلاوة
 وزكاة السابعة فحقا شرا وكاف في الوقت صلى باقتدار دخل في
 الاقتداء بشرط ان احدها الجاهل ولا يقتدا هذا كله على ما شرع
 من استراط الوقت والجاهل ولا يقتدا وقد اسلمنا انه يصير
 سببا بصدقة صنفه اذا اضطر الى الكسبة كصلتنا وغناه ايضا
 ملك للادراس راسب هذا القول في شرح الرواية في البراءة
 ثم قال وقت المشايخ صحت قال لا خلاف في الحقيقة فان نكوه
 الامام نجس صلى بيوت اذات وقامة فلا يحكم باسلامه انما
 وما قاله المالكي قلت ومحمد بن محمد بن محمد بن
 زياد كما قدمنا يحول علي بن صلى بها فيكم باسلامه انما قاله
 صلا لا مفسدا وهذا صلا بان يسلم على راسه الكعبة فانها
 انسا ولا يفرض ان صحت فقل وظاهروا ان المرد بالانعام عدم
 لا الاتيان بالواجبات مثل اوازت ايضا في الوقت باستط
 حرة ايضا للشكر سوا كان ذلك الا ذات ستر او حضرة في الحجر
 سلكا اراد به صفة رتبها على اسلامه لمن سمع منه وليس
 المراد ان يؤذن فوتر الموصوفة او على سطح بسمه خلت كثير
 وهذا لا ان الاذات فخير الشهادت وفي انسابها لا يشترط

الرواية وفي رواية يحكم باسلامه بالفضل ويسمي اسلامه بطريقه المالا
 كذا في شرح الرواية بنية وعلي ما قدمنا ان صلا تسمى اذا
 كانت الى الفتنة يحكم باسلامه بالفعل ويسمي اسلامه ما يحكم به
 الدلالة كذا في شرح الرواية بنية وعلي ما قدمنا ان صلا تسمى
 مستردة اذا كانت الى الفتنة يحكم باسلامه بها فيكم كذا في
 لو كان اما وفي التفتيش رجل صلى بالناس في شهر ربيع
 كان يجوز باسلامهم جازبه ويضرب هذا ضربا شديدا ويحجب
 علي الاسلام لان الصلوة بجماعة دليل الاسلام فاذا اذبح
 محوسا كانت ارتدادا هزينا ينبغي ان الامام ولو تم في ذلك
 سوا قوله ان الصلوة بجماعة دليل الاسلام فحمل الجماع
 من كونه اما او معتق با دليل الاسلام والبيان واستدل
 بذلك على انه باخباره يجوز بنية بعد ان صلى ما مارة فاقبل
 وصل بنية حله على انه ما هنا في اذا علم فتر قبل صلا تسمى دليل
 قولهم وكذا في صلواتك على ما اذا جعل حاله قبل الصلوة ببل
 انه قال رجل صلى بالناس ثم تولد في التفتيش ويضرب في محول علي
 ما اذا صلى على المحورية اما اذا ظهر انه قد تاب من ذلك الا ان
 فينبغي ان لا يميز ولا يبرهان لعدم ما يقتضيه على الاسلام يجب
 ما قبله ويرشد الى ذلك قوله ويجوز على الاسلام لان من جاء
 سبلا لا معنى لاجباره وانما لا يقتضيه الحكم بمرودة لان اسلامه
 حكم في كونه مرقد شبهة فليجوز هذا المثلان مرسيا في في شرح
 نحو هذا في باب الامامة تحت قول الاما كن كما يذكره الامام اخبار
 القوم والاسم وهو محدث قول ان رول ونعم انه لا فرق قبل
 صلا لان الصلوة دليل الاسلام اهر رحتي وترشيع المالك في صلا

الهيئة الخالصة لكن قال نواب الزماني طاف ونسب كما يعلو المسلمون
صار مسلما ويجوز والتبعية لا اهر وقال ابن الشحنة وروج علي
الوجه الذي ينفرد المسلمون بكون مسلما وان لم يشهد
المناسك او شهد المناسك ولم يلب لم يثبت مسلما لكن ذكر في الحاشية

ان بالبح لا يحكم بالسلطنة في ظاهر الرواية لان البحر موجود في غير
شريعتنا ولا اهل الجاهلية يحرمون كمن على هذه الاكثية
لم يوجد في غير شريعتنا فصارت الصلوة عبادة بعد فبذلك حصة امة مطلقة
الارضية زوجه اي الصلوة عبادة بعد فبذلك حصة امة مطلقة
بالبدن دون غيره وغير مركبة من المال والبدن واكثر من به
عن مثل الركاة فانه ما لم يركع البحر فانه مركب منها فلا يقع
فيما به فيها اصلا اي لا بالنسب كما هي الهيئة بالنسب
في البحر النفل مطلقا والنقض بشرط البحر الدارج الي الموت وذلك لان
لا كان كسبها من المال والبدن فقد تجزعت البدن ولم تجزعت
المال وجب عليه بذلك لثبوت من ينوب عنه بنفسه كما ساق
في باب ان شاء الله ولا بالمال انما كان صحة النية بالمال في
الصوم وتوكل بالقدرة يقتل بالغير المستتر في صحة لوجه
الي النية التي هي مصدر لا يصح اي كما هي الهيئة بالنسب
في حق البحر النافي اي الاصل الي المناسك والذي فيه في حق
يشترط في صحة قد يثبت عنه صوم عجزه العاجل الي الموت ولا يثبت
فيها بالغ بدينه باذن الشرح وهو قوله تعالى وهي الذين يطيقونه
فدينه مطام مسكين يعني الذين لا يطيقونه وحذف لا تعد نسبت
في غير محل كما في قوله تعالى بين الله لكم ان تغفلوا اي لا تغفلوا
وقد مر حصصنا ثانيا في بابية الصوم كما ذكره البيهقي لا سيما

الاعلان على المبدئ وهذا في غير البيهقي كما قد مر ان
سواء كان سجدة بسكون الدال المضروبة او بنية الوقوف
مصدر بنية اي سجوده والاد سجوده للتلاوة وذلك لان
سجوده بها تنظيم للتراث وتقدبت للشيء على الله تعالى عليهم
وسلم فيها جازة فكان دليل الاسلام ومعرفة ذلك ان يسجد
عند سماعها او بغيره يسجد بها تركي ان تظهر منه رجس الشري
او رده تكله للمؤنة وهو جالس حاله من غير سجدة اي سجوده
للتلاوة حال كونه منظر اعترار جاس الكفر وهو جالس بسببه
لا مقيدة وذلك لان السجود نفسه جعل طهارة له من ارجاسه
الكفرية متبذرة والمقصود به ان يسجد منظر ابو صفوان غسل
او المقصود به اخراج سجود السجدة فسلم هنا خبر لما تقدم
من قوله كافر زبريت النافذ ضرورة الشعر وانما قال سلم دون
مؤمن وان تلا زبريتا شعر حاله ان ما ذكر من الاعمال الظاهرة وكما
الي معنى الاسلام واما الايمان فاسري في لا يعلم عليه الا الله
تعالى لا يحكم بالسلامة لروشه واعلم بالصلوة وسفر واعماله
الاتصال الذي اعتده انه وقد سرقتنا عن ابي يوسف رحمه
هو رواية الحسن بن زبادة عن الامام انه يحكم بالسلامة لوصلي
الي الكعبة لهذا هو القول الثاني في الركعة والاثالث ما ذكرنا
من التوقف بان لا يحكم بصلاته مستورا اذا صلى بغيره ان كان امة
والد في في سفره ساكن وقفا عليه بجملة ربيعة والمناسك اثبات
يقول ولا اما ما وثقنا من ولا مستند التمسح فثبت كل ما كان
النظم صاق عليه ولا الركاة اية ركعة غير السلام كما قد مر فيها
سبقت والصلام سور كان صيام فاضا ونفى البحر اي الذي ليس عليه

بان صاف الوقت اه ابو السمود وقال الحوي وبنا ابتداء الوقت
 كونه سببا عند اكثر المشايخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان الوجه
 على ما مر به سببا حقيقيا وظاهريا وكذا الوجوب اذ به وجود
 اذ به فالاول ايجاب انه تعالى والوقت والمآل في تعلق الطلب
 بالنفس واللفظ اذ ال عليه والثاني كذا خلف استاير استلزام
 السبب والفرق بين الاولي ان الاول افرم ويقع الفصل في زمن
 ما والثاني لزومه في زمن خاص اه فتواريح ايجاب راجع الى السبب
 الحقيقي والوقت الى الظاهري وكذلك فيما بعده فتواريح الشارح
 هنا توافي السبب هو بيان انه هو كالملة للخطاب وتواريح الخطاب
 يشتمل الطلب المتعلق بالمثل مطلقا وهو السبب الحقيقي للوجوب
 والطلب في وقت معين وهو السبب لوجوب الاداء والوقت هو
 السبب الظاهري للوجوب هذا ظاهريا ذكره الحوي ولا يقتضي
 ما قاله الشيخ ارجى ذكره في الوقت اخر ان يكون الوقت سببا ظاهريا
 لوجوب الاداء في البحر سببا راجعا عند الشرا وعند الامور به
 هي على ما قد قيلت سببا بالفرق بينهما ان السبب هو
 الذي يحكم بلانها كبر الملازمة هي المالا على الحكم منه غير توقف ولا
 انقطاعا لا يخرج موهوم على الوجوب والملازمة في الحقيقة السبب
 المختار فنه اه ورايد بالملة السبب لان الملة هي المؤثرة في
 الوجوب ويترادف السبب ترجيح الملة فلهذا جعلها في السبب في
 الاصل وفي غيرها سببا في الاصل بالايكينة التميز عند لا تعلق
 انه قد يوافي راجعا له ومسا له لا تعلق وكذا باعتبار ما هو المتعارف
 بين المباد ان انعام الحوي يقتضي طلب التيسار بالخير منه ولم جل
 شأنه يستحق المباد لزيادة وصفا تروفا لم يتم خير تروفا

اي انبأ به بالنفس اذ انما يجوز بان في الشرع نهي الصوم
 قلت عليه الاية السابقة ونبي الحج ما جاب به صلى الله عليه
 وسلم على الخليفة حين قالت يا رسول الله ان فرقتا الله عليا
 في الحج ادركت ابي شيخ كبير الاستطاع ان ينسب على ارا حله
 فيخرج ان الحج عنه قال نعم لان عليا بيك دين ففهمته كبره
 عند او كما قال ولم يوجد الا في الصلاة بالانبا بين الصلاة استنفذ
 لمع دليلا ولا يصح قياسها على الصوم لان نياية انعقد بتغير
 معنونه واذ كان البدل غير مستقلا يصح انما يصح عليه انما
 ارجح كونه الصلاة اجبا طارحا لاحتياط كونه في محل
 وعلى في المنع عدم جواز الانبا بين في الصلاة بان المقصود من
 الانبا بين الا يتلوا والسعة وهي في البدنية بانها في المنع
 الجراح بالا فقال الخليفة وقيل فاني لا نكف المنة
 على نفسه فلم تجز الانبا بين سلطانا لا عند الجز ولا عند التدقيق اه
 سبب السبب هو المنع في الحكم منها غير تاجر ذكر ان
 ان هاهنا وجوبها وجوب ادا وجود ادا ولعل سببا سببا
 وظاهريا فالوجوب سببا الحقيقي هو الايجاب التعدي له تعالى
 لان كونه غيرا عن فعل الظاهري والوقت تيسير ايجابا وجوب
 الا اذا سبب الحقيقي تعلق الطلب بالمثل وسبب الظاهري هو المنة
 الا ان علي ذاك وجوب الاداء سببا الحقيقي خلف استاير في
 وسبب الظاهري استلزام السبب الذي قد رتبنا له سببا
 انما يترجمه لا تكون الاعمال الفعل اه والوجوب الذي هو سؤال
 الامة بالزوم اتباع الفعل في زمان ما بان كان في الوقت سنة
 ويجوز بان الاداء الذي هو طلب ترميم الذمة كزوم في زمانها

كيفية بطوخ اشكر الا بفضله وان طالبت الايام وانتقل الحرس
ثم الخطاب اي كلام الله تعالى المتعلق بطلبها أكثر من ان يتقوا
الصلاة وقوله ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا تحر
الوقت وذلك لان الوجوب بجملة الاوقات وهو علامة بالسياسة
اي الجزاء الاول منه اي الوقت ان لا يتصل به الاداء العلم انه
اختلفوا في سبب وجوب الصلاة قال في التمهيد في الاصل عند ان
سبحان ان وجوب الصلاة صلت بأول الوقت وجوباً مرسماً
حتى لا ياتم بالناسخ عن الجزاء الاول والمأخر والمالك على هذا
كل عبارة موقوفة بوقت والوقت ليس بجملة زواجرها وعلى قول أبي
الحسن الوجوب معلق بآخر الوقت وعلى هذا اذا صلى في أول الوقت
فيقول بجمع وضاً ويتعين ذلك الوقت للوقت الموعود فيه وفي
قول يتوقف فيه الرض كالرضو قبل دخول الوقت ورضاً والوقت
ابو زيد لا يربطه ان الوقت سبب لوجوب الاداء وكل الوقت
ليس بسبب لكن السبب هو الجزاء الذي يتصل به الاداء هو
حافظ الدين ما اختاره المتأخرين ونهجهما المأثور في التمهيد
كل جزاء سبب على طريقته الاقتضال الا اذا فصل به الاداء المتعدي
الوقت فانه يتميز بالسببية عليه وعلى الكل والسبب ليس الجزاء
فقط فيكون في آخر الوقت قضاء ما قبله ولا الجزاء الاخر فقط في
الاول فنقل مستقط للعرض كما قيل والسبب هو الجزاء المتأخر
الشرع عند الاكبرين وقام اكتسب في الاصول وهو الا في ان
جزء من الوقت يتصل به الاداء والا اي وان لم يتصل يتصل
الاداء غير الجزاء الاخر فالسبب هو الجزاء الاخر وما اختار
هذا لانه لو كان السبب جميع الوقت لم يترك تأخير الصلاة عنه فيها

التي يشبه بها الى عدم حصرها ومن جملة النعم فتمت الحاشية حيث فضل
المؤمن الا ان ياتي بالضمير في احسن تعبير وهو غير متين
الجزء من الافات اذ لم يشتر على اقامة المصالح فيبدي شكرها
في تلك الاوقات باستقبالها في خومة المنعم وهي بجمع استعمال
الجوارح المظاهرة والباطنة بالقيام والركوع وحفظ المعنى وسفل
القلب بالنية واستنشاق الحرق والرحا والحنان والذهاب بالتحليل
والتمظيم وجعل كل مرة للندوب لا ند تعالى الشكر في كل وقت فتمت
جديدة فاجب على المصدق قد جديدة فتمت النعم في كل وقت فتمت
بغلة الليل وحده صوابها وعند الزوال يتم فيها الشمس
وكثيراً ما تلتجج به الشار وعند المصير قبل ذلك ليلا تسد
عليهم وعند المزن يذهب بغير أثرها ويأتي بظلمة الليل وعند
المعزة يذهب بالشفقة كذا في الامداد فعل السعد للقيام بشكرها
وحث لا يمكن عدوها فكيف يمكن شكرها ولكن الغالب والقدس
الذي جعله فليد ان يتهدد المحضرين بدي السعالي شكر
لغيره لانه هذه الاوقات للمناجاة بين يديه وكان الاصل انه
يسفل الوقت بالقيام بها وتفضل عليه الحث سبحانه وتعالى
من النعم الى الزوال ليقوم بحق نفسه حتى يستعيد الدنيا فتمت
مطللاً عن الصلاة ثم خفف عند استراق الوقت بالصلاة
فانما يستل جز من الوقت بها وفي ترفيعه لغيره صف الله تعالى
حيث اذن له بالوقوف بين يديه وساجداً لتعذرة الجليل
مخاطباً له ثم عليه بالتخفيف على نفسه عليه جلاليب
غير جزاء على ذلك وهو الذي خلقت فيه القدرة لانه تفضل
اكثره واكثره اذا كان شكر في فحة الله فتمت شكره على ما يجب الشكر

ان يسلطها لانه وقت كراهته والاداء فيه ناقص فلا يورد فيه
حاجبها كالمطل ولو خرج وقت المصطفى الشرع فيها لا يجوز ان
يقضيها في وقت كراهته لانها تضاهي السببية التي جميع الوقت
لان ذلك هو الاصل وهو ان اسبابها لا الظاهر اننا اوتقنا
وقد زال المانع من اضافة السببية الى جميع الوقت والوقت من
حيث هو كامل فلا يجوز ادراجه في ناقص وقد اشار الشارح
الى هذا بقوله ولو ناقصا وليست عليه ايدة اخرى فحقه من
صار اهلا فيه كالشارع لربيه المارح بقوله حتى يجب اي الصلاة
التي ادركت من وقتها الجزر الاخير على جوف الخ فانه وجب
عليه باخر الوقت وان لم يتصل به الاداء وتعلق في اشرنا والمطالب
عن المضي فوجب ان يعمل بمقتضى الوقت سببا وهو الجزر الاول
لسلامته عند المراجحة فان اتصل به الاداء فقد تفرقت سببية
والاستقلال الى الجزر الثاني ثم يتم الى ان يتحقق الوقت عند زفر
وقال قبله لما استتم كون كل الوقت سببا لثاني السببية والنظر فيه
من المناقاة فنبه ان يكون البعض الاداء في هو السبب فالسبب
هو الجزر الاول لهية الاداء اعني بلا ريب فان اتصل الاداء
به تفرقت السببية والاستقلال الى الجزر الثاني بعده ثم قام
جزر اتصال بالسببية والاستقلال بالسببية على لان الاصل في السببية
الاتصال بالسبب فلا وجه الى المدرك عن الترتيب بل الى السببية
تتم والسببية متوقفة على الاتصال بالاداء ولو عرف على الاداء
تتم والسببية لا هي ثم اذا لم يرد لم يثبت من الوقت الا ما يسبح
الرضى بطلب بالاداء واجبا عا يات بالخير كن السببية لا تقتل

لان المسبب لا يتقدم على السبب وهذا منقطع ككونه وقتا لها
لان معنى كونه وقتا لها ان يوردي فيه وكونه سببا ان يوردي فيه
فاما مستان فيان ولو جعل السبب اول جزر مطلعا للزمان يكون الاداء
في اننا الوقت تضاهي اخره عن السبب وهو منا فكونه الوقت
بتمامه وقتا فلما قلنا ان السبب هو الجزر الاول ان اتصل به الاداء
فانما اتصل بجزر الثاني لو تأمل الى اخر الوقت فذلك الجزر الذي
اتصل به الاداء هو السبب فاي وقت اتصل به الاداء هو السبب
فاي وقت اتصل به الاداء جازت الصلاة فيه لتقدم السبب
على سببيه وقعت اد الاتصال الاداء بالسبب وينبغي ان يكون
الوقت بتمامه وقتا لاداء اتصل بالاداء فانما اخر الوقت فاما
المخرج الى قوله والاداء السبب هو الجزر الاخير حيث شهد قوله
والاخر ان اتصل به الاداء والجزر ان انه ذكره ليس عليه فائدة
وهو ما اذا خر صلاة المصل الى وقت التغير وشرع فيها في الوقت
الذكر فانه يجوز ان ادائها فيه بعده لان السبب ح هو الجزر الاخير
وهو ناقص لانا الاداء فيه مكره والمكره بالمتنص مهاجرة الفعل
للكراهية وما وجب ناقصا يصح الاداء فيه مع التقصا ان ادائها
فيه وان ادائها بعد الزوب فتد ادائها كما ملكت لخل الاداء عند
الكره لان بعد الزوب لا كراهية في الاداء او قد ادركها كمالا حية
فاقصا وهو جائز بخلاف ما اذا كان الزوجين في وقت لا كراهية
فيه فانه وجب في وقت كامل فلا تنادي في ناقص ولما اخرج
الوقت بتمامه للشرع ويجوز ان يقضيها في وقت ناقص وقد ثبت
كالشرع في صلاة الفجر بطلوع الشمس فانه وقت كامل لا
فيه بغيره فيه وجبت عليه كما ملكت لطلعت الشمس لا يجوز



الصلاة فان استغرق الجنون او الاغيا اكثر من يوم وليلة فليس
عليها الاغتسال تلك الصلاة التي انا قاضي وقتها وان استغرق
يوما وليلة قضيا ما نزلها في حال الجنون والاغيا في محلها
بالتام وان انا قاضي وقت من الوقت حتى يصح ما يسع التيمم
واستغرق الجنون او الاغيا يوما وليلة فلا تجب عليها صلاة
ذلك الوقت وان لم يستغرق قضيا جميع ما نزلها بسبب الجنون
او الاغيا وان انا قاضي وقت من الوقت اه ما يسع التيمم فقط
واستغرق الجنون والاغيا يوما وليلة وجبت عليها صلاة ذلك
الوقت وكسرها بيمينها نزلها ان الوقت لا يسع الا التيمم فقط
وهنا احتاجنا الى الرخصة فلا يكسرها الا اذا ما اذا لم يستغرق
وجب عليها قضاء ما نزلها وجب فيه نفسها طهر قاضي الوقت
بشرط ان يبقى من الوقت ما يسع التيمم فقط او اكثر ان كان
الاغتسل على راس المشرقة ولا يصح ان راسها يسع الغسل فلع
المياه وبسبها والتيمم فقط ان كان الاغتسل على راسه
المشرقة او لا يصح رضى بجمع في اخر الوقت الذي ليس الا
التيمم او اكثر كما ينهم من كل سهم في الحايض التي طهرت على المشرقة
ومرنا سلم اي اذا كان بين اسلا مدينه وقت ما يسع التيمم
كان في المايضا المذكورة وحكم الكافر الا صلى كما يريد فاعضه بالانكر
ليصح فورد وان صلى في اول الوقت وصعدت بها في المدينه يكون
سما اول الوقت فيصلي الرضخ ثم يرتد ثم يسلم في اخر الوقت فالرقة
قد احبطت علمه فصار كما ان لم يصل وصورة الصبي ان يصلي في اول
الوقت صبا ثم يبلغ اخر الوقت وبينه ان يبلغ واخر الوقت ما يسع
التيمم فصار بينهما في اول الوقت لا يسقط عنها الطلب الماسر

من ذلك الجزع عند نزور عندنا يستعمل الى اخر الوقت تكونه
صالحا للفتن واليقين المسيية ضرورة انه لم يثبت بعده
ما يعمل مثل السبيبة اليه فيعتبر حال المكلف في الاسلام والتميم
والفعل والسر والحيض وضد ذلك عند ذلك الجزع فانسب
في حق من صار اهلا في الجزع الاخير هو الجزع الذي لا هليته
لاكل الوقت ولا الاخر اذا المتقدمة على هذه الجزع لعدم اهليته
اذ ذاك واليه الاشارة بقوله او الى الاخير مضيقا في قال
لو قال ان صلى في جزع من اجزاء الوقت فلو قال اما ان يصلي
الى متصل الا اذ به لشغل الكلدته وكان اخره وحسن فقد
قصر في التعبير بالجزع الاخير اولى من التعبير بالجزع والناقص
اذا لم يتبادر في ذهنه وقت اكر اهله والجزع الاخير سبب في حق من
صار اهلا في جزعنا لم يكن ناقصا انه ملخصا فتقول انتم واولاها
اي سوا كان كاملا اخر الوقت انا قاضي الوقت الا صغر رضى المص
فانه يقيم للسبيبة قال ابن مالك في شرح المنار والمحلان
السبب عند الاداء هو جزع من الوقت لا يجبه كمن لا يجبه في ان
يكون اول الوقت والا لما وجبت على من صار اهلا في اخره ولا
اخر الوقت والا لما صح الاداء في اوله واذ لم يثبت ان الذي يقبل
به الاداء بسبب الشروع هو حتى يجب جوار الشروع الرجعي فيبر الشرح
بالنسبة التي تقول ان انا حكاية الحال الماضية والمضارة اذا كان
حالا بعد حتى يرفع والنصب لانه مستقبل بالنسبة الى الاخير
لا بد غايه نذر وصريح عليه تا اهل على نحوك وعليه عليه
انا قاضي ان انا قاضي الوقت ما يسع التيمم ولا طهره
وجبت عليها تلك الصلاة قبل خلافة وما تقتضيه تلك
الصلاة

صلى صلاة العشاء في جماعة ثم جلس يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس
ثم قال فصل ركعتي انقلاب باجر حجة وعرة فامة فوجدني يا
برزقة عند الخاري وكان صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل من
هنا الى هناك فبينما هو في الصلاة
ما في العشرة والصبح لا توهها ولو صعدا وتسمى الصباح والصبح
والصبح والبرود والاول منها والوسطى كما في المنعذ وسماه
ايضا صلاة التوبيرقران النجى كما ذكره ابن امير الحاج وقال
ورجعه تسجيها بها ظاهروني ضام المستطاد اول الصبح النجى ثم
الصباح ثم الفداة ثم الكبرة ثم الصغرة ثم العجوة ثم العجوة ثم العجوة
ثم الراجح ثم المساء ثم امصر ثم الاصيل ثم المشا الاول ثم المساء
الاخيرة عند مفيد المستغفركه التوسل في دمه اي ذكر
وقت صلاة الفجر على سائر وقاات الصلوات لانه للاختلاف في
طريقه مثل التوسل في الخلاف في وقت الصبح هل ولد الصبح او
انتشاره وهل اخره الى طلوع شمس منجر الشمس والى ان
يرى الراى موضع قبله ثم قال فاني اخره خلافا كما في ولده
قال بعدم الخلاف في عدم التسليم وقال ابو الصمود عن شيخه
وفيه نظرا اذا التايل بعدم الخلاف في اوله واخره جميع كبر عن ام
الثانية القصوى في التسليم والاحاطة بالاقوال منهم صاحب
الهداية **باب** في المعاني والركن والى والى وصاحب البحر
واخره فلم يثبت الا ان يقال بان ابيات الخلاف بعد ذلك
متاخره طاهرة وجواب بان المراد لا خلاف في طريقه بين الكبر
الاربعة اهل الاذهب لم يترك الركني واجتمعت الامم على ان
اول الصبح الصادق واخره حجة تطعم الشمس فلا ينافي

في المريد وما الصبح فلم يصلها في اول الوقت الا فلا وبعد حجة
ابي الوقت بكل اجزا كيرضا في السب في رجوع الصلاة الى جملة
اي جميع لا الى الجزء الاخير منه ليستيت الواجب بصفتها **الكمال**
الاضا فلهذا يثبتون بجهن لو كان السب الكبر الاخير لكان الواجب
ناقصا فلا يثبتون قضاه في كامل والحال انه كسب التره يبي
والحال ان ثبوت الواجب بصفتها لكان هو الاصل وما وجبه
بالجزء الاخير الملة في لوقته اكرهه فاننا هو عارضى ببت ذلك
من تاخيره للاداد عليه ضرورة ومع انقضا الوقت كله ذهبت
بذلك الضرورة وبقي الاصل على حاله حتى يلزمهم انقضا في وقت
كامل هو الصحيح اي الدين وجبت عليهم الصلاة اخر الوقت
ولم يرد هاجتي حرج الوقت يلزمهم انقضا في وقت كامل لا ناقصه
فلو فاته عصر التيم وتذروني اخر وقت عصره مثلا قبل
الغروب لا يقع فيه لان هذا وقت ناقصه وقيل يجوز فان قلت
اذا كانت الحزب نسيب لاداءه والكل سببا لقتل فلم يجب انقضاها
وجب به الاداء اجيب بان مناه ان وجوبه يكون بالامر للوقت
لكن يرد ان جمال الوقت جميعه سببا لقتل لا يبيع كما قال سلم
اخر الوقت لعدم اهلية للوجوب في جميع الاجزا كما افصح به ابن
ملك وقت صلاة الفجر قد انقضت لبيع الحزب لانه امر المسعود
وقال **باب** في الزمان والنجار الصحيح بيني وبينك **الطلب**
واستعمال النجى في الوقت بما زرسل فانه في الاصل من الصبح ثم
سمي به الوقت وهذا يقتضي بان الاضا فته في وقت الغروب
وتسمى هذه الصلاة بالفداة ايجم كما في الطرائي ما ساد جيد
عنا اي اما من قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

له دونهم لانهم لم يبينهم الا بعد طلوع الفجر ولا مكلف به بدو
 العلم وعلومهم الفجر ولم يبينوا كما انه لم يتعلم انهم صلوا
 في البيوت الا في صلاة جهرية صلوا بها جهر بل بالنسبة صلى الله تعالى عليه
 وسلم وكانت صلاة جهرية لم يعلمه الا وفات انا الكيفية فكانت
 قد علمت سابقا لانك كنت انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى بالنسبة
 والملاذ وكذاه وعلم صاحب الجهرية وغيره بان اول الشرايع
 وصاحب الشرايع بان اول وقت صلاة وجبت بعد الفجر عاده
 والنوم اخر الوقت وقاعة الميعني تنسب الحكة في وضع هذه
 الصلوات في هذه الاوقات الخمسة ورضعها على سببي ولما كانت
 رباع اما الاول فتبين لان ابواب السحابة تفتح في هذه الاوقات
 وتقبل لانها اوقات النزاع من السحابة امور لا تدانها فتشعر
 فيها عمل الاخرة واما الثاني فلهو افعة اجحة الملاذ كذا في
 يستغفرون للمؤمنين وقيل جعل منها ركعتان لان العبد يرجع
 وحسد ولما كانت لا تدور في نفسه وتقلب واربع لان الرباع
 الحارة والبرودة والطريرة واليسوسة ذكوة في السراج وقد مر
 محمد في الجامع الصغير الطهر لانه اولى بالظهور وقتها يعني ان
 الظهور اول الصلوات الخمس من حيث الظهور لا من حيث حيث
 يبات جهرية بل عليه السلام اما المكففة والوقت صلات الوقت
 فقط ثم هذا بنا على ان صلاة جهرية عليه السلام انما كانت
 في الظاهر صحيحة الاسرار وان اقامته لم تكن في الصحيح كانت في غير
 صحتها ولما لا في غيرها واربعتان اشهرها البداية بالظهور
 كما تقدم ابو السعود في الشيخ شاهده وعطف قوله بيان على
 ظهوره عطف السبب على السبب لان بيان جهرية سببي

وتوقع الخلاف بين اهل مذهبا ولما كان قول المجتهدين وقت
 الفجر من الصحيح الصادق ابي طلوع الشمس محتمل لان يكون الاول
 اولى بالظهور وانتشاره سابق لما يجتاز الخلاف في بيان مدلول
 ما اجمعت عليه الامم او قال السيد احمد وفيه انه مع بقاء
 الخلاف لان اهل مذهبا لا يصدق قول الزبلي اجمعت الامم
 على ان هذا جاز بان عن الاول وسكت عن الجواز عن الخلاف
 في الاثر الذي يظهر ان ما حكى عدم الخلاف لم يعتبر القول الاخر
 للضعف وتفهيمه كما قاله وليس كل خلاف جاز من اهل الخلاف
 له حظ من النظر اول من صلاة ادم عليه السلام جبري اهبط
 من الجنة وافلت عليه الدنيا وجن عليه الليل ولم يكن ربه قبل
 ذلك في خوفه يد افعالا انشئت التي صلى ركعتين شكر الله
 تعالى فلما كانت اول صلاة ابو اسحق قد مر في الذكر كذا
 في المعانيه ولول الحس وجوبا يعني اول صلاة فرضت وهذا
 وجه ثالث للتدريج قال الشيخ الرضوي والنظار ان اركانها وجوب
 المشاذه وجوب الصلاة اخر الليل والاسرار كما لا يلد وتقدم
 ان نسب الوجوب احباب الله تعالى وقد مره والميل باقي وما
 وجوب الاداء فيمتد وقت على بيان الكيفية وما يقتضي الوقت
 ولم يعلم ذلك الا بعد بيان جهرية لانك لم يكن ذلك الا في
 الظاهر صحيحة الاسرار فلما لم يتفق السنن والصحيح ولا يات ان الصلاة
 اني صلاة باللكية والنسبية هي صلاة الكيفية لا انما تقول
 ما وجب عليه وجب على اصرة ولم يثبت ان امرهم فمنا هنا
 ولا يجوز يمكن ان يقال ان صلاة السنن وجبت على النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم دون امتة لانه بلغه بما مره فقال

صلاة تين كل يوم قبل ليلة الاسراء وقدا لا انبىا في بيت المقدس
والله يكت ولا نبيا في السموات ايض فكتب يقال مع هذا انه
لرسول الكيفية والاولى ان يقال انه عالم يعلم صلى الله تعالى
عليه وسلم اوقات الصلوات الخمس المفروضة ليلة الاسراء
الايبسا ن جبريل وكان بيان جبريل في صلاة النظر اوله
فتم فيه صلاة الحج عليه ولله اعلم ثم هل كان صلى الله تعالى
عليه وسلم قبل البعثة اي قبل ان يبعث نبيا مقبلا بشرح
احد من الانبيا السابقين المختارين عندنا لا لا قد صفا انه صلى
الله تعالى عليه وسلم قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من
استنبه قط بل كان يهمل بما ينظر له من الكشف الصادق
من شريعة ابراهيم عليه السلام وغيره كافي الشهور قال
السيد احمد بنبر ان الانبيا والرسول بعد موسى ما عدا عيسى
كانوا على شريعة موسى فلا مانع من انه صلى الله تعالى عليه
وسلم عالم بشريته من قبله ومقابل المختار الى البتة اخرون
من عقده صلى الله تعالى عليه وسلم بشرح قديم قبل شريعة
نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى عليه السلام الصلاة
والسلام وقيل بالنبوة انه شرع كافي للتميز الا ان كل وضع عبده
صلى الله تعالى عليه وسلم في حرا بعد ونصره بعبدة معروف
بجمال النور وهذا جواب عن سؤال وهو ما سمى نوحا كمالا
مستبدا لا ولا تكليف الا بعد الشرع فاجاب بانه صلى الله تعالى
عليه وسلم في حرا وهو ما ورد في الصحيح بلنظ لان بختة والخش
تجنب الخش اي الاثم فجعل على ترك فعل التبايع اتقي كالت
عليها بالاهلية ما يدرك المثل فجربا مع تزيت الكشف

ظهورها عند وفوره ولا يخفى ثبوت وجوب الاداء على العلم
بالكيفية جواب عن سؤال متقدم صلا ان الصبح اذا كان
اول الخش وجوبا فكيف تذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
صبحته الاسراع وجوبه عليه ليلة وهذا الجواب على ما هو
الاشر من الاول صلاة ام فيها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم
صلاة الظهر اما على مثله فلا ابوالسعود فان قلت كيف
ثبت الوجوب مع عدم جوب الاداء قلنا لا يستنبأ فان
من اسلم في دار الحرب وعلم بالانواع اجمالا يجب عليه ذلك
ولا يجب الاداء فلما ابي لقوف وجوب الاداء على العلم بالكيفية
لم يقض نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم التوجه صبحته والصبح يافى
بجلته الله تعالى في الوقت المفروض ابتداء وليس من تأخير
الشر ولا من جنس فزهرها كافي للتفسير الكبير في قوله فان
الامباح يستأنب ليلة الاسراء اي التي فرضت فيها العلم
لعدم علمه وقت التوجه كغيرها حتى علمه جبريل في وقت الظهر
فلما لم يظهر له بها ظهره وحيثا وصفا قاله التوفيق انه لم
يقضه لانه كان دائما وقت التوجه بالاناء غير مكلف قال في
الاسرار ورد في وقت الظهور على ان المصنف قد فهم وجوه
اذا فاته صلاة او صوم يلزمه القضاء وبهذا الظاهر ان ما
نقله في البحر من ان الظهور ان صلاة فرضت وان قوله
ينبغي السؤال وهو قوله كبيت ترك صلى الله تعالى عليه وسلم
الحج صبحته الاسراء منظور فيه اهر ملخصا قلنت وقوله
يكونه صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم ككيفية صلاة التجر
قبل ما متوجه على عليه السلام مشكل لا فانه ثبت فرضية

بالبحر المطا ذن ابخر لانه يضيئ ثم يسود ويبس ذلك ان نشأ
في جيل ثالث اذا انقضت عليه الكسرة صار طويلا فاذا تقدمت
عادوا له ففسد الدنيا لما كانت ههنا هو الما ذن بخلاف
الصادق وخرج مسلم عن سرة بنت جندب قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يترككم اذا ان بدل ولا اله الا لظلم
ركن اذا استبصر في الاخرة ان يصلي للمسلم في كل ابي قبلها
بشيء يسير جدا بالضم للذال النحوي غير متصرف لا لفظا ثانيا
المدة وقيل للمسلمية والنا بئث قال ابن اكمال هو من فقه
لان دخلها الالف واللام اهر اسم الشمس قال ابن قتيبة في
ادب الكاتب ويقال للشمس ذكالا فها تذكركم ذكرا كذا
وللمصبح ابن ذكالا من صنوعها ثم اختار ارجح وهو
تعالى هذا القول لما هو المعتمد وفي التريستاني ان وقت طلوع
شئ من جهتها وهجرة الشمس الى جهتي طلوع اول حمر
الشمس وفيه انظم الى ان يري المولى موضع قبله فحضره
الشمس كالذات والشمس في وقت طلوعها
الضمر هو مشكل لما تقدم من فانيها وفيه انما من ذك غير
مصرف في الشمس فوصفها بصرفه لتاثيرها وقدمت
توكل ابن قتيبة انه يقال للمصبح ابن ذكالا من صنوعها
فاما الضمير اليها مؤنثا اي ميل ذكالا عن كبد السماء الى وسط
السماء بحسب ما يظهر لنا ذكرا في الشهر بعد انقضاء الشهر
قال النشأ وفيه انشعرا بابا ابتداء وقت قصيد الزوال فيلزم
انما تبتدئ لكان اظهر لما في البرجيني اول وقت تبتدئ
الزوال وهو يظهر لانه ما لم يزل الظل تحت خط نصف النهار

الصاقد عرف به النباج فتركها والحاسن فعملها وكان
بجقيقه عن اهل المنيات ويترك بذلك المالات المشرق
به واختاره بتوفيق الله له لا فيهم من الحاسن منها ان
سالكه نوري البست الشريف منه كما ذكر في شرح الحديث وفي
هذا دليل لما رجحت المسألة لتريد بينه من ان الاشياء منها
التي في نفسه والممكن كذلك بحيث يمكن ادراك حسنة ويجهر
بالمتأمل ومنها ما يتوقف على ورود الشرع وجا الشرع بجحبه
الحسن ويتبعه البتبع فلم بالشرع الحسن والتبع فيما لا يدرك
فصل الشرع وما لا يدرك الا به من اول طلوع النحر الى ان
انجم لظلمة اول تنبها على اختياره ذلك وانشأ انا اختلاف
في ان المبرة اول الطلوع او الانقضاء واستظهر في الشهر الاول
وايدى حديث جبريل صلى الله عليه وسلم في النحر حين يشرع النحر حرم الطعام
على الصائم والنحر هو اول طلوعه ولا فقه الشرع بذلك وفي
الخرائنة وهذا القول احوط فلذا اجزم به ان رجح واستظهر في الخبر
الثاني لترقيم الصاقد به وفي الخرائنة وهذا القول اوسع وفي
التريستاني والبر حال الكرم الملال وفي المتيقن هو ظهور والنور
المشرق من افق المشرق اهو وهو البياض المشرق من الافق
بينه وبينه وهو الحسبي بالفتح الصاقد وهو عبارة عن بحر
معتبر في نشر ضوءه في الافق المستطير تفسير للمنتشر وفي التامر
استطال فترق وانتشر انبساط والظلال هوان سمع تروق في
واحد حله ويمكن ان يقال المشرق بغير عدم انقضاء الاخر المنتشر
بجلاذ الانبساط اطلاق المستطيل لانه يظهر طويلا كذبت السحابة
لوقت استقالته ولان المشرق في اعلانه ورث استقله ويحييه
بالنحر

توهمها وانه المختار للعلم والفتوى وما تشبهه ببعض حنفية ثنائيا
سنا ان الفتوى على نفيها تفيد ويرجوه في وسوق كذا في
غيره سترور وغير المشهور لا يجوز الافتاء فيه اهرو ذكره
في الحجر وراز واختاره اصحاب المتوفى وارتضاه الشافعيون
فتبت انه مذهب ابي حنيفة وبويده ما خرج البخاري عن
ابي ذر رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر
فالراد المكون ان يؤذنت فقال له ابراهيم ابراهيم ان يؤذنت بعد
مدة فقال له ابراهيم ابراهيم ان يؤذنت فقال له ابراهيم
الظلم للقول ثم امره ان يؤذنت ثم قال ابراهيم بالظلم فانت
شدة الحرص في جميع فلو كانت وقت الظلم يخرج ببلوغ ظل
شيء مثل الحلات الا اذا ان المذكور خارجا عن وقت الظلم ولم
يتلبس احد على الشارع حد لنا الا ابراهيم بالظلم الى بلوغ ظل كل شيء
مثل وجرائه ما بعد وقت الظلم حيث امر المؤمنين ان يؤذنت
بالظلم بعد ذلك وهذا دليل قوي لا يدحض ما هو أقوى منه
فقال وراجعه واما الرواية الثانية التي رواها في بعض زياد
كما قدمناه قال الامام الطحاوي وبه تأخذ قدامنا انه لا يدل
على انه المذهب في غير ذلك وهو المذهب في غير ذلك وهو
الاظهر لبيان جبريل وهو مضى في الباب يكبر الى ما رواه انه
عابس رضي الله تعالى عنه ما عابس النبي صلى الله عليه وسلم قال اني
جبريل عندي البست ترتب في الظلم في الاولي شهرها حتى كانت
المنى مثل الشراك ثم صلى العصر حتى كان ظلك على مثل من صلى الظهر
حيث وجبت الشمس وانظر الصالح في مثل المشافعية فان الشافعية
ثم صلى المغرب حتى يخرج من الحرم الطام على الصالح في صلاة الثانية

الى جانب المشرق لم يدخل وقتة فقيمت الزوال تساهل هو في
المسألة في الزوال عرفا بعد انقضاء اليوم والعرف في
ذلك تحسنا جرد الظل او زيا قد في بعض البلدان ارباع
الظل عن خط نصف النهار في كل البلد اهرو ولا خلاف في
اوله لقوله تعالى في الصلاة لا تذكروا الشمس اي زوالها
وقيل لقوله في الصلاة لا تذكروا الشمس اي في الموضع
الظل وهو ما سجدت الشمس كما في الموضع قال محسنة الحبر
الربلي وهو لغة السترة منه ان في ظل فلدن واسطلاحا
امور جردية يجلبه الله تعالى لنفع البدن وغيره قد علم
الشمس اه متلبه وهذا قول الامام وانه محمد عنه وغيره مثل
وهي رواية الحسن عن الامام وهو معناه او زوال الشمس
المشاهدة اعني بالكل والشافعي واحد ولا دلالة الرواية في
هي المذكورة في الاصل وهو الصحيح بدائع وفي النهاية انه ظاهر
الرواية عن ابي حنيفة وفي رواية الجليلات ورواها ابا حنيفة
وهو المشهور عنه وروى غير واحد منهم الحقيقة ابن عجم في
ربنا لا تحضروا تمل فيهم في المشافعية واستدلوا في
اختيارهم مذهب الامام ومنهم الكج قاسم في فضيحة وشارك
الحوي وعول عليه الشافعي ورافقه صدر الشريعة ورجح عليه
وفي المشافعية وهو المختار في المنهج انه مذهب ابي حنيفة ورجح
به في اكثر مرجح الزيلعي ولبس من حجاب من دليلها ولقد اثنى
وفي نفع الرسالة على ولا تعبره بنتور الاستاذي اذا عارضتها
فقول المذهب ولما يستأضي باغيرها اذا لم يوجد ما يجازيها من
كتب المذهب فثبت بهذه المتكثرة مذهب الامام ولما راجع من
توهمها

المسألة قال أبو السموء ولا تختبأهوط لبراة الذئمة يعني لان
تقديم الصلاة على وقتها لا يصح وتصح اذا خرج وقتها وهو في صلاة
المنظومة وذكر في التأسيس وعندنا ما قالوا وقتها مقتضى زمني
الحال ويتعين الظهيرة والمستوى على قولها وفي مقتضى الجارات
بالاحتياط قد خرج في خروج وقت الظهور ودخول وقت العصر
الى قولها هكذا فنقله في خزانة الروايات في باب الاوقات وبرز
اسد بن عروة الاسام انه اذا صار ظل كثر في مثلته سوى
الزوال يخرج وقت الظهور لم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل
شئ مثليه وعلى هذا يكون بين الظهور والعصر وقت مره كما بين
الظاهر والمخرج قال الكرخي وهذه الحجة الروايات التي لا تختبأهوط
الاختبأهوط ذكر شيخ الاسلام الاحتياط لان لا يخرج الظهور الى
الظل وان لا يدخل العصر حتى يبلغ المثلين يكون مدد بالمصداقي
في وقتها بالايجاب كذا في اسراج سوي في يكون للامساك
تيسل بالتفسير الزوال الذي يفصح التام وهو ببرزت السجاسم
للظل بعد الزوال وسعد فيقال انه فان من جهة المغرب الى المشرق
اي رجع وسد تورد فتا في حتى تنقضي الى امر الله اي ترجع والجمع فيها
وفيه ولا يقال لا قبل الزوال فيقال ان يقال لم تظلمت قال
ابن حزم لا الظل بعد الضحى نستطيعه ولا الذي من برد الشيء
وقال الظل ما سخره الحسن وفكك بالعداة والذي ما لتسبح
والحسن وذلك بعد الزوال وقد سمي ما بعد الزوال ظلا اي ورك
يعني ما قبله فيسا اصلا كما في الجوهرة والسراج ووافعها في الزوال
كان في السجاسم لا فان من جهة المغرب الى جهة المشرق اندفع ما
قاله ابن حزم من السجاسم هو الظل الذي يكون للامساك قبل الزوال

الظاهر حين يخرج كان ظل كل شئ مثله كوقت العصر بالامساك ثم صلى
العصر حين كان ظل كل شئ مثله ثم صلى المغرب لوقت الاول ثم
صلى العشاء الاخير حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين استبرأ
الارض ثم التفت الى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من
ثم لم يزل الوقت ما بين هذين الوقتين كذا ذكره الشافعي وقال
لم يكن الظهور يا نبيا عند طلوع ظل الشئ مثله لما صلى فيه العصر
في اليوم الاول واجيب عنه الامام بان هذا منسوخ باليوم الثاني
في هذا الوقت لان في لحظة العديك الساعات وصلى المدة الثانية
انظر حتى كان ظل كل شئ مثله كوقت العصر بالامساك فلم
يكن الظهور يا نبيا لما صلى فيه وتفتت بان جبريل اخبره وتسلم
اول الوقت واخره فعلى الظاهر في اليوم الاول حين زالت الشمس
وفي الثاني حين صار الظل مثله تعبلا لان الوقت واخره ولا يخفى
عليك ان هذا قد صلى فيه في اليوم الثاني في وقت الظهور
الناهي ما كانت الا بعد طلوع الظل مثله وقد فرضنا خروج الوقت
عند ذلك على قولها فيا ضرور ان تكون ظهره صلى الله تعالى
عليه وسلم في اليوم الثاني في الخامسة الوقت ولم يقل به احد قال
سند لا بعديت جبريل غير تمام في المقصود ولو استدلت بحديث
اسمه انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي العصر ثم يذهب الى
القباء في بعض الروايات الى العصر الى قبائهم والشمس حينه وفي
بعض الروايات يرجع احدنا الى نفسي وحده في المدينة والشخص
حينه وبعضهم الى علي اربعة اميال كانت جميع ذلك عند
الشيخ لكان اول في الاستدلال بها وفي النتيجة وعليه عمل
الناهي اليوم وبه ينبغي فافزع في الجواز ينبغي بقولها في هذه
المسألة

حلولا الشمس نقطة السرطان اهو قال في البحر وفي معرف الزوال
روايات اخرجها ان تفر حضية مستقيمة في ارضه مستقيمة و
تجعل عند صفته ظاهرا علا متناه كان الظل ينقص عند
السلامة فالكعبة لم تنزل وان كان الظل يطول ويجاوز
الخط علم الزوال وان امتنع الظل من التصر والطول لم
وقت الزوال والظل الحاصل هو الذي والظل الاصل كذا
في الكافي وقال السلامة الشمني فان اخذ الظل في الزيادة
فتعد زالت الشمس فقط على راس الزاوية خطا فيكون من
الخط الى المود في الزوال وزا اصادا انظروا من الخط من
او مثلا على الخلاف فهو وقت المصلا ولم تجد ما ينزله
تجاسره وهي سنة اقدام ونصفه كل انسان بقدمه كما في
الختي وتقول ان رج من طرف ابراهيم اشار به الى ما رفته
به صاحب البحر الى ما بينه قوله الختية وبيت ما قاله الطائي
وعامة المشايخ سمعة اقدام بان من اعتبر سمعة اقدام اراد
من عقبه القدم الى الراس ومن اعتبر سنة اقدام ونصفه اراد
من الساق الذي ابتداءه من الكعب وقوله من طرف الان بهام
اي ابراهيم المصلا المتاسي بهام ابتداء ابراهيم الى زوايته الفقه
وفي حواشي ابي جلي على صدر الشريعة وعن محمد بن عيسى مستعمل
الفتنة ثمانية ادمت الكعبة على جبهه الايسر فالكعبة لم تنزل وان
صار على حاكمه الا بعد فتنة كانت اهو وسمعة في السر فقلت
هذا لا ينزله الا اذا كانت المشرق الى جانب الايسر واما اذا كان
على جانب الايمن كهيئة اهل الكعبة في صارت على الجانب
الايسر فتعد زالت وزا لا كانت الفتنة الى جهة المشرق كاهل

قالا قبل الزوال لم يرجع من المشرق وقد نبه علي ذلك في السراج
ثم قول الشيخ قبل الزوال فيه نظرا كما انصح به الزيلعي صلايات
الظل لا يسبى فيسا الا بعد الزوال كما تقدم فكلان علي شان
يتمول بعيد ما علمه واستثنى في الزوال لا نه قد يكون مثلا
في بعض المواضع في السنة وقد يكون مكلف فلم يعتبر المثال
من عند ذي الظل لا وجه وقت الظاهر عنه ولا عند هذا
قال ابن الساعاتي هذا في المواضع التي لا تنسأ الشمس
روس اهلها اما فيها فغير المثال من عند ذي الظل فاداه
الساعاتي رج ويختلف الذي طولا وقصرا اختلاف الزمان
والمكان فقد يكون في الدنيا في بعض المواضع مثلا او مكلفي
كما قد مسا وقد يكون مثلا في بعض البلدان من غير تقدير
بالزمان وقد يكون مكلف وقد لا يوجد اصلا وبغاية طوله
عند تحول الشمس الى الجدي وقصره عند التحول الى السرطان
وتحيت ذلك مغرض الى دقائق علم النجوم قال ابو المظالم
قال في البحر وعلم ان لكل شئ ظل وقت الزوال الا كعبة المدينة
في طول ايام السنة لان الشمس فيها تأخذ الحيطان الا مربعة
كذا في المسبوط وتقول في السر عن الختية ان فترة وصفا المن
كذلك وتعب بان المدينة لا يبعد فيها الظل واسا كعبة فيبعد
فيها بربان في السنة يوم يكون في البحر لا يرجح ويرم كيون
في السرطان سنة وعشرين درجة وهو أطول ايام السنة تكون
مسا ويا موصى البعد كذا انشا الجدي في حاشيته بان
المدينة ككثرة وقال ان البعد الذي عرضها مثل الميل الكلي
فانه قد يبعد فيها ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم
حلوه

وهي الخروج غير داخل في الحظ في المصير في المداينة الموهرة
 بقوله ما لم تزل الشمس وقال الحسن بن زياد الى اصغر الشمس
 كما في الزمان وفي الملتقط ولما في في احد قريه اذ ابلغ ظل
 كل شيء مثليه خرج وقت المصير لم يدخل وقت المغرب فبينما
 وقت سهيل هو وهو غريب واغرب منه ما روي عن عطاء و
 اذا صار الليل دخل وقت المصير وما بعده وقتها اي الظهور
 والمصير على سبيل الاستراك حتى تترك الشمس كما في الثاني
 فلو عرفت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت يعني فاذا اصاب
 المصير يكون ادا الظاهر ثم هذا حيث لصاحب النهار قال
 فيه فسمع لو غربت الشمس ثم عادت ذكرها في فية انالو
 يعود لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال في حجره حتى غربت
 الشمس فلما استيقظ ذكر لانه فانت المصير فتقال الام
 لان في طالعها وطاعة رسولك فاردها عليه فزوت حتى
 صلى المصير ذلك جبر الحديث محمد الطحاوي وسياتي في
 جاعه منهم الطحاوي بسند حسن وظلنا جاعه موصوفا
 لانه الجزوي وقواعد الاقايه وجه البحث الثاني على
 المصير اذا احياه الله تعالى فانه ياخذ ما بقي من ماله في اذنيه
 ويرثه فيعطيه له حكم الاجيا ونظره هذا كما مل لطلوع الشمس
 من مغربها الذي هو من الملامات الكبرى للماعة حله
 وقال السيد احمد في قوله فيعطيه حكم الاجيا نظر لانه لو كانت
 كذلك لطلبه بجميع ماله الام الا ان يولد لانه يعطيه لرحم الاجيا
 فانظر للمباقي في ما يدينهم وقوله وانظر في الظاهر انه لا يستحقه
 هذا الحكم لانه اذا اتيبت اذا اعيدت في ان غروبها كما هو

جدة فاذا اصاب الشمس قنا المراس فقد زالت اركان القبله
 الى جهة المغرب فاذا اصاب الجبهة زالت واسمه اعلم ومنه
 الطريق التريبيه الى التفتي ما مثالا ليه ابر الملام فقال ان
 تلا خط المظب الشما الى بالليل ويوضع على الارض لوح مربع
 وضاسو يايكون احد امتلا منه جانب القطب بحيث
 لو فرض مستوط حجر من القطب الى الارض وفرض من
 مستطد خط مستقيم الى ضلع اللوح كما سه الخط على وجه
 يكون زاوية قائمتين ثم ينصب عمود على اللوح بالزاوية الخط
 فاذا اساو في ظل العمود على ذلك الخط بحيث لو كان الظل عمودا
 لا يستقيم الى المستطد الموضوح لكان الظل كما حصل هو الذي
 ومنها ان ترسم دائرة على ارض مستوية قائم الا شعور ليعجب
 على مركزها متساوي طول قد ربع قطرها مثلا ونسبة راسه
 الى طرفيها الخط على السوية فزاس ظل المصير كان خارج الدائرة
 اول النها ثم يتعص فيصل الى محيط الدائرة ثم يرس على منظره
 علامه ثم اذا صار قريبا يرايد فيصل الى المحيط عند الخروج يرس
 على مخرج علامه ثم يتغير خط مستقيم من احدي العلامتين
 الى الاخرى فيعمل قوس بينهما فيصفق القوس ويرسم على مخرج
 خط مستقيم الى مركزها هكذا رسميت دائرة هندية فاذا انشئت
 ظل المصير على هذا الخط فزاس لوزا لشم اذا حال الظل منه
 ذلك الخط دخل اول وقت الظهور له وما قد مناه اوله وليس
 ولا ذلك اعتمد عليه في البحر والشمير بغيرها الشر وقت المصير
 منه اي من بلوغ الظل مثليه عند هار مثله على قوليها الى
 قبيل زاده تبين الشرح الترفي وبغيرها كما لانه الفاية

والثاني انه تقول بعض المشايخ والما بعض الاخر فلا يرى للاخذ
بغيرها مع وجود قوله منهم صاحب الهداية فانه قال في
التجسس المراجعة عند انه ينبغي تصور الابهة في كل حال
اهو في الجوهر وقوله اوسع للناس وقوله احط وقوله
تولوا وقت وقوله ارفع وفي التجسس ينبغي ان يترجم
في الصيغ ويترجم في المشايخ ووقت المشايخ والوقت
في من غروب المشتق على الخلاف فيه الى الجمع وكون
وتترها ولحد مذهب الامام وعندنا وقت الوقت بعد
صلاة المشايخ حديث ابن داود انه تعالى امدكم بصل
هي خير لكم من حر النعم وهي الترتيل كما في التجسس
الى طلوع الفجر قال سناه فيها في وقت المشايخ ولما في
منه طرقة فجعلها كما في التجسس صلاة المشايخ الى طلوع الفجر
كن لا يفتح ان يعدم الوقت عليها اي على صلاة المشايخ
الا اذا قدمه عليها فانها يفتح بعد والنسب فان قلت
لم لا يجوز تقديره بعد دخول وقته في غير النسب فان قلت
عند بقوله لورجى والترتيب الا ان الوقت لم يدخل
على تولد واحد على قولها فليس الوقت لا تتبع للمشايخ
الخلاف يظهر في الوقت والترتيب فانها لا تذكر صلاة
فقط على غير وضوء لا يبيده عنده وعندنا يبعد لا تلا
كان سنة المشايخ لا فلا يثبت حكم قبلها كما في التجسس
بعد المشايخ ان الترتيب لم يجب عندها لان الوقت سنة
عندها لا واجب كفي في النهاية ثم امرها بواجباتها حثية
في رجوع المصنف في سائر المسئلة قال في البحر مراده

الاصح رواية ودلالة الرواية فلما قدمنا من حديث ابن هريرة
وهي رواية الاصل وهو ظاهر المذهب عن الامام وبرهنة الحرة
انما هي رواية اسد بن عيسى خذ في هذا القول لا يثبت
الحاصل من كلام الشيخ قاسم تطلوبا وشيخنا ابن الهيثم
المعنى به قول صاحب المذهب لا قول صاحب ولا يثبت ولا
يعمل الا بقوله لا بعدل عندنا في الرواية لم يجب من ضعف دليل
او ضرورة او قائل فلما ثبتت التي ترجح من قولها المعنوي
عليه ولا يعمل وان كانت ذلك في كتاب مشهور معروف في علم
لنا قوة ولله عهدي في هذين الوقتين على دليلها وجه غلبنا
العمل به ولنا عهدي ولله عهدي به سيما اذا كان الاحتياط فيها
الله كما في هذه المسئلة فان قلت حديث ابن هريرة المتقدم
ذكره من روى ما رواه المدائني والحافظ ابن القاسم الشافعي
عن مالك عن فافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال المشتق الحرة قال البيهقي في المرفقة وهو
مروي عن علي وابن عباس وعياذة ابن الصامت ومدا
بن اوس وابن هريرة قلت اننا انما رونت الاما لم ينقص
الوقت بالشك لان في دخوله وقت صلاة المغرب من بعد
غروب الشمس يثبت تام وفي ترجمه بعد الاحتمال والشك للقي
لا يترك بالشك فان قلت اذا كان الامام في جانب وعلياه
في جانب اخر فالمعنى بالخيار ان شاء الله بقوله وان شاء الله
بقوله قلت اجيب عن فافك يجوابي الاول انهم يقيد
باجازات المعنى محتملا ولما اذا لم يكن محتملا فالاصح
ان ينبغي بقوله الامام سلطانا لاصح به في التناوي السراجية
والثاني

الشفقة عنفها لان عرضها نحو خسينا هو ملخصا ولذلك قال
 ان روح فان فيها اي في بلدنا ريطلج النجر قبل غروب الشمس
 وفي المبح تبعا للظلمة في يطلج فيها النجر كما تنزل الشمس زاد في
 تبعا للرياح في قبل ان يغيب الشمس وعنده في المبح غير انه
 قال والمنا في واقع في بعض بلاد بلخا وفي المنا قاني وسكني
 اذا غابت الشمس طالع النجر نحو في المنا ان الشمس في وقتها
 ان المغرب لا يمكن اذها فيه يطلج كغير ما يقتضي اتفاقا لوجود
 السبب وهو دخول وقتها بزمن الشمس فجلا في المنا وقتها
 كما نية عليه في الدهر قال الحلبي في حاشيته وقتها في المنا وقتها
 الصبح يغلث لان اندا وقت الصبح طلوع النجر وطلوع النجر يستند
 سبت الظلام ولا ظلم مع بقا الشفق هو وقال السيد احمد فيه
 انه ان اراد مطلق الظلام لم يوجد ووجود النجر يظهر
 البياض يستند امت جهته المشرق ولا مانع منه حصة وان اراد
 ظلام الليل الذي هو جوده بعد مغرب وقتها المنا قسم لهم
 يحتاج الى صريح نقل هو وقال الشيخ الرجعي فقد وجبت
 المزنة بزمن الشمس والنجر بطلوعه وهو موقوف بعد غروب
 الشمس لان النجر يقتضي الليل والليل يختص بالزمن شرعا
 هو في مبيضة الشا لانه تحريف من المنا في وعنده الزمنية
 الصيف وفي الجرح عن سح البدان بلخا لبلده بها يطلج النجر قبل
 ان يغيب الشمس في قصر ليلالي السنة اهو وهو اول الصيف
 عند حلول الشمس راس السرطان فانه حصة ثلث الشمس
 على وجه الارض لانه كثر وعشرين ساعة مثلا وترب ساعة
 واحدة على حسب عرض البلد كما هو مفصل في اربعة افادة الحلبي

من الوجوب البيوت لا المصطلح عليه لان اذاه عند هاسته
 فلا يكون المقتضا واجبا عند هاسته والادوم بشكل اهل الاما في
 الزمر وصدالة الشمس فرضات عند الامام الا ان الشمس فرض
 اعتقادي والوتر فرض على عند الامام فيصير مع المشا كوقتية
 وفائدية فلا تقدم الوقتية مع الشدة كذا الزمر كما انه لا يقتضي
 فائدية وهو ذاك لما بينته قبلها لكن عند الشمس استقط
 الترتيب فلو صلى المشا في كوت ثم صلى الوتر في كوت آخر
 تبين ان الكوت الذي صلى فيه المشا نجس صح وتره وعليه
 ان يسلي المشا كما لو صلى الصبح فاسيا انه لم يصل المشا صح
 عشائه وعليه ان يقتضي النجر في مسالة الوتر في مكان حكمه
 وقد قدمنا المعنى قال الشيخ الرجعي وفيه من مستطالات
 الترتيب صحت الوقت ولا يتبين هنا لانه لو فرض ضيق
 عن المشا والوتر قدم المشا ان هي فرض قطعي في عليه وانما
 وجب قضاء الوتر بالاجاج لما ثبت انه صلى الله تعالى عليه وسلم
 صبحته العصر حين انقضى حرك النجر او وتره صلى ركعتي
 النجر ثم انجز كما في النهاية وفاقا قد وقتهما كبلنا وقال في كشف الاستار
 بلخا ريعم الموحدة وسكوت اللام والمنا في النجدة وقال المرحوم
 في آخره اعني بلخا الترك اهو وفي الباقا موسى والجامعة تقول بلخا
 مدينة المشا كبله صار يتر في كماله سدة بدة البرد وفي شهر البلد
 بلخا ريعم الموحدة في زمانها في المشا في قرية من شدة شهر
 المرحوم النجر الشا في الشدة وفي مرساي بينهما فترق عشرين
 مرحله وهي فوطاة الجبل عشرها اقل من يوم وهي سدة بدة البرد
 لا تكون فيها النجدة ولما في اول الصيف في غاية العصر لا يغيب
 الشمس

اثر السبلد والبرهم وهو بعيد جدا ومع وجود بحرهم حتى كيف
يكن النافور ويعتبر بحر الاقرب اليهم والاعتبار بالغير انما يكون كما
يخرج به كل صفة فيهم انهم عندهم ذلك المعتبر ووث ما اذا
وجد في هذا الامر عليه لا غيرا هو ثم قال تنسب لوجود
المشا كان طلع البحر كما غرقت الشمس وجب تقفاهما على الاوجه
من اختلاف فبعد بين المشا فبين اول انفسه لا يتغير ما بين
المشا بين فاطلة الشيخ ابو حاتم انه يعتبر حاله باقرب يمد
اليهم وكذلك يعتبر وقت في الصوم اليهم باقرب يمد اليهم ثم يسكن
الي الاقرب باقرب يمد اليهم على ما قاله الزكريا في انشا له ما
قال انت جرحه عالم كين ملة نيلهم تسع الخ ما يتم المسامح
والا متبين الكمال فيه وان تصور لوطر يبعث الا قدر لفران والكل
المسامح قدر الا كل يقتضي المنزلة فيما يغير ربه وانما ذكرت كلام
الانشاء لعمية لان الصراحتا لا يتغيران ولم يبين معناه واما قوله
وانه اعلم ختانيب الاحوال فانه الخلفي في حاشية ومما فتح
الله تعالى في جوابي الاول انما اعلم ختانيب ذهب اليك
ليهم وهو ما بين غروب الشمس وطلوع الجرفانه صلى الله تعالى
عليه وسلم جعلنا ختانيب المشا الي تلك الدليل مستورا بامت
الامة وهذا علم ولا ينبغي ان اذ صلى المشا والوتر على التمدد
المتشا لان المشا لا ينبغي قضا الا اذا كان له وقت ادا فالت
ولم يدر وقت الاداء في هذه المعجزة لا يبيع تصاف ما ينسب له
على سبيل التذكير بالمتشا قال في التبيين وفيه نظرا لا يجوز
بدون السبب لا يتصل وكذلك انما ينبغي ان يكون ادا فخره
فرض الوقت ولم يقل به احدا لم يفت وقت المشا بعد طلوع البحر

في حاشية وقال الشيخ الرجعي وما في البحر ان ذلك في قصر ليل
الستة هو الصواب وهي قبل اربعين سنة الضمهاه مكنف بها
اي بان يصلي المشا والوتر لا يمد ويستند رجليها العلم ان
الاعتدال صعبا ان احدها ما ياتي لترتبه في رسالة الرجال
والثاني في صفة طريقتان الاول ان يعتبر باقرب السبلد اليهم كما
افاده المشافعية في كتابه ان قالوا انهم انما طرأ ان
الستة وغرقت الشمس فطلعت بعد ساعتين من غروبها قبل ان
ينسب الشفق الا جرح على ما اتفقوا عرضة تلك البدن نظرا الي
اثر يمد اليهم ينسب فيها الشفق الا جرح اذا كان ينسب فيها
الشفقة بعد ساعتين مثلا من غروب الشمس في الاولي يكون
غير وقت الشفقة في هذه بعد ساعتين من طلوع الشمس في
الاولى فيصلون المشا والوتر بعد ساعتين من طلوع الشمس
عندهم وعلى هذا قياس الصحيح اذا كان يطلع في الاثني عشر ساعة
ساعات من غروب الشمس في الاولي يصلي بعد ساعتين من
طلوع الشمس في الاولي وقال انت جرح في شرح المنهاج ونظرا ان
علمه عالم براد اعتبار ذلك الي طلوع بحر هو لا ولا بان كان
بابي الزون وغييب الشفقة عنده بقدر ليل هو لا فخره
الصورة لا يمكن اعتبار فيه الشفقة لا بعد اتمام وقت المشا
لان الذي ينبغي ان ينسب وقت المنزلة عند اولى الي ليلهم
فان كان السند من مكانا ليل هو لا سدد وقت المنزلة
وبقية وقت المشا وان قصر جدا ثم لا يتبع بعضهم ذكر في صحتها
هذه اعتبارا فيسبب في الشفقة بالاقرب وان ادبي الى طلوع بحر
هو لا فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبر وقت ايضه بغير
اقرب

ان الواجب في نفس الامر حش على العموم غير ان تزييرها على تلك الاوقات عند وجوبها ولا يستقطك بعدسها الوجوب

وكان قال في التلخيص في بيان ما يجب في الصلاة على المدا وانه يتقدم ابن الشخصية في المدا وانه يحكي ونظيره في الوجوب كهي يتي ان يقال لا نسلم انتفاء الاوقات في يوم الاحال بل عند وجوبها والمنعقد انما هي الصلاة بخلاف ما نحن فيه فانه لا وجوب لوقت زمت الشا أصلا ليصل في وقتها فانه في المعام اي الماتية انه المذهب حيث صدرة في المسألة ونحن القول الآخر بتبديل وهي غالباً لا تستعمل الا فيما يوجد فيه ضعف وفي قول الراجح بالبرع اشارة الى ضعفه ولذا قال في امد الفتا بعد نقل عبارة الحلبي الا نية وانما ذكرنا بحجته وفصلها انه بمضمونها لزومها فعملها مستنداً الى فتاها قد قترها مكلف بها وقيل لا هو مردوده بالبعث صاحب التتبر قيل لا يكلف بها لعدم سببها ولا شيء يقفد بفقد سببه وليس من قبيل الصلاة حتى لا يقال لا يلزم من فقد الابل فقد الصلاة لوجوبها بعدد الا بول ولا يلزم اجمع العشا والصحيح وقت واحد وهو غير مبرور حتى لا تقدر الذي اسلفناه عند الشافعية بشكل من وجوبه كما لا يخفى وبه جز في الكثر حيث قال ومن لم يجد وقترها لم يجبا والدردم في الشرح القول بالاعتدال لا بالمعنى وبه اصح البنا في واقعة المدا في الفتا

قال الحلبي في شرح الكسبية واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلاة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما في المسألة التي وردت فتوى في رضا الصدور بان الاجبة انما لا تجزى وقت

اجها هو وقال الشيخ ابو الحسن السعدي الكبير في حاشيته على المعجزة قوله لا تقدر وقت الاداء يعني كون الصلاة قضاء يتزنب على ان يجده وقترها الذي لوصل في وقتها كان ادا لم يعمل فيه وهرنا قد فقد الوقت المذكور فقل يكون قضاء لم هو بعد طلوع النهار ادا ايمن والظاهر ان يقول في التلخيص انه قد وجد في الاداء بنا على ان الوقت له هو الوقت المفتر فعل الصلاة فيه ادا في حقه وفعلها بعده قضاء هو وبه اصح البرهان الكبير واخصاره اكمال حيث قال ومن لا يوجد عنده وقت الشا كما قيل يبلغ الحجر قبل غيوبة المسنن افعى البنا في بعد الجود عليهم لعدم السبب وهو يحتاج رصاحب الكثر كما ستطغس الدين من الرضوخ منطوقها من الرغبتين ولا يرتاب من امل في تبرز الفرق بين عدم الرضوخ وبين سببه الجملي الذي جعله لامة على الوجود الحق الثابت في نفسه الامر وحواز تقدر الفرقان لاننا فانما الوقت انشأ الفرق وانشأ الابل على الشيء لا يستلزم انشاءه لجواز دليل اخر وقد وهو ما توافقات عليه اجاز الامر منه فريضه الله تعالى الصلوات حضا بعد ما امر ولا تخمين ثم استمر الامر على الجمعي شرعا عاما لاهل الافاق لا لتبديل فيه بين قطر وقطر وما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم ذكره لاجال ثلثا مائته في الارض قالوا روي بياهم كسند وبرم كسند بريم كسند وسائر ايامه كما يحكي فتنا يا رسول الله قد كنت النبيك الذي كسنة كفيها فيه صلاة يوه قال لا افدوا له ربه مسلم فتدوجب اكثر من ذلك ما عسر قبل صيرورة الظل مشكلا ومنكفي نفس عليه فاستغفنا

عليها اتقام صلوات النعم والمليحة لاني الصلوات فرضت فحشا
على كل مكلف فانه قلنت تخلف الوضوء في حرم المقدس شرط
وهو الطهارة من الكسوف قلنت كذلك بخلف الوضوء في
حتم هو لا الطهارة شرط وبسببه وهو الوقت واظهر من ذلك
المالك اذا ادا السلام بعد فوات وقت او اكثر من البيوع مع ان عدم
الشرط وهو الا سلام في حتمه معناه اليه لتعقيب وتجلف
هو لا ولم يتكلم احد يجب عليه اتمام صلوات ذلك البيوع لا
فراض الصلوات خمس على كل مكلف في كل يوم ولبس الثياب
على ما في حديث الريحان غير صحيح لانه لا يدخل الثياب في
وضع الاسباب وليس سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف
الثياب والحديث وورع على خلاف الثياب فقد قال المصنف
الاكل في شرح المصارف عن القاضي عياض انه قال هذا حكم
مخصوص بذكر الزمان شرعه لنا صاحب الشرح ولو كان فيه
لاحتياط لذلك الصلوات فغير عند الاوقات المبررة وكذا
بالصلوات الخمس اهـ وليت سلم الثياب في كل يوم من المدا
ولامساواة فيما نحن فيه فاذ لم يوجد فيه زمان بقدر المدا
فيه وقت خاص بها والمدا ومن الحديث انه يقدر لكل صلاة
وقت خاص باليبي هو وقت الصلاة الاخرى بل لا يدخل
وقت ما بعدها قبل مرضي وقتها المقدس بالاولى امضى صارت
قضا كما في سائر الايام فلكان الزمان وصبر مرة الظل مثلا
او مثلي في غير زمان الحسن وغيره من المنفعة وطلع الفجر
في اجزاء ذلك الزمان تقدير الحكم الشرع ولا كذلك هنا الزمان
الموجو اما وقت المبرر في حرم الوقت للمعجب بغير الثياب

المشا في بلدنا هل علينا صلاة فكتب ليس علينا صلاة
المشا في ابي ظهير الدين المغربي في وروى هذه الفتوى
من كتابه في الاما على سنة النبي صلى الله عليه وسلم
ثم وردت خبر رزم على الشيخ الكبير ريشة السنة الشارفا في
بعد الوضوء فيبلغ جوابه الكلام في فاسل من يسال في غاية
جلسه جامع خازن ما تقول فيمن استقط من الصلوات
الخمس واحدة هل يكفر فسال راجس الشيخ فقال ما تقول
فيمن قطعت يداه مع الرقيب او رجلاه مع الكمين لم يرض
وصوبه قال قلنت لصلوات على الربيع قال كذلك الصلاة الكاملة
فيبلغ الكلام في جوابه فاستحسنه ووافقه فيه ورجحه الشيخ شبللي
والجبي وروى سال اما الاول فلي الامداد والمشا في في
الشرح الكبير على المشية ومنها ما ذكره المالك ولا يجزي ان الشراييل
انما نقل كلام الجبي برصه ولم يات بشيء من عنده قال الجبي
وكذا احب يجاب عنه بان يقال كما استمر الامر على ان الملائكة
خمس فكذلك استمر الامر على ان المبرر اسما فاشترط لا يوجد
بدرهنا وقول ابن الهمام انه استمر الامر على الخمس شرعا لما فتح
انا لاراد انه عام على من توفرت في حتمه بشرط الوضوء والاسباب
سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حتمه فذكرنا ان اراد
انه على كل فرد من افراد المسلمين في كل فرد من افراد الاليم
مطلبا فغير مسلم فان الحايض لو طهرت بعد طلع الشمس لم
يكن الواجب عليها في ذلك البيوع الا ربع صلوات او بعد خروجه
وقت الظهور ليجب غيرها في ذلك البيوع الا ثلاثة صلوات ولما
يتل احدا منها اذا طهرت في بعض البيوع او في اكثر من مثله يجب
عليها

في شرح المسئلة لانه وان رجب اكثر من ثلاثين في شهر مثل قبل
الزوال وهذا لا يظهر الا اذا كانت المسئلة التي لهذا اليوم طول
وامان كانا مستساويين كان الرجب مائتين وربعين في الشهر
منه الغريب الى الزوال ثلاث ارباع اليوم بطلته وان كانت
الزوال طول كانت الرجب اقل من ذلك وان كان اقل طول
امكن وجوب اكثر من ثلاثين في شهر ولذا حملنا كلام الشارع
عليه قال الحلبي المحتج وكثيرهم يجاهون الى تغل في ذلك وقال
السيد احمد والذبي روي في عبارة الكمال قبل العصر وفيه ان اكثر
في الحديث طول اليوم لالمسئلة ولزوال نصف اليوم فصار
نصف المسئلة الزوال الي باقي اليوم النصف الثاني هي
كسالتنا لان المقنن فيه انه في يوم الراجال الطويل المسئلة
للا زمان فان اليوم الذي هو كالسنة ساعا ثلثا في الالف
ويستأين على ريعون ان كان كل شهر من السنة ثلاثون يوما
كان احدها ناقسا والاخر كمالا فثلاثمائة الف والربعمائة
مست وتسعون وان فرضنا الاكثر كلها ناقصة فثلاثمائة الف
وثلاثمائة وان كانت خمسون وثمانين في سالتنا وفي
وما فيها ما في في المشا والوتر فثلاثون وخمسين في سالتنا
المقصود الامور ان اي المسئلة واما ان وهذا غير ممكن فان
يوم بلنا ربيع ليلنا ربيع وعشرون ساعة فيجب ان يصلي فيه
خمس صلوات ولم يقتد اثنان فكان في معنى يوم الراجال لكانت
به ثلاث افادة الحلبي كما ساق في كلامه كذا يلزم على هذا
ان يصلي فرض المغرب قبل مجيء الشمس لانه بعد صلي
التي عشرين ساعة من طلوع البحر وذلك يكون بعد الظهر او فيما

وعلم بما ذكره فان لا فرق بين من تقطعت يده او رجله من الرقبة
او الكمين وبين هذه المسئلة كما ذكره الامام الباقر ولذا
سئل الحلبي في ربيع البيوع انه الحضم المتنازع انصافا منه لان
'المسل سقط لفتحة الحبل ان الحبل في الظهر ارق شوط كذا
هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل بسببها الغيرة وكالحرم
يتم هناك دليل يجعل ما رواه الرقة الى الانط رافقه كعب
بعنه ان المحدثم خلفا عنه في وجوب المسئل ذلك لم يرد دليل
يجل جز من وقت المغرب او من وقت الظهر ورسها خلفا عن
وقت العشاء وكان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
كذلك وايضا الرقبة على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع
كفي لا بد من وجود اسباب الوجوب وشرايطه في جميع ذلك
فتأمل اه وانه اعلم ومن هنا ظهر لك ما قلناه ان رجب
قال قلت ولا يسا عده بحيث الرجال وهو ما رواه مسلم
عن النخعي بن سحنان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وسلم الراجال ولينه في الا رضه اربعين يوما يوم كسنة يوم
كشهر ويوم كجدة وسائر ما يامكم قلنا قد نكف البيوع الذي
كسنة كغنيما فيه صلاة يوم قال لا تدروا لقد هو قال لا يكون
وفاس عليه البيوع ان التاليات قال الرقبة ويجزى ذلك بها
لوشكت الشمس عند قوم مدة قلت وكذلك يقدر جميع الاحال
لا الصوم والركعة والعدة وحال السج والصلح والاجابة ينظر
ابتداء اليوم فيقدر على فصل من الصوم الا لبعثة بحسب ما يكون
من الزيادة والنقصان كذا في كتب الامامة الشافعية وحسن قوله
بمثل ان اذا اصل السعيد يقول به اجماعا في الصلوات قال الحلبي

كله واضح وقول الحكمي هكذا استمر الامر على ان للموجود اسبابا
وشروطا مسلم كمن قوله لا يوجد بعدها ان كان مراده لا يوجد
عقلا فهو مسلم في سبب الحكمي وهو الكلام المنفرد في قوله
لم يصور الوجود لكن ليس عالقا فنفذ ان الاوقات اسباب
اعتبارية يمكن ان يمتد السمع غير هاتك اعتبرها وان كان
المراد بقوله لا يوجد لا يقع فهو مسلم اليه في السبب الحكمي
اما في سبب الحكمي فمنع سندا لمنع حديث الرجال وقوله ان
اروت ان قلنا تختار الكسف الاول من الترتيب علي يعني انه
علم الحكمي وجد في حقه شرط الوجود الحليته ان وجدت
ولا فالحقعية كما ينسبها له حديث الرجال فيعلم قوله ولا
ينسبك وبطلانهم استدلاله علي عدم الافادة بقوله لعدم
بعض ذلك في حق سنده ذكر لان البعض المنفي هو الحكمي وقد
علت انه لا يصير منعاً وه فان قلت حاصلا هذا الكلام انه
ناس علي سبائك الرجال وسياتي من المعترض رده قلت وتاتي
من جريته ويختار المشتك الماتني علي انه معني انعام الحكمي
من الاخر في كل يوم من الايام علي كمال حال من الاحوال ما لم
يرد فيها بخلاف ذلك وما استشهد به من سائر الايضاحات
ورده في باخراجه من النوم بخلاف اهل الجليل فانه لم يرد فيه
بجبرهم من النوم وقوله ولم يزل احد في نقول بوجوده فان شرط
عدم السبب عليه انتفاء المانع والنقص وروى باقية الجبص لوجود
الصلاة بخلاف ما نحن فيه فانه لم يرد فيه بخلاف ما يقتضيه
مطلق الامر وقوله فان قلت ان جواز منطوق الحديث
يجب به وقد علمت ان الحديث في غيبة عنه وان كان صحيحا

مع الظاهر والمصر ويلزم جواز صلاة المشايخ وجود
الامر ان لا يختلف غير هذا لا ينقض بغيره من الشبهة لا يكون
اكثر من ساعتين في ذلك فيجوز عند وقت العصر فيسلم
اذا غرت الشمس حقيقة في ذلك اليوم لا يجب صلاة المغرب
لا تنقضا وقتها الحكمي وقد ادبت ج ويلزم علي ذلك ان يجوز
الحل الصائم بعد صغى ابي عشر ساعة من طلوع الفجر ثم
رجعه ولو كانت الكعبة حية ولم يقل بذلك احد ثم جبر
ذلك في يوم الاحدال ضرورة حيث لم يعتبره ذلك مع هلي الله
تعالى عليه وسلم نهى ان شرعيا ولم يكتف ساقية باء ارجس
صلواته فخطبا مرقا بالتصديق ضرورة ان تقام للامور
بما اعتنا به وتخلي صلاة المعبود مع بقا الشمس من ذلك
اليوم فتنبه فلا يخفى ان الحكمي الحكمي انتصر له بنسب الحكمي
واجاب علي الحكمي كساج المنيعة بالنظر والذكي يظهر ان الحديث
بيد الحجة تستلزم تحمة الحديث ونقول قول الحجة والذكي
متاخر في كلامه بدريه ولا ذلك لم يترفع له الحكمي ونحن نشبه
عليه فنقول وجه المرق ان مع عدم حل الفرض لا يتصور عقلا
الاتيان بالترقي في ذلك الحال المصدق وما عدم سبب الحكمي
فالاتيان بالترقي تحل عقلا وحسب فان السبب الحكمي كما قال
يجوز علامته حلية وصحية اعتبارية ليس لها ارتباطا فعلي
بالوجه وبان السبب في نفس الامر الكلام النفسي الجاري في
الادلة علي الطلب للخط انتم الصلاة وقوله وجوز في بعض
المرفعات فليس معلقا علي بوقت الترتيب ولا يتاثر متاثر
في جواز الفجر وقوله فانتها الوقت ينبغي كون الوقت مرفعا باقي

صلوات بغير بلدان مع ليلة اربع وعشرون ساعة فنجعل ان
 يعمل فيهم خمس صلوات وقوله بمصرهم بان يوم الاحد فقلت
 فيه العلامات ووجدت اربان وفي بلدنا فقد كل من العلامات
 والربان عنق لما علم من عدم نقصان يومهم وليست لهم راي
 وعشرين ساعة فقد وجدنا اربان فقلنا في معنى يوم الاحد
 فالحق به لا بد من هذا عرفته ان الاحد بنانا في نيتنا بقوله
 وليست لهم الغياب وقوله والنا من الحديث انهم في نيتنا
 ما نحت فيه لم يوجد زمان بغير فيه للمعاشرة وقت خاص مع
 وذلك لان من بعد يجعل لكل صلاة وقتا مختلفا بها لا يشتركها
 فيه غيرها كما قدمناه عند قوله فيبعد لربها وقوله وما وقت
 المزب في حقهم اورقت النحر بالاجماع قلنا من يتبدل في يومهم
 وقت النحر بالاجماع وقوله وعلم بما ذكرنا عدم الفرق قلت بل سلم
 بما ذكرنا الفرق وقوله ولا بأس من الحديث في نيتنا تسليم الحمد لله
 لا يصح بل وقوله وذلك لان النحر به مع ما بعده واضحا وكذا
 قلنا من هذا هو وتغيير النحر بالاجماع بان حاصل كل الكلام
 ان عندنا سبب الجلي وجد ما يقوم مقامه وهو حديث
 الرجال والحديث في ذلك وسند المنع لو لا ان الاسباب لا تثبت
 بالنياس وانما ثانيا ان الحديث ثبت على خلقه القياس وتغيره عليه
 لا نياس وثالثا عدم المساراة وكذلك ان في زمن الاحوال وتحت
 سنة كالملة كثر ما فقدت منها العلامات وكذا القياس فيها
 الا تثبت الاجم صلوات كما قلنا العلامات الاحكام المتاضي
 عاض وبقوله وسلك ذلك النحوي ما نحت فيه وجد اليوم والبدية
 اما اليوم فظاهرا والابدية منه غروب الكسح الى طلوع النحر

في ذاته وثالثا الذي على به المحقق ورده النص بعدم وجوب
 الصلاة حتى لو لم يرد النص بذلك لظننا بوجوب الصلاة
 عليها في الحديث وتغييرها بعده كما قلنا في الصوم فستقطع جواره
 بقوله قلنا ان لا تختلف السبب المعمل الذي هو الوقت لا
 يجرل خدام من مسالة الاحوال كما قدمناه وسند كره وذلك
 ورد النص بغير وجوب صلاة الكافر وهو قوله تعالى انما الذي كثر
 بحس فلا يفر بين المسجد الحرام بعد علمهم هذا فان نهيهم عن
 قربان المسجد مع التعليل بنجاستهم من عن قربان الصلاة
 ضرورة ولو لا هذا الوجبت عليهم ونعم الخطاب به كما نعلم خطاب
 حرمته اربا والارثا والالمهر ومثال ذلك وان كان يلزم الظن
 بعد الاسلام وقوله والنياس على ما في حديث الاحوال لا بد لا
 مدخل للنياس في وضع الاسباب قلنا ليس ما قلنا من باب
 النياس وانما هو من باب الاحاطة ولذا قلنا قلنا شرط الاحكام
 ولذا ان يكون المحقق في معنى الحق به وهذا ليس كذلك
 كما سياتي وقوله ولا مساراة قلنا سياتي هناك اياتا للمساواة
 وبهذا خرج الجواب عن قوله وليست سلم يجوز ذلك لان اذا كان
 من اسباب الاحكام ولا لانه كما لا يبيننا عدم مدخلية النياس
 في وضع الاسباب لا يبركون الحق به خلافا للنياس وقوله
 المتاضي ولو قلنا فيه لاجتماعنا لانا قلنا الصلاة فيه عندنا لا في
 المورث ولا كنعينا بالصلوات الحس كذا صحيح ولحق به ما في
 معناه وما قولهم هذا حكم مخصوص بذلك الزمان عنق تسليم دليل
 المحصر وقوله ولا مساراة عنق بل المساواة موجودة فان
 يوم الاحوال متداره سنة فبقي كل اربع وعشرين ساعة لتغيره
 صلوات

والظهر بعد الزوال ولو كان علي شتر ساعات وكثر والمصر إذا
بلغ ظلك من شتر مثله ومثله ولو كان بعد ست عشرة ساعة
والحرز بعد غروب الشمس فلا تقدم عليه ا صلوا لم تهرت
الاعلى ثلاث وعشرين ساعة وكثر ومنها هذا يظهر عدم
المسألة بين يوم بلطار ويوم الرجال فان في يوم الاحال
تضلي الظهر بعد طلوعه ثم بعد انقضاء ساعات الي سبع تضلي
الظهر ثم بعد انقضاء عشر قروي المص ثم بعد صفى التي عشر
ساعة تضلي المرن ثم بعد صفى ثلاث عشر ساعة ونصف
تضلي المشايخ بعد صفى الاربع والستين تضلي العجوز بعد
اللائن واحد والثلثي ساعة تضلي الظهر على هذه الكون
يجعل ما بين الجهر والظهور ست ساعات اربع وما بين الظهر
والمصر ثلاث وما بين المص والحرز ثوب ساعتين وما بين
المرن والمشايخ ساعة ونصف وما بين المشايخ والنجع عشر
ساعات ونصف والصوم بقدر على هذا اذا اتضح هذا بطل
التياس حيث لا مساواة بينا المقيس والمقيس عليه فانه
في يوم الرجال لا ترتيبا باحتة الاكل المصا بم كثر منها حدي
عشرة ساعة اصلا وكذا كثر اسكاه لا يزيد في البلاد المصنعة
علي اربع عشرة ساعة اصلا ثم في البلاد الباردة في الليالي
الصيفية وما يبلغ اسكاهم الي سبع عشرة ساعة كاعتنا في هذه
في غير يوم الاحال حسب المنصوب وفي يوم بلطار لا يجوز الا
من طلوع النحر الي غروب الشمس ولو بلغ كذلك اربع وعشرين ساعة
ولا يتم اسكاهه ونظاره علي التقدير ثم لو فرضنا انه يطعم
النجر عند مجر وغروب الشمس بحيث لا يسبح انظار المنظر

لان المليل يدخل شرعا فيزويب الشمس وينتهي بالنجر يوم جحد
وقتة العشا والوتر لان ما قبل طلوع النجر لان وقتا للمغرب
ولم توجد شيو به المنعفت الذي هو وقت المشايخ وطلوع النجر
دخل وقت صلاة تدفع تضلي المشايخ حيث لم توجد الساعة
ويطل التماس الذي يسبح المختار العمل به والافتاء فكيف يسبح
الاحاق بطريق الدلالة وانما لم يترفع الحجابي لتزول الكلال ولا
يرتاب في بطلان ما بناه عليه لان حاله انما عند تعدد السبب
الجملي يمكن ثبوت سبب اخر غير كنه لم يشهد واما الكلام النفسي
الذي هو السبب الحقيقي فلا اطلاع لنا عليه ولا تكليف بدونه
المعروف وقد تضمن في اخراج من يوم جحد عند الوقت من محرم
الخطاب وهو حديث امامه جبريل والجبب عن نزع عباراته
منها انه لو لا مربي الكفار عن قربان المسجد لرجبت عليهم الصلاة
فكان يزعم انهم مكفون ببعثة النصارى وهو خلاف ما عليه الفقهاء
من قولهم في سائر ارباب المنعجب الصوم علي المسلم وكذا في
صدقة والا يحيط به ان هذه الاشياء لا تكون من المصحف
غير عاقلين بالشرائع سواء كانت في المسجد والاولو كان لانهم من
وجوبها عليهم ذلك للزم قضاؤها بعد السلام لان المانع
لان سهرهم وخوف المسجد وقدر انهم ان المذهب عندنا
جواز دخول المساجد ه وقد سكنت عن تعقيب علي باق يوم
الحجابي المعشوي لظهور ضعفه كانهت علي شي منه سائنا والمحل
انه لا كلام بعد التحقيق التام لاحد في ان يوم بلطار وان كان
ارجح وعشرين ساعة كثر لا يعيد فيها الصلاة النجر والظهور
او المصرا والمرن بل تضلي النجر تعيب طلوعه قبل طلوع الشمس



ثلث الدليل الاول لما قد سئله وانه اعلم ولم يذكر احد من علمائنا
كيفية التفتير وقد سئلنا عن انشاء فدية ما لا يختص الا
وهذا الكلام عند من يقول بوجود بين المشرك والمرتدين عليهم ايام من
لا يبريها عليهم فلهذا يحتاجون الى مثل هذه التكاليف وهو
للمذهب الممتد ثم اذا لم يكن تخصيصها ولم يكن الا بالجمع بين
المفرد والمشرك والمرتدين فلا شك في رجحاننا على ترك تركها
لكين الا بالجمع بين المشرك والمرتدين فلهذا لا ينبغي
الامتناع من قبوله بتمهته وجوب الفرض الخامس فاختير الاحتياط
وامنه الموقفت والمستحقين لكل قيد به كما سياتي في كلامه
اننا لا فضل للمرة التفتير مطلقا في الحج الا بعد ان يرضى
الحج ولا في صلوة السنة فتقول ان كما ياتي بالمشرك الا نسفا
وهي الاضافة قال في المناقشة سفر الصبح ايضا وسنة السفر بالصلوة
اذا صلد هاتفي وقت الاسنان وصحة الترمذي عن دفع ابن خريج
لما رواه اعيان السنن وصحة الترمذي عن دفع ابن خريج
وتغيره مرفوعا سفرنا بالانجيل فانه اعظم للاجر وحله على بين
طلوعه يابا ما في صحيحه بن جابر قال اسفرتم بالصبح اسفرتم
بالاجرة خرج الطحاوي عن ابراهيم النخعي انه قال ما اجتمع
اهل البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا
على التفتير قال ابن ابي عمير واما ده صحيح ولا يجوز ان يجامعوا
على خلاف ما فافترهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
خلافا لما ذهب اليه مالك والشافعي لا عهد في اقوى الروايات
عند رب رب التفتير ان فضل مطلقا ويستلزم كون في ذلك يجب
عائنة رضيا منه ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

دعا بترجحه القول بجواز اكلام وشربهم ما لم تظلم الشجر حيث
تفرج بين الشجرة ولا بد للاسنان من اقامة بنيتة ولتحقق
هذه اقول فتالي بربهم لكم السير وانما قيدنا بابل طلوع الشمس
لان بعد طلوع الشمس لا يجوز الاكل للصائم عند احد من علمائنا
المسلمين الا في يوم الاحد والما قبل طلوع الشمس فيجوز في الا
ولا يبري وجوب الامساك على الصائم الا من طلوع الشمس
في غير يومها بديل ما اخرجنا عنه حديثه بن ابي ابي
انهم سئلوا متى كنتم تستحرون مع النبي صلى الله عليه وسلم فتالي عليه
وسئل فقال هو النهار الا ان الشمس لم تطلع كما ذكر في ذلك
مفصلة في شرح سنن ابي حنيفة مع فريد بن بدخان بيت
فراجه كثر انا داسيدا حرج اذا خبره من هومن تلك
المدة انه في اربعين سنة الصنف بطلهم الفجر قبل صنف الكفت
الاخبارهم في الصوم في عدة الدليل كما يكون فيها اما مرة واحدة
او مرتين بناء على تفسير ظهور الخبر قال واخبرني عن بعض
ذلك بمسئلة عنهم انه لا ظلم فيها اصلا وعن بعض بلاد بلاد
اخر منها داية بخلة لا تفر فيها الا بالصباح وسبحان العلم
بحاليت الاحوال انه قلت وقد لقيت منه بعض بلاد بلاد
جاءت من النصارى وصلوا الحج وكنتم سائلهم فانهم كانوا انما صلوة
عائنة في يوم الاثنين وطلوع الفجر وبعثت ابراهيم الساعات
فكل هذا يجوزون صلاة الفضا عن صلاة المغرب بمسئلة
وقصفا او يحاط بها وكذا ان تقول في التفتير صلى الله عليه وسلم
خبرني الشيخ عن محمد بن محمد بن الحسن بن عابدين المزني وطلوع مجرم
وبصل المشرك في ذلك بحسب الاحتج والاولي اذا الشا بعد

موضع نيلهم من الاسفار وقيل بوجه واحد قال في الظاهر بغير قال
بعض المتأخرين حد الاسفار ان يؤخر حيث لو وقع حدث لم يكن
الاسفار اذ الاسفار بالحد امر مبرهم قلد بترك المستحب لا حله
قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكناية لكن لا يؤخرها حيث يقع
الاشتراك في طلوع الشمس الا يخرج لغيره لغيره اي لا يؤخر بغير
جزء لغيره فان التفتيش للرجل فيه انفصل لوجوب الوقوف بها
بعده وفيه كسر زبد ليشتم كتاب الحج عند المراجع ان الخارج على
البحر يوم عزه بغيره بنفسه ايضا قال وهو لا رد علي ما قد ساق انه
لا يعمل على التفتيش الا يوم الخروج به يوم عزه على هذا المكره
مطلبا ان لا يستحب لها التفتيش في جميع الاخر منه سيرا
وحضر المباحين على السرة وهو في الظلام ثم خرج في البحر
الا فخل بها اي للمرة استظلالا ليعلم عزه اي فراغ الرجال
من الجاهة وتعلق الحوي عن شرف الامة المكي ان الا فخل في
اصولات كلام استظلالا لغيرهم وهذا ايضا هرويه في ما تقدم
من استحباب التفتيش لها في البحر الا ان يقال المراكب
من الكلال المكوني المصادق بالبرية سيرا ونقد في ما خسر
ظهر للصيف وهو خسران اشتداد الحر على الدوام كافي فافنيان
والرد من ذلك الا براد الماء مبرر به فيما خرجه الشيخان عن
ابن هيرق رضى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اشتمت انما راى ربي قتال رب الكل يعني بيضا فافنيان
بنفسه نفس في الكناية ونفس في الصيف فاشتم ما تقدمها
من المراكب حرها واشتم ما تقدمها من البرد فمن ربه ربي
وقال ابو بردوا بالظهور فانه شدة الحر من فجع جرحهم وعند البخاري

كان يصلي الصبح فتتفرق النساء متلفعات بجرطهن ما يبرفن
من المصطفى وقد ذكرت اجوبة ذلك مفصلة في شرح سندنا في
حقيقة فراحه ان ثبت الا اذا اصابها اختلاف في خروج المكار
الذي يندى فاجبر الحجر عليه فخرج المم ارج الى نه يدخل في صلاة
الحج مستزينا مع الحج اي المزارع منها اي بالاسفار
هو الحجنا وهو ظاهر اكرار راية كافي الصلابة بحيث يبرك في
اية في كل ركعة عشر في حموي الناحية كايوم من الصداية
في فصل القراءة وهي القراءة المستوفية في اربعين الحنية في الستين
كافي في الشريعة قال فخرج افندي وادني المسنون في القراءة
اربعون اية وادرسها خمسون اية او ستون وعلاها الزاوية
عليه الستين الي المائة فاعلم اقتصر على دناها والتمثيل كافي
المزني ان يبين الحروف ويؤيدها حثا من الاشباع من غير
اسراع اه ثم يعيدها بطرارة لوفسد الحروف اي في طر فساد
بان صلى بها عن الطهارة او وقع النساء فيها بان اتمته
قال الهرستاني ثم الاعادة للصلاة مع الوضوء والنسول ان صلى
جنباً قلت ارجلت الجنبية في صلاة بان اتمام في صلاة فاحتم
وذي ما قال والنبأ درمن القراءة في الصلاة في ما هو المشرك
فيها قلت وفي البحر وقالوا ليس بها بحيث لو ظهر فساد الصلاة
بكمذا ان يعيدها في الوقت بمرارة مستحبة وقيل يجوز في الفرض
مجلسا ويطول القراءة ويختم بالا سنا رواه عنه الكافي ويستحب
ان يركع قبل صلاة الاسفار ان يصلي النصف الثاني في سراج قبل
ان يركع بمصره ايضا كافي في الحنية قبل ركعت بري موضع النبيل
لا اخرجها منها عدي بالادلة فذكر بصلاة الصحيح الى ان يصير العزم

اوقات الاستحسان فلا تشك اننا نصلي مع الجماعة ولا نترك
 شئ المسلمين ونفارق جماعتهم لتخفيف الامر عند ربنا وهو
 في سائر ما خالفنا فيه الا فضل كما قال بعض الحكماء لا يجزئ
 صلى موازك ويكون المتيح للجماعة قبل وقت الابرار قد ترك
 المستحب ومن صلى معمولا كان يريد ان يفعل المندوب ويجزئ
 عنه لا ثامة الواجب من موافقة المسلمين قال ثواب المندوب
 بنيت رحمة وصلوة جمعة كظهوره صلى اي من جهة
 اصل الوقت وعارضة في اخره من الخلق ولا مستحبا فان
 الزمان اي الشئ والصفى يستحب تحلها شئ ونقد
 الربيع والخريف وبنينا ما قبل مثل صبا وذكر في الاشياء
 من فتن الاحكام بان لا يسب الا براد بها وحده ابن مالك
 روية عن الامام وغيره المتعطل وفي الابرار بالجمعة حبان
 لا نراه اي الجمعة خلقه هذا احد قولين والقول الثاني ان
 فرض مستقل كدعاء الظهر وفيه تأخير عن صبحها وتشتا
 توسعت للغير اقل فاما تأخيرها بعد العصر ولو اتيه او اد
 كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الجمعة ما امت
 انشئ بيضا مثيرة لذلك قال عالم تقصير ذلك اي الشئ
 بان لا تخاربه الشئ والكل وتخفيف الا ان النبي فيها اي في
 فرضها وهو الاصح والاداء في هذه الصلوة فلا يحمل للصعب
 بهجرة قال في الظاهر بان كان يكمنه الحالة النظر في
 وعلمه القوي وفي النصاب وغيره وبه تأخذ وهو قولنا
 ان لا تترسنا في بلخ وغيرهم كما في الفتاوى الصوفية وقال
 ابر السجود ولا عبرة بتفسير الصوف لان تفسير الصوف يحمل بعد

عن انس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا استند
 البرد بكبر بالصلوة واذا استند الحر ابرد بالصلوة ثم اختلف العلماء
 في حد ما ينهني اليد الا ما اذا شئ انتم الى ذلك بقره عتبت
 عتبت على بنا المعقول في الظل ومثل في الحائط في شئ وشئ عليه
 ان الحيطان الطويلة في البلد يحصل الظل الموصوف فيها سيرا
 وقبل يجت يمد لها قبل المثل وجه جزم في الجرح للضياء
 قبل ان يصير الظل ذرعا بعد الشئ وقيل ربع ثامة وقيل
 نصفها وقيل ثلثها في الاحكام قال الترمذي وذكر في حقه
 المرحدين ان الاختيار خيرها الى ان يسكن وفي الخلاصة
 اشعار باستحباب تجيل ظهر الربيع والخريف وفي ثم المستضي
 ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضايفت لتأخير
 فضيلة هو في جمع الروايات ما يورد به انهم من استحباب تجيل
 ظهر الربيع والخريف وهو بظاهرة مخالفة لاسان من قول
 ان اد ان الخريف ملحت بالصف والربيع بالشتا فدل على خلاف
 قال في البحر طلقة فاذا دانه لا فرق بين ان يصلي جماعة او لا بين
 ان يكون في ندوة حارة او لا وبين ان يكون في ندوة الكرا ولا
 ولا قال في الجمع ونفضل الابرار بالظهر عطلنا وغيره اي بل الشرا ط
 شدة حره بوجه بلدة وقصد جماعة في الجوهرة وغيره كالسراج
 من استراط ذلك اي شدة الحر واداء بها عتد ان يتقصها
 الانا من من يبيد وفي بلدة حارة منظر ريفه لانه من هذه الاشياء في
 وليس هو من ههنا اذ ههنا الا طلاق وينزل كلهم على عادة
 المسلمين انه يصلي بالجماعة وان الامام يراعي لهم الاوقات
 المستحبة فلو فرض انه ترك ذلك وصليت الجماعة من غير ان

صلى الله تعالى عليه وسلم لولا ان اسقته على صغى لا خرت المشا
 ابي تلك البيل بسببها الدليل على المدعي اهو قال في التمر
 وهذا الحق به جعل التوفيق وبالله التوفيق اه بي
 واذا كانت المنا تبتغير واخذت في الحديث لم يغير واخذت في كلام
 اكثر ولا لتتغير وتوقف في الحديث لا يكون ابتداءها قبل خ
 الثالث ولما سجدت في آخر الثالث ولو بالتحسين وتعلل الترتيل
 في حاشيتها عن البرهان ان في المسألة رويته قال وبع
 جعل التوفيق اهو فالماصل فاذا نظرنا الى ظاهر لفظ الحديث
 ونظرنا لمتون ما عدا الصدري بل القدر روي ايضا مستبدا
 ان فاخير صلاة المشا مستحق حلقا صينا ولما اذا ان وجد
 التاخير لروى احدها الى ثلث الدليل وما يبرها الى ما قبله
 هذا خلافا ما قبله مما خالفنا فيه وغير هذا الحق من الحلي والشر
 واليداي بالمشا اما في الصنف فيجب ان يلبس بخرج وقت
 المشا عقت وقتها بطلبة النوم لغرض الكيل وكذلك تقتل الى
 فان اخرها الى ما اذا عمن النصف كره تخريها عنه عليه
 المم لتقبل الجماعة قال الخير الرولى وتقبلهم بخرجه تليل
 الجماعة فيبدأ في المعالي في بيته يخرجها لخدمها في جهة تامل
 اها اما التاخير اليه ابي الى النصف فباح قال في الجوز فاد
 ان التاخير الى نصف الليل ليس بحسنة وقالوا ان سباح
 والى ما بعده كرهه وتدل الى ما بعد الثلث كرهه وفي التمساني
 سزنا الى النظم التاخير الى النصف كرهه بل اذ تم بعده كرهه
 مع الاثم اها واما اسحق التاخير في المشا ان قد نظم كره
 المزني عنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا سمر بعد المشا وفي

الزوا في الاصح وقبل هذا التفسير ان يبقى للمزوب اقل من ربح
 وقبل التمسيد والفرص للمناظر الى ما في طفت وقيل انه براه
 الخالس في ارض مستوفية بل ارفع لاس كان في التمساني وقيل
 ان يتغير الشاع على الجيطان وفي الفتاوى الصوتية ونسبي
 ان لا يبرز تاخير الا يمكن المسوق قضا ما ناه اهو قال الخياط
 لا يصلي العصر الا في الشمس بيضا فبينة لا تدفها مسفرة وان
 صلى في الوقت المكروه عصر يومه جاز مع اكرهه لتو صلى
 الله تعالى عليه وسلم جلس احكم حتى اذا كانت الشمس بين
 ترف شيطان تام يتبعها اربا كثر اليك ولا تذكره قتال
 فيها الا قليلا الا تلك صلاة المنا فتنى الا تلك صلاة
 المنا فتنى فالتاخير مكروه لا ند وقت وجوبها ولا ند ما مور
 منه يعني تركها فالحال فدلها بخرجه سراج ولو شرع قبل
 التغير فبها البطل كرهه لان الاحتراز عن اكرهه مع الاقبال
 على الصلاة مستند فدخل عمرا كما في الثانية وندب تاخير صلاة
 عشرا الى ثلث الليل لما رواه الترمذي وصححه مرفوعا لولا ان
 اسق على صغى لا خرت المشا الى ثلث الليل ونصحه فب
 محقر العذري ابي ما قبل الثلث لرواية البخاري كما في الصل
 المعية فيما بين ان يقبب الشفت الى ثلث الليل ونصحه
 انه لا يستحب تاخيرها الى الثلث بخلاف الاول وقت بينها
 في شرح الجمع لا بد ملك بخلاف الاول على المشا والمنا في الصبي
 لقلبة النوم وقد جرى على الاطلاق المأمور من كلام الماثل في
 الخلاصة والمختار وغيرهما وقال بعض المحققين ينبغي ان تكون
 الغاية داخلية في الدنيا في كلام القدر روي وغيره داخلية في قوله
 صلى

ان ابنه عمر اخذ اذ المنزله حتى لا ينجح فاعتقت رقية وعمر بن الخطاب
 نجين طالعين قبل ان ياتي المنزله فاعتقت رقية بنات اهر وبنات
 المبتغى كره فاجبر المنزله في رباطه وفي اخرى مالم يفت الشفت
 والاصح الاول الامت عند رستم وكوه وفي الكراهه بنطون المرق
 خلده وتعتني ما مر منه انه اذا شرع في المعه قبل تغيره
 فنه البير لا يكره تزوج عدسها ويدل عليه ما ياتي من فعل
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واعلم ان التاخير بعد رقية
 مكره تنزيها والي استاك النجوم كرهه تحريما فان قلت
 روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم فرسورة الاعراف في صلاة
 المنزله وذلك يدل على ان التاخير ليس بكرهه واجيب بان
 الكلام فيما اذا اخرج الى وقت الكراهه ثم شرع ولذي فعله صلى
 الله تعالى عليه وسلم كما من باب المد والمدة من اول الوقت
 الي اخره معنو كما حرره ابو السمو ولو يرجع الى التلاوة بالليل
 المتقدمة اي التاخير لا انه يكره الفعل اي حصول الصلاة
 لا نه اي الفعل ما مر به لا يقتضف بالكراهه بل الكرهه تركه
 تحريما الا انه لا يكره فاجبر المنزله الى ما بعد نصف الليل وكذا
 فاجبر المعص الى الاصرار والى استاك النجوم قبل
 ان يفتي الشفت اذا كان بعد رستم لا نه مظنة الاغذار
 ولا استقط فيه بشرط الصلاة وايضا فيه المسح على الخنثى الى
 فلهذا ما دام فلا ينسقط فيه المنزله عن التغير والا ولحقه
 وروى الاحاديث الصحيحة بان سيدنا رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كان يورث المنزله فجعلها مع المشافقة وذلك
 انه في قعرها في اخر قعرها ويصلي المشافقة في اول قعرها كما هو

الخطاري انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكره النجوم قبلها
 وكثيرا بعد هذا المعنى ان يكون اختتام الصبيته بها كما
 انتخت بصلاة الصبيح ليجمع ما حصل بينها من الزلات قال
 انه تعالى ان الحسنات ذهبن السيات وذا كره النجوم قبل
 المشافقة يخشي فوت الجائفة والحديث بعد هذا لغير حاجته الا
 فلا كراهة الزمان والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الصفة
 والحديث مع الضيف والاهل بشرط لينة ويكره الكلام بعد الجمار
 الصبيح واذا صلى النجوم جاء له الكلام بجزء اخر المعص الى الضجر
 ذكره في كراهه فلم شرع فيه في صلاة المعه قبل التغير يعني
 كان بحيث لو خفف صلته لكان يفرغ منها قبل التغير فنه
 البير اي بطلان الزمان وتطويله كما انه لا يكره التاخر كما في
 المراجحة وثا قد معناه عن السراج فان في الشهر ولو وقع النجوم
 قبل التغير ثم تغير لم يكره وقد حكوا خلافا في تاخير المنزله بالقرعة
 الى استاك النجوم فليكن هذا لذلك ان لا فرق اه وقال الشيخ
 الترمذي واعترضه كما تنويه من جهل نقل صاحب المراجحة الا اتفاق
 وان كان المعنى عدم الكراهه اذ الاصل ان ينسجل جميع الوقت
 بالصلاة ولا يفتى بما رة المراجحة من الاستحالة لم يكرهها في البحر
 اه وقال السيد اجد وقال انه قد تفتت هذا على اراجحه ولو اخرج
 المنزله الى استاك النجوم كثرتها اي الاستحالة كما حصل اي
 من كثرتها حتى لا يمكن عدوها وظاهروا نه بقدر رقتي
 لا يكره مع انه يكره اخذها من قدام كبرهه كرسيت قبلها واستنى
 صاحب التسمية التليل فيجعل على ما هو الا قال من قدرها توفيقا
 بين كلام الاصحاب اخرج الكمال وقتل في السراج عن الزهانية

على ونزل الحديث وقد روي مثل هذا عن أبي ذر رضي الله عنه
قَالَ أَقَاتُ بَعِيثًا إِذَا نَزَلَ رَأَى الْمَلِيحَ وَنَامَ تَحْتَهُ لَمْ يَسْأَلْهُ بِأَمْرٍ
لَا يَنْبَغُ فِي خِزَالِ الْمَلِيحِ حَتَّى يَصِلَ مَا كُنْتُ لَمْ يَفْلِكْ لَرَاهُتَهُ فَسَدَ وَلَا يَسِدُ
الْمَوْتَ إِذَا نَزَلَ وَتَزَانَ فِي لَيْلِيهِ كَمَا وَرَدَ مِنْ فَوْعَا وَنَحَا فَإِنَّهُ الْأَفْضَلُ
الْمَنَامُ مِنْ حَدِيثٍ أَجْعَلُوا الْخُرُصَ لَكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاهُ تَدْبِجُ
إِلَّا رَجَ فِي هَذَا صَاحِبُ الْخُجْرِ وَالنَّهْرِ وَلَا رِيَّ هَذَا سَجْمًا فَإِنَّهُ
صَحَّ أَنَا يَا بَكْرَ خُصَّ كَانَتْ بَوْرَتُهُ أَوَّلَ الْمَلِيحِ ثُمَّ كَانَتْ بَعِيثُ وَهَلْ رَأَى قَالَ
لِرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذْتُ نَاسُغَةً وَلَمْ تَعْرِضْ بَوْرَتُهُ
الرَّوَيْتُ فَقَالَ لِرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذْتُ بِالْمَوْتِ وَكُنْتُ بَسِيغُ
لِلْأَبِي بِكَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكَ تَرَكْتُ الْأَفْضَلَ بِالْمَوْتِ وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُدَمَ الْأَنْفَالُ عَلَيْهِ مَعَ مَا مِنْهُ حَدِيثُ
أَبِي هُرَيْرَةَ وَبِهِ ذَرِيعَةٌ مِنْ وَصِيَّةٍ عَلَيَّ لِرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِكُلِّ مَرْأَةٍ أَنَّ يَنَامَ عَلَى رِجْلِهَا وَتَرْتَدِّجُهَا لِيُجِزَّ أَنْ يَصْلَى بَعْدَ تَعَالَى عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَوْ تَرْتَدِّجُهَا أَوَّلَ الْمَلِيحِ وَأَرْسَطُهُ وَتَنْتَرِي وَتَزِدُ إِلَى السَّجْدَةِ
وَسَلَّمَ ذَلِكَ عِنْدَ سَلَامِ نَحْمِ جَمْعٍ ذَلِكَ تَفْرِيجٌ بَعْدَ مَوْتِ الْأَفْضَلِيَّةِ
وَقَدْ تَقَرَّرَ الْفَرَسَاتُ عِنْدَ تَأْخِيَّتِهَا أَنَّ التَّخْيِيلَ لَمْ يَكُنْ فَتُفْعَلُ
مَعْلَانًا فَتُسَبِّحُوا الْمُسْتَحْبَّ فَيُحْمِلُ ظَهْرُ شَيْءٍ وَهُوَ مَا عَرَفَ بَرِيَانُ
أَنَّ كَانَتْ لَهُمْ حِسَابٌ فِي الْمَمْنُونِ وَلَا تَزِيدُ مَا أَشْتَدَّ فِيهِ الْبَرُّ وَكَانَ
الْصِّفَ مَا يَشْتَدُّ فِيهِ الْكُفْرُ فَعَلِي قِيَامُ هَذَا الرَّيْبُ مَا يَنْكَسِرُ فِيهِ الْبَرُّ
عَلَى الدُّرُومِ وَالْخُرُفَ مَا يَنْكَسِرُ فِيهِ الْكُفْرُ عَلَى الدُّرُومِ وَمَنْ سَتَّاجِلًا
مَنْ قَالَ الْإِنْسَانُ مَا يَحْتَاجُ فِيهِ الْإِنْسَانُ إِلَى شَيْءٍ الْكَرْبُ وَدَلَّسَ
الْكَرْبُ وَالْصِّفَ مَا يَشْتَدُّ فِيهِ عُسْرُهَا وَالرَّيْبُ وَالْخُرُفَ مَا يَشْتَدُّ
فِيهِ مَا هُنَّ أَحَدُهَا يَجِي عَنْ الْخَالِدِ صَدَقَ قَالَ الشَّيْخُ الرَّجَحِيُّ وَيَسْتَكْرِ

ظاهر الاحاديث اوصحها فاعلم منه ذلك عدم كراهية الماخيز
غير وينبغي عليه تأخير النصر الى التغيير وان لم يرد فيه بضع لانه
في معناه انه قد يعجز المسافر عن صلوة الصغر فيها ولو قترها او
تغير عليها والديه يسرعون وتأخير المشاة التي ما بعد نصف
الليل رغب الشيخ وما روي الاصحاح عن ابن عمر انه اخر المخرج
حتى بدا فجرها فاحت رغبة بقتضيان ذلك التاميل الذي لا تسلف
به كراهية هو عن قبل ظهره بالخروج في المبيت لا يكون في نفسه
والامة واذا كان يوم غيم اهـ وكذلك قال ابنه وكونه على كل
بعض فلا بأس بتأخير المخرج لذلك وظاهره ولو قال قال السيد
ولم يذكر حضور الطعام الذي تأقت نفسه ليرجع ان الصلوة ح
ذلك مكرهه فيعدم الاكل عليها قال وهل ذلك قاصري
المخرج ان يجزي فيما قبلها ايضا وفيه انهم انما اقتصر على الذي
لصيت وقتها فجاء غيرهما ويستحب تأخير المخرج الى اخر الليل
فوقفت اي لم يفت على نفسه بخلافه في اخر الليل لصلوة
الترجيد لمؤد صلواتي عليه وسلم اجعل اخر صلواتكم بالليل
وتر اخرها الشبان والامر للمذنب كرواية الترمذي من يحيي
موتكم ان لا يستيقظ من اخر الليل فليوتر ولو ومن طمع منكم
ان يوتر في اخر الليل فليوتر في اخر الليل فان صلاة التراويح
في اخر الليل كمعصية وهي افضل وهو دليل على عدم تأخير
لوراكت قال الرضا في وفيه اشعار الى انه يستحب التأخير
عن الاقيام اصلا والاى وان لم يثبت منه نفسه قيام اخر
الليل فليوتر قبل النوم وعلى هذا يترك ما اخرجه الشيخان عن
ابي هريرة رضي قال اوصاني خليلي بشدة لا ادعركت يوم
على

قبل لان في الاستئناس بها تأخير وهو مكره فانه اذا اجتمع
جلب المصلحة وذكروا المفسده ويستويان في الترتيب تقدم والمفسده
وعاودت من صلاتها اقتعدا رضى ما خففت الغرائز الى ان تنجح
كالبيئة صاحب النفع في تحته من باب التوافق والذات في ضاره
المنفعة في النفع ووجهه في البحر فذبحها اذا لم يظلم فيها ورد صاحب
الزرك يظهر كما يظهر للمساكين فاداه السيد وهذا خلاص ما صرح
به ان ههنا بل وصرح به في الزرك بان التاخير قد لا يكون في
مكره ترتبها والى اشتباك النجوم تحريما والى ما ذكرنا الكيفين
ليس بمكره قال وهو الحق وفي المستفي كره فاجبر المنز في
ربية وفي حريم ما لم يفسد الشفت والاصح الا انه قال وبرهنا
الاستمرارية ان ما قاله ابن استرجاج من ان الظاهر انه لو
اقيم بها قبل اشتباك النجوم كان مباحا غير مكره انما ياتي على
مقابل الاصح ولما علم انه يستحب تأخير غيرها اي غير
الصوم والمشا فيه اي في يوم النجم وهو النجم والظلم والمغرب
لان البحر والظلم لا كرهته في وقتها فلا مضر للتاخير ما لم يخف
طوى الشمس والمغرب يجان في وقوعها قبل الزرك لشدة الا
وانا ان السبب هو المفسد وبانه لا يترك من تأخير تأخير النجم
انها كانت محلة فخرت بل مرها في النجم وغيره سوا وهو
استحقاق الاستمرار على التوك بان يفتتحها بنفسه ويختصر
بالاستمرار فلا مشاكال ههنا اي تحيل الصوم والمشا فيه
غيرها في ديار كثير شتا وهما كد بارما وراكتر ويقال عايت
ارتقاها بدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات والفلكية
وغير ذلك وما في ديارها اراد بها الديار السامية كما افصح ذلك

في كل قطر من فم في المدينة فزها اعدا الصنف ما السور في السور
وتامورا في الاسطحة والشتا جلد في اهل البيت بما في التا
في استحباب تأخير ظهور الربيع والجمع بالصف في استحباب
الايراد المزيه ويتبع الكراج في ذلك صاحب البحر والزمك
صرح في الجمع الاوقات كما نقله عنه في اعداد الفتح بان في الربيع
والخريف يعمل الظلم بها اذا زالت الشمس ومثل في الترتيب
حشا كما قد مشاه فليحفظ ولا عبرة للبحث مع التعليل في حجب
تأخير عصر عشتا بوم غيم وهو سبحانه فان كان مكره
يجل بالصوم لانها لو اخرجت لاحتمل وقوعها في وقت مكره وذلك
المشا لو اخرجت لربا امطر السحاب وامتنع الناس عن صلاته
بالجماعة بسبب المطر الطين واصل الملاح في هذا ان المسلمين
يصلون فربيعهم بالجماعة فيجلون ما يذبح فيجلون ويخرجون
ما يذبح فاجبروه وهذا هو ظاهر رواية كافي في المراج وركب
الحسن ان يذبح التاخير في كل الاوقات احتياطا واختاره
الاقتناء في ويستحب تأخير مغرب والراد به ان لا يفصل بين
الاوقات ولا قامة جلست خفيفة ويستحب على الخلاف الذي
سابقه كافي في الشيخ مطالعا يعني صينا ورا في الكيفين
الكراد بالاطلاق لان في يوم غيم لا اوان ارضه عيازة
لان غير المتصوم عليه من تأخير المغرب في يوم النجم شتاء
لمغرب الشمس وذكر الاستحباب في اجب جنانة بعد المغرب
بدايا للمغرب ثم بها ثم يستحب المغرب اه وقد مر فيها مستحب
ان تأخير المغرب اذا كان لسرور او كل طعام لا ياتى به وتأخير
المغرب بعد الاوقات قد مر كسبتي كره تأخيرها وكذا الاصل صلا

لا يجوز فصدقة ان ما لا يجوز مكره فيكون منه قبيل يجوز المأز
 كما يسير اليه كل عام العتات في حواشي صدر الشريعة لا استعمال
 المسترك في معنیه ولا جها بين الحقيقة والمجاز كما اورد
 في المنايا واجاب عنه ولا يخفى ان العتات يقتضون معنى
 الاحكام ولا يعتبر ان تقتضات المطلقات اي سوا وجهت فيها
 فيها فصدقة ذلك صلاطة مطلقة ولو كانت الصلوة فتنا اذا التقا
 او قبلها ولذا العتات بقوله ولو كانت الصلوة فتنا اذا التقا
 وجبت قبلها وفيه اشارة الى ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 من فام صدقة او نسيها لم يبعها اذا ذكرها الحديث
 مخصوص بهذه الاوقات لم يهره صلى الله عليه وآله وسلم علمت
 الصلوة في هذه الاوقات ولا جبه كرسى الطوائف ولا لتدور
 في وقت غير مكرهه او كان فرضا على كونه وكل هذا محال
 فغير صحيح المطلقات الاكرهه التحريمية عليها وانما قلته وانما دلت
 الرواية بان لا يورد ان يورد فيها في كذا قلته التي شرع فيها
 في الوقت الاكرهه فالمتدورة فيها واجبة فيها قولك والناقله
 واجبة فيها بالشرع فصدقه او على جنازة قلته وحضر في
 هذه الاوقات لم يكره الصلوة عليها غير ما سألني وان
 حضرت قبلها ولا خرجت اليها فلا يجوز فعلها وجاز اطلاق الاكرهه
 التحريمية عليها وسجدة قلته ويعني لا يسجد للمتدورة
 في هذه الاوقات التلذذ لا مرها في معنى الصلوة فلا انت
 داخل تحت النهي عن الصلوة في هذه الاوقات بمعنى كافي
 شرح المنية وسره يعني لا يسجد للمسلم في هذه الاوقات
 ايضا حتى لو سهر في الصباح فطلعت الشمس بعد السدم او قضى

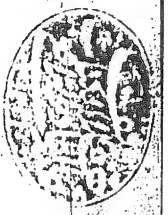
في الدار المستحق حيث قال اما في الدار الشاسية ونحوها كذا يعني
 قال واما في الدار المصرية فيرى اني الحكم الاول وهو ناخير المص
 مطلقا والاشغال التي قلت الدليل وتقبل المثل المشا والامراء يظهر
 الصبي الى اخره تقدم قال امراء السمود وهذا العهد للمعنى
 وقره عليه صاحب النهر حكم الا اذا كان الصلوة بجهدا تاليفا
 على الاستقبال السابقت في الصبي يورثنا ذنب الظاهر في يوم
 النبي يعمل بتأذيب العمر والعشا ويعمل شذوذ الممرات تطلقا
 وفي ظن المشا وقسم على ذلك وكونه هجريا واستعمل بالث
 الاكرهه هنا تم التحريمية والتتبعية وعدم الجواز كما سترفه
 يجاب بما في المنع ان السرا ان كان قطعيا انما والالتجيم وان
 ظنيا ولم يبره صراحة انما ذكرته التحريمه فالتحريم في معاملة
 الرضخ في الرتبة وكذا هذه التحريم في رتبة المراجع والتتبعية في
 رتبة المندوب اه والسر ان المارد هذا ظني المبوت فلان
 الدائبات بسكره التحريمه ولذا تجد ان اكرهه التحريم
 وتولد وكل ما لا يجوز مكرهه جوا عن سؤال مقدر بتقديره
 كيف سأل للمص ان يبين فينبط الاكرهه مع ان منها ما وجب
 فيها واداه فيها وهو جاز في كونه ومنها ما وجب قبلها و
 اداهها فيها وهو غير منعقد والمنشأ انما هو اطلاق الاكرهه
 في المنعقد على الغير كوجه المشرع لاعلى لما ظننا جاب بان كل
 ما لا يجوز يبعد عن عليا مكرهه لا ان الاكرهه هو ما كرهه
 الشارح والشارح اشكر الله تعالى لا ينفقد ولذا كانت الاكرهه
 في مودعية الى المشا فلما امره الاكرهه المفسرة وهي تشمل
 الحرار والاباطل والاكروهه باصطلاح العتات وكذا ذلك يشهد قولنا

الاخيرى لانها ذكرت الخبز والاداء الحيا ينعقد الصلوة على ما
عن اهل البيت وهو من هذه المسألة في رجب انهم اولى من ان يترك
اصلا كما في التفتة عازا الى الملائكة والنسخ وعرضه اضا
المصنف الى الامام محمد الدين عن شيخه الامام المكي عن
غيرها على ان المسألة لا مد هذه لم تفت صحتها عند
مجتهد اجازته ان شاء الله تعالى وطبقوا في كمالها
تسبل الزوال قال في البحر وهذا التعبير اولى بهما التفسير يوقت
الزوال لان وقت الزوال لا تذكر فيه الصلاة اجاعا قال في
في حاشية الاسماء وقد وقع في عبارات المتأخرين ان الوقت
انكروه هو عند انقضاء النهار لا ان تزول الشمس كما قاله
الزهري قال البرجيني ولا يجزئ ان زوال الشمس انما هو
عتيب انقضاء النهار بل فصل وهي هذا القدر من الزمان
لا يمكن اداء صلاة فيه فخلط المراد انه لا يجوز الصلاة بحيث
يقع جزء منها في هذا الزمان كما يخرج اوله شرح قبل
الاستحاطة الا استوفى انما بها قبل الفقد قد كثر التردد
فانه يترك بفسد الفرض ويكفي ان ينتقل مركزها قال السيد
احمد والاراد بانها بالنهار لا بشرط وهو من اول طلوع الصبح
الى غروب الشمس وعليها يكون نصف النهار قبل الزوال
بشرط ان يعقد بداؤه وفي التفتة في باب موافقة الصلاة و
اختلف في وقت الاكراهة عند الزوال فتسل من نصف النهار
الى الزوال لرواية ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان من عصى الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قال
رحمك الدين الصباغ وما احسف هذا انما السراج الصلاة

فانته بعد العصر فاجرت الشمس عقيب السلام سقطت عن كونه
السرور لا بد من الانتصاف الممكن في الصلاة فخرجت ذلك بحجبه
الانتصاف وقد وجبه ذلك كما فلا بد يتأدى في فائض ذكره ابن ابي
الحاج وكذا لو كان يصلي انما فلا تسبل الزوال فحصل الاستمرار بعد
سلامه قبل السجود او فيه وكذا لو صلى العصر وعرفت الشمس
بعد سلامه قبل ان يسجد للمسلم سقطت عنه سجود السرور
في جميع ذلك رحى لا شكر تقية ولقطها بكرة ان يسجد
بعد الصلاة في الوقت الذي بكرة فيه الفعل ولا بكرة في غيره
اه ثم قال في الشهر وما ما بفعل عقيب الصلاة من السجدة
فكره اجاعا لان المومم يمتنعون انها سنة او واجب اه
بينهم وكل جازدي فعلم الى اعتقاد ذلك يكون تركها مع
شروط اي مع ظهور ريب في جرم الشمس ثم ما لم ترتفع
الشمس قدر ربح لهم في حكم الطلوع وانما الفصل ان الاشياء
ما دام يقدر على النظر الى رصه الشمس في الطلوع لا تحل الصلاة
فاذا كثر من النظر حلت وقيل بوقت غطت فيه ما يوصف في
ارض مستوية فاذا امتد الشمس تقع في خطها نزل في الطلوع
فلا تحل الصلاة واذا رقت في وسطه فقد طلعت وطلعت
الصلاة ذكره في جلي وقال الزهري اني الى ان يرتفع قبل
ربح او ان ينظر الى رصها او ان يحرك راسه يمين على الاختلاف
كما في الحديث الاكسالى السور اذا صلى العجوة وقت الظلوع فلا
يسكر عليهم ولا يعمون من فعلها الا لهم لو منما ببركهم اهلا
ولو صلوا جازت عند اهل الحديث لا ان عندهم اهلا
ادرك ركعة من العجوة قبل ان تطلع الشمس فعلم ان يصلي

الهام يروج قول ابن يوسف ونقل الجوري عن بعض الفضل
وانه ينظر من صحيحه ان ابن يوسف قال ان المتبعين في الشرع
خلقه والحاجين الى الله كثر كتب حاوي الحصري وحاوي الزاهري
والحاوي القيسي ولا اري اربابا اريد من التلذذ به وجرد
دعوى الحاموي ان عليه الفتوى لا يقتضي انه المصحح المتمد
في المذهب كين وراحبان المتن في طبعة والنسج ما سترى على
قولها وبني اصبهان المتن دليل التراسي على ان ما في المتن
والنسخ مقدم على ما في المتن وفي ذكر في در النجاشي شرح
الحج بان زيادة استئنا الجمعية في الحديث غريبة فلا يعتد
بها المشهور ولا يستدل في الزيادة بما اخرج مسلم من حديث
عقبة بن عامر لم يذكر اوقات وفاته رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم عن ان فعل في جهار ان خبر فيها مواتا فعند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تروى وحسب نصيف العزوب
حتى تهرب اي قبل غمسة فوقية ففنا وسحب منقو حنين
لمشاة تحتية مشددة والاصل تنضيف وكذا بقول ان تهرى
عن صلاة الكسابة لان الدفن غير مكروه والحكم مقدم على
المبيع قال في النسخ وقد يقال يحمل المطلق على التقيد لاحتمالها
واختادها حكما وحاشا لغيره في غير تنقو بقول الثاني هو قلت
ولا يخفى ان ما قد مر من كون المشايخ رج روى في مسنده
هذا الحديث قد علم فيه من جهات متعددة اولها ان شيخ
الامام الشافعي هو وارثهم ابن ابي يحيى المدني مروي في الحديث
وهو يروي عن اسحق ابن عبد الله بن ابي برة وهو
ضعيف ايضاً وراه السيرافي من رواية ابن خالد الاجر عن

يعتمد قصورها فيبنيها وهو بعيد ما ترجاه الصلاة الواجبة
من حمل النها على النسيان الشرعي اهو ما يمنع عن الصلاة
وغرها هذه الاوقات المنقصة الا اذا مر هذه الاوقات
لان فيه تشبه باعبادة الكفار وقال صلى الله تعالى عليه وسلم
ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت فارتها
اذا استورت فارتها فاذا زالت فارتها فاذا دنت للزوب
فارتها فاذا غربت فارتها وروي عن الصلاة في تلك الساعات
وهذا هو الادب يقتضيان الوقت والا فالوقت لا تقتضيه
لنفسه بل هو كسائر الاوقات ولما انقضى في ادراكها
فلا يتبادر بها ما وجب كالمخرج الحجاب عاقل لم يترك بعض
الواجبات صححت الصلاة مع ادائها فافسدت بئاري بها المالح
لان ترك الواجب لا يدخل المنقصة في ادراك التي هي المنقصة
للمختصة بخلاف فعل الادراك في هذه الاوقات جواز الا نقل يوم
الجمعة على قول الشافعي يعني اما يوسف فانه اباح النفل يوم
الجمعة وقتنا الاستسرا لما في مسند الشافعي يعني عن الصلاة لنفسه
المسألة حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة والحكمة في ذلك ان
الناس لا تسجد يوم الجمعة وقد بسطت ذلك في شرح مسند
الشافعي وبنيت تحتها في مسند الحارث وقد تنكب في
وغرها ايها وهو المصحح المعتد كما في الاشياء للمداحة حتى
عاقل باي هذه رواية عن ابن يوسف لا مذهب له بدليل
ما قال في الترخا نية عن جمع الحج عن ابن يوسف انه جواز النفل
وقت الزوال يوم الجمعة وكسحت النية اهو نقل الحلي عن
الحاموي ان عليه الفتوى قال في الجرح ظاهر كلام المختص ابن



وجب لان سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يوجد قبله ولا
 فالخبر المتصل بالاداء والا فخر الوقت فلا كان السبب
 في العمل اخر الوقت وهو وقت التغير وهو فاقضى فاذا
 اداها فبها اداها كما وجبت وقيل الا اذا مكرهه انما
 وعليه سمي في شرح الطحاوي والتخفة والبدائع والروا
 على ان المذهب منه غير حلية خلاف وهو الادوية
 وعليه فليست مستقيم الاستثنا لان من ادعى ان
 انترك محال كما انصح به ابن مالك والمعنى ترك الصلوات
 في هذه الاوقات العصر بوجه فلا تترك بل يصلي
 وقد يعسر بوجه لان عمل نفسه لا يجوز في وقت التغير
 لما قلناه انه ثبت في لائمة كالملا فلي يبر في ناقصا ولا يفتى
 في نفس الوقت بل انقص بسبب الاداء فيه تشبها بما
 انكنا غير ان يحمل ذلك النقص لولدي فيه العصر ليس
 ضرورة لانه ما مور بالاداء فيه فاذا لم يوجد لم يوجد النقص
 الضروري وهو في نفسه كالملا فيثبت في ذمته كذلك فلا
 يخرج عن عمدته الا كما قال في الشهر في هذا خرج الجواب
 على السلام الا في وقت الا صغارا ولم يوجد في ينفي ان يجوز
 قضاءه في ذلك الوقت لانه اداة كواجب كمنه لا يجوز كما
 علت اهر تحلق الحجر لانه وقت الحجر كالملا فوجبت كالملة
 فتبطل بطر والطوع الذي هو وقت فسا ولعدم الملاحة
 بينها والاحاطة ثبتت فاقضى فسا فقلت كما يسئل في صدر
 الشريعة وعبارته وقد ذكر في الاصول ان الميراث المنان
 للاداء بسبب الوجوب كالملة واخر وقت العصر وقت ناقص

شيخ من اهل المدينة يقال له عبد الله عن سميد عن ابي
 هرة مرفوعا تحرم الصلاة اذا انتصف النهار كل يوم
 الا يوم الجمعة وسبح جهنم النبي وذكر ان الشرايع
 ونسوقه من حديث الرازي عن سميد عن ابي هرة
 كما سلف والرازي عن سميد عن ابي هرة كما سلف
 الرازي لا يجزئ به ورواه الطبراني في الكبير من حديث بشر
 بن عرون عن بكار بن غنيم عن مكحول عن واسلة بن سائل
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بال يوم الجمعة يؤذن
 فيها بالصلاة في نصف النهار وقد مررت عن سائر الامم
 فقال ان الله يسرحهم كل يوم في نصف النهار فيجسها في
 جهنم الجمعة وشتر قال الرازي في جمهوره قال ابن جابر
 عن بكار في موضوعات ورواه البيهقي في كتاب المرفوعة عن ابي
 سميد الخديري وابي هرة قال لا كان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يترى عن الصلاة وسط النهار الا يوم الجمعة
 ثم قال وفي اسنادها من لا يجزئ به واخرج ابو داود في سننه
 من حديث حسان بن ابراهيم عن ليث بن ابي سلمة عن
 محمد بن عمار بن الحليل عبد الله بن الحليل عن ابي قتادة عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه ذكره الصلاة نصف النهار
 الا يوم الجمعة وقال جهنم تسبح الا يوم الجمعة وابو الحليل
 يسبح من ابي قتادة وليث بن ابي سلمة قد تكلم فيه وشرب
 اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها فتسبح في رقيب
 الحانية من اجلها الا عصر يومه لانه ما مور بالاداء فيه
 فلا يكفر فعمله والمكره انما هو تأخير الاداء لاداءه كما
 وجب

الصلاة اوفى حقيقتها فاستتمت طهارته بالترتبية
 ا هـ الثالث فخرج الوقت فغير الف وهما في الصلاة لم
 تنسد على الاصح وهو اذ لا قضا هو الاصح كذا في التمسك
 الرابع قوله صلى الله عليه وسلم ادرك ركعتين الفجر
 مختلان يكون مئة او اكد بالبلوغ وبالسلام كما افصح
 به بمقوي باشا في حواشي على صدر الشريعة مائة كما
 شرح البخاري وفتح فحل بشرح فيها اي في الاوقات
 الثلاثة فلم يشرع في فعل عند الطلوع والركوب ثم مضى
 كما في عليه الرضوخ كما في المبسوط وهذا استوفى الاوقات
 بركاته الخمس ولذا يجب قضاؤه في غير ركوعه في
 ظاهر الرواية ومع ذلك لم يخرج عن عهده ما لم يترك
 الشروع كما في الجواب في شرح المنيبر ولو شرع في صلاة القطوع
 في الاوقات الثلاثة فالافضل ان يقطعا ثم يقضيها في وقت
 غير مكره خلاصا عن الكراهة والانتصا الى الحال ليس
 هذا الاطلاق للمحل ان التعظم للاكمال لا يكون ابطلا لا يشرع
 في الركعة مستقدا في وقت الجماعة فان الافضل ان يقطع
 وقتي لا حر وقصيلة الجماعة وكان ادم المسعد لتجديده
 ونحو ذلك ولو لم يقطع بل اتم شتما قطعسا وانما في القنة
 المهي ولا ينبغي عليه من اعادة ما صلى لانه اتى بها كما
 وجبت عليه اه لا يثبت الضربة في هذه الاوقات الثلاثة
 اصلا حتى لو شرع فيه وقهرته لا تستغنى طهارته كونه
 غير معالج في النفل والركب بينهما فكونه ابناء ملك ان
 الذي عند الصلاة ونفس الشروع ليس بصلاة بديل له

اذ هو وقت عبادة الشخص فوجب فاقضا فاذ اداه اداه
 كما وجب فاذا اعترض الفساد بالركوب لا تنسد اي لا يكون
 البروت قسا اياها لانه بعد الركوب وقت كامل لا ركاهة
 فيه فقد ادب كمالا ما وجب فاقضا والفجر كل وقت كامل
 لاث الشخص لا تقيد قبل الطلوع فوجب كمالا فاذا اعترض
 الفساد بالطلوع تنسد لانه لم يودها كما وجبت فان قيل
 هذا التقليل في معنى النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم من ادرك ركعتين الفجر فقد ادرك الفجر ومضى ادرك
 ركعة من العصر قبل الركوب فقد ادرك العصر قلنا لا وقع
 انقراض بين هذا الحديث وبين الشراي الوارد في الصلوات
 في الاوقات الثلاثة رجعا الى التباين كما هو حكم التنافي
 اذ المتباين يجمع هذا الحديث في صلاة العصر وحديث البراء
 في صلاة الفجر وما ساءب الصلوات فلا تجزئ في الاوقات
 الثلاثة لحديث الشراي فيها هو تنبيهات الاول قوله لم
 بالطلوع هذا عندها وفي رواية عن الثاني لا تنسد لكنه
 حتى اذا ارتفعت الشمس اتم صلاته ولا بد ان يكون موديا
 بعضها في الوقت ولو فسدها لان الكل خارج الوقت كما في
 الستانية الثاني لو طلعت وهو في الفجر ثم تضرع هل تستغنى
 الطهارة عندها وعلى قياس قول الثاني نعم لا سيما على رأي
 عنه انه يصبر كما في النهاية ايضا لكن في التبيين يسل
 الصلاة عند اي حبيبة نبيه يوسف حتى لو تضرع استغنى
 اه وفي امداد الفتاح صرح في لبرهات بانقلد ايا تنقلد على
 قول اي حبيبة نبيه يوسف فعلى كل قول هو في حقه
 الصلاة

الحجور تبعاً للمعلم فلم وجبتا يعني تلبيت الالبيرة وقت
الكرامة او حتى تمشي الى المئذنة فيبصرها اي يراها احد الدوقات
المئذنة لم يكن فعلها اي المصداقة التي هي صلة المئذنة الحانة
وسجدت التلاوة وفي نسخة فعلها وهي ظاهرة اي تحركت
قال في شرح المسنية وان تلي فيبصرها اي في وقت من الاوقات
المئذنة اي سجدت فالا فضل ان لا يسجد هاهنا ولا في
غيره من التلاوة لان الكرامة موجودة بحصول الفعل
الاستبابة بعبادة الكفا ومع ان تلخيصها لا يوردي الي غيرها
وصير رزقها قضاء لان ما ليس مقيد بوقت لا ينافي فيه
التقاضي بل يتي بالفعل فهو اداء وسجدة التلاوة من هذا القبيل
فان سجدتها في ذلك الوقت لا يبيدها لانه اداها كما جرت
وكذا ان سجدتها في غير وقت تلتزمها من الاوقات المثلثة
تتبع عندنا خلافا لزمرا ههنا كمن في سجود التلاوة واما
المئذنة لو حضرت في الوقت المكره من الدورات المثلثة
فقال في التحفة ان الا فضل ان لا تخرج المئذنة وقال الحلي
في شرح المسنية ولا فصل ان تصلي ولا تؤخر لان التعجيل
فيها مطلوب مطلقا الا لما كان كصورتها في وقت غير مكره
اهنا اذا كان الفصل افضل انتفت الكرامة بتسببها وخرج
الكرامة تطلع في محله فيها هذا كمن سجد في وقتها
فصل بترفع فيها وادراك الكرامة التحريم فان بداهة غيرها
لا يصح فيها قال المريد السيد احمد وخرج مع الاتم فورا داه
فيها كالحال انه قد كان قد روى فيها اي قد راداه فيها
احترزه عما لو نذر سلطانا فقد مر انه لا يفتقد لانه داخل

وهو قوله في وقتها اي في وقتها
في وقتها اي في وقتها
في وقتها اي في وقتها

حدث لا يصح فيشرع فيها الا عند ما لم يتبينها بسجدة فيصير
شرعه في النفل لعدم ورود الشري مع ان الواجب تظلمت فيه
في حال الاستحباب في وقتها اي في وقتها
كواجب لحيته كونه فانه واجب لحيته ملكت بالترفع وهو
داخل فيه لا يفرق على نفوت الجواز بينوا تروا فاما كافي
الواقع في قول كونه خول ركعتي الطلوع والتسبيح بالواجب
لحيته يقتضي ان الواجب لحيته يمتنع في هذه الاوقات
وليس كذلك كما صرح به في الجواز والشري في التمسك والشرع
قال في البحر ومنه وروى مطلق الذي لم يتبين بوقت الكرامة
فصل بترفع فيه في وقت مستحب ثم انسده واخلد فيه بغير
فلا يصحان في هذه الاوقات كما في المحيط بخلاف ما لوقفي
في وقت مكره ما قطع من النفل بالشرع فيه في وقت مكره
حيث يخرج من المهد ولا كان ان كان وجوبه ضروره
صيانة المودي من البطالة ليس غير والصوت عن السلطان
يصل مع النقصان اه وسجدة قلوة وصلوة جنازة
قلبت الاربع في وقتها مل وجرت المئذنة قبل سبيل لو
على الابنية في وقت غير مكره ثم سجدها عند الطلوع والوقوف
فلا يصح منه ولزم ان يصعب السجود في وقت غير مكره لو وجبه
كاملا فلا يثنى في ناقصا واما المئذنة لو حضرت في وقت غير
مكره وانزها الى وقت مكره وصلي عليها فيه فالحجور انما
لا يصح وتجب اعادتها كسجدة التلاوة وذكره السيد الجاني
انه لو اخرها الى الوقت المكره وصلي عليها فانه يخرج مع
الكرامة ولا يصح تنقله في الجواز في المأذنة اه فتد قول
الحجور

ظانا ان عليه فائنة ثم تذكر عدد ماله لا يكبره الاتعام لانه لم
يفعل قصدا وكذا المروفت بعض صلاة اليوم بعد طلوع
البحر لم يكبره الاتعام وان رقت ركعتي بعد الفجر ولا يربوا
عن سنة الفجر لانه السنة ان تكون بخيرية صبيحة ولا يكبره
ذلك لعدم قصد التفضل بعد الفجر ان لم يعلم بالطلوع الا
بعد الاتعام الى الشفع رحمة ولو تحية سجدا شاربه الى
انه لا فرق بين ماله سببا ولا خذافا للساعات فانه يجزى
من الصلاة ماله سبب في هذه الاوقات كصلاة الكسوف
وتحية المسحود على تفصيل معروف في مذهبه قال البرجيني
وخبرنا بالانكروني ركعتي الموضو وخبره ماله ان الامام كان
يصلها بعد الصبح اه وكل ما كان واجبا لا يسند وهو
ما وجب بايجاب العبد لكل تغيير وهو ما يتوقف وجوبه على
فعله اي فعل المصلي وليس هذا معنى عبثه الذي قيد به
اولا ولا ينبغي ما يشغل فعل الساعات والجوارح كمن حرق
توقفا على السند الذي هو فسل الساعات ثم هو اعلم بان الاطلاق
اوقيد بهما ركعتي طواف وصا متوقفا على الطواف
الذي هو فسل الجوارح وسجدة ثم انه ذكر فيها سبقت ان ذكره
الراجب الذي هو من جهته ثم انه ذكر فيها سبقت ان ذكره
سجود السهو وانما هي في الاوقات الكلافة فلو سري في
صلاة الصبح والصبر قبل الطلوع والركوب سجدة فتأمل
وكذا الرقعة فيبها فائنة وسري فيبها فائنا اذا احل له ادا
تلك الصلاة كيفة لا يحل له سجود السهو الواجب فيها وقد
جزم الشيخ الرجبي بان ما ذكره التمهنا سهو والنفل الذي

في حكم الزيف ثم المندوب فيها يجب ان يصلها في غير ما
في البحر وثقال الزبيلي ولا افضل العظم فيها اي المندوب
والسجود الذي بدا به فيها والنفل في وقت كامل ومثله
في شرح الجمع والدرر وضعف في البحر الا فضيلة قال الملوك
النتظم وضعف فضا تطوع بدا به فيها فافسده فانه
يجوز بذلك عن المهددة ويكره انما افاده الشيخ زيني
لوجوبه فانفصا اي لوجوب هذا النفل على صفة التقصا
في انقضاءه كذلك في ظاهر الرواية وجوب التظيم في المسائل
التي لا يكفيه عسارة البحر والتقصا في وقت كامل وهو
الحال عن الكراهة كما في البحر وغيره اي التحريم البقية بضم
الموحدة وكسرها ما ينبغي قاصدين ومعناها في الاصل الذي
المستفي اي المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصر التسمية
ذكرة في البحر في باب شروط الصلاة فمرها اي في هذه
الاوقات الثلاث على النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
الارباع والتسبيح كافي في افضل من صلاة الترات من اي جهة
الا فضيلة ان ذكره لا بد من ذكر الترات من اركان الصلاة
فالاولي ترك ما كان ركنا لما قال السيد محمد ظاهر شجرة
كرهه الترتيب وخالفه قوله ساجتا افضل فان العاقل لاء
كرهه فيه وربما تفضل الملائكة بركته التخرج اه وكبره فنفعل
تحريرا لا علم من تنبيهه السابق لها ومن ثل الاطلاق لها
عليها كما صرح به الشر في ركعة النفل فافسده لا بد لاقام
لثلاثة بعد تقود الفجر وقيدها بسجدة ضم اليها لا بعد ذلك
يكبر لا ندكم يتبرع فيها فصدا وكذا بعد العصر وكذا في شرح فيها
ملا نا

بعد صلاة الجمع برقات وعزاه في المراجع الى المختص في القسمة
 لمجد الائمة الشريفة في تفسير الدين المرفعة في وقتها في
 ائمة لا يكره قضاء فائقة اي الى قبيل التفسير كما في التفسير في
 ولو رزق الى ولو كان القضاء بمرالائه وجب على قوله واما
 على قوله ان يوسنة فينبغي ان لا يقع بعد الفجر كفي في القسمة
 الوتر يتبع بعد الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن ولا يخفى
 فيه كذا في التبرق قال السيد احمد ولا وجه للتمطير قارنا ولنا قال
 بسنية تكن بغيره ان انه لا يصح من فقه نظر القول الامام فلا
 مانع من قولها بقتضائه لذلك وفي اطلاق الوجوب على الوتر
 جري على احدي الروايات والمعتد انه فرض على رجا وزم
 هذه الغايات المواقف عليها في بسى ولا تترك سجدة فلهذا
 لانها واجبة لغيرها بالارد بالواجب لغيره الذي لم يوجب له
 على نفسه وحتره في ذلك عن الواجب لغيره وهو ما ارجيه على
 نفسه بالقول كالتدوير بالعلل بالشرع فان حكمه في هذا الباب
 كاللعل كما تقدم بيان ولا يقال ان سجدة التلاوة وجبة عليه
 بفعله وهو التلاوة وكذا السجود لا نقول المراد ما ثبت بفعله
 اي ان السجدة قصدا والتلاوة لا تقصد لاجل اجاب السجود بل
 بايجاب الله تعالى عنه حصول التلاوة والسرور كمن يشك عليه
 ركعتا الطواف فانها وجبت بايجاب الله تعالى عنه الطواف لا
 بالتلاوة لها وقد جعلها واجبة لغيره حتى يكره فعلها وهي
 الاوقات ثم قلنا سجدة التلاوة واجبة لغيره قد علمت منناه
 وان المقصود منه اظهارها والخضوع لله تعالى فلا ينافي قول الامر
 هي واجبة لغيرها لانه مرادهم هناك انها خارجة لا يتابع
 لغيره

شرح فريد في وقت سخط الوتر فيه في وقت مكره ثم افسده
 وفي هذا رد على صاحب الجرح حيث قال انه بقتضائه فيها لا
 يستقط عن زمته ولو صليته سنة في حق هذا رد على الظاهر
 حيث قال ان الاحسن اذا اقيم الفجر فحان فوت الترتيب
 في السنة ثم ينظرها ليقينها قبل الطلوع ثم يكره بعد الترتيب
 فلا يكره معتمد العمل بل يستعمل من عمل الى عمل فهو مردود
 كذا هذه قضاء النفل الذي افسده في هذه الوقت مع انها لا تقع
 سنة فجزا ز عملها قبل الفرض ولنا لو فانت وحدها لا تقضي
 على انما سنة في مل تقع فعلا مطلقا على ان الامر بالشرع
 لا قطع في شرعا لا انصح ابن ملك بعد صلاة فجر وصلاة عصر
 اي الى طلوع الشمس والي غروبها وانما كره في هذين الوقتين
 كرواية الصحيحين لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا
 صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وهو لموسنة تناول
 الترتيب فان خرجوها عنه بالمعنى وهو ان الكراهة كانت لحقت
 الفرض ليعبر الوقت كما يستعمل به لاجمعي في الوقت فلم يظهر
 في حقه الزايفي بقرائه في التناوي الخبازية وانما اختصه
 الفجر والعصر بذلك لاختصاصهما بزيادة شرف وفضلهما وفي
 التفرجات المكينة انه اذا اراد الشروع في صلاتها يقول بسم
 السلام ورحمة الله وبركاته وهو مشهور اهل الكشف فها تيب
 الصلاة في ذاتي في ذلك الوقت تعرج عنه اعلا كذا في تاي البه
 ملا كذا اخبري وقصد انما بها تسلم عليه فير عليها بما جاز فانه
 اه ولو لم تجزعه بغيره يعني ولو فطوع بعد العصر لم يجز الجب
 الظاهر في وقت الظاهر بمرقات قال في الفتح وذكر بعضهم لا تنقل
 بعد

في هذا الوقت ليس لمعنى في الوقت بل ليس الوقت بل لا يستعمل
بالرضه فلم يخرج النفل فيه وكذا ما الحف به عما توقف وجوبه على
فعله لان النفل المستعبر به بالرضه اولى من النفل الحقيقي
بالنفل بخلاف النفل فانما يجوز لان النفل الحقيقي بالرضه اولى
من النفل المستعبر به بالرضه حتى لو روي بطوعا لان سنة العجر
بلد تميم قال في الاشباه واختلفوا في السنن الروايت هل
يسترط تعيينها بالصحيح المصدق عدم الاستراط وادبها نصية
النفل وبطلت الشية ويخرج عليه لو صلى ركعتين على ثلث ارباها
تحدد لظن بها الدليل قبيح اربا بعد طلوع الفجر لانت على السنة
على الصحيح فلا يعطى بها بعد تلك المقتضاه وكذا في الجوهرة ولم
صلى اربعا فالشفع الذي بعد الطلوع يوجب عنها هو المختار
كما في الخبر انه قال في الحي في حاشية الاشباه هذا ما خذ من البخاري
وعلمه بان السنة تطوع فتساوي سنة التطوع كمن رده في
الزبد بان الاصح انها لا يربوا عن ركعتي الفجر كما اذا صلى الظهر
ركعا وقد عده على راس الاربعة في الصحيح من الجواب لان
السنة ما رافك غلبه النبي صلى الله عليه وآله قال علمه وسئل عن اقلية
كانت بخبره سنة لا يقال يفرق بينها بذكره التطوع قبل
الفجر بخلاف بعد الظهور لاننا نقول بانك في التطوع التعمدي
ولا هذا بخبره في يد يركو كما هو في سنة التطوع في
ما قلناه الكاوي يستطرد ان يكون ابتداء التطوع بعد طلوع الفجر
كما هو الظاهر من كلامهم قبل وعلى ما قلناه في الزبد اذا لم يذكرنا
صف سنة الفجر هل يطع فاك المالك في السور اذا تطوع مناخر
الدليل فلما صلى ركعة طلع الفجر الاولي ان يقرأ ركعتي الانام

المنيين ومخالفة المالك في وفي البحر وسجدة التلاوة بايايه
تتالي وان كانت التلاوة فعلة كبح المالك فعلة وجوب الركاة
بالحجاب الشرع وفي فتح القدير بعد يقال وجوب السجدة في
الحقبة مختلفة بالسجدة لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك
ليس فعلة من المكلف بل وصف خلقي فيه تخلف التدبر و
الطواف والشرع فعلة ولو لا ذلك لما انت السجدة فتلاوه
وهو كما صرح علي السماع للتلاوة لان السبب في حدة السجدة على
خلقي فيه وما التالي فانتقوا على ان السبب في حدة التلاوة
لا السماع اه كذا لم البحر ويرد على ما علم به هو بان ما الفرق
بين التلاوة والطواف حتى قلنا ان السجدة وجبة باحاديث
تتالي لا بالتلاوة واكثره ان وجبت بالطواف حتى كانتا لا تسفل
فليتأمل معنى ولا تترك سجدة جنازة لانها ليست بسجدة مطلقة
وكذا الحكم من كل هذه تغل اي انشا لان لو طلع الفجر فخلد
تطوعه لا يقطع بل يستمر فيه ولا يفرق عنه سنة الفجر على الاصح
وقيل يقطع كما في الظاهر فيه ولا يجب فيه ركعة ركعتي الطواف
لا فرضه ولا يجب لمعنى سجدة التلاوة والوقت بعد طلوع فجر
سوي سنته لا رواه احمد وابوداود ومروعا لا صلاة بعد
الصبح الا ركعتين وفي رواية في التلاوة ان في الفجر لا تقبل
الا ركعتين تسفل الوقت نه صوابه بها اي بالسنة قال الشيخ
الرحمني وقال السيد احمد لسنن الوقت بداي بالفجر اي بهلاية
ففي المبارقة استخراهم ولاجل هذه العلة قال في المجتبى تحنف
المرارة في ركعتي الفجر فقد كان صلى الله عليه وآله علمه وسلم يقرأ في
الاولي بالماء فيركع وفي الثانية بالانخالصه ثم يتخير بالركعة

منها الى حجة الدين البلخي ان السنوي على تأخير صلاة الجمعة
عن سنة الجمعة وهي سنة تقبلي هذا الترخيف سنة الهجرة لا اله الا الله
هو وعند خروج امام من الحجة التي يتجلى فيها اذا ذكر وعند
قائه اي الامام الذي هو الخطيب المصمود على المنبر ان تكلم
لمحجة بل كان جالسا في الصف قبل ذلك لخطبة ما تسمي
في باب السيدات اي الخطبة عشر وهي خطبة جمعو
راضين وتلا خطبة الحج وفتح التران ونكاح واستغاث وكر
وفي كلامه بطريق وجوه الاول ان قوله خروج امام من الحجة
وتأخير للصعود لا ينافي خطبة النكاح وخطبة ختم التران
النافي ان قوله اي تأخير صلاة لا ينافي الا خطبة الجمعة
وعرفه اذا صلاة بعد غيرها الثالث ان خطبة الكسوف غير
مشروعة عند جميع اصحابنا وانما هي مذهب الشافعي وحظ
الا يستغاث من الصاحبين فعند الامام هي ثالثة فقط
كأن ذكرها في الخلاصة ولعل فيها ريبا عما لا في التمهيد عليه
فيجوز قول الثاني انها غير في عندنا لا عند الامام الرابع
انه يستغني كراهة التثنية في خطبة الكسوف والاستغاث عند
الامام مع انها غير مشروعة عندنا قال السيد احمد وكفى ان
الامام يقول بالكرهية كراهة الخلافة وقد تبع ائمة في ذلك صاحب
الحج وعده خطبة الرابع من غير وفي الحديث الاستغاث لساها
ولجب قال ابو السعود خلافا لثقة فاما لا تذكره اي في
حال الخطبة وقد هاهنا ابناية المع في حجة اي في حال خطبة
بوجبة الترتيب اي بلا زينة والا يوافي لم تكن وجبة الترتيب
كان كانت الفوايت اكثر من ست غيره فصلا الثانية في حال

يتنمل بالكرهية ركعتي الحج فصدق الله وقد قد منا ذلك قريبا
ومنع عن التثنية بعد عزرب الشتم قبل صلاة مغرب لتول
ابن عمر رايته احد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وقال عليه
وسلم يعليها اخرجه ابودود لكرهية تأخيرها اي المغرب
بعد المغرب الايسر قال في الحج وما ذكره من استلزام تأخير المغرب
فقد قد منا عن التثنية استثنائا القليل والركعتان لا ترتب
على التثنية اذا اجوز فيها وفي صحيح البخاري انه صلى الله تعالى
عليه وسلم قال صلى الله قبل المغرب ركعتين وهو امر فردي وهو
الذي ينبغي اعتقاده في المسألة والله الموفق اه قال السيد
احمد ومنع صاحب النهر لا يظهر لوجوب الدليل وهو الامر بها
المروي في الصحيح فجعل كلام ابن عمر بالمنع على عدم الاطلاع
على كلامه الا بفتح الميم وبغير ما يجوز ان كراهية فلا ولا
يليق ان يقال بان الركعتين احدات اسرى الدين بعد ثبوت
الامر بها وفعل لهما لانه في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم
ولا يغير عدم الاطلاع ابن عمر رضي الله عنهما فان التثنية تقدم
على الثاني والله اعلم وقال في البحر وقيد فاما التثنية لا يشعرون
تثنية الثانية وصلاة الجمعة وسجدة واحدة المتقدمة في هذا الوقت
كافي الخاضعة والخلاصة بيني من غير ذكر اهة وقد صرح في حواشي
الفتاوى كراهية التثنية وقوله في التثنية والاشارة
صاحب ترتيب ولذا ركعتا الطلوع كافي للمطالع كافي لوطان
بعد المصير بركعتي الطلوع بعد صلاة المغرب على سنة
كافي للمطالع وقد قد منا انه يبعد بصلاة المغرب ثم يعلي على
الجماعة ثم ياتي بالسنة وطهيات الا فضل وفي شرح التثنية
منا

عاهنا ان الصلاة في حال حاجة الخائف غير المبرح ان يفعله
من غير صلاة او صلواتا غير عادية لا يكره ولا يبيح برأيه
صاحب البحر ما يفيد كراهة الصورتين الاوليتين اه وفاق
الشيخ الرجبي بان اذا تحقت من الامام المسند كخرج م
سجود وربع الاربع فلا يصح الاقتناء به فلا يكره الا استعمال
بالنطق اي في بيته لا في المسجد لانه لا ينبغي اظهرها لغيره
وهذا ايضا على ان العبرة لراي المعتد به فيقول المائل ان المهرج
لراي الامام فاذا صحته في رايه جاز ان يقتضيه وان لم يصح في راي
المعتدي وصح هذا ايضا اه قلنت وهو خلاف المعتد وسيأتي ان
شأنه تعالى في باب الامامة كذلك اذا اقيمت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة اي التي اقيم لها والحديث اخرج مسلم وابن
داود وصححه ابى هريرة مرفوعا عيسى بن عويمر العائنة
الرواجية المنتسبة فانها تقضي مع الاقامة الاستدلال ان ائمتنا
قوت جامعها اي جماعة المكتوبة فانها تمام مع المكتوبة
تعتبرها لكن يصحها في بيته وفي مكان خارج المسجد وعند الباب
او خلفه استطرارة ان وجد مكانا فلا تذكرها لان ترك المكره
معدم على فعل السنة كما سيأتي في باب ادراك الزينة وقال الشيخ
الرجبي ولا يصحها في المسجد قال في التجنيس امام يحيى الجرجاني
المتن في باب الصلاة

خطبة الجمعة وبما يتيقن المص المذكور جعل التوقف
بين كلامي صاحب النباهة والمصدراي صد الشريعة وعامة
النباهة الخطابة تجوز وقت الخطبة من غير كراهة وبما في
المصدروكره الفوايت وصلاة الخفافة وسجدة التلاوة
اذا خرج الامام الخطبة اه فيقول المجلد ان رايها يرد على صاحب
الترتيب وكراهة التي في عبارة المصنف على ساقطة وقد نص
بهذا المجلد الشربل في في خاصية على الدرر كذا قال في الشيخ
هنا واختير قول صاحب النباهة ببيت كونه الاعطاء عليه اكثر
كما قاله من لا خسر وقتت منه جزءا فخطبته اه وكذا يكره
نطق عند اقامة صلاة مكتوبة فبذلكها في الحاشية والحلا
بيهم الجمعة واقره في الشيخ وشرح المنية قال وما في غير الحق
فلا يكره في الاخذ في الاقامة بالمشيخ الامام في الصلاة
ويعلم انه يكره في ركعة الاولى وكان غير الخط للصنف
بذلك بل والرتق انه في الحق كثره الاجماع لا يجنبه بالابد
في الطر للصنف اه ملخصا اي اقامة امام مذهب مرموز
ان اذا اقام مخاضه لا يكره النطق مطلقا سواء علم انه راي
مذهبه او علم عدمه وزيك وان ذكر في البحر ان اذا علم الاقامة
لا يكره الاقتناء وهذا يستلزم كراهة التمثل احرار النقبلة
الجمعة الجرح بسنة وطيب الملام

صار كذا

صار كذا ذكر امام مذهب قلنت ولا تتم لمعانة الانفس
لم يكن سنونا في مذهبنا ما بان سنونا في مذهبنا افضل
على النبي صلى الله عليه وسلم في التمسك الاول والفتوت
في البحر فليدعي منه المراجعة اصله قال السيد احمد مستفاد

صلاة العيدين مطلقا اي لا في البيت ولا في المصل يقول
ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله تعالى عليه وسلم
خرج فمضى بهم المييد لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه
وكذا كره التمسك بعدها بحسب البيت في الاصح لقول
ابن سعيد الكندي كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا
يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ركاه
ابن عاصم قال في شهر عند قول اكثر وغيره يستقبل قبلها
اطلعه ايجا الى انه لا فرق بين المصلي والبيت ولا خلاف
في المصل واختلاف في البيت ولاصح الاطلاق كما في الخاتمة
وغيره لا فرق في ذلك بين الضحى وغيرها ولا بين ان
يجب عليه العيد وغيره حتى ذكره الناس ان يصلين الضحى
يوم العيد قبل صلاة الايام كما في الخلاصة وقيد بالتبليغ
لانه التمسك بعدها غير مكره بل الافضل ان يصلي الربا
كما في الخاتمة يعني في بيته اما في المصلي فيكره على ما عليه
الاعامة اه قال في البحر وهذا كله بحسب حال الانسان
واما العموم فلا يخفى من تكبير قبلها كما قال ابو جعفر قلته
ويشتم الى الجيران وكذا في التمسك قبلها اهره يعلم ما روي
عنه عليه الصلاة والسلام في التمسك قبلها

فقال اخشى ان ادخل تحت قوله تعالى اريدت الذي يشرك
عند اذ صلى لانه من اهل علم اثم ليس من اهل التمسك والربا
وكذا صلوا في ذلك الوقت فلم يبرهم فعلم انه لو ربا هم ركوا
الصلاة فكونه التمسك بين صلوات الجمع بهيضة وفي صلوات
الجمع بهيضة وكذا يكون التمسك بعدها اي بعد صلاة الظهر

اه ولو بادراك تشبهها مشي في هذا على ما اعتداه المص
والنشر بنادلي قيسا للوجه كن صغيفة في النهار واختار ظاهر الوجه
من انه لا يصل في السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسبائات
شأنه تعالى في ادراك الفريضة قال الصلاة الحلي واما باقي
السنة فلا تفرقه ان علم انه يدرك قبل الركوع في الركعة الاولى
دعاه الى السروجي فان خاف عدم ادراك سبكي من الفريضة
الامام على ما ذكره انا ارجو عدم حصول ركعة على ظاهر المذهب
تركها اصلا اي ولا تقبضها قبل الطلوع ولا بعدة على الممتد
لادها لا تقبض الا مع الفرض اذا فات وضعي قبل زوال يومها
وما ذكر من الجبل من انه يشترع في سنة الفريضة بطورها تقبضها قبل
الطلوع او يشترع فيها ثم يشترع في الفريضة من غير تقبضها ثم يقبضها
قبل الطلوع سرور ومن وجهين الاول ان الامر بالشرع للطلوع
فمع شرع المان ما هو منه يكره فيه فقنا النفل الذي شرع
فيه في وقت مستحب ثم افسدته ولو سنة الفريضة
مقدم على طلب المصلحة وكذا كره غير المكتوبة الوقتية وهو
اعلم من ان يكون غير المكتوبة فافلتروا سنة او واجبا او مكتوبة
فالسنة ولو كان بينها وبين الوقتية ترتيب فالركعة في جميع
تلك الصور باقية لمستوط الترتيب بعقوبة الوقت عند ضعف
الوقت ال نفسه لم يعد ما لا يستحق

بقيت الوقت المستحب ولو قال وكذا كره غير الوقتية عند
ضعف الوقت المستحب لما كان اولى وفي آخر كرسج المنيعة ولو
تمنع ظانا سمعت الوقت ثم ظهر انه انما لم يسمعها فبقيت
الفريضة لا ينقطع كما لو تمنع ثم خرج الخطيب اهره وكه تطوع قبل

وبغيره شغل البال والا خلا دل بالخشوع الذي هو المنصود
من الصلاة الذي صححه الله تعالى صاحبه ورسمه بالذبح
يقوله والذين هم في صلاتهم خاشعون وهو فرض عند
اهل الله تعالى وورد في الحديث ان الانسان ليس له من
صلاته الا بقدر ما استخضر فيها فتارة يكون له عشرها
او اقل او اكثر بهذه بيت نفخ النور وكسر العتمة بعده
وقد تخففه وفي اخره فاما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد
الثاني كافي القاموس والمراد هنا كادله وثلاثون وقتا
وهي الشروق والاستقرار والغروب وازدهار الملائكة احكام
خاصة بها فلا يستغرقه وواجب يست في الرفة قبل
دخولها وتبطل لم تخلصه والارز فيه فيها بالشرع والندار
يجب قطعه ولا اياه في كامل وكوا داه فيها خارج الكهنة
واما سجدة قليلة فيها او جارية حفرة فلا تلهان ولا يقل
التأخير ويقل الا فضل في الجارية التحيل وبها بعد صلاة فجر
وبعد صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب على فيه
وعند الخطب المشتر على ما ذكره اكرانه يجب الاستماع
لكلها وكرهه الصلاة وخ وعقد اقامة مكتوبة وعند
وقتها وقبل صلاة عبدا فطر ويعد في مسجد وقيل صلاة
عبدا صحي ويعد في مسجد يربى جميع التفتير ويبنى جميع التفتير
وعند مدا فقرة يبول وعند مدا فقرة غايط وعند مدا فقرة
كل رها وعندها فقرة يربى وقت حضور طعام فانفسه
الله وان بعد نصف الليل لادام الله وتأخير المغرب الى الشباك
المنجور وعند كل ما يتخلل البال قال الحلي ولو غلبت

والعصر المجموع برفقة جمع تقديم وبعد صلاة المشاء برفقة
كما هو لا في التمثل بعد صلاة العصر مكره وهذا لا يفرق بين
ان يضل العصر وقتها او قبله لان مناط الاكرهه صلاة
العصر لا الوقت حتى لو دخل وقتها ولم يصل العصر فلا كراهة
في التمثل بالاول والا كراهة للتمثل بعد صلاة المشاء المجموع
الى المغرب برفقة لكن قال الشيخ الرجعي وانما كراهة التمثل
بعد الجمع بالرفقة كما سمي عليه اكرهه هنا فلا نرسون
الله صلى الله تعالى عليه وسلم حج حجة واحدة مع اهتمامه بالاطاعة
بحيث لا يستطيع احدا يستطيعه وقد جعلت قرع عبدة في
الصلاة مع فضيلة الوقت والمكان والتمتع عند صلواته في
عليه وسلم انه صلى المشاء وضبط الى الفجر ولم يصل بعد المشاء
يا ولولا كراهة الصلاة لما تركه وعلي هذا جماعة من المفتية
والشافعية ومن يقول بعدم اكرهه يقول انما ترك القيام
تحتيا على امتة كما ان صلى الله تعالى عليه وسلم يجب ذلك
اخره وقد جرحه في شرح المباني ما نه يصلي سنة المغرب والمشا
والوتر بعد ها وكذا ذكره صلاة مطلنا عند مدا فقرة الا جنيبي
اي البول والنايط او مدا فقرة احدى او مدا فقرة الى حج و
تكره الصلاة ابغى وقت حضور طعام فاقى نفسه اليه
اي اساقف ما اخرجهم سلم عن عاصمة ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا صلاة بعثرة جعفر الطمار ولا
من يوافيه الا جنيبا وكذا كل ما يتخلل بين الصلوات الخمسة
بالد اي قلبه عن افعالها يعني ويخل جنيبا عنها كما قاله
اشارة الى ان علته اكرهه بها تقدم من مدا فقرة الا جنيبي
وغیره



٥
 محل الاقوال والخاسات كرهت الصلاة بقربها تنزها الصلاة
 وجلالا وقيل علته الكراهة في الجزية لحوق الضرر من تنوير
 الذباب وجبهة مثلث ابدا مدقة الموتى وقد اختلفت في علته
 التي تنبيل كرهها في الخالب لا تخلو عت عظام الموتى وما
 يتصل عنهم من الصديد وغيره وكل ذلك خصه وقيل لان
 الاصل في عبادة الاصنام اتخاذ قبور الصالحين مساجد فزاد
 هذا في قبور الكفار بابها حرة من حذر النار وقيل لان في
 باليهود وعليه سكر فاضحان وكان هذا منهم من مال الكفا
 ولا فهو تشبه بالمشركين ايهم وقيل لان فيها التوجه الى القبور
 غالبا والصلاة ايها كرهته وفي الحادي ان كانت القبور
 المصلى لا يكره وان كان بينه وبين القبور معتدرا ولو كان في
 الصلاة ويرانسنا لا يكره لهما ايها لا يكره اذا في استرخاثة
 وان كان في القبور موضع احد للصلاة ويسمى فيه قبر ولا خاسه
 لا باس هندية في مكروهات الصلاة ويستعمل فيهم الميم وفتح
 الحى مكان الاغتسال لانه مصب الخسائس والارسانح وعام
 كسفت من الحى وهو المال وهو مذكر بالتحاق اهل الميتة
 على ما حلاه الشورى في الجوريل بعضهم حال جوير قانت الحام فلما
 نحر لانه يدخله النساء وهذا غريب والمعدني الكراهة كونه
 محل لانه الجاسه ومصب السبلات فلو غسل موصلا وحى
 فيرد لاياس بدويته على هذا لانه لاياس بالصلاة ايها في الميم
 وهو المال لانه الميم وضع اليد كاحرج به قاضحان وقيل
 علته الكراهة كونه ماوي الى اياطين فتدري ان ايليس لما
 اخطا الى الارض قال يارب اجعل لي بيتا قال الحام قال اجعل لي

٥
 ما بعد صلوات عرفة ومقابل الاوقات المستحقة للصلاة يستقبل
 الاستعاذ بالصبح ومقابل الدليل في ظهر الصبح تزيد على
 ذلك اه وقال الشيخ المرحوم ما ناخير الصبح الى تنوير الميزان
 الى الاستياك والمشا الى قصفة الدليل فالكراهة في التاخير التي
 الاداء لانه ما حربه على سبيل الوجوب فلا يتصور ان يكون
 منها عنه كما تقوم تحققة اه ولا يجزى ما قد منا من ان الكرا
 في الاوقات الثلاثة التي هي الطلوع والامتنع والبروز
 كسفي في الوقت ولها الثوب الفرض والنفل وفي الجواب لم ي
 في غير الوقت ولها الزوال والخل واث الفرائض فقلت ولا يجزى
 ان الصلاة ولو فرضا حال مدا فمعة الاحسين او المرجح او حال
 حضور الطعام ونفسه مستغفلة بدمكروه مع انهم لم ي
 في غير الوقت فتنه وانما اعلم وكذا انك الصلاة مطلقة فزاد
 كان ان زفلا في اما انك الوقت الكعبة لانه من اسالة الادب
 لترك تعظيم الامور به وكيف يبلوها مسلم غير ضرورية
 ولا ظهر يتدري ذلك وفي طريقه لانه من سفل حقه سترك
 سنو بين المارة والوقت مستغفلة لكل طارق وربما
 يبعد فيه ما يلجعه به المصرفة ولا بد يرفع نفسه والماليين
 يدريه في اثم الكوربيدي المصلي المبري عنه في الحديث وعلل
 في الخط بانيقيد انها لراهة تحريم ومزلة صبح الميم و
 الزاين وفتح الموحدة وضربها بالتي فيه الزاين كما في التاموس
 وذلك لانه مستغفلة شرطا وطبا وجبرية موصح جبر الابل
 ونحوها وهو جبرها وتطهيرها وهو محل الدم المستفح وما
 يتصل عنها في تلك الحال من الاعتدات الخسة فالحال ان

فما تبه الستامة قال المجري في حاشية الاشياء هذه الكلام فاسد
 ان تاسيس فصله عن كونه تقريبا لان سائر المواضع وان كانت
 لا تخلو عن الاما الحام من موطن قرارهم وعمل شرارهم كغيرها
 موضع انزاله الاحداث قال بعض الفضلاء والملاذ بالجره ان
 يسبح غير لافسه فقط قال في الصيرفة الترافة في الحام
 يسبح هو لا يكره وهو المختار وهو بطن وادى ما اختصه
 الارض فان الثالث اختاره علي النجاسة يحملها الله ليل
 او تلقى فيه ومساطن ابل جمع مسطن وهو وطن الابل وسيرها
 حول الخوض اي في موضع مناخها وبركها عند الماو بين الشرب
 لانها عند الشرب في سقيها شرب تزد الما فيها وتترك فيها
 سيرا تترك المورد قبل وهذا هو الالهنا قلت وادى منه
 ان الاردهنا موضع برزها مطلقا كما هو ظاهر في بعض
 كما تله النوى منها هل الفتة وهي سائرها ومما منع مسكن
 ورضها اجسادها على الارض للاستراحة قبل علنا الكه
 في المساطن لان منها غداة اصحاب الابل التنوط بين بهم
 فيحسبون ثوبك مساطنهم وقبل لانها اذا سرت بالث
 غاما فلا يامس من الرساى وقيل لموت الابل نجاف وتربها
 فتطبل من تلاقية وقيل كونهما خلقت من الشياطين كما
 ورد في الحديث والصلدة تترك في ما هو وقد استشكل
 صلا تترك له تعالى عليه وسلم علم بغيره ويحاج بان سني
 كرفه الابل من الشياطين انها اذا اجتمعت جعل منها شيطان
 الكلب لاما اذا كان متفردا وهذا ليس بجواب ساق من كل
 فتنبه وقد منع الامم بالصلدة في سراض النعم لا تنسا هذه العل

معتقد انك الاسواق قال اجعل لي قرأنا قال الشمر قال اجعل
 كتابا قال الوشم وقد ذكر غير واحد من المتأخرين من غير اهل
 المذنب ان هذا هو الصحيح وينبغي عليه ان الصلدة تتركه واخذ
 سوا غسل ذلك الموضع ولا خارج ذكره ابن ابي الجراح قال
 في الامداد والاولى ان لا يجعل فيه الا الضرورة لحرق فورت الوقت
 ونحوه لا يطلد في الحديث ويخرج من التعليل بان محل الشياطين
 كراهة الصلدة في مبادي التلاد لانها مادي الشياطين كما خرج به
 الشافعية وفي الترخا نية يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة
 وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لاسمعت لانه ليس له
 حقت الدخول اه قال في الجهر والظاهر انها تحجبة لانها الادة
 عند اطلاقهم وقد اقيمت بتغير مسلم لانهم الكنيستع اليهود
 اه تنبيه وما الترافة في الحام فان كانت جهرا فله واث
 سراقلا وهو المختار كما في الخلاصة والبرزنية وغيرها فقيه
 في الملتصا بها اذا كان الموضع طاهرا والمورد مستقرا وكس
 فيه ان المسيح لا يكره وان رفع صوته بغير بعد رقة وعقابي
 حينئذ انه يكره توافرة الترافة في الخروج والحام وكذا عند ابي بكر
 وقال محمد لا بأس بترافة الترافة في الحام وعلية المندى اذا كان
 الموضع طاهرا والمورد مستقرا وطاهرا طلاقا انه لا فرق بين
 ان تترك الترافة سوا رزقك لان الامام العيين لم يطع في ما قال
 في شرح النخبة وينبغي ان لا تترك الترافة في الحام مطلقا ينبغي سبل
 وجهه لان من يكرهها يستدل بان موضع الشياطين وقد قلنا
 ان جميع المواضع لا يجال عنهم بلزم ان تترك الترافة جهرا في سائر
 المواضع ولا مخرجها فاه قال بعض الفضلاء وهذا الكلام في
 غايته

بصلوة الحجري يحيى ما بين ذلك من الزلات كما في زمانه بنابر الكبر
ويكره الكلام المتتابع ايام من بعد طلوع الفجر الى ادايه وبعد
خاذه الكلام يصل بتطال يستت بالكلام المتحد لا وانما تنقضي
فانها كما ياتي ثم بعد ادايه لصلوة الفجر لا باسن بحسبة طاعة
وقيل يكره ان يتخاثر صلاوة الى طلوع ذاك اى الحسن وقيل الى
ارتفاعها فيقول لعل المراد انه يكره الى وقت تحل فيه لنا فله
قال في الزمانية وركعت بعد صلاوة الفجر الى طلوع الشمس مندوب
لحديث من صلى الفجر ركعت حتى تطلع الشمس فلكنا اعتقنا اربع
رقاب اه زاد في التحجيس وقد روي مثله بعد صلاوة العصر
وفيكونا اعتقنا ثقات رقاب واختلفا الوعد لان بعد العصر
يستطال اكثر من اه زاد في السبعة ثم يجعل ركعتين لحديث من صلى
الفجر وقعد في صلاوة حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين جعل الله
تعالى له حجابا بين فاروسها بعضهم صلاوة الا شراقها وقامه
في المشاوي الصوفية واخرج مسلم عن جابر بن سبرة ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا صلى الفجر جلس في صلاوة حتى
تطلع الشمس حسنا والاجمع بين فرضي في وقت بعد سحر
وربط للخصوصية التطعية بتقييد الاوقات متها قوله تعالى
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فلا يجوز تركه الا
بدليل مشهور او رواية الصحيحين قال جليله
لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاوة
قط الا اوقرت بها الا صلاتين جمع بين الظهر والعصر في وقت وفي
المغرب والمشتا جمع خلافا للشافعي فانه يقول يجمع بين الظهر والعصر
وبين المغرب والمشتا بعد السحر والمطر والرضى وقال مالك يجوز

مجزة اياما شبيهة في الجامع الاموي والحوار ولا تفرق الادامه كذا
افاده الشيخ اسما عيل الناطقسي وصح ما لا يستحق التعليق
الما بعد للملكي بالغدير المظنون شرعا فيد بالهي الا انها كل
وقوع المروءة فيها غالبا ولذلك قال السيد احمد وشكها المسجد
الكبير والصغير والمترل عند طرف مرور احد فلان الظاهر
ترك المستقرة فيما يخاف فيه المروءة موضع كان وفيه اشراق
الى انه اذا امت المروءة لا يكره وقد تضمنوا على ذلك بلفظ لا ماس
ترك المستقرة اذا امت المروءة والذي يظهر ان الاول في انحاءها
لان لم يكره الترخي لان فيها كف بهوه عا وراها وجمع خاطري
بها بيلابيتس بعهوة ذكره في شرح المسنة وسبجي ان سامه تعالى
منه كلام فيما يكره في الصلوة لهذه ثلاثة من المواضع التي
تكره فيها الصلوة ولم تقع في عددنا الا ثلاث اولها مع وشرك
تتامل ويكره النمر قبل المشاهدة محمول على ما ذكره المدينت
بالاستبارة لها كما في البحر فحذف فوت وقتها وانما عتها قاله
الطحاوي ويكره الكلام المتتابع بعد ما قال في الفسخ والكلام بعد
المشتا اياه فهو مخرطه فهو مكره صلى الله تعالى عليه وسلم
يكره النور قبلها والحديث بعدها والرد ما ليسه فيه حثرونا
بجمعة الجبر في كلام هو عبارة فان المباح لا خير فيه كما لا يتم
فيه انه قال في الفسخ في وقتها اذا كان في وقتها اما لا يكره
به كسلبية مريضة ولا يكره الزوجة ولا امر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذكورة
فمنه وحديث مع صنيف واغاكه ما عدا ذلك يكون ان اشتا مر
الصحيحة بالمعبادة وهي صلاوة المشتا كما جعل ابن اوهسا

به من ينشئ رابحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فمختل ان يتكلم
فيكون التخلي عنه الشيخ عبد الوهاب الشافعي في كتاب الكبريت
الاجري في بيان علوم الشيخ الاكبر فانه جمع بين الظاهر والمصنوع
او بين المأرب والمشتا ولو لم يستوفد لو قد مره في اي المصنوع
او المشتا على وقت ولا راد انه يقع فغلد وبقية وصمة مستغفلة
بالمصنوع دخول وقت وكذلك المشتا وجره ولو عكس اي اخره
اي الفرض كالظاهر مثله عند اي عن وقتة حتى دخل وقت المصنوع
وان صح اي وقتة وصمة عن الواجب نظرت الفتا لان اخرها
عن وقتها وصلاها في غير وقتها ويصير اثباتا خيرا على وقتها
وانه اعلم الحاج بمرقة فيجمع منها كان محرما بالجمع وصلي مع الامام
بين الظاهر والمصنوع فتعديروا ما من صلى وحده او جماعة في بيته
فيصلي كل فرض في وقتة وكذلك من امكن محرما بالجمع ومنه لفتة فيجمع
الحرم بالجمع بين المأرب والمشتا بعد دخول وقت المشاجعة فخير
ولا يحرر في جمع التمتع اصلا كما ينبغي ان شاء الله تعالى في كتاب
الحج ولا بأس بالتعليق عند الضرورة ظاهرة انه عند عددها
الاجري وحدها في قولنا في المأرب والمشتا اجازة ولو من غير
ضرورة ولو بعد الوقوع والتركي قال السيد احمد راجح وقد مر في
مساقا التخليد راسا لم يعدد على كل من الفتوى ثم لا يخفى
انه عند الضرورة لاحاجة الى التعليق كما قال بعض مستداما
في المضرات المسافر اذا خاف المصنوع او قطع الطريق ولا ينظر
الوقتة جازا له تاخير الصلاة لانه بعدد ولو صلى بهذا العذر الا ان
وهو يسير جازا له وادار بالضرحة ما فيه نوع منعة كذا افاده
الشيخ كفى بشرط ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام الذي

لوحل ايضا وعنى احمد مثلها كما في السبني وصاروه اي من الاطراف
محول على الجمع فعلا بان اخر الاول ويجعل الثاني لا وقتا في مكانا
في وقتين لا في وقت واحد وصاروا يبيح خروج الوقت يحمل على قرب
الخروج على حد قوله تعالى فاذا ابليت ابلان فامسكوهن اي
قارب بلوغ الاجل كما قرره النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحمل اذا
اخرا المأرب في السفر الى اخر وقتها الا كراهة فيه وقد اشرنا اليه
فيما سبقت وكذا يقال في الظاهر مع المصنوع الا انه يشك على ما
اخرجه عن اي الظن من معاذ انه صلى الله تعالى عليه وسلم
لان في غزوة تبوك اذا ارعبل بعد المأرب في المشا بعد صبح
مع المأرب كفى قال الترمذي انه غريب وقال في الجامع انه منوع
وقال ابو داود ليس في تعديروا الوقت حديثا قلت الاحاد
الواردة في الجمع بين الصلاةتين للمسا فلا تخلم اما ان تدل على جمع
الناخير كحديث ابن عمر عند مالك والشيخين وابي داود والترمذي
والنسائي وحديث علي رضي الله عنه ابي داود وحديث انس عند
ابن ماجه وعند الشيخين وهذا احاديث صحيحة في جمع التماخير
لا تعبل المشا وابل صلاة ما ان تدل على جمع التماخير في جمع التماخير
بصحبة بل يحكم في ما بينها ومنزها ولما ان تدل على مطلق
الجمع بين افاقة تعديروا رتا خير في بعضها صحيح كراهية اليه في كبر
ولما استمع ما مضى عن القول بجواز الجمع الا في الجمع المصنوع في السبني
الجمع الناخير وقال الشيخ يحيى الدين بن العربي وكذا ان اذهب
اليه انه لا يجوز الجمع في غير وقتة ولو لم يستد لانه اوقات الصلاة
سبقت بلا خلاصه ولا يجوز ما خرج صلاة عن وقتها الا بنص غير
محمول لا لا ينبغي ان يخرج عنها امر فابن باهر يحمل هذا القول

وتزويجهم اجبر بوجوب فارة معينة في غير الحام فقال اذن فاخذ
بقول اخرنا من اهل المدينة اذ ابلغ الما قلتي لم يحل الخنث
الاذا ان لان الاوقات اسباب والسبب مقدم على العلم
اهما

على الاذا ان لان الاوقات اسباب والسبب مقدم على العلم
اذ الا اعلام اجابعت وجوب العلم به فلا بد للاخبار من سانية
وجود الخبر به ولا ان اثر الاوقات في حق الخواص وهم العلماء ولا اذا
اعلام في حقه العلم وطاه مقدم على العام والزيادة مرتبة العلم
قال الامام بدر الدين الكوردي حقيق للمسلم ان يتنبه بالوقت
فان لم ينهه الوقت بهه الاذا ان اه هو بالقصر صدر اذ
ابيعلم وقيل اسم مصدر وما اذ بالاشتيد مصدرها التناوب
نمر بقية العلم قال الشيخ الرجعي اذ اذ مصدر لكان قياسه
اذا فاله منه ثلثي مروجز التناوب فبهه الهرة منه باب الافعال
واصله اذا ان اجتمعت هرة ثلثي الاولى هرة الافعال كسروية
التناوب تنا الكلية كانت قدمت الهرة التناوبية بالما هو
في كل هرة تنه سكنت التناوبية ونجرت الاولى فانها تقلب من
جنس حركته ما قبلها والاذا ان اسم مصدر لا ينه نقص منه نعمت
جوز الفعل كافي السلام والكل اسم الجنس لا لا لفظ لخصر
وفي التناوب من الاذا ان ند الصلة والظاهر انه تنقيف له بالهني
الشري لا للمعني وما تنقيف للمعني فاذا وقيل ذلك بوجه
اذ نه الامر به اعلمه قلت ومنه قوله تعالى واذا من الله
ورسوله وانذنا ذينا اكثر العلم اها اي الما ذمة التناوبية
قصده بها الما لته فخلو في الاله في عيا مرثا التناوبية وقوله
الاذا ان وانما ذيت المذ الى الصلة يشير ان الاذا ان اسم مصدر

تقدمه في الجمع كما لاشا في فلا يجس ذكره ولا امره بعد الرضوخ لشيئا
قالوا مرتنا وقد شرط الما لعمية جوارنا لتقدم كذا له شرط
الاية بالاركي ونية الجمع بينها وعدم الاطالة بينها بفصل وان
طال وجب تاخير الما لنية اي وقتها ولا يفرض فصل بينها ما عده
العرف فصلا طويل وهو طويل بغير نيل الجمع ومالا فلا وللمتبع الجمع
الصحيح ولا يشترط على الصحيح في جهات تاخير الاول الى الثانية
سوي تاخيرها لنية الجمع بينها ولا يصح ان اذ نوى وقد هي من
الوقت ما يسر كنية على ما في الراهي والروضة فليعتبر فيخرج
المهذب قد را الصلة فان لم ينو كما ذكرنا وخرعه في التاخير كذا
صلته قد ففنا قالوا اذا كان سائر وقت الاول فتاخيرها الى وقت
الما لنية افضل وان كان نازلا فتعديج الما لنية الى وقت الاول
افضل ذكره ابن امير الحاج في مسك ولا يخفى ان اها ان الشافعية
مرحوبان الافضل ترك الجمع وبيع كل صلة في وقتها واختلفوا
في السر البيع المجمع ذهب احد الى انه يختص بالسر الطويل وذهب
ناك الى انه لا يختص به ولنا معنى في ذلك قوله ان اها
اختصاصه بالاطول وعالم كذا عاصيا في سمة الا فلا جمعة
له في الجمع غير اني جميع ذلك لما قدمناه ان انا الما بالاطول الا
فان قيل قال الشري فلي في غير سائر المساهة بالمقد الزيد
ليات الراج من الخلة في جوار التقليد واعلم انه بيع التقليد
بعد العمل كما اذا صلي طائنا صحتها علي مذهبه ثم تنبه بطلانها
في مذهبه وصحتها علي مذهبه غيره فله تقلده ويختص بشي
الصلة على ما قال في البرزخية روي عن الامام الكافي وهو
ابو يعقوب نرا انه صلى يوم الجمعة فاستد من الحام وصلي بالناس
وتنقرا

قال في الجرح والظاهر انه بين الملائكة العالي في اذ ان المرن ايقن
 وفيه اسراج وينبغي للمؤذات ان يعرف في موضع كبير ان اسبح
 للخيرات ويرفع صوتهم ولا يجهر بعضهم لانه يتضرر بذلك وفي
 الخلاصة ولا يؤذ في المسجد فائدة او لمن احد في المنابر
 بالامانة من تحت جمع منارة محل النساء ذين في المساجد
 بن محمد الصبايين كافي سيرة الخليلي وكان اسير علي مصر من قبل
 معاوية فتقدم ابو السمود وخرج ابو داود عن امرأة من بني
 النجار قالت كان بيتي اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذ
 عليه الجرح فأتى بسبح فيجلس علي البيت يرقب الرقيب الجديد
 بالفاظ لذكر ابي حفص مرة فلديع بالنايسة وان علم انه
 اذا ان وهو الاظهر والاصح كافي السراج وهو لا اقامة من خطابه
 هذه الامة الحمد لله وما يستعمل بان ادم لما نزل الهمة استحي
 فتزل جبريل فنادي بالاذان فاجيب بان مشر وعينه للصلاة
 هو المحصورة اقامة الرقابة في شرح المراهب بسبب انما
 اذا ان حذر طينيت المقدس ليلته الاسرار اقامته حتى انما
 صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر في السراج انه فنت ذلك بما روي
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ليلة اسري بي
 جعت النسيوت واذت جبريل عليه السلام واقام الصلاة و
 صليت بهم فضلي جللي الكاذبة وادراج الانبياء عليهم السلام
 وخرج الطبراني انه لما اسري بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 اوحى الله تعالى اليه الاذات فتزل به ففعله بلال ولا لما رقت
 في الاذات من حديثه اشى ان جبريل امر النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم بالاذات حين فرضت الصلاة ولا يصح سبي من هذه

التفصيل والايمن ان يكون اسما لمصدر الانصاف انهم كما قد سناه
 وشرا عارلا محضون اي ما كان بارادة صلاة الجماعة هذا
 هو الاصل فيه لا نهم كانوا يتجهون صلاة النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فنتارة يجرها فاقوا بها فتشيع الاذات ان تقع الجرح
 عنهم ثم شيع في جفت المنذر لبيان ثواب الجماعة عند المنذر المصحح
 لا ورد انه من صلى باذان وراقته صلى خلفه صفوف من الملائكة
 رحمتي قال في امره قد بطلت الاذات شرعا علي نفسه الا انما ظ
 المحصورة اي لالم بدخول الوقت ليس اذا ان النائية فان قوما
 قد فاتت الاذات الواقع بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت
 سابق فيه ايجز ولم يكن في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم واني
 بكر وعمر رضيهم يوم الجمعة الالهة الاذات فخطب ثم لاكثر الناس في
 ايام عثمان رضي عنه هدم سببا ودرهم الي المسجد بعد ان اذا
 فحاول دخول الوقت على الزوال وبقوه ذلك الشاذين بين يدي
 الخطيب علي حاله وكذلك الاذات في اخر خطب الصبيغ علي وجه
 خصوص فيل المراكبة كونه بصوت سموع علي مكان عال وان
 يرسل فيه ويرقب الكلال علي الوجه المعلوم فلم يقدم بعضا لالت
 الاعادة لشغل كافي الحق وكيف المؤذات رجل عاقل لا
 عالما فالكتاب والسنة وراقات الصلاة وفي الحديث ولبيد
 كخطابكم وكيف علي طرقة من الاستاذة انما منة ملقنا
 عينا وشالا لا بالصلوة والنداح وينبغي ان يكون المؤذات سببا
 ويتقدم احوال الناس وينجز المتكلمين عند الجماعات ولا يؤذ
 لغرض اخر يب اذا صلى في مكانه وسبب الاذات في موضع عال و
 الاقامة علي الارض وفي اذات المتراب اختلاف المساجح فنتية
 قال

وسلم اه وسئل في الشئ قال بعض الفضل ولا عينا فابني
 هذه الاسباب كلها فيجعل كل ذلك كان اه فان قلت كيف
 تفصح مشورة الصحابة مع تقدم اذا ان جبريل ليلى الاسراف
 ذكر في الامداد قال وفي حديث المخرج ان الملك الذي خرج
 من الخان الذي يلي عرش الرحمن اذ وهو يدل على ان المعلم
 كان ليلى الاسراف الا انه لم يعمل به الا بعد ما له عبد الله اه
 قال بعض الفضل وجه الاشارة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم لم يعمل به فلما انه من خصوصيات تلك الصلاة التي
 في السنة الاولى من الهجرة وهذا هو الراجح كما ذكره الخليل بن
 حجر وفعل في المواهب انه قيل كان ذلك في السنة الثانية من الهجرة
 هو اي الملك الذي له عبد الله بن زيد في العام قبل وقد
 راي نحو تلك الرواية نحو عشرين من الصحابة وانما كان به عبد
 الله بن زيد حيث سبق بالاجابة جبريل قبل هو جبريل وقيل
 غيره وسببه بقاء الوقت يعني سبب بقاءه واستمراره ودخل
 الاوقات التي عينت للصلاة لانه شرع للاعلام بما قام بها
 ولا يتقام قبل الوقت لكنه تابع لادائها فيجعل ان تجلت ويرجع
 ان اخرجت ويخرج عن الوقت ان خرجت فيقبل الا اذا نالوا
 والقصا ولله قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
 وقوله تعالى وادنا ودينا في الصلاة وفيه تعالى ومن احسن
 كمن هذا الجاهل فسر نه عابثه رضي الله عنها بالمؤذنين وركب
 السنة والاجماع وهو سنة للرجال فلا يطلب من النساء واليهان
 في مكان عال ليبلغ القريب والبعيد ولما ذن لنفسه او لخاصته
 حاضريه فالظاهر انه لا يسن له المكافاة العالي لعدم الحاجة

خلاف

منه قلت بلي فاستقبل الفضل قايما وقال الله اكبر الله اكبر حتى ختم
 الاذنان ثم سكنت هنية ثم قام فقال مثل خالته الاولى ثم زاد
 في الاخر فقلت مات الصلاة حريت قال عبد الله بن زيد فقصت
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته بذلك فقال
 رويحت اوريا صدق الموت على بلدي فانه اندي ينك صوتا
 فالتفت يا عليه فتقام على سطح كان اعلى سطوح في المدينة جعل
 يؤذنه فسمعته يحرره وهو في بيته فاقبل الى رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم يركض فقال يا رسول الله والذي بشك
 بالحت لقد ربيت مثل ما راي الا انه سبعتي فقال صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وهذا البت والحمد لله على ذلك كما في السير في
 اصل الحديث اخرجنا لزيد وبيد او دع عن عبد الله بن زيد
 وبنت في بعض الروايات ان عمر قد راه قبل ذلك فذكره عسرت
 يوما ثم اخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما منعك
 ان تخبرني فقال سبعتي عبد الله بن زيد فاستحييت قال في
 المنع ولم يثبت بذلك الختام بل ما يروى صلى الله عليه وسلم
 فقد روي ان عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله فاني
 عليه وسلم فوجد الصبي قد ورد فيك فالاعه الا اذا نال بلال
 فقال له صلى الله عليه وسلم مستك به الوحي قال اني جبر
 الذي روي في صحيح ابن اسحق ان جبريل في النبي
 صلى الله عليه وسلم ونزل بالاذن قبل ان يجبره عبد الله
 بن زيد وعمر رضي الله عنه في انما تافى صاحب الصلاة
 شرعية الا اذا نزلت عليه بغيره والتمام وانما هو يرحي واجاباه
 على قول الجهر من اجاز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم

مقول بالاشتراك ببعضه اقوي من بعضه ولهذا اصرح في الدلالة
بالسنية حيث قال اخطاوا الاستهارة وقال فلهما الظاهر منه
على اكفائيتيهما نه اذا فعل في بلدة مستغلت المستأثرين
اهلها لا يعني ان اذا اذن واحد في بلدة مستغلت عن سائر
الناس من غير اهل تلك البلدة اذ لم يظهر به اهلها اعلام
الدين ولو تركت على اكفائيتيهما بهذا المعنى لما نسنه في
كل واحد وليس كذلك اذا اذن احيى كفايتيا سائقي اهلها
في الزمان علم اركان البلدة الواحدة اذا انتسنت اهلها كالمهر
والظاهرا هل كل حلة اذا سموا الا اذا نزلوا من حلة
اخرى سقط عنهم الا ان لم يسموا اهلها لغيره احيى دخلت
الحمة ولم يجرها المومات في المساجد فلا بين لها اذا اذن
في البيوت لانه لا يكون تركها لفصل في بيته وكذا لفصل في المسجد
بعد صلاة الجمعة منها ثم انما تم السنة للمساخر واستحب في الامداد
الاتساق به لمن يبطل في بيته في المصطفى وقتها اي وقت
ما شرها لبيع قوله ولو رخصتة قضا وبقيه قوله لانه
اي الا اذا ن سنه للمصلحة مطلقا سدا لانه لا يفتي في
يبرح على بنا المصنف بآي بالاذان في ايام الصيام وكذا يبطل
حكما اتفقوا واخبر لهم الاستسار والعصر والمشا لا ان يسن
للمسكن والامانة بالاذان في وقت الصلاة بعده
ولصح انه يؤذن في اولى الوقت ويبطل في اخره والحكم بخلافه
ذلك رحمة كمن فزا انتخا فيه يسنه ان يؤذن في اولى الوقت
وقته في وسطه حتى يفرغ المصطفى من وضوءه والمصطفى
صلاته ولا تقصر من قضا حاجته اه لا يسن الا اذا ن لغيرها

مركدة اي هي قومه قريش من الواجب ولذا قال انما ان هي
كالواجب في حقوق الاثر روي عن الامام لوصلي قوله في مسجد
جاعة بنبر اذا ن رجاعة ففقد اخطاوا السنة وخالفوا في غير
واطلعت عليها بعضهم اسم الواجب وانما قال محمد لو اجتمع
اهل بلدة على تركنا قلنا هم عليه وزاد في حاشية المشايخ
ولو ترك واحد ضربة وحسنة وعند ابيه يوسف بحسنة
ويصيرون وهو يدل على ناكده لا وجوبه والفتا عليه
يلزم من الاجتماع على تركه من الاستحسان بالدين لانه اذا
من اعلام الدين واختار في المصنف وجوبه لانه عدم الترتك
مرة دليل الوجوب واجيب بان المراطمة المخرقة بعد الترتك
مرة لا اثر في عدم الاطلاق على من لم يفعلها كانت دليل السنة
لا الوجوب كما في الجوز روي عن محمد انه فرضه لكانية وقبل لانه
واجب في الجمعة فقط كما في البرجيني وعند من قال بوجوبه
لا تخزي الصلاة بدونه والاول هو الصحيح وعلمه الحاشية
كما في الحيط وذكر في لوطي لحيته عن محمد ان سائر السنن اذا تركها
اهل بلدة قاتلناها قال في الزهر بربها يبطل الاستدلال به على
الوجوب اه قال في المصنف وجوبه والفتا لانه مستل لانه على
السنة المذكورة في حكم الواجب في حقوق الاثر لكانية لكانية فالاثر
شترك بين الواجب والسنة المذكورة لانها من سنن البرية
وترك سنن البرية يوجب الاساقعة بخلاف سنن الربانية
التي صلى الله تعالى عليه وسلم في قنائه وقعوده ولباسه و
المكر وكسوته وغير ذلك كما في السراج قال في الجوز لكانية
الصحيح انه باثر اذا ترك سنن المصنوعات المذكورات لم يلزم الاثر



في فتح القدير والنظام هو أنها أخر عتبة كالأنا فاعتدنا بها قبل الوقت
لا يصح بالدواوين كما صرح به بين ملك في شرح الخيبر وأنه متفق
عليه خلافاً للمالك في صحة إذا ان الخيبر لم يأت قبل دخوله
ورافقه في ذلك ما لا خلاف في حديث العيصي أن بلالا
يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ورواه
عند أبي يوسف بعد ذلك في نسخة المليل وهو الصحيح من
مذهب الشافعي كما ذكره السخري في شرح المهذب والسنن
عنده أن يؤذن للصبح مرتين أحدها قبل الخيبر والأخرى
عقب طلوعه قال في الخيبر لم يأت في يوسف ومنه أبو جهم
وتحدث عن الأذان قبل الخيبر لم يأت في يوسف ومنه أبو جهم
عليه وسلم قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الخيبر قال الأمام
ورجال أسناده ثقة وعنده أبي داود عن بلال أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يتيبني
كأن الخيبر كذا وعنده غيره وعنده الترمذي عن ابن عمر أن
بلال لا يؤذن قبل طلوع الخيبر قال في نسخة المليل أنه تعالى عليه السلام
أن ينادي أذاناً لا يؤذن في هذا الخبر على الاختلاف
مع أنه ورد أن إذا ن بلال لم يكن لا يعلم دخول وقت الخيبر
بل كان ينادي آخر وهو ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن حتى يتيبني
إذا ن بلال من سجود فانه يؤذن وقال ينادي بليل يجمع
تأخيرهم ويؤذننا على ذلك إذا ن يجمعني أنت كذا لم يسم في
هذا الزمان وقيل أن الله عز وجل أن الله تعالى بهم كانوا
حين خرباً يحتجبون في النصف الأول وخرباً في الأخير

كثيراً دخلت المالك الوتر الجارية والمكسوف والاستسقاء
والترابح والسنة الرواتب وقال السبكي أحمد والاولى حرق
الوتر لأن الأذان له وللمعاش كما نص عليه بعد ذلك قلت
والوتر وحده إذا كان متفياً إلا إذا ن له فتأمل قال الخيبر
الرحلي في حاشيته على الخيبر رايه في كتب الشافعية أنه قد
يسن الأذان لغير الصلاة فإذا ن لم يرد والمهموم والمهرق
والنفسان ومنه سأخلقه من انسان أو بريئة وعند من
الجيش وعند الحرقة قبل وعند النزال الملية القبرية
على أول خروجه من الدنيا كذا في شرح الخيبر العباب
وعند تنزل النبيلات أي عند تمر دالكن الخيبر الصحيح فيها
أقول ولا بعد فيه عندنا ما ملأه لأن ما صرح فيه الخيبر بل
سأرضه وهو مذهب المختهد وإن لم ينع عليه وقد تقل
المال فقط ابن عبد البر والشيخ عبد الوهاب الشافعي
على أن الأذان لا يربطه اندقال إذا صرح الحديث في موضع
على أنه في ضمنه بل لا يغال يجرى العمل بالجديت الضعيف وقد ر
الأذان والأذان دخلت المسافر في شريعة الإسلام أنه
وروى عن الطبري في تاريخه أن ينادي غالية من الناس وفي
شرح المسئلة للشيخ علي التاري قال لا يسن للعلم أن ينادي
غيره أن يؤذن في ناد فانه يؤذن لهم كذا نص على من يقول الأحاد
الواردة في ذلك قلت فيشكل عليه ما تقدم أنه لا يسن لغير
المسلم أن ينادي فتأمل فيما إذا ن وقع بعينه قبل هذا
تخرج على كون شرط الأذان وقوعه في الوقت فلا يجه قبل
دخوله بطله ولا بعضه لا في بلاد للأعلام بالوقت وغير ذلك

جزم والا فامد جزم والكثير جزم اه فلا ن عليه ان يذكره
ليستع من الاستدراك في قوله الاتي كين في الطلبة الخ
قال النهستاني وسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتحون المسكنين

ويقلون فحة الهزقة البير والاول اي ضم الهمزة للمضرب
كافي المفتي واختار الارباني الانتعل كافي المفتي وان حصل
ما في الجرح من المضرات انه بالخيار في التكثير ان شاء الله
بالرفع وان شاء الجزم وان كرر التكثير صراحي في جرحه مثله
قال اسم الكرم مرفوع في كل مرة واكره فاعدي المرة الاخيرة
بالرفع وفي المرة الاخيرة هو بالخيار ان شاء الله ذكره بالرفع وان
شاء الجزم اه كين في الطلبة بكسر اللام اسم كتاب معنى قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم الا اذا ن جزم اي سقطح المد فالمد
بالجزم منناه المفعول وقد سبل السويطي عن هذا الحديث فقال
هو غير ثابت كما قاله الى انقطاع ابن جريلا هو منقول بلهم
الخصي فلا يقول الله بالمد اي ولا اكبر كرك ولا يمد بالمد اما
الاول لا انه استقام وان قصد حقيقة كرك وان كان شريحي

فيكون الا اذا ن به مكررها او معنا قوله الا اذا ن جزم اي
مفتوح حركة الاخر الموقوف عليه في كل جملة الموقفة فلا يفتح
بالرفع اي في راء اكبر اذ لا يسوغي الوقف بالركن ثانيا لكونه لستوي
ولهذا لا يفتح بالرفع اي في اشرها لان الله الا الله ولا يفتح
بالكسر في اشرها بل محمد رسول الله اوجه على الصلاة اوجه
على التلاوة وكل ذلك لمد جم جوا في الوقف بالركن كركه لكونه لستوي
لستوي وما اذا لم يفتح في الاكبر الاول والثاني كركه اما بالضم
او بالفتح وكذا الاول في اول التكثير يفتح في اخر الا اذا ن وما يفتح

وكان المائل عند هذه اذا ن بلال وفي المجتبى من باب الالحاد
قال ابو حنيفة يورثنا للجر بعد طلوعه وفي الظاهر في الاستدراك

حينئذ تقول الشمس وفي الصيف يبرد وفي العصر يجره بالم
يجف تغير الشمس والشمس يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض
اه واصل الارباني الاستحباب والا فوقعه الجرح جزم كركه
تبريع فكثير في ابتدائه وذلك ان يقول في ابتداء الا اذا ن
اسم اكبر اسم اكثر اسم اكبر اسم اكبر ورى عن الثاني رهم
ابو يوسف ان كركه في انشاء كركه اي تكثير في تكثير في تكثير
الا اذا ن بعده ثلاث عشرة كلمة وهي رواية عن محمد بن
كافي الكشك وبفتح واكبر وذلك لان المبروك لا يقول الا اذا ن
سمع موقوف في متا طيبه والاصل في كركه تكسين الراءح لست
فختة اسم الله الي الراءح في المفتي كركه الراءح فختة وان وصل
بنية الراءح ثم قيل هي حركة الراءح كركه وكركه كركه فختة
اسم وقيل نقلت حركة الراءح وكل هذا خروج عن الظاهر
والصواب ان حركة الراءح في طيبه وليعه لهرق الراءح في ثوب

في الراءح فختة كركه بالراءح في الفرق بين الا اذا ن وبين الم
اسم ظاهر فانه ليس لاسم الله كركه اعراض اصله وقد كانت
لظلمات الا اذا ن اعراضا لا انه سمعت موقوفه اه والاصل كما
في النهستاني انه يفتح الراءح على الخبر وفيه الذي اشار اليه الثاني
يقول له والراءح يجره في روضه يميني ذكرها لمرشد رستي في
كتاب المسحوق بالروضه وقد اختلفت منه كلامه حيث حذف منه
فعله ونظيره الم اسم نقلت حركة الهزقة الى الراءح كركه اما بالضم
في الم والا فاني ساكنة قال صلى الله عليه وآله في عيسى عليه وسلم الا اذا ن

على سابل عزيزة الوجود وقد اختلفوا في الشئ في نحو عشرة كرايس
ولما ترجموه وان يحقق صورته بالكلية وتبين ثم يرجع
بها صورته وما ثبتت من الترجيح كان باذنه صلى الله عليه وآله
عليه وسلم للمتعلقين كالان عادت في تعليم اصحابها في كل اخرج
الخاري عن انسى انه صلى الله عليه وآله في علمه وسلم كان اذا علم
بكله اعتاده لادها لادها واذا سلم سلم لادها فافورة بان يتردد
بها الا في نفسه لتجوت الايمان في قلبه ثم اسره ان يرفع
صوته حتى يعلم سنية الاذات فليس ذلك الترجيح ستة
الاذات ولان المقصود من الاذات هو الالام ومفصل في
بالا فافورة كرايس كلانته وقد ارضعت العنت مفصل في
شرح على مسند ابو حنيفة فان كنت فلهجه فانه اي الترجيح
مكروه ملتزم وتقدر الشئ في هاسك الخ عن البرجدي ولما
قال الترمذي في ومثل في الجوي وفي كل هذا روي علي صاحب
البحر حيث قال والنظام هرف من عباداتهم ان الترجيح عندنا
مباح فيتردى سنة ولا مكروهها وقال في الشهر يظهر
خلو الاذات في فلهجه يحصل به التوفيق والكرهية المنية
في عبارة البحر حوله على التحريم والسياسة في كلام غيره علي
التبريرية التي هي خلاف الاولى رحمة ولا حنفية
اي خايبا عن التلخيص وهو كافي للمرتب التطريب والترج
يالك كتحريمه فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت
تتبعها الا في ملكك اي فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت
حرف او حرفة او حرفة او حرفة او حرفة او حرفة او حرفة او حرفة
فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت

وقف فلهذا طرقت وان لم يقف فيعلم على الخيرية قال عبد الرزاق
في مصنفه عن يحيى بن العلاء عن مشيرة قال قال ابراهيم
التكثير جزم يقول لا تمد هكذا ونفع في الرواية فمفسر وهذا
التفسير ما من الرواي او النسخي ومن يحيى ومن عبد
الرزاق وكل من روى بالرجوع اليه في تفسير الاثر فمفسر
بذلك الرواي وليت الا يترجمه في غير الحب الطبري
مناه لا يعد ولا يبر ببل يسكن اخره وهذا الثاني مردود
برجوه احداهما في الفقه للتفسير الرواي وثانيها في الفقه في
فسر به اهل الحديث في فلهذا طرقت فلهذا طرقت فلهذا طرقت
الا عرابية لم يكن مرمودا في الصدور الاول وانما هو اصطلاح
حادث فلا يصح الكل عليه فانه هفت انه صلى الله عليه وآله
عليه وسلم لم ينكح بالتكبير الا بعد رعا فلم يقف عليه كف
فصاحته العظيمة فتتقن ذلك ولا يستطاع الجرم بل لم
وقف عليه بالكره صحيح تكبيره ونصريح بالكره في حال الوقف
دونه التي على انه لو لم ينكح بالتكبير الا بعد رعا فلهذا طرقت
صحة الصلاة ولم ينكح بالتكبير الا بعد رعا فلهذا طرقت
اكتنا بانصوا عليه في الحنفية في الاثارة وكلام الحب الطبري
انما هو في الاستقابة لافى الاستقابة بترسية ذكر ذلك مع
مسألة المد ورد التكبير لا يبطل بل مدخل في وحذف سنة
بلا خلاف ثم نفع الشافعي في الام على جزم التكثير حتى قد
كذا انما ده السيوطي في الشافعي الحديشية ففقه فلهذا طرقت
مولف الشافعي الك سلام فضل الله محمد بن ابيوب الاما حرفة
جلها لادكة ويستيق بايا وهو كتاب جليل الفناء كبير يستحل
علي

وفي الحزب انه تقلب اللام في اسم الله تعالى وهو الحق
اهل الحجاز ومن يليم من العرب وذكر في المال في خلاف
في بيت القراءات كالتعني بالشرائط فانه لا يجزأه ولا
بل هو اولى والتعني بل تغيير حسن وفي عبارة الجوزي
الصوت لا يابس به من غير تغنى كذا في الخلاصة قال و
ظاهره ان تركه اولى لكن في فتح القدير وتحسين الصوت
مطلوب ولا تلازم بينهما وقيل اي قال الملائكة لا يابس
ايه با دخال مد ونحوه كما في السحري وتفسيره بل يابس الى
ان الاول تركه في الجملة وفيها تشبيه الجملة وهما ان
يقول حي علي الصلاة ذكره البهراقي وغيره وفي المقدمة
جعل قال حي علي الخلاج فالظاهر انما تكون مستكرمة
وفي جعل المشترك مثني باعتبار رخصتين مختلفتين مثال
ونعني الاول اسرعو الي الصلاة والى الثاني الى ما فيه
النجاة ذكره الزنبي في وقته فسل فيما ييخره في الاذان
وحده انه يفضل بسكتة تسع الاجابة لتساخر بين كل
كلمتين من كلامه لاخرجه الترمذي انه صلى الله تعالى عليه
وسلم قال بل دل اذا ذقت فترسل في اذا نك فلان سته
ويكره تركه لان القصود من الاذان الاعلام والترسل
بحال البيت وفسر الترسل في الضرايب بالاطاعة الاذان
لانه في المناينة تبعاً للمطرزي مطولا غير مطرب من ترسل
في حاجته اذا تمهل فيها وتفرغ وقال المحمدي كنبية التمر
ان يقول الله اكبر الله اكبر ثم يقف قليلا ويقول مرقا حرك
كذلك وهكذا بين كل كلمتين وتغيب اعادته لما في التمهيد

الا دامن نقص من الحروف او من كنبية ثباتها وهي الحركات
والسكونات اوزن يا ذة سكي فها فانه لا يحل فعله وسكبه
لا يروي عن ابن عباس انه قال كانا لرسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم صوفى مطربا فتمهاه عن ذلك وروى ان
رجلا قال لابن عمر اني احك في الله فقال ابن عمر انما انك
في الله انك تقني في اذ انك اي نظرب زيلبي وتقول المخرج
تقني قال الحلبي يجوز بضمه ورفعه كذا المتعني ههنا الثاني
لعدم رسمه مالا له ورفعه اثباتا على لامح اسمها ويرد
عليه ان المتخصص الجرد من ال تحذف يا ذه في الرسم كالوقف
اذا كانت مرفوعة والجوزي قال السجدا احمد قوله كنف
المتعني ههنا الثاني فيه نظرا نه ما المانع ان يكون تفسير
للفظ كنف والمفسر على طهت المفسر في البنا على الفتح مثلا
سلطه على نقطة تقني تقديرا هه وقال الشيخ الزجني قوله
اي تقني هو غطف بيان على كنف ولا يجوز ان يبينه الاسم
اسمها على الفتح لوجوب النافذ وهو راوي وقد عللوا في استماع
الفتح في غطف النسخة في قوله رجل وامرأة لوجوب النافذ
وهو الزا وقال ومن الحنف الاعتراض على رسمه بالياء لا نه
من تحريف المكتبة في بعض النسخ وفي غيرها بدوت باسم
ان كلاهما سابع ترتيبه والتعلم يسبق الى الا يقصده المالك
اه وقيل الحنف هو الخطا في الاعراب بان لا يكون على فتح
قواعد النحر والصرف كما في لبر جندري وفي الصحاح الحنف الخطا
في الاعراب والتلحين الخطية وقال في البحر وقيد بالتلحين
لان التلحين لا يابس به لانه احدا للمتعني كما في المبسوط
وفي

فائدة الاعلام الفاعلين وقيل وهو القول الثالث في المسألة
يجوز في الافاق ستة اقسام اثنان اثنان لا يمكنهم سماع صوت الا
بالاشعاع اليهم وفي المسائل لا يعمل الا بالاشعاع مستطابقا قال
في النجوم وهو ما عدل الا قولنا جيبا وجيبا وفتقل ليلا يستدبر
الفتيلة قال في البحر وقيد بالبيبي والاشكال لا لا لا يعمل وله
لما فيه من استدبار الفتيلة ولا اما حصول الاعلام في الجبل
بغير هاتين كلالت الا اذا ان وقيد بالاشعاع لا لا لا يعمل في
لما رواه الدارقطني عن بلال قال اسرقا رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم اذا اذنا وفتلتا ان لا تخرجا قد اصابنا عن طعنهم ما و
من تحت قال في الروضة كره للمؤذن ان يمشي في الافاق و
عند انما سافر فتقبل بتمها ما باليا وقيل يختار في مكانا ما كان
اخره ويكره ذلك عن الشافعي وهو الاصح كذا في البداية وقصر في
السراج الخلاف على المؤذن اذا كان اما ما غيره فيبصرها في موضع
السداة بلا خلاف ثم يحصل قوف فلا ح قال في المنع هذا منته
يعني بالاشعاع والاشعاع لم يثبت وهو ان تكون الصلاة في البحر
في النشكال وهو الصحيح اهـ وقيل يشير الى المصطلق في الجبل
اليسار والخلاف كذا كره قال في المنع وهو الا وجه قال في آخر
وسئل رحمه الله ان كان خطا بالاشعاع فمؤذنهم به لا يخص اهل
البيوت والساكنين بل يعم الجميع فاختصا به البيوت بالصلوة
والاشكال بالخطح حكاه قال الخير الربيعي وقيل يبدأ على
الصلوة على يمينه ويختم بها على شاكله يريد اعني على الظلح
على شاكله ويختم بها عن يمينه يكون التوجع طين بكل
منها تكن الصحيح هو الاول المستعمل عن المسئلة كما في الفاتحة

لوجعل الاذان اقامة بعيد ولوجعل الاقامة اذا اذنا يسهل ان
تكرار الاذان مشروخ واث الاقامة ويجعلها في الخط ولر
جعل الاذان اقامة لا يستعمل ولوجعل الاقامة اذا اذنا يستعمل
لان في الاقامة التغيير يقع صف اولها الى اخرها لا يمان يستدبرها
وهو الجدر وفي الاذان التغيير من اخره لانه اني يستدبر في اوله
وهو لترسل قل هذا لا يسهل اه قال في البحر وتقبل الخط فتدنان
الراد يجعل الاذان اقامة انما ان في غير بقوله قد قامت الصلاة
مرتبة فليكن هو الراد عا في التطهيرية قال في الشهر كسب كبريت
هو الراد عا في التطهيرية عا انديا على ما فيبر لا على ما في الخط
ولكن ان اختلاف الجواب باختلاف الموضع وذلك ان معنى جعل
الاذان اقامة على ما في التطهيرية ان ترك الترسل في غير بقصد
به لغزوات اتمام المقصود منه وعلى ما في الخط انه زاد منه لئلا
الاقامة فلا يسهل لوجوه الترسل فيه كما صرح به في الاقامة
انما هي افضل فقط كما في البداية ومن هنا يظهر ان اذنا كره
في المكا في من انه لترسل فيها او حذر فيها او لترسل في
وحد وث في الاذان جازي حصول المقصود وهو الاعلام وترك
ما هو زينة لا يسهل هو محو على عدم وجوب الاعادة فلا يمان في
تذرية الاعادة فتأمل وتلفتت قصدا في الاذان لما روي
ان بلالا لما بلغ عني على الصلاة حي على الفلاح حول حريمه وفي
لنظاري داود لودي عفت عينا وشا لا ولم يستدبر ركعة اياها
المتعم في حال اقامته فيبرها اي عند جعلها في الاقامة مطلقا سما
كان الموضع مستسا ولا قال في البحر معزبا اني الفتنة قال في
السراج لا يجوز فيها الا انها الاعلام كما ضربت بخلاف الاذان
فانه

اني كخبرة قلنت فاني رسول الله علي سبعة الا اذا نفع من
 راسه وعلمه الي ان قال فان كان صلاة الصبح قلنت الصلاة
 خير من النوم الصلاة خير من النوم الله اكبر الله اكبر خرج
 الناس عن انس من السنة اذا قال المؤذن في صلاة الجهر
 حي علي الفلاح قال الصلاة خير من النوم مرتين وفي هذا
 علي من يقول ان يحلها بعد الاذان بنامه وهو اختار الصل
 كل في المستغنى وحض الجهر لانه وقت نوم وغفلت فخصه بزيادة
 الا اعلام عند في العشاء فان النوم بنامه او في وقت الاذان
 النوم شاكرا للصلاة في اصل الخبر لانه قد يكون عبادة كما اذا
 كان وسيلة الي تحصيل طاعة او ترك معصية اول ان النوم لانه
 في الدنيا والصلاة راحة في الاخرة فتكون افضل ويحل ثانيا
 اخرج الجبراني والمام في المستدرك عن سعد الترمذي ان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لبدل اذا دنت فاجعل
 في ذنبتك خافرة وضع صوتك والسر للمذنب بترئيبه لتبيل
 في صحاح الذهنية وانما كان ذلك ابلغ في الا اعلام لان الصوت
 يبدأ من مخارج النفس فافاسد اذ فيه اجتمع المشي في الصبر
 تخرج الصوت عالما من غير ضرورة وفيه فائدة اخرى وهي رجا
 لم يسمع انسان صوت له ثم اوعدها غيرهما فيستدل بالصحة
 علي اذ انه اذا لم يلد له حسن وبه اي يوضع اسميه احسن
 قال في البحر فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا ان
 الاذات معاذن فاذا تركه بقيا الاذات حسنا فالحسن لاجع
 الي الاذات والراد بالصحة انما هي المسحوقين فويكي ان رسول
 علة فقه الجبرية وان جعل يبر علي ذنبه نحن لاننا باخذون

اه وصح الاول في المسئلة ايها ولم وجدته قال في البحر اطلق في مثل
 ما اذا كان رعدة علي الصحيح كدنة سنة الا اذا كان فله يترك خلافا
 للحرم الذي لعدم الحاجة اليه في السراج انه صحت سنة الاذات
 فلا يجلي المتردبتي منها او لم يولد عند الولادة فبرصه علي
 يديه مستقبل القبلة ويؤذ في ذنابه ايها ويقوم في اليسرى
 وطلعت فيها بالصلاة الجهرية اليه وبالفلاح الجهرية باليسار
 وان امكن دعاء الصلاة طولا سنة الاذات والا فاقصة
 مطلقا قبل زيادة الاذات في ذنابه المؤلدة انه يدفع امر
 الصبيان عنه ويستدبر في المناركة وهي في الاصل منار
 الرأهب التي يعبد فيها اي اذا كان حيث لوجوه كونه
 مع ثبات قد يسهل لا يحصل الا اعلام وهذا معنى قوله كونه
 مستمرا فيستدبر فيها ويخرج راسه منها اي من الكوفة
 ايمنيا تيا بالصلاة ثم يذهب الي اليسرى ويخرج راسه بالفلاح
 الا اعلام النار برزها علم انه الا طلة في عقد ما اذا لم يكن
 الا اعلام بالتحويل مع ثبات قد يسهل له فيقف في فقهنا في الفلاح
 اذا كان في الصلاة خير من النوم مرتين لما روي ان بلالا
 جالي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجدنا في
 فتعال الصلاة خير من النوم فتعال النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ما حسن هذا اجعله في اذناك اخرج الخبر في النبي
 عن بلالا وخرج احمد وابن ماجه عن عبد الله بن زيد في
 قصة الاذات وخرج ابو الشيخ في كتاب الاذات لعدن ابنه
 عرقا قلنت امرة بان يجعله في اذانه وذلك لا يسهل عا
 بعد الفلاح قلنت اخرج احمد وابو داود والترمذي في صحيحه

مذهب الشافعي حكاية الميمني في باب الامامة والثالث
المسألة الرابعة ورثنا الحققت افضليتها على الاذات لان الشيء
صلى الله تعالى عليه وسلم والخلفاء بعده كما نزلت فيكم وكثيرا
مؤذني وهو لا يخفى روث من الامور الا افضلها وما قول
عمر رضي الله عنه لا يخفى اي الخلافة لا تنت لا يستلزم تفصيله
عليها بل هو لا ذوات مع الامامة لا مع تركها فينبذ ان
الا فضل كون الامام هو المؤذن هذا وعليه كان ابو حنيفة
ودوجه من فصل الاذات قوله تعالى وصت احسن قولهم في دعا
الي الله فسرته عايشة رضيها بالمؤذنية وحديث المؤذنية
اطول الناس اعناقا يوم القيامة روافه مسلم واختلف في من
على قول قيل طول الناس رجائيا قال عتيبي وعزي
اي رجاء وقيل اكثرهم تنبعا لانه بينهم حكم من يهدى
يتال جاني عتقة من الناس اي جاني عتق اعنا قهر
تطول حتي لا يلحقهم الموت يوم القيامة وقيل اعناقا اكبر
الهمزة اي هم شدا الناس اسرا في السيرة زاد في شرح التفرقة
وقيل منها اكثر الناس اعناقا لان قتلات عتقت من الخير
اي قطعة وقيل طول الاعناق عساة عن علو الدرجات وحسن
الاستجابة والتقدم في المرتبة فان الرب نصف الساعة و
الربا بطول الاعناق وهو ولا يرفع القيمة اصعب في ذم
لانها اي الاقامة اخفض من الاذات وتقل في القيمة تحت
الحسن عن ابي حنيفة انه يفعل ذلك في الاقامة هو وحيد
بغير الدال من باب نص يضر اي يسهل فيها اي في الاقامة لان
المقصود منها الشروع في الصلاة كما رجاء بالائت وقد

فتح اصابعه الاربع ورضها على اذنيه وعينها ابي حنيفة
ان جعل احدي يديه على اذنيه فحين يتبين والاضاح يقال
بالصلوة والسعي وهو لقب الاذات كما في نهائية ابن الاثير
والاقامة كالاذات فيما سري انه سنة للاراض فله
اقامة في الوتر والعيد والكنس والارستقيا كما في
المنابع وانها تبدأ بالاربع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم
الحسن والاربا تبدأ اذات قد تمت على الوقت وشارف في الحديث
الطالعات الا انه يزار فيها قد قامت الصلاة كالنسيان
ويستقيم منها الصلاة خير من النوم ومثل في الترتيب
تحرر في به بالصلوة والندح وبسائي سال لا لفظ فيه
المغلبية الا ان ترك الاقامة بكرة في حث المسافر ورت
الاذات وان المركة تعجب ولا تروى وان الاذات كذا في السنة
منها ولا يتباني فيها الا سنة مرة لا ترك في عتق على الارض
ولكن هي اي الاقامة وكذا الامامة افضل منها اي من
الاذات فتح قلت اما فضلية الاقامة على الاذات في كل
الصلوة عتقها وازيادة قد قامت الصلاة وكما ازيد
الذكر كما لا يجازر رطلها غالبا عن حد ث الثمن ولذلك
نكره اقامته الحديث لا اذانه والمسافر لا يكره ترك الاذات
اذا كانت الرفقة حضورا جلد في الاقامة يرجع به فتن
الظهور والعصر باذان وبما يتبين والاقامة تنت لكان لا ينة
جلا في الاذات وقد عد صاحب البدايع من واجبات الصلاة
الاذات والاقامة فتنه ولما فضله الامامة على اذات
ففيها ثلثة اذات وبها احدها هذا وانما في بالكنس وهو

يرفع المصطفى من وضوءه والمصلي من صلاته والمستصحب
 فتأخذه ويؤذنه في السجدة كما يجلس فيها والفرق ان اذا
 من سجد الصلاة والمقصود منه الاعلام ولم يشيع معولا
 بالصلاة فجاء فيها فافادها شرعت موصوله بالصلاة فلم يأن
 ركبا ادي الفصل بين الشروع في الصلاة وبين الاقامة بلزله
 والفصل بينهما غير مشروع فلا يقسم ركبا كما في زونة الكرسي
 لكنه لو اقام ركبا اجزاء لمصوم المقصود كما في الشرح نسبة
 وان الاذان على قول ابي يوسف بتقديم الصلاة اجمعي لنفسه
 الاخير عن المبل والاذن اقامة لا تقدم علي الوقت جازا فان اقام
 قبله بجملة قد خلت الوقت عقيبته فشرح في الصلاة لا يثبت بها
 وتسبب المراتبة الاقامة ويكره لها الاذان لان فيه رفع الصوت
 دون الاقامة والشيء في حال الاقامة مكره بخلافه ويؤذنه
 للصبح مرتين عند ابي يوسف جلدنا كما في حاشية المحرك
 على الاقامة من جهة الزوجة ويستقبل قبل الركب في غير
 الصلاة والفلج بحر والارد من المسافر يكره الاذان ركبا
 في الحضر في طاهر لراية وفي ابي يوسف لا بأس به كما في المصنف
 اتمداد المقابلة بها اي بالاذن والاقامة لمثل الملك الذي لا
 من الساعات والوقت عن بلال ويكره تركه اي الاستغناء عن
 الحاشية السنة وجاز ذلك لمصوم المقصود والفرق بين الركب
 وغيره فاعلم في الظاهر من معنى محمد ولو تقدم فيها اي في الاذان
 والاقامة معجرا بان قال اوله اشهد ان محمدا رسولا الله
 اشهد ان لا اله الا الله اعاد ما قدم في حله فقط اي اجزاه
 ذلك ان الاستيناف افضل حوي ولا يترك فيها اي في الاذان

فسر الحد ويقرر المكالمة واجبا زهوا ولا يسكت بين الكمال انما
 ترسل في الاقامة لم يعدها بل يكتب بها في الاصح كما قد ساه
 عن الظهيرية ويعيدها على ما قد ساه عن المحيط ويؤذنه
 ما في الحاشية اذن وبك ساعة ثم اخذ في الاقامة فقامها
 اذا ناضح الاذان ففرق يستقبل الاقامة لان السنة
 في الاقامة المدة فاذا انزل ركبا سنة الاقامة وصار لانه
 اذن مرتين اهو ويؤذنه قد قامت الصلاة اي قد فئت الاقامة
 الصلاة على ما روي عن ابي يوسف كما في المحيط وذكر في الاذان
 ان مناه الزمت وقبل قامت الجملة الي الصلاة والظاهر
 ان الزيادة سنة وفي الجلب لوترى لا بعيدت الاقامة
 كما في الزمتا في بعد فجلدها مرتين وعند المكالمة
 يعني ما لكانا في راحة في راحة هي اي الاقامة واذا كان
 الاول في ذكر هذه الجملة عند قوله والاقامة الاذان يعني
 ان اصحابنا لم يترقبوا بين الاذان والاقامة في شغل كل
 كلمة حتى التكبير في اولها رسا الاذان والثلاثه اختار
 ان تكون كل ايات الاقامة في راحة على ما اخرجنا الشبان عن
 انفسه انه امر طلال ان يسمع الاذان ويترى الاقامة الا انما
 يعني الاقامة الصلاة فتسني ولم يترجح عند مالك تسنية
 قد قامت الصلاة بل اختار ان تكون فراديا بينه وبيننا
 في ذلك حديث ابي محمد فرق عند مسلم قال وعلمني ابي سمر
 الله صلى الله عليه وسلم الاقامة مرتين مرتين تقبل
 وعادرت في الاقامة عن الاذان انه ينبغي ان يكون
 اول الوقت فجاءه فانه ينبغي ان تكون في وسطه حتى

الصلاة سعي الكوذف لانه استغفاله لنفسه جرح وهذا خاص
بالشعبي للافير ويخبر به بين الاذان والاقامة والتمتع
المعزاي الا اعلام بعد الاعلام وهو نوعان قديم وحديث
فالقديم هو قول المؤذن في ذن الفجر الصلوة خير من النوم من
واعها بان المتدعون لم يجوزوا غير هذا التعميم والحكمة
اربعية اذ لا بد من الاول ما احده على الكوفتين الاذان والاقامة
وهو حي على الصلوة مرتين وحي على الفلاح مرتين وفسره
في رواية الحسن بان عكث بعد الاذان عند شعوب القوم
يشرب ثم عكث لذلك ثم يقيم كذا في الفجر والماتني ما تشارف
اهل كل بلدة لانه المقصود من التعميم التماس الفلاح في الاعمال
وذلك انما يحصل بما تشارف اهل تلك البلدة اما بالتفخ
او بالصلوة الصلوة اقامت قامت والثالث ما استحسنه
الماتخون وهو التعميم في الصلوات كلها لظهور لا تنافي
في ما دل به والتكاسل في عبادة رب العالمين وكثرة استعمال
النامي بالاسباب الدنيوية لما لا تغتني المسارعة الى الاعمال
الاخرية وبه تحسن التعميم لانه في كل ما دلها لفتة في الاعمال
وكذا قال الكوفي في الكل اي هت الصلوات الا في المغرب كما في رواية
والرستاني الكل اي كل الخلق من غير تخصيص امير وقاض
اورعت بالتفخيم ولو يثبت احد ثوبه كافي في الجهر لينة واعت
الصلوة يسبح الى طاعة الملك المعلم والوليح ما احده
ابو يوسف للاسبحان يقول السلام عليك ايها الامير حي
على الصلوة وحي على الفلاح وحي على الفلاح وحي على الفلاح
وكذا كل من كان مستغفلا بصلح المسلمين كالتفخيم والتفخيم

والاقامة اصلها لا فيه من ترك الموالاة ولا ذن ذكر منظم كالخطبة
وكورده سلا م قال في الجهر اعلمه فشم كل كلام فلا يجد لوعطس
ولا يشمت عالما ولا يسلم ولا يبرد السلام قال في الخطبة
اذا سلم رجل على المؤذن في اذانه وعطس وجعل الله تعالى
ارسل على المصلين وعلى من يتر الزمان وعلى الامام وقت الخطبة
فخرج المؤذن عن الاذان والمصلين عن الصلوة والتارك
عن القراءة هل يلزمهم رد السلام ونشيت الماطس وري
عن ابي حنيفة ان الساجح يرد السلام في نفسه ويحسه
في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك اذا فرغ مما كان فيه وعنه
حرامه لا يفعل شيئا من ذلك في الاذان والصلوة وقراءة
القرآن ويرد السلام ويثبت الماطس بعد الفروع ان كان
حاضرا وعن ابي يوسف انه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل
الفروع ولا بعد هو الصحيح واجمعوا ان المتعطل لا يلزمه الرد
لان الحال لا بعدة للذان السلام عليه حرام بخلافه من كان
في الحمام اذا كان يجير رقبته الى نية اذا سلم على القاضي والمقدم
قالوا لا يجب عليه الرد اه وشك في علم المذني فان تكلم
المؤذن في اذانه استغفله اي لم يرد الاستغفاله لكن فرق
قاضي خاتن وصاحب الفلاحة بين الكبير واليسير فقال ان
تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستغفال وفي الظاهر بين الترخي
في الاذان مكره اذا لم يكن الحسب المصوت وفي الاذان
وكذا في اقامته وفي الفتح وكذا في الترخي عند الاذان والاقامة
لانه بدعته هو يتقوت المؤذن لا في الفينة من باب التعلق
لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوته في العلم والمجاهدة وقت



ان هو اي التسليم عقيب الاذان بعدة حسنة وهي بعض
 المالكية الخلاف ايهم في تسبيح المُرْدَنِي في الثلث الاخير
 من الليل ولا يبعثهم من ذلك وفيه نظر اهملها
 واقاد ابن علاذ في شرحه على الاذكار انه تسنن الصلاة
 للحل من المؤذن والقيم بعد ثمرها قال في المساب وشرحه
 وبين المؤذن ومسامعه والقيم ومسامعه الصلاة والسلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم لحديث فيه اورد ابن
 السني والذري حديث في يوم صلح الدين قولهم قبل اذان
 الخ كل ليلة يصح والتمام السلام على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واستمر الى سنة سبع وستين وسمايه
 فزيد فيه باموال الحبيب صلح الدين البركسي ان يقال الصلاة
 والسلام عليك يا رسول الله الى ان جعل عقيب كل اذان
 كما مر واول ما حدث التسبيح بالاسحار على المنا في زينة
 موسى عليه السلام حين كان بالتيه وانسخر الى بنادود
 عليه السلام لبيت المقدس قريب فيه عدة يقومون على
 الاذان ويقيمون بطلاقات عند ثلث الليل الاخير الى العجس
 الى ان خرب بيت المقدس بعد قتل يحيى عليه السلام وحذونه
 في ثلثنا بصر لان مسطرة بن مخلد الهعابي امير مصر الكوفة
 جامع عروس مع اصوات المؤذنين فقال ابني امرا لا اذان من نصف
 بنا عامر عريف المؤذنين فقال ابني امرا لا اذان من نصف
 الليل الى قريب العجس فثم الام ان يتقصور اذا اذنت ففعلوا ثم
 ولي احد بن طولون رتب جماعة فوينا كبرون ويجدون
 ويسبحون ويتولون قصا يرهدين وجعلوا امرنا قرا

ولقد قلنا اذا شك في صدق علي الجلسة المحقة قلت كره
 المجلس لا يستلزم كراهة التاخير الا ترى انه امر فان سكت
 قايما تعتبر ثلاث ايات وهذا انا خير غير يحرمه فالا ما مر
 لا يستحب المجلس بين اذان المغرب وقامته وفي الخلاصة
 ولو جلس لا يكره عنده او لم يجلس لم يكره عندها يعني تحريم
 والا فالا روى ترك المجلس عنده والجلوس عندها تحريم
 ويكره الوصل بين اذان المغرب وقامته اجماعا يعني اجماعنا
 ولا نفقد تعلق الامر بالخارج عن ذلك وانما في ان لا يفسل
 بينها في المغرب فابدية التسليم على النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بعد الاذان حديث في ربيع الاخر سنة سبع
 مائة واحدة وتاريخ كاذره الى فقط السير طي في حصى
 الحاضرة في عشا ليلة الاثنين في تم اضعف اليها انتم ليلة
 الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث التسليم على النبي صلى الله
 عليه وسلم في الكلاية عقيب كل اذان الا في المغرب ثم
 احدث فيها اي في صلاة المغرب عقيب اذانه عزى يحيى
 فحدث اذات باقي الاوقات فانه لا يستحب اذان صلاة الفصل
 كان يسلم مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مرارا
 مستعدة واما في المغرب فكان يكتبي برتبة من التسليم لاجل
 لصلاة المغرب وكرهته لتطويل الفصل بين اذانه واقامته
 قال في المنهاج في رتبة في القول البديع للسخاوي ان ابتداء
 ذلك كان في ايام السلطان انا صرح صلح الدين ابو الغفر
 يوسف بن ايوب وبامره قال ورايت في بعض التواريخ ان
 الامر بذلك كان في سنة احدى وتسعين فذكر الصواب من القول

الوقت فمضوا عقيب بعض فان تنازعوا في الابدان فخرج
وان ضاقت والمسجد كبير انما في حيا من عشرين في وال
مابلان زهرته ووقفوا عليه كلمة فكلهم فان خيفوا وحده
فان تنازعوا اخرج ثم قال ويبدون يتيم فخطا فان احتج في
الا بلاغ الي اكثر فبقدر الحاحه وقيل لا بأس بعقبتهم بلا
تهويهم اهو وقال الرسل انما في يستحب اجتماعهم في
الا اذا ن بين يدي الخطيب ولا يصح خلا فلتصريحهم بالث
السنة كون المؤذنين بين يديه واحد اهو فخير انما الذي
بين يدي الخطيب لهم فيه قولان الاستحباب واكرهه
واما الا اذا ن الاول فقد صرح به في السنية بان المتعارف
فيما اجتماع المؤذنين قال في شرح قوله واذا ن المؤذنين
الا اذا ن الاول اخرج فذكر في وقت بلخطا في اخرج الخطيب
مخرج السادة فان المتعارف في اذا ن الجمعة اجتماع المؤذنين
يتبع اصواتهم الى طرف المصالح اهو قال الخير الرسل
اكتفى في حاشيته على البصر فغيره دليل علي ان اجتماعهم
غير مكره للمتعارف فذلك فتقول في الا اذا ن الذي بين يدي
الخطيب المتعارف مكره بجماعة فهو غير مكره كما هو احد
قولي انما في فيكون بعبدة حصة اذا ن له المؤذنين حنا
فوعند الله حسن وينبغي حمل اكرهه على القول الثاني
على كراهة التسمية اذا المؤذنين استحسنوا هذا العمل لا ن
في اظهار رسالهم للدين وسبب في الاعلام اهو فخطا قلت
ولا ينبغي انه ثبت عند البخاري في صحيحه في كتاب المذود
ان يوم الجمعة لما سكنت المؤذنون قام عمر بن خطيبا فذكر

واسمته ومن ثمة اتخذ الناس قيام المؤذنين في الليل
على المنابر فلما ولي صلاح الدين ايوب وحمل الناس
على اقتناء مذهب الاشرى امر المؤذنين ان يلبسوا
وقت التنسج بذكر العقيدة الاشرية التي ترفع بالشد
فواطباعا على ذكرها كل ليلة وفي القول المديع نقل عن
ابي سهل من المالكية في كتابه الاحكام حكمانية الخلاف
في تنسج المؤذنين في الثالث الاخير من الليل ووجهه
منع ذلك انه يخرج النواحر وقد جعل الله الليل سكنا وفي
هذا نظر واهم الموقفة واول ما حدث التذكير يوم الجمعة
ليتبرأ الناس لصلواتها بعد السجدة من التناحر من تلاوته
اه وفي الجوهرة النفيسة للسيوطي ما نفسا اول من احدث
اذا ن النبي ساجدة واول ما يزيد الصلاة والسلام
بعد الا اذا ن علي المنارة في زمن ابن الاشراف شغبان
بن حسين بن قلادون بامر المحتجب نجم الدين الطبري
وذلك في شعبان سنة احدى وتسعين وسبانية اهو ولا
في الفترة بين هذا وبين ما تقدم في حاشية الحاشية فان الامر
بالتميم للتنسج عقيب كل اذا ن انما لان بعد عشر سنين
والا فتبطل ما امكن الا في عشا ليلة الاثنين والجمعة وانما
فيها في الفترة في سنة الامر ذلك كما لا ينبغي تنسية ما تقدم
ان اذا ن ائني معا انما احد له بنو امية ان اراد في غير
الا اذا ن الذي يكون بين يدي الخطيب فسلم وقد ذكر النووي
في تحقيق المذهب ويذهب للمسجد مؤذنان فان احتج
الي اكثر رتب قدر الحاحه وقيل لا يجاوز اربعة ثم ان التنسج
الوقت

لانه ليس عنده منه شيء اذا مر اذ منه فان نبت من النسا
 اما من كان بين يدي يدي الشرا وترى منها فحكم المهر ان
 وهذا كله حيث لمسا حب الخير وصرح بان له لم يره منقول
 المسالين كن في الشراوي ثم صلى الله تعالى عليه وسلم اذا
 كنت في غفلك اربا ديتك فارفع صوتك بالندى فانه لا يسمع
 مدي صوت المؤذنين انسى ولا جن ولا عد ولا شهيد له لا
 يرفع صوته بالاذان فيما لرقني فائنة او صلى فربته عوا
 بيته منقول بالاكبر ترك الاذان والا قامة لمن يعل في
 بيته كالمساي ولو يجاعته فتقول انك ارج الزيلعي ان الضابط
 عندنا ان كل فرض اذا كان وقتا يوقد له وقيام سوا كان
 اذ يمتدوا ورجاعة الاظهر يوم الجمعة في العصر تستني منه
 صورته من صلي في بيته ولو جاعته اذا وقتنا لا يبيت
 الاذان في حمة ومن قضى فائنة فائنة في مسجد اخر ان او غير
 ذلك وكذا ابيسان اي الاذان والا قامة لا ولى الفرائض
 لا كفاحدة قال في البحر قيد بالنايسة احذر ان عن النافسة اذا
 اعبدت في الوقت فانه لا يباد الاذان والا قامة وله يفتي
 قال في الحنفى تورى كروى فائنة صلاة وصلوها في المسجد في البيت
 فصفوها ياعة فية ولا يبيد ون الاذان والا قامة وان
 فصفوها بعد الوقت فصفوها في غير ذلك المسجد باذا شئ
 واقامة اذ قال الشيخ الرضى وانا لا يباد الاذان والا قامة
 في الوقت لان غايته ذلك انهم اخروا الصلاة المعتبرة عن
 الاذان والا قامة باستعمالها باذا النافسة وذلك لا يفتي
 اعادة الاذان والا قامة كالمستعمل بعل خراما لو جبرها

خطمة ظويلة فيها تخفف امر الرضى والمرعية اليك وبنيته
 وكذلك كنت في قمته اخرى في موطنك انه لا سكت المؤذنين
 قاهره خطيب فاجاع المؤذنين معاني يدي الخطيب تحجب
 وقوعه بين يدي هررض في خلا فتنة ومنه البعيد ان يجد امر
 لم يكن معروف في زمرة صلى الله تعالى عليه وسلم كونه وقافا عند
 المسنة كالراغبى على من تطلع لاحواله رضى الله تعالى عنه فتنبه
 ويسن ان يوقد ويحجب النافسة الاذان الاذان مسنة للصلاة
 للوقت فاذا قانت الصلاة تقضى باذان والا قامة وقديت
 انه صلى الله تعالى عليه وسلم لما قانت صلاة الصبح ليلة الترشيد
 امره الا قاذن وقام مع انهم لم يبق من الا بعد طلوع الشمس
 لا فاصوته لو كان يقضى ما فانه يجاعة او كان يقضى منقول
 في حجره ارفع صوته للترغيب المطارد في الحديث في رفع صوت
 المؤذنين انه لا يسمع مدي صوت المؤذنين انسى ولا جن ولا عد
 الا شهيد له يرم النياحة وانا سرف رفع الصوت بالاذان
 والا قامة فيما لو تضمنها عا لا منها يكون تكرها بعد صلهم
 لكل فخذ يكون فيه اظهار ارتسا هل في امر الصلاة وانا كروى رفع
 الصوت بالاذان لربها ذلك فاذا انتفع العذر لكل خلا ما منع
 من رفع الصوت واظهار التقضا وهذا باعتبار اعادة الاذان
 لا يوتون الصلاة الا بعد ربيع فلم تنته ان ذلك لم يضر
 كانت كتمان التقضا اولى وان فصفوها جاعة لا فية منها انهم
 على استراحت نسال الله تعالى العافية وكذلك رجع رفع الصوت
 في الصبح الا ان كرهته رفع الصوت في التقضا ليلد بيع التعليل
 على الناس باظهار الاذان في غير زمرة وهذا الذي تاتي في الصبح
 لانه

ان يتيم الحلال ولا يصنف ذلك اي المذكور ومن الاذنان والقامة
وافرد اسم الاشارة باعتبار المدلول فيما فصله النساء
احدا وقصفا ووجاهة لانه عايشة رضى الله عنهما بغير اذنان ولا
اقامة حين شريعت جماعتين وهذا يقتضي ان المنفردة اي
ذلك لانه تركها لا لانه هو المستحالة مشرعية كما علة
لان حال الانفراد والى جرحه وان الاول للشراح ان يقول
ولو منفردة لعدم مشروعية جماعتين كما علة صبيان وغيره
فلا يسن لها الاذنان والاقامة اي الاذنان والاقامة اي غير
مستحبة ولا يسن ان اي الاذنان والاقامة اي غير في طهر
الحجزة لا فيه من شبهة الخلق لانه تركها في صفة الطهر
به انه يسن الاذنان بهما في تركه ويجزى تركه قال السيد
ابو السمو والشيخ بالمر في كلام المعمر والشيخ في تركه
بل الترية كالمراى لان لها مسحة فاذن وان مسحة وان لم يكن
فيها مسحة فلما فرأوه ولا يسن ان اي غير فيما يقتضي مسحة
الغوايت في مسحة لان فيه تشويشا وتقطيلا بالذات على
الماسية وظاهر الرضا سلك بعدم الاذنان وهذا التقدير كما هي
على الاذنان مع ان الاقامة مثله وهذا يظهر ان لو كان الاذنان
بالجماعة اما اذا كان منفردا وبودت بقدر ما يسمع نفسه فلا يلزم
فيه تشويش وتقطيلا فاذن السيد اخرج ويكره قصاها
اي المائتة فيمري في المسحة لان التاخير للمريضة حيث
يخرجها عنها وقتها مصيبة فلا يظهرها بزاوية قال السيد جد
وهذا التاخير لا يظهر الا في الجماعة اما المنفردة فلا يجوز بل
كرهه تحريمه ولما التزمه بيمينه اذ لا يثبت الا ان غيرهم اولى

عن الوقت في كسايه الغوايت لان ادائها لئمة فلا ادانها
ويطلب لها كالمائتة ولا يصلي في مسحة ولا يجبرها اذا نها
واقاصها فتولد ذلك المسحة لئمة بغير اذنها لا يقتضي
في مسحة فزاده بقوله لا لئمة اى لا لئمة ترك فاسدة
باعادنها في الوقت عند ظهور فسادها وغيره في اي
في الاذنان لئلا في من الغوايت اي ان شاذ ان وان
نما ترك لما روى ابو يوسف بسنده انه صلى معه قتالي
عليه وسلم حين شغلهم اكلنا يوم الاحزاب عن ابراهيم
من النظر والمعز والمزب والشا فتهاض على الولا وصر بلدا
ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منها في رواية اخرى باذان
واقامة للذات وواقامة لكل واحدة من البواقي ولا يختلف
الروايتين خيرا في ذلك كما في شرح الجمع ولان الاذنان لا يختار
وهم صنفان فلا حاجة اليهم هذا الذي كرهناها في مجلس
واحد اما اذا قصاها في مجلس فيؤذن ويقيم لكل صلاة ذكره
في المستصفي وفعلا اي الاذنان مضمومة الى الاقامة للحل فائتة
تقصي ولو في مجلس اولى لما قد مضى انه لئمة ذلك بامر صلي الله
تعالى عليه وسلم في رواية وعنه محمد في غير رواية الاصول
ان الاذنان لا تقتضي باذان واقامة والباقي فالاقامة لا غير قال
ابوبكر الرازي ان ما قاله محمد هو قول الكل ولذا كره في الظاهر
محول على صلاة واحدة يعني وهي الاولى من الغوايت فان لم
ما استسكه الزلمي ويتبعه في الجرح ما لو قلتم تنفذ الا صلاة
واحدة فلا خلاف في انه يؤذن لها وينام اذا لم يكن في سجدة
في بيته منفردا كما تقدم وقيد التحريم في الاذنان لانه لا يبد

عالمًا بالسنة اي جانيه مراعاة مستنبته في الاذان والاقامة
وعالمًا بدخول الاوقات حتى لا يشوش على الناس في موعده
صلواتهم ولرغبته يستحب جواز فيه ثم يدخل في قوله صلى الله
عليه وسلم وليؤذن لكم حين لكم حين ان لا ياخذ علي الاذان
اجرا انه لا يجزى المؤذن ولا الامام حديث ابي دارود واخذ
مؤذنا لا ياخذ على الاذان اجرا وهذا قول المستدبرين اما
على المختار والمفتون في برحماننا فيجوز اخذ الاجر الامام المؤذن
والمعلم والمفتي كالحديث في كتاب الاجارة وفي فتاوى قاضي
المؤذنين اذا دام كيك عالما بالاثبات الصلاة لا يستحق ثواب المؤذن
قال في النسخ فتوح اخذ الاجر اولى هو قال وقد يبيع لما في الاذان
الجر بالمال الموقعة في التزوير بغيره بجلده في الدنيا اهون اخذ
على الاذان اجرا وبع ذلك قصد به وجه الله والتعريب اليه
ويجب الاجر ليلسد به حاجة فقده تترار من عمل الله
ولرضه ديني حيث يسوغ ذلك فلا يذى اختاره بعضهم
الباعث اليه في ان كان هو المالك فلا يثوب له ولو كان
البايع منه فهو كسبه منه جهة الاختلاف جرت جهة اخذ
مع ان الاول لم يعدم الترضي لذلك الا جفت روى ان عبادة
من الصلوات رضى كانت يري اهل الصلوة فاهدي له بعضهم
قوسا فاجبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له قوس
من نازله عليه علي صاحبها وقد ورد في خصوص مادة الاذان
ان لا ياخذ المؤذن على ان اذا نه اجرا فالورع هو الا سلك
وقد ورد في عدة احاديث التعيين بالاحتساب منها ما رواه

منهم جلي اذا ذبح صبي مرأته اي يقتل ويبيع ثم يترك في ربه
الاذان قال في البحر فاذا ذبح الصبي العاقل ليس بمسحوق ولا مكروه
في ظاهر الرواية فلا بد من نقل ابو السمود انه قيل بكونه اذان
النهي الذي يقتل به الصبي الذي لا يقتل وعنده اي باق على ربه
ولا يجزى اذا نه الجاعة الا باذن سيده لان فيه اضرارا على ربه
لانه يجتاح الي مرعاة الاوقات قاله في البحر جحا وقال اما
اذا ذبح لنفسه فلا يجتاح الي اذنه سيده وعمل الشيخ الاجبي
في اذانه الجاعة بان منافعه تلك للموذي فلا يضر فيهما الا
بانه جلاد الصبي فنافعه له اهل يتوقف على ذن لانه
يجب عليه الانتباه ولو لم ينع ما فيه مفرق عليه بولع له
كما خبرنا وهو الذي يستحق الاجر يتسلم نفسه فان منافعه
عمله للمسا جرح فلا يبيع اذانه الا باذن مستأجره قاله في
الترغيبا وصرح بان ليس له ان يورثي النقل انما واقتلوا
في السنن كاسياتي في الاجارة ويجوز بذلك اهتدانا في
فان قلت ان ابن ام مكتوم كان ممن يورثن لرسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم قلت كانت يورثن قبله بذلك فقلت نعم
يجوز عليه الاوقات فتستحق اكرامه المستتر بغيره اذ لا نكاح
منه كمنظ عليه الاوقات فانه يورثه فان ذبح الصبي سوا
كان في البحر ولقد رزنا بالعصر لضراهم الجار فيكتب باليا بامه
لغير اهل جند فيكتب بالالف والعرابي منسوب الي الاعراب
ومم سكان انما ذبحه فقتلوا الجميع مقبول في الاوردانية
فيكون ملزما وانما كرهت اما من غير الاوقات فينبغي عنه
الصلاة غلظهم جرحا يستحق توارث المؤذن بغير ان كان المؤذن

وظاهره ان اكبر اهتد تحت بحسب لانه لا يشبهه في كراهته الشريعة
 فيها اذ لا ينبغي ذكر الله مطلقا الاعلى طهارة فطهارة فطهارة الذكر
 مع الكبريت خلاف الاول ويهيئ مرجع كراهته التبريد خصوصا
 في الاذنان والاقامة رحتي لانه في ظاهر الرواية ولذا قال
 انتم على المذهب وهو يرجع الى اقامة الكدث واذا نه لا
 الحنف لما قد ساء من عدم الخلاف في كراهته وعدم كراهته
 اذ ان الكدث هو الصحيح لانه لا خلاف في كراهته بالصلوة حتى
 يشترط له دخول الوقت وترتيب كل ذلك كما ترتيب اركان
 الصلاة وليس هو بصلوة حقيقة فاشترط له الطهارة
 عن اغتلاظ الكدث في وقت اخرها غدا بالشهر بين وقيل كل ذلك
 المحذور ايضا كحديث الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا منوشى بحسب
 وقال الشيخ الرضوي قوله فاشترط ابي وجبت له اذ الاذان
 صحيح بدونه الطهارة مع الكراهية واذا ان امراة لا نهائيه
 عن رفع صوتها لانه يؤذي الى الفتنة وخصي شكل فكره
 منه لاحتمال الاذنية فاستفت هو الخارج من امر الشريعة
 وكان اكبره وقوله لا يؤذن له ولا يقبل في الامر للرياسة
 ولا يلزم احد اقل يوم جدا لاعداد ولو وصليته كان الفاسق
 عالما كذا في الفاسق اولي امامته واذا ان اذا كانا
 بالسنه والوقاات خصوصاً اذا كانت متخبا عابسة الصلاة
 وما كره فيها ملاحظة لا يستحسنه القلب فيها ما كمن من
 جاهل باحكام الصلاة والاذا ان تقى وقاات صاحب الشهر
 الاذان على الامامة المنصوصة ووجهه ان الظاهر من حال

الطهران في الكبير من عرفا لانه على كسان المسك يوم التيامنة
 لا يبرهنهم المزعج الاكبر ولا يبرعون حتى يبرع الناس رجل
 علم الغرام فقام به بطلب وجهه وما عنده ورجل ينادي
 في كل قوم وكل بلد شخص ضلوا ان يطلب وجهه الله تعالى وما عنده
 وتعلوك لم يغير رقة الدنيا عن طاعة رببه وقد رواه ابنه
 عمر ولا بد من عند الطهراني في الكبير حديث اخر مرفوع في حساب
 المؤذن وكذلك بعد الله بن عمر ووجه المخاصة مرفوعا بل غلاة
 المؤذن الحنف كالمشهور المستحيط في دعواه اذ امات لم يرد
 في خبره ثم لم يثبتوا طهراني على رأي وعرف الناس حاجته فجمعوا
 له في وقت ساء لانه حسن لطيب له قال الشيخ الرضوي وعنده
 من اوقف له الوراق ساء ويوقع له او دفع له شيء من بيت
 المال فان كان مقصده اقامة سماء لا اسلام ولا سالي
 دفع له شيء ولا يرجي له الاجرة فان كان لولم يرفع له شيء
 لا يؤذن فهو من كانت هجرة له دنيا يصيرها اه قال في الخبر
 وهل يستحق المعلوم المرفوع في الوقعة المؤذن لم ارفعه كلامه
 ايتمنا وصرح النووي في شرح المهذب بأنه لم يرفع اذ انه قد
 يركل ويرتبه للاذنان اه ويكره اذ ان جنب قال في الخبر
 اذ ان الجنب فكره ورواية واحدة لانه يصير داعيا الى ما لا
 يحسب اليه واقامة اولي بالكرهه وتكون اقامة محدث لا يراه
 لم يشرع الاستعلاء بصلوة من يتعمد اي باعتبار الاصل فيه
 ذلك والا فلو تقدمت فانه يكتفي بها كما مر ولذا انكرها من
 يصلي في بيته اكثرا باذان الحي واقامة وان تأخرت صلوة
 عن الاقامة ويروي عدد كراهتها والمذهب هو الاول

وظاهره

في المشروعية فكر اوراق في فلما منع من الاعادته هذا لانه اني
 بها على خلاف المشرع في اذ ان الجمعة بيني يؤذن اول
 اعلاما بدخول الوقت وثانيا بين يدي الخليل ووث
 مشروعية فكر اوراق الى اقامة الجماعة والحكمة في ذلك ان الاذان
 لا اعلام الثائمين وريعا لا يسمعون الا ولما فترع تكراره
 ولا اقامة اعلام الحاضرين فلما حجة لتكرارها فترع تكراره
 فدا با وجوبها على التولية اذ ان امراة وعوضه وحقه
 هو تحتها الكلام فاسد التذبير اذ الترسا في ذلك
 والركب والتاعد والمشي والمخوف عن التلبس وعلاجه
 الاعادة في الكلام بانه غير معتد به والتدب بانه معتد به لانه
 ناقص وهو الاصح كما في الترتا شي وسكران وصبي لا يقبل
 لعدم الاعتداد على اذ ان هو لا فلا يلتفت اليهم فربما ينتظر
 الناس الاذات المعتبرة والحال انه معتبر فعودي الى تعويث
 الصلوة والشك في صحة المروية او يتاعها في وقت مكره لا
 تقاد اقامتهم ولا اذات المحدث ولا اقامته وكذا التماسف
 كذا في المحدث خلافا لما حجة في البحر لا مرابي من مشروعية
 تكرار الاذات بخلافها ويجب استنباطها اي استنباط الاذان
 والا فامتنع موقت قبل ان يكمل اذانه وعشيه في خلال
 احداهما وخبره اما فممن اتهم ما هو فيه منها وحضره
 انه لا ملقن وهذا به للوضوح لسف حدث قبل اكمالها هو
 فيه خلاصة ويشله في الخاتمة فانت حل الرجوع على طاهره
 الى الفرق بين نفسه الاذات واستنباطها بعد الترتع فيه
 ويحتمل المحدث تمامه وقد يقال اذا شرع فيه قطع بتا د

الامام والمؤذن لا يتعد الخطا مع العلم بخلاف الترتع الى اهل فانه
 لا يميز بين الخطا والصواب فيفسد وهو يظن انه يصلح و
 في الحقيقة لا يتعوي مع الجهل لتكرارها وجب عليه من تعلم
 ما يلزم والمؤذن من التماسف غير الما حجة الخ لا هذا الرائي
 لا يؤمن له رحمة وسكرانه ولو عياح كشره بنيد تفريريه
 وحشيشة فخر لمن غص بلمته وهو اشارة الى جواب سوال
 فقد رتبته لم افردا سكران مع شمول التماسف له فاحاب
 بان السكركياح ليس بنفسه قال فخرج افندى ولي في هذا
 الحيران نظرا لانه ان يقال ان علتة كراهته اذ ان التماسف
 فسفه وعلته كراهته اذ ان السكران فسفه وعدم سرفه
 بدخول الوقت فعلنه اكرهته في التماسف سفي واحده وفي
 السكران شيان كمتوه وصبي لا يقبل فاذا ترمها مكره لعدم
 معرفتها بدخول الوقت واذ ان قاعد لتكرار سنة الاذات
 من التماسف الا اذ ان لنفسه قاعد فانه لا يكون له لعدم
 الى حجة الى الاعلام ويرى منه كراهته بطلها بالاولى وكفه
 اذ ان تركب على دابة الى كراهته فربما اذا افاضت على
 الاشارة كذا في البداية فذ بان وهو انظارا هو على كلام الزيلعي
 لانه قال وان لم يبد اجزاء الاذات والصلوة وصرح في الظاهر
 باستحباب اعادة فعل القول بالندبية في الاعادة كراهته
 اذ ان الجنب تنزهه به وقيل بها اذانه وجوبا لانه غير
 معتد به وصرح فاصحيا بان يجب الطهارة فيه عن غلط
 الحدوث ووث اخبرنا فظاهره كراهته اذانه تحجيرة لتكرار
 المراد لافساد اقامته واقامة المحدث لا لتعاد بالاولى

وفي الجمع ويكره اذا ناسى الصلوة ويجزي واطلعه فعلى هذا يصح
تفريقه في وظيفة الاذات قلت ويجزى ايضا بعدم صحة
اذات كذا لا ينبغي ان يكون الاسلام شرط صحة فلا
يصح اذات كافر على اي شئ كان كفى هل يكون بالاذات
مسما قال ابن ابي شيبة في فتاواه من باب السجود والشهد
على الذبيحة انه كان يؤذنه ويقيم كان مسلما مسلما كان الاذات
في السجود والكفر طان قالوا اسمعنا ه يؤذنه في السجود فلا
يشي حتى يتحول هو مؤذنه فان قالوا ذلك فهو مسلم الا ان
اذات قالوا هو مؤذنه كان ذلك عادة له فيكون مسلما
اه قالوا اصله لا يكون بالاذات مسلما الا اذا صار عادة
له مع اتيانه بالشهادة بينه وبينه ان يكون ذلك في الجسدية
معهم لا في غير السجود ويسميون ابي ابن عيسى السجود بك
الاصحها في يعتقدون احتضا عن رسالة فبيننا صلى الله
تعالى عليه وسلم الى الرب بهذا لا يصح بالاذات مستلزم
اما غيرهم فينبغي ان يكون مسلما بنفسه الاذات والله
الموفق للصواب وفي السراج انه اذا ارتد الموكذ بعد الاذات
لا ساد اذاته ولو اعيد فهو افضل اه وعدم صحته اذا ناسى
فاسف لعدم قبول قوله في الدنيا فان كان هذا ناسيا فحق ما
قدمه من ان الناسى انما هو من جهل قل وكذا ما ياتي
ان باقى السجدة صحت بالاذات مطلقا وصرح المصنف بانه صحت
بالاذات والافاضة وان كان فاسدا واما ما استقبل قوله
اذا وقع في انقلاب صدقه لا حرج عليه وتقدم في عبارة الجرح ان
الموكذات الناسية يستحق مسلم وظيفة الاذات المقررة

الى ظن المسامحة ان قلمه المختار في الوقت فيستطرد الاذات
الحق وقد تفوت بذلك الصلاة فوجب ان لا يتابعه الى
ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذات اصل جيت لا يستطرد بل
يراقب كل شيء وقت الصلاة بنفسه او ينجس امره فان
كان في الصلوة الاذات هذا ينبغي وجوب الاعادة فجاء ذكرناهم
انما الداليل قال في البحر والظاهر ان الوجوب ليس على
حقيقته بل بمعنى النبوت كما في الحديث ولا غشي عليه في
اذات اذا بعدت فتوضا او سات وارتد فلاحب استئصال
الاذات وكذا صرح بالا استحباب في الظاهر ولا ترك قال
ابن كثر غير في السراج بند وفي نسخة يندب وذكر الزيلعي
ان اعادة اذات المرأة والسكران مستحبين فصار الحاصل
على هذا ان العدالت والذكورة والطهارة صفات كمال الموكذ
لا شرط لصحة اذات المرأة والناسى والحجب صحته
يستحق الموكذ معلوم وظيفة الاذات المقررة في الوقت
مبني على ما سبق فيها وفي صحة تفرقة المرأة في الوظيفة
ترو كذا في السراج اذا لم يعيد والاذات المرأة فكل من صلى
بغير اذات فلهذا كان عليهم الاعادة وهو متفق عدم
صحة جزم المصنف بعدم صحة اذات مجنون ومعتوه وصبي
لا يقبل لضعف العقل فالاعادة في اذاتهم واجبة وينبغي
توجيه الوجوب في الجنس المسا بقت كما في النسخ والاصح فيه
الجنس نديه الاعادة لعدم هذا التوجه فيه قال في البحر
واما الصبي الذي يعقل فاذا نه صحيح من غير كراهية فيه
ظاهر المروية الاذات اذات ابها افضل كذا في السراج

وكانت فاما اذان الناس اجزاهم وقد اساءوا فعرف بين الواحد
والجماعة في هذه الرواية في بيته جهر فلا يكره ترك الاذان
والا فانه له والفرق بينه وبين المسانين المتعم اذا صلى
بهدها حقيقة فقد صلى بها حكما لان المؤذن لما يركع
اهل الجماعة فيها فيكون فعله كفعلهم ولما المسان فقد صلى
بهدها حقيقة وحكا لان الملك الذي هو فيه لم يؤذن فيه
اصلا لتلك الصلاة كذا في المالكي ومثل البيت الكريم والنفية
ابو السموذ يعني اذا كان حوله ما يؤذن او قرية ما مسجد
وان لم يكن لها مسجد فحكم المسان فلا يكره تركها اذا
اذن الخي كغيبه اخذ منه انه ان يؤذن بالخي يكره تركها
لمصلي في بيته وهو كذلك قال في البحر قال الشيخ الرحيبي
وكذا اقامته الخي كغيبه والنظا هوان تكون صلاة المصلي
وقعت بعد الاذان والاقامة ليصبح اكتناؤه بها او حصل
في مسجد بعد صلاة جماعة فيه قال في البحر والتمتع بالبيت
ليس اخترازا بل المصلي في المسجد اذا صلى بعد صلاة الجماعة
لا يكره له تركها بل يكره فعلها لا في السراج وان دخل لصلا
ليصلي فانه لا يؤذن ولا يقيم وان اذنت في مسجد جماعة وتكره
يكره لغيره ان يؤذن ويصعد والجماعة ولكن يفضل واحدنا
ولذلك قال اى بذكره تكرار الجماعة يعني في ذلك المسجد
الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك اى بان يؤذن فيه
ويصعد ويصعد قال التنال لم يجد هذه العبارة في الجوهر
واخاها في السراج قال الشيخ ابو الطيب السبكي يكنى كراهته
تكرار الجماعة في غير مسجد الطريقة عقيدة بما اذا كانت الجماعة

في الوقت ويصح توتر الماسق فيها فتنبه بذكره تركها اى
الاذان والاقامة مما لم يفسر النوبيا او شرعا كما في
ابن السعود لما رواه البخاري من قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا لك بن الحورث وصاحبه اذا حضرت الصلاة فاذنا
واقيما ويومكنا اكبرنا ولو كان المسان من الماخره ابو
داود والنسائي يجبه ربه من راعى نعم في راس شغلته
يؤذن للصلاة فيصلي فيقول الله عز وجل انظروا الى هومي
هذا يؤذن للصلاة ويقيم للصلاة فاذ عي قد غفرت
لعبي وادخلته الجنة وعنى سلمان الفارسى رضي قال
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كان الرجل
بارض فحانت الصلاة فليستضئ فان لم يجد ما فليتيح
فان اقام صلى معه ملكا وان اذ اذان واقام صلى خلفه
من جبرئله تعالى مالا يرى طرفة رولة عبد العزيز ان
بومنا ونحوه علم ان المقصود من الاذان لم يجهز في العلم
في كل سنة ومن الاعمال بهذا الذكر ينشرك الله ودينه
في ارضه وتذكر الحياوة من الخى والاشه الدين اليرى يحرم
في الصلاة من المباد ولهذا شكر اى الاقامة للمسافر لا
يكره تركه اى الاذان فقط كضموا لالقة وهذه التقليل
لا ينظر في المعنى فالماصل ان الصول اربع اشياء مكرهه ان
تركها ما تركت الاقامة فقط واثبات غير مكرهه من
فعلها ما تركت الاذان فقط بخلاف حصل وان كان
قال في البحر اطلعت في المصلي في بيته فاذ انه لا فرق بين
الواحد والجماعة وعنى ابي حنيفة في قوم صلوا في المصلي بمنزل

اما ما كان في غيره روي ذلك عن الثاني وهو الاصح وقد
تقدم لنا البحث في ذلك ايضا ويجيب وجوبنا على المحدث المظهر
الامر في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا سمعتم المؤذنين
فتقولوا مثل ما يقولوا لا تظهر قرية تصرف عنك بل يجرى
استنساك زكركم لا بد يشبه عدم الالتفات اليه والانتباه عنه
وبه جزم في المحيط وهو ظاهر ما في الخلاصة والتفهم وقاك
المؤذنين يجيب بلسانه ذكرا والواجب عنده انما هو الاجابة
بالسمع وعليه حمل الامر جزم به في الحاشية والطريق في روي
الاجابة اجابة المؤذن فضيلة وان تركها الا ياخذ ما قول
صلى الله تعالى عليه وسلم فمن لم يحجب الاذان فلا صلاة له
فمما هو الاجابة بالتقدم لا باللسان فقط وقال المؤذن
لواجب باللسان ولم يحش الى المسح لا يكفي مجيبا منه
سمع الاذات ولرحنا لان احاشة المؤذن ليست
فاذان يجيب بلسانه فيستل ثم يجيب بالسمع ويجب
لولا ان السامع جازيا بنفسه وعلما ذلك بانها ليست
اهلا للاجابة بالتقدم وفيه نظر لا طلاق الحديث وهو قوله
قولوا مثل ما يقولوها غير عن مجيب عن ذكره عنه تعالى
وليس هو اذ ان كان قد تقدم فلان ينبغي ان يقول بوجوب
الاجابة فالسنان ان بوجوب الاجابة عليها كذا لا بد
في البحر فتقدم عن الامام وكذا الحاشية والنفس لا يجوز اذ انها
تدنا ثاوها والمادة باللسان الاجابة هو وعلى السيد حمد
بانها اخش من الجائبة وسامع حاشية اي خطية كانت
كما قال في الدرر واقول ينبغي ان لا يجيب باللسان اتفاقا

الاثنية باذان راقصة لا باقامة فقط وفي شرح المصلح اذا
لم يكن للمسجد امام ومؤذن فيكره تكرر الجماعة فيه باذان
واقامة عندنا وعن ابي حنيفة لو كانت الاولى في جماعة كثر
من ثلثة كرهه انكره ولو لا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن
عليه هيئة الاولى لا تكره ولا يكره وهو الصحيح وبالمدرك
عن الجواب تختلف الهيئة اه قال فتعلم كرهه تكرر الجماعة
اذا كان باذان واقامة واحا على قول ابي يوسف اذا لم تكن
الحروب لم يكره ولو باذان واقامة فليست له ويسا عن عند قول
الما تن والجماعة سنة مؤكدة في باب الامامة هو وفي الخلاصة
جماعة من اهل المسجد اذ نوافي المسجد على وجه الجماعة بحيث
لم يسمع غيرهم ثم حضرن اهل المسجد قوم وعلموا انهم ان يسلموا
بالجماعة على وجها ولا عبرة للجماعة الاولى اها واقامة غير
من اذان بغيره اي غيبة المؤذن لا يكره مطلقا سوى كونه
وحشة او لا الماخرة ولنفسيه حقه بتقصير اذ لم استقر
تحمل فتمتة والوحشة ضد النفس وحشة مكان وحشا اي
حال لا ساكن به واذا اقام غير من اذان يجهنوها اي المؤذن
ان لمعه وحشة وادرج الرعي عن زيا دين الى ارث الصديق
قال امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان اؤذن في
صلاة الفجر فاذا كنت فاراد بلال ان يقيم فقال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم ان انا صداء قد اذنت وصن اذ ان لم
يقيم كره مشبه في اقامته هذا اذا لم يكن المقيم اماما اما
هو فليل يقيمها اماما او يقيم شي عند قد قامت الصلاة
ويتحاشا في مكان الصلاة كما في الترمذي ويقيم يجفها في مكانه



عليه خيرا يحبه سبحانه والحمد لله

ثم وهو ابني المستوف ما لا يعرفه الا نحن فبينة قال اني ابلغ اليها
لاكن فيه ولا يلقي بيني وراو بالكن الحظا في الاعراب والكن
الستقي واقترعوا اراج على الحق انه يطلع عليهم وعادته انه
ختمنا ورضي القرضا في سزيا اكثر الجبابا انه يستحي ان يقال
عند سماع الاول من اشهد ان محمد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يا رسول الله وعندنا انبياء من قبلنا فربنا
يا رسول الله لم يبعثنا الا بك فاستجبنا لك ونحسب انك
وضع ظفري الا بها مني على المصنبي فاقصلي الله فقال علي
وسلم كبريتا قايلا الى الجنة اهرو في التمامي المصوفة ذكر
في بعض الروايات ان من قال ذلك وثقت في سجدته لم يزل
وسبح بها عشرين امنا من الرعد والبرق عاقتا وفي رواية قبل
ابا مية وسبح بها عشرين لم يذكر المسحاة والا انفسا اه
وفي الكتاب صد الحسة حديث مسح المصنبي بباطن الجاهلي
بعد تقبلها عند سماع قول المؤذن اشهد ان محمد رسول
الله مع قوله اشهد ان محمد عبده ورسوله وصيته بالهدى والهدى
دينا وحده صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ذكره الله يلقي في الروي
من حديث ابي بكر انه قال سمع قول المؤذن اشهد ان محمد رسول
الله هذا قال هذا فقل يا كن الا غلبي الساتني وسبح
عيني فقال صلى الله تعالى عليه وسلم من فعل مثل ما فعل جليلي
فقد حلت عليه شفاعتي ولا يصح وكذا ما ورد به ابو السبا
احد بن ابي بكر الرواد الجاني المصوفة في كتابه موجبات الرحمة
وعزائم المنفرة بسند فيه جاهيل مع القاطعة عن الحضرة
السلام انه من قال حيث يسمع المؤذن يقول اشهد ان محمدا

على قول الامام في الاذان بين يدي الخطيب وسباني لا تحتاج
وفي صلاة سطلان في بيته لانت اوتيا فقلت لا تسكننا لربنا همر
وسلادة جبارة رجاء وسفر ارج لا تمناع الذكر بالقدس عند
انكشاف المروة وعمل الانقاد خلف الذكر التلبي فانه مملوك
في كل حال وفي الجاري عن عائشة رضي الله عنها فقلت عليا
يذكر الله على كل حال انه اكل لانه رجاء بلية به مضرة وكذا
كره السلا عليه وتقبل حكمه وعلامة ان الاول حتى في امر الرضا
كن قد قبله فقلنا عن الترتاسي اذا كان يتكلم في الفقرة او
فالاصول فسمع يجب عليه الاجابة هو فقلنا فزاد قرأت
فيقطع ويحجب لان الباحث في العلم لو قطع جسد واجاب
المؤذن رجاء يفته ما كان مستحضر الله واليتا للتران يتف
ثم يجب ثم يتدب من حيث وقف بالضرر فيجوز ان التلاوة
تتل والاجابة واجبة واذا اتموا رضاء امران اخذ بالاهم من هها
تمام ان المستعمل بالوعا والا لا تجب عليه الاجابة باللسان
اذ جميع ذلك دون كلام الله تعالى بان يقول بلسان كفاية
اي مثل مثالة المؤذن في القول لا في العقدة من رفع الصوت
والترسل وفي الفتاوى المصوفة خافي الجرب سمع الاذان
ولم يقل كما لم نقل علي لسا نه حكمه ومهمها دقة عند الترفع
سمع المسنون منه وحضر ربه عال وقال المؤذن في علي جبر
الهل كاهو شوار الزيدية والا ما ميت فلا يجب فسد لا يقول
ذلك لانه غير مسنون بل هو بدعة وقد حقت في ذلك
جناشا فيا في سرجي علي سندا ابي حنيفة واجبت هه
ادسهم في ذلك وقد نبليت في هذه الكلمة وذكر في العقدة

ما تقدم في الحديثين بل والى لان حديث قولوا مثل ما يقول
 يشمله ولم يرد حديث اخر في صدقة وبربرت بل تقدم على بعض
 السلفه ويريد ب التيام عند سماع الاداء بلازنية وفيها سمع
 وهو عيشي الا فصل لان ينفذ للاجابه فتكون في مكانه
 ولحداه فالتيام انما يستحق للمأسي لا للتاعد وعنى عايشه
 رضى اذا سمع الاذان فاعمل بعده لا يرد لم يكن قد تفتح من لها
 ولما رهيهم الصالح كان يلقى المطرقة من وراءه ودر خلف شاهدا
 لا يشتغل بالتسبيح حاله الا اذا كان وعنى السامع ان الشارح
 يوقعون انهم لم يوقعوا كقول القصة ويجعل ان الشارح
 اراد من التيام عند سماع المؤذن التيام للاجابه بالقدم
 صليقة لما تان له الخوازي لم يذكر ان المؤذن يهل بيته السامع
 قائما الى فراغه اى المؤذن من اذا نه او جلس ولم يجبه اى
 السامع بالسنان حتى يفرغ المؤذن ثم رده ويبقى بعد ركعة القول
 بجمل ما قال المؤذن ان قصر الفصل يعني وان طال الفصل لا
 يجب كقول السامع عند فراغه اى المؤذن بالرسالة لم يرد
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويرى مسلم من حديث عبد الله بن
 عمر وبنا الماصاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا
 سمع المؤذن فتقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى
 على صلاة صلى الله عليه عليها عشر اثم مسلم الله الى الرسالة فانها
 منزلة في الجنة لا تنسخ الا لمبدع عبد الله وارجوا ان يكون
 انا هو فنى سال الى الرسالة حلت عليه الشفعة اى وجبت
 له شفعة ثمانية زيادة على شفاعته في جميع امته رضى
 البخاري مرزوعا من قال حين يسمع الله الامم رب هذه الدعوة

من جهات ما اذا عليه قال اجابه اذا ن سجد به بالصلوات الى الزاوية
 عليه ذلك بنا على ان الزاوية هي الاجابه بالتقدم واللاجابة
 بالاسلام من رتبة الاقبي الحسنيين يجوز ان اى يقول لا حول
 ولا قوة الا بالله كذا اجابه انما اخرجه مسلم كمن خص في الحديث
 الطرقة يحيى على الصلاة اما خرج على الفلاح فيقول ما شاء الله
 كان وما يشاء ربنا لم يكن وكان السر في اختصاصه اجابه الحسنيين
 بالكرقة هو ان المؤذن طلب منهم الاجابه الى الصلاة فنافس
 في الجواب تولى لا حول ولا قوة الا بالله يعني لا يجيب لنا ولا يعرضنا
 عما نحن فيه ولا قوة لنا فيما دعونا الله الا بالله بخلافه بالو
 قال المؤذن والسامعون جميعا على الصلاة فمن المدعو اليها ولا
 شبه الاستهزاء كان وقع عند ابنه بيل في مسند هاذ ان قال حبيب
 على الصلاة قال يحيى على الصلاة ومنه هذان قال ابن الهيثم
 ربح بالبح بين الحسنة والكرقة علما بالاحداث والافرنف
 صحته اعتبارا لجيب بها واعيا لنفسه محركا منها السواكن
 فاطلها بالاداء قد رايها من مشايخ اسلموك من كان يجمع بينها
 فبعد هو نفسه ثم ينزل من الحول والقوة ولا يسمع المؤذن بل
 يعقب كل جملة منه جملة منه كما وقع ذلك صريحا في صحيح مسلم من
 حديث عمر رضي الله عنهما الصلاة خير من النور فيقول الجيب
 صدقة وبربرت بفتح الراء كسرهما ووليت فخا فتعنى الشيخ
 محمد بن الحبيب المفسر ان صدقة في الاصل من بان نصيحي
 كن لا جمع بين صدقة وبربرت بينهما ان يكون الاداء اكسورا
 المشاكلة ببررت قال صاحب النصيح وقد صدقة وبربرت
 باقنى كان هذا مشكلا كذا انما هو قال الشيخ الوجي باقنى في هذا

لا بد يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المسجد اذا لا
 معنى للايجاب الاذهاب دون الصلاة وما في شهادتها التي
 سمع الاذان وانفطر الاقامة في بيته لا تقبل شهادته يخرج
 على قوله كما لا يخفى قال وقد سالت شيخنا الشيخ بيضاوي صاحب
 النجاشي هذا فلم يجبه اياها هو قلت وحديث لا صلاة لجار المسجد
 الا في المسجد رواه الدارقطني ايضا عن علي بن رستم فوعا وابن حبان
 مرفوعا والدارقطني ايضا عن علي بن رستم فوعا وابن حبان
 عن عاصية قال السخاوي في المتأصدة الحسنة ورسا بيدها
 ضمنية ونقل عن شيخه المافظ ابن حجر انه قال وليس له ان
 ثابت قال ابن حزم هذا الحديث ضعيف وقد هو عن قول علي
 رضي الله عنه واخرجه ابن ابي شيبة مرفوعا لا تقبل صلاة جالس
 الا في المسجد اذا كان فارغا وصحبا قبل وصف جالس المسجد
 قال من اسعده المنادي اه وتشترط عليه اي على قول الكلواني
تشرطه فيقطع صلاة التران لو كان يقرأ بمهارة ويحسب
وجوبا بالقدم لو اذ ان مسجده كما يأتى عن الترمذانية فريسا
 ولا يخفى انه قد مر قطع صلاة التران على القول بوجوب الاجابة
 باللسان دون التقدم وغاية ما هناك ان الكلواني يوجب
 القطع والاجابة بالتقدم وما تقدم بوجوب القطع والاجابة
 باللسان فنقط ولو كان التران في التران بحسب حديثي حال سماع
 الاذان لا يلزمه وجوب قطع صلاة التران الا انه لم يوجب عليه
 الا الاجابة بالقدم وقد جاب بالمصنوع في عالم يلحظ الكلواني
 فذبيبة الاجابة باللسان ولم يصر بقطع صلاة التران لرسا
 ميل اليه استغناء له بما هو افضل منها لان فضل كلام الله تعالى

النامة والصلاة القائمة ان محمد الوسيط والنفقة والارزاق
 الرقيقة ولا يشترط المقام المحمود والذي وعدت له شفاعتي
 يوم القيامة وورد البيهقي في اخره انك لا تختلف المساجد
 اخرج الطبراني في الكبير باسناده رجاله موثقة في عهد عبد الله
 بن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما من مسلم
 يقرب جني يسمع النداء فكبر ويكبر ويشهد ان لا اله الا الله
 ويشهد ان محمدا رسول الله ثم يتولى الامام اعطى عهد الرسل
 والنفقة ليلته في الاصلين درختة وفي المسجد في
 وفي الترتيب ذكره الاوجب لنا شفاعته يوم القيامة وفي
 منهاه احاديث كثيرة صحيحة ولو كانت المسامح الاذان المؤذن
 في المسجد جدي سمعته اي حال سماع الاذان ليس عليه وجوب
 الاجابة باللسان لان الواجب انما هي الاجابة بالقدم عند
 الكلواني ولو كانت خارجة اي المسجد اجاب بالمشي اليه بالقدم
 ولو اجاب باللسان لا به اي بالقدم لا يكون جيبا وهذا
 الذي ذكره الماتن بناء على ان الاجابة المطلوبة على سبيل الوجوب
 انما هي الاجابة بالمصلة فقدمه باللسان فخلد في المساجد
 كما هو قول الكلواني لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا صلاة
 كما راى المسجد الا في المسجد ولا نههم ان يخرج البيهقي على منام
 يخرج الجاني عن جماعة الحنفية على وجوب الجاهة كما ياتي في الكلواني
 من اجل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قوله لا تشهد بايتي الا لو كنت
 على الذي وتوكله صلى الله تعالى عليه وسلم على من لم يجب
 الاذان فلا صلاة له على الاجابة بالقدم كما قد سألنا قال في
 الشرح واعلم ان قول الكلواني بوجوب الاجابة بالقدم مشكل
 لانه

السترخانية اذا نجح اذا مسح به اي بالخل وهو متفرع على قول الخل الذي كما انشا الرب انتم سنبتنا في كل كلامه بتوبة كما اني وقد نهيت عليه ثمة وسيل طهر الذين عن من سمع في ان اي فريقتة واحد اذا فام من جهات ما اذ يجب عليه قال باللسان يوم رافقت الملائكة ويوجب الاتفاق اي بالقول نذ بالاجابة اذا فام فمقت اعز الملائكة من الاحول والوقرة التي باعداها في المظلم ويعتزل عن قاصت الصلاة فاقامها الله وادامها كما قرأه ابو داود وبن داود ما دامت السموات والارض وجعلني من صاكي اهلها وقيل لا يجيبها اي الاتفاقية فيه جزم السترخانية وهي ان لا ياتي في كلامه على من في الجواب لكل التي على نفي الوجوب فسرع صلى المقيم السنة بعد الاتفاقية سوا كانت سنة صبح او ظهر او غيرها او حضر الامام بعدها اي بعد الاتفاقية لا يجيبها اي الاتفاقية بل يكتب بالحصول اوله بنزلة وينبغي ان يطلع الفصل فجعل غسل ووجد ما بعد علي بن الفضل قال لا كل وشره قال السيد احمد وظاهره وان قال ويجوز ان تباد الاتفاقية دخلا بعد والى ان المؤذنة يقيم هذا في خارج لران يقيم الي قيام الامام في صلاة ويكره الا انتظارا فيكون بعد ثم يقيم ان يطلع المؤذنة على الصلاة هذبة رئيس المحلة لا يسيطر في اقامة الصلاة ما لم يكن شريفا يحيي بن سطوة لم يسيطر قال السيد احمد والظاهر ان الصلاة حيث وقعت ولو في غير الموضع جاز الا انتظارا قال المحوي في حاشيتنا لا وقيد بالانتظار لانه لو طول المؤذنة الاتفاقية ليدرك الانسان

على سائر الكلام كمنع من الله تعالى على خلقه وهذا متفرع على قول الملائكة اني كره تنبيهها والظاهر من الادلة الواردة في اجابة المؤذنة وجوبها لسان ثم جات احاد ثبت كثيرة صحيحة تصرح بانها يتابع المؤذنة في كلمات الاذان والظاهر الامر من حد ث اذا سمعت المؤذنة فقولوا مثل ما يقول كما سطر في الخبر وافية المص في المخرج وقوله في الشرح ناقل عن الحجة وغيره فانه على الاول وهو وجوب الاجابة باللسان لا بركة السلام ولا يسلم على احد ما دام مشغولا بالاجابة باللسان في زمان في المسجد واذا دبت قوله لا بركة السلام الى ان واجب الاجابة باللسان اتقوى من واجب رفع السلام على نال السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام علم الثاني ولا مثل الاذان بل يظهرها ويجب لان قراءة التران من دونة والاجابة وجبة فاستغنى بالواجب هو ولا يستقل في حال سلام المؤذنة بغير الاجابة قال في الشرح ويستحب ان لا يجيب السلام بلسانه انتا فان بين الملائكة وغيره في الاذان يوجب على المخلص سرعة لقول الامام بكم هذه الصلاة سلطانا اذا صعد الخيل المنبر كن سياقي في الجمعة ان الاصح جواز الاذان وعند شريفة في الخطبة فلا مانع من الاجابة قال السيد احمد وقد راجعت الدور في الجمعة فلم اجد ذكره جاز الاذان الا انه نقل عنها انها يجوز ان قبل الخطبة ومعه وحال جلوسه بين الخطبتين تمام وان يجب بعده اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة حيث لم يكن في المسجد لوجوب السجدة بالقرآن اي في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعو الى ذكر الله وفي السرخانية

في ذلك فقال الخائف ان تركت الناحية ان يباينني ابو خبيثة
فاختبرت الامامة عليا عليه السلام من هذا الاختلاف اهو قال
في الجهر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بيينة قبل الاطلاع علي
هذا السطر والله الموفق اه وفي الدنيا انه صلى الله عليه وآله
عليه وسلم اذن في سنن نفسه وقام وصلي الظهر وقد حقهنا
في الحرات وقد اخرج الترمذي من حديث سابة بن سوار
عن ابى الراح البلخي عن كبريت بن زباد عن ابي عبد الله
عليه السلام عن ابيه عن جده انه قال سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في مسير فالتفتوا اليه فصفق وحضرت الصلاة
فطروا الساعات فوقعوا في الصلاة من اسفل منهم فاذا نزل
الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم على راحلته وقام فتقدم على
راجلته فصلى بهم يومين انما يجعل السجود افضحى منه الركوع
قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ترويه عن ابى الراح
البلخي لا فرق له الا من حديثه قلت واسعد عن ابن جبر
بن سعد بن الراح وقد وثق وعنه يحيى بن سعيد وابو جعفر
الخطيب كان محروقا في رواية منه ذكره بالكله والعلم والصلاح والام
وعنه في اخر عمره قولي قضا بل اكثر من عشرين سنة مجتهد في الزوي
بانه صلى الله عليه وآله وسلم اذن بنفسه وقواه ولكن وجد
في مسند احمد من هذا الوجه فامر بل الا فاذن صلح ان في رواية
الترمذي اخذ من هذا الوجه فامر بل الا فاذن امر لالا كما يقال بني
الامير المدينه اي اميرها في ذكر الخطيب الشيباني في شرح
مشاهير النورى انه صلى الله عليه وآله وسلم اذن صرة في السفر
لما رواه الترمذي باسناد صحيح وقيل اذن مرتين اهو وفي شرح

الصلاة ينبغي ان يجوز في قولهم كما في الترتيب مني الى ابي
الامير وقيد بالانتظار المؤذن لان الامام لم يصح في تركه
يدخل في المسجد كره الانتظار فيه وقال ابو يوسف نسالت
الامام فقال ان يدخل في صلاة ما ليس منها او احسن ان يكون
انتظاره عظيمه لانه يشك في صلاته غير انه تعالى قال
ابو يوسف ان عرف الداخل كره الانتظار والا لم يكرهه وعن الحسن
ان كان غيبا كره والا فلا والصحيح كراهة الانتظار وعلى كل
حال كما في الترتيب اهو الوقت مستعمل في كل الوقت شيئا
يجوز الانتظار ولا يخرج الصلاة عنه وتبينها كذا في خبيثه ووقع
بعض الصلاة في الوقت المكرهه كما صنفه الرازي في قبل
الزوي في صلاة الصلوة ودخول المصنف الاخير من المصلين
في صلاة الفشة يكره كسايه المؤذن ان يتركه في سجدة
واكرهه عقيدة بما اذا صلى في الاول كما في الجريدة الا اذا
ولا فاقه لباقي لمسه مطلقا سركا ان عدلا ونفسا كما هو
لما تقدم ادلا وكذا الامامة ولا يثبت لها في بعض كذا عند لا
ولا فاقه كما في الطهيرة وسجدة في الوقت ان التقدم اذا عيبر
موزنا واما ما كان اصلح ما نصبه انما في قول في وقت لا يشاء
ولما بان وعيبر تداوي منه غيرهم اه الا فضل كون الامام
هو المكون قال في الجهر وهذا من حيثها وعليه كان ابو خبيثة رجح
كما علم من اخباره وذلك لان موضع ثبت عنه انه قال لولا
الحديث لاذنت فتالوا مراده جمع بين الاذان والامامة لا مع
تركها لان الامامة افضل من الاذان كما تقدم وذكر النجاشي
في تفسيره سورة المومنين ان بعض العلماء اختار الامامة قبل له
في

يتوهم من ذلك ارادة غيره والله اعلم اه قلت وقد ثبت
عند البخاري من ان خلفه صلى الله عليه وسلم لم يركب
حرف والنبيون حرف والساعة حرف والله اعلم بالحرف
شروط الصلوة وهي جميع شرط على وزين فعل واملح
مصدروا ما الشرايط فواحد شرطية كذا في ضياء العلوم
عبر هنا بالشرائط بخلاف اللقبة كما عرفت وللقاعدة التفسيرية
فان فيما يلزم يحتفظ بها الفعل بفتح الهمزة وسكون السين بخلاف
التفسير بالهمزة مفتحة فانه صحيح لانه مذكور في نسخة كهيان في صحيح
صحيحه وهو في اللغة الصلاة وفي الصحاح الشرط معروف
والشرط بالتحريك الصلاة وقوله تعالى فقد جاء الشرايطها
اي علا ما تراه وفي التلويح ما ساق للشارح منه فشرطه
كأن الشرط متعدي على الشرط استغنى عن ان يقول في
تتقدمها ومن قيد به كصاحب القدوري في جملته صنفه كاشفة
لا محيزة ولا احتراز فيها عن غيرها ومثل هذا موجود في الزان
يقيد الذي بصيغة غير مودة كقوله تعالى يحكم بها النبيون
الذين اسلموا ولكن تعيي الطغوب التي في الصدور حيث لم يوجد
بني غير مسلم ولا تقوم ليست في الصدور وما قيل ان مسند
الشرط ما لا يستعمل كالصلوة الاجرة والحرية وترتيب
الم يشترح مكررا لترتيب الركوع على التزاة والسجود على الركوع
فان رعاية شرط لجواز الصلاة حتى لو قدم الركوع على
التراة لا يجوز مردود بان الصلوة انما هي شرط الخروج والحرية
ركن في نفسها شرط لغيرها وهي الا فتاوى والترتيب بشرط
البناء الا الصلوة كما في السراج ومثله في الشهر والفتح ههنا كروط

المساجد للمسلمين ان صفى اذن عند بعضهم امره في الرواية اه
وقد اخرج الدارقطني باسناد الرضائي الا انه لم يذكر غير بن
الرياح ووافقه فيما بعده من اسناد مثن الحديث كذا قال
في تمام الحديث فاذا لم يجز فاذا ورسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ونحو السراج وروي عنه ابن عسقلان ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه وسلم في حديثه
اذن بنفسه وقام وصلى الظهر فبدا ان ابا حنيفة كان يباشر
الاذان والاقامة بنفسه اه وقال الحافظ السيوطي في شرحه
على البخاري قد ظنرت حديث اخر برسلا اخرجه مسند
مسعود بن سنان حديثنا ابو موسى نا عبد الرحمن بن ابي بكر
الزكري عن ابن ابي مليكة قال اذن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم مرة فقال حي على الصلاة وهذه رواية
لا تقبل التاويل بها قال الزكري في شرحه الموطأ بعد نقله
لهذا هذا الذي يميز فيه بالبعد فلا يختلف سنده وانظر
ما احسن قوله اخر الكون لم يبين هل كان في سفر او حضرا هو قال
الحافظ العراقي وعلى تقدير شيوخ كونه صلى الله عليه وسلم
مسلم اذن وقام الظاهر اذن على صورة مشروعية الا ان
الذي على لوز فيه وانما يتبعه اشبه ان يحيا رسول الله
واما قوله قال انما اختلفت الاذان لذلك لانه لو قال
اشهد اني رسول الله ليقين نظم الاذان ولو قال اشهد ان
محمد رسول الله للزم منه الاثبات بالظواهر فموضع ضيق
المسلم وفي هذا نظر فخصه انه صلى الله عليه وسلم
نقلت بالكرهاتين بلخصه ان يحيا ولا ما يخ من ذلك اذ لا

الاستمرار الي انتهابها وهو التزاة فانه اي شرط التزاة
ركن في نفسه شرط في غيره فبما انه حيث كان ركنا لا وجه
لعمده بشرط لا ان حقيقته الكون والشرط متباينان اذا لا يل
ما كان داخل لما هيته وانما في ما كان خارجا ولا يدغم البراءة
زيادة في نفسه لانه لا معنى لكون الشيء ركنا في نفسه فبما
الاهم الا ان يقال مناه بالنظر لانتهاها اما بالنظر الى غيرها
كالركوع والسجود في شرط في غيرها حيث فبما ان كل ركوع
ركعة واحدة لم يجز لغيره لغيره فلا وجه لغيره في التزاة
وقال صاحب الدرر نجى صفة الصلاة ولم تذكر التزاة مع انها
من الاخر الما دية ايضا اذا دخل لها في اخر المصوري لاث
الشرح لم يبين لها محلا مخصوصا بطريق التوضيح كما عين لباقي
الاركان فانه قال الصلاة تخرج بل هي جزء مادي لا مع صوري
مخصوص وقال قبل ذلك ثم امكن يتقسم الى صلي وزايد وهو
ما سقط في معنى الصورة غير تحقق ضرورة وهو التزاة
تسقط حاله الا فتداعى المدرجة في الركوع مثلا جلا في غيرها
لا يسقط الا بضرورة وهذا صريح في انها ركن مادي وتقتصر
لشرط التبا على الترتيب افا هذه السجدة فانه ركن الترتيب
في فعل غير مكرر تجزئ في انائها ويستمر استراطة الى انتهابها
حتى لو تكرر سجدة صليبة او تلاوته بعد السجود الاخير فاني
بها لزما عاودة التعدد الاخير لذكرك ولم يعد به بطلت
صلاته وحتى والاصل ان الشرع يبي على ان التزاة بشرط متاخر
الحكمة فكم من قبل الشرع وتستمر الى انتهابها ولذلك قال
لوجوه اياي لوجوه واستراطة في كل الركعة تتعديا ولما

الصلاة فلا تترك الامراج الحكيمة مراعاة فمن حيث وجوهه في
انتها الصلاة فقط سواء استراط اخرها ولا لغير شرط
استراط وهو ما يشترط وجوده في انتها الصلاة فتقدم
عليها ومناظرها وان استراط الى اخرها ولا كنيته هي
ما يمكن استراطها وان لم تستمر حقيقة فهي مستمرة حكم فلا
يضر غير ما عن قلبه بعد الشروع ويجري وهي لا يمكن استمرارها
ورقة وهو ما يمكن استمراره فهو شرط للافتقار والاستراط
في ابتدا الصلاة حتى لو شرع قبل الوقت لا تمتد كمن
هذا في غير صلاة الصبح والجمعة والمبديين فالوقت فيها
شرط دوام لان دخول الوقت المانع منفسد لصلاة
الصبح كما تقدم والشرط في الجمعة والسيد اثنا سها في
الوقت اذ وقته المعبر لا يبلغ الا اذ الجمعة فيه وكذا بعد
الزوال لا يبلغ الا اذ صلاة المسد وهو شرط متاخر ايضا
خروجها في اننا وهذه الصلوات التلاوت مفسد للصبح ولو
صف الجمعة بانقلابها نقل وخطبة اي لجمعة فلا يمكن استمرارها
ومن حيث الاستراط وجوده منها اول الصلاة الى اخرها
يقال له شرط دوام كلها رقة من حيث وعدت مع كونها شرط
انقضاء لغيره حتى لو لم توجد حال التحريم لم تنته الصلاة
وستر عورة حتى لو انكسفت في اي جزء من اخر الصلاة
بطلت الصلاة واستتبال قبلت فلا تقع صلاة من تحول
فيها الى خلاف الجهة المحققة او المظنفة وقت حشمة
لزمه بقائه الى انتهابها يقال له بشرط متاخر فلا يشترط
فيها اي في شرط البقاء تقدم ولا متاخر لانه الشرط فيه
الاستراط

اي جسده اطلقت اليد علىه اطلاقا غير فيا المذبح الاطراف
اي اليدين والرجلين في الجسد وكن اليد في كنفه وقبض
ميراثهم وكنها تحتية في اليدين في قول المص ووضعت النسل
بينه فان سببت فراجه من حدته بوعبه اي الحدت الاضمر
والاكثر لاية الرضوخ والنسل وقد مر ان الحدت مانعية شرعية
قائمة بالاعضاء الغائية استمالا للمزول وقد مر اي الحدت
لانها غلط لان قنيله مانع بخلاف قنيل الجنب فيبقى منه
قد ردهم ومانع في الغاية بان قنطرة الدم او البولي او المخ
لوقعت في البير تحسنته والجنب والحديث لو اذخل يده الاثنا
لا يجسني ناعلي الصبي في طهرها رقالة المستمل فحان عنده
بان الاثنا يجسني بوضع الاثنا سنة لا تشترها في اجزا الاثنا
فحاسة الحدت حكمة لا ينفصل منها شيء في الاثنا حتى قال
مسكني قيل قد مر الحدت لان قنيله غير مضمونة بخلاف القن
وفيه نظر لان في الجسدية يجوز ترك المسح ملتا عند ارب
حينئذ ان تحتها حدتا بل غا قدم عليه لانه اكثر وقوعا
من الجسدية وقد يقال انما قدمه لان حكمه اشتد حتى لا يجوز
للحدت ان يجسني المصنف ولا يطوف بالبيت ولا الجنب ان يمس
التران بخلاف حامل النجاسة وحيث وهي عيني مستند برأسها
مانع لذلك اي بوعبه التليظ والجنبه فحيث ظهر اليدين
من الجنب اعني ما يجب ايصال الاثنا اليه في غسل المثل المتكبر
الشرافية فان ايصال الاثنا اليه الشرع المستبرئ من النجاسة
يجب تطهيره من الجنب حوي وطهارة فوجبه لقوله تعالى
ويأبى فطهر فان الاظهر ان المراد بياك الميوسن وان

اي لا اعتبارا لمرأة المنتهية لم يجز استئلاف الا من رزقني
استشهد لعدم وجود الشرط فيهما فان قلت ان هذا الشرط
مفقود في المأمور قلت هو موجود وحكا لان قراءة الامام قراءة
المأمور ثم الشرط باسكان الرافض والشرط خلافه لان الرافض
ان الشرط محو كلفه المصلحة الا انه من دونها في الشرط
الزام الذي والتزامه وفي المثل الشرط المثل والجمع المثل
وليجب استراطاه ومن هنا تعلم ان تفسير الشرط باسكان
الرافض المناسب للباب بالعدل متغير جيد فاعلم بشرعا لا يتغير
عليه الا في صحة وجوده ولا يوجد فيه احترامه عند
الركن فانه ما تتوقف عليه الصحة كمنه داخل في الاهية
وهذا تعريف لشرط الصحة لا شرطا لوجوده ويستغنى بانه
وليس مضمنا اليه ولا يؤثر فيه الاخراج للسبب والعلل
ذلك لان الخارج عن الاهية اما ان يؤثر فيه كعقد الافلاج
على فيسمى علته ولا يؤثر كمن يكون موصلا اليه في الحديث
لا لوقت فيسمى سببا ولا لموصلا فان يتوقف الشيء عليه
لا لوضو للمصلحة فيسمى شرطا ولا يتوقف كالاذا في فيسمى
علامة كالوسط البرجدي هي سنة وفي التمسك بها انما اكثر
من عشرة منها التجريد والوقت والعدة الا جبره فانها
شرط التام في امره والامة تقدر على الركون والركوع على
السجود ومراعاة مقام الامام والمقتضي وعدم تذكر الملائكة
فحيث صاحب الترتيب وعدم محاذاة امرأة في صلاة مشتركة
كان في الزمانية الا انها استقلت محاذاة سنة او خمسة عليه
عدا الظهارة من الحدت والجنب واحداه لهما في بعده

مستوحا لم يخرج ذلك لما فيه يسئل في كم فيصير مبتلا بلما نه يتبين
 بلما به كم فيتم الجواز انما التزمته قد راد وهو ان كان قد شهدوا
 حيث لا يعمل لما به الي ثوبه حاز لا نه ظاهر كل جواز طاهر
 ويجازيه با طه فيصعد نه فلا تضر كجاسه بالطن المصلي وكان
 الاولي لما راد ان يتولى وكلية ان لم يسئل منه ما يمنع الصلاة
 لشعره لم يضره وخره ولما به ولو صلى وفيه كذا قارورة صغيرة
 فيها بول لم يخرج صلاته لا نه في غير صعد نه ولو صلى وفيه كذا
 ببيضة قد صار خزاها ما حازت لا نه في صعد نه وان شئنا دام
 في صعد نه لا يبطل له حكم الجاسه كما في الخط وقتل بنا سيرة
 الخراج عن الاخرية معر بالجامع للصفران البيعة المذكورة
 لا يخرجها الصلاة عند هذا وعلي قياسي قول الامام والحسن بن
 زياد انها تحترق وتعلق عن الفتاوى عند عبد الله الجليلي الصلاة
 لا يخرج مع البيعة التي فيها فخرج ميت علم بعد قبل الفصل
 اده وطهارة مكانه اي موضع قد سبه او موضع احدها ان رفع الاثر
 هذا بائناق الروايات وموضع سجوده انشاقا في الاصح يعني محي
 اصح الروايتين عن ابن حنيفة وهو قوله استراظ طهارة في
 اخرى لا تستراظ طهارة موضع سجوده لا تستراظ طهارة موضع
 بيديه وكبريته على الظاهر ان طاهر الرواية فلو كانت الجاسه
 موضع بيديه وكبريته وكذا صدرة وظهره حازت صلاته لان
 المسحوق عليها غير واجب فالوضع على الجاسه كذا وضع طهارة
 لم يسجد على ركبتيه ويديه قال في البيهوت وهذا رواية شاذة
 ولذا احتجوا بوجوب المات ان صلاته تنسد ويحكي في البيهوت وعليه
 اطلاق المستوفى وفتح الخاتمة وكذا لو كانت الجاسه في موضع

منها طهرها من الجاسه وقد قيل في الاثنية غير هذا الكثر الارجح
 ما ذكرناه وهو تورق المتها وهو الصحيح كما ذكره النووي في شرح
 المهرذب والمليحوس تمل القلنسوة والخف والشل وبها الظاهرية
 اذا صلى في ثوب خشن ويعلم انه ان غسله يتخس ثانيا ثانيا
 حاز ان يغسل فيه وكذا يجب تطهير ما يتحرك بركته كالركاب
 طرف عاصمة او حزامه خسا ملقى على الارض او كان مدهجلا
 شدد وفي وسطه مرسوطا فيه كعب او سيفية فيهما الجاسه
 ان تحرك طرفه بركته منع والا فلا لا نه تنك الحركه ينسب الي
 محل الجاسه كما في البحر واخره بالجامه وما عطف عليها اعا اذا
 كانت انما غلبت على البساط فغير موضع الوقوف والجبهة فانها
 لا تمنع وان تحرك موضعها غير ثبات الصلاة كما ذكره الشرنبلالي
 على الرواهة دنبة او بعد على ثبات الغمول فامان له كعبه عليه حتى
 ان لم يستك بتمسه منع والا اي وان استمسك الصحيح
 لا يمنع صحة الصلاة وفيه التطهيرية الصبرية اذا كان ثوبه نجسا
 او هو نجس فجلس في حجر المصلي وهو يستمسك او الجاسه نجس
 اذا وقع على راسه المصلي وهو يبطل كذا كنت حازت صلاته نجس
 اذا حمل المصلي فاذا كان مستمسكا بنفسه لم يضر المصلي حاملا له
 بل هو يستعمل المصلي ويستحرم له ذلك كلامه انه لو صلى ورأسه يبطل
 الى السقف الخ اذ ظهر منه ... خيمه كذا كنت فانها لا تمنع
 كونه حاملا للجاسه وانما قال في التنبيه اذا صلى في الخيمه ورفع
 سقطها انما تبارمه جازا اذا كانت طاهرة والا فلا اده وكلب
 ان شققه في الاصح يعني لو صلى وسعد ج وكلب او كلب لا
 يجوز ان يتورق بسورة قبل لم يجز والاصح انه ان كان فيه

مفتوحا

قائم علي جالبي موضع النجاسة من الظلمات عن محمد بن يونس
 جوبان محمد بن خبير المضرب فيكون حكمه حكم شرب خمر وجواب
 ابني بيرسف في المضرب في حكم كروب واحد فلا خلاف في بينها
 قال في التحسين والاصح ان المضرب على الخلاف ذكره الكليني
 الا اذا اسجد على كفة وموئبة فستتطير طهاراة واحدة لا لانه
 موضع بديه بل لانه موضع السجود كما سيجي في باب صمد
 في توتره ولو سجد على كفة او فاضل توتره صحيح لانه طاهر
 وكذا حكم كل متصل ولو ببعضه ككفة في الاصح من المثاني آيات
 طهاراة الشعوب والمكان من الحنث قيدته لبيان المواقف والا
 يتصور الحدوث على الشعوب والمكان لقوله تعالى رتبنا بكفهم
 قبل هذا فقبل لكل من تطهير لم يدن والشرع هو الملاك لا الشار
 ابيه انما يرج توتره قيدته وحكا ثوبا لا يولي وذلك لان الله
 تعالى امر بتطهير الديار وعقبتة التطهير انزاله النجاسة
 وحقيقته الديار ما ليس وعقبتة المكنى على الحقيقة لا
 يمدك الى الحياز ولا يصلح في الاموال وجوب الا لصارف فاذا كانت
 الديارات مع انفصالها وجبت تطهيرها فتنظيرها لا ينفصل
 اكد ولذلك قال انما اخرج لاثراكا في البدر والمكان انما قال
 الشيخ الرجعتي والاية ليس فدهانة فله الصلاة ولا مشارة
 اليها فنت آيت لنا انما شرط ذلك لصحتها بل رجائيا كونه
 الاجتماع على عدم لزومها في غير الصلاة فصاره لا مرجع
 المرجع او هو خضوصية به صلى الله تعالى عليه وسلم لا لاجتماع
 على عدم لزومه فحق الامية قالوا في ان يستدل الاشتراط
 الظهارية من النجاسة الملائمة بالاجتماع وهو من اقوى الحجج

السجود أو الركبتين واليد بين يدي تعجل ولا يجعل كانه لم يصنع
المصنوع على الخباسته وهذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جاز
صلاته ولو روض القدم على الخباسته لا يجوز ولا يجعل كانه لم
يصنع اه وهو ينبغي ان عدم استراط طهارة مكان البدن
والركبتين اذا لم يصنها اما ان وضوها المسترطت فليتحقق كذا
في نسخ التعديل في الشهر ولو رجع باقي الخباسته على رأي القتيبي
لكان الظاهر فتدبره اه وفي البر حثدي وعند غيره وضوح البدن
والركبتين على الارض فاحسنت في موضعها يمنع الصلاة
وروي ذلك عنه ابي حنيفة اه ولو قام على الخباسته وفيه
صلاته ارجو بان لم تقص صلته لانه قام على مكان نجس
ولو اقرئ نفسه وقا عليها جازت صلاته بخبرنا لا الراسط
الثوب الطاهر على الارض النجسة وصلى عليه جاز له صلى
على مكان طاهر الا انه اذا سجد متعيا عليه على ارض نجسة
جازت صلاته لانه قى عليه مكان طاهر وقد قد مناه
اليسا ط اذا كان طرف منه نجسا يجوز الصلاة على ما ظهر
منه صغيرا كان او كبيرا في الخباسته ولو روض بها لا تقبلا
على الموضع النجس وصلى عليه ان كان اليسا ط حال يصلي سائرا
للمسرة يجوز للصلاة وان كانت رطبة قال في عليه ما تروا وصلى
ان كان ثوبا يمكن ان يجعل من عرضة ثوبا يحس عند محمد وان

اولي لانه يستقط بعد الرضا الخ طاب بالزلفين بخلاف غيره
من الشرايط لا يستقط بعد الرضا هو واطلق الشتر فتعلم ما
يباح لبسه وما لا يباح فلم يسترها بنوب حر وصلى صحت اربع
كالصلاة في الارض المضمومة ولم يجد غيره صلى فيه الا عريان
كما ساق للشرب سياتي له ايضا حد الساقين لا يصف ما حقه
ويعجب به اي ستر المورق عام في الصلاة وغيرها كما جفته
احدا ولم يكن ولذا قال ولوقى الخلوقة ولو في بيت مظلم فانه لم
صلى عرياناً فيه ولم ينوب طاهر ولم يكن عنده احد لا يجوز ان
لا تالستر يستعمل على حقه انه تالف وحقق العباد وان كان
مرئى في الجملة بسبب استناره عشرهم تحق الله تعالى ليس
كذلك فان قيل الشتر لا يحجب عن الله تعالى لانه يرى المستتر
كأبريق المكشوف اجيب بانه يرى المكشوف قاروا لا لا دين وستر
متاوبا وهذا لا ديب واجيب مدعا انه عند القدرة عليه على
الصحيح احترازه عما اشار اليه الزيلعي حيث قال وعاشتهم لستر
الستر عن نفسه لانه لم يست بنوبه في حق نفسه لانه اجل
لرسها وانظر لها قلت ويجوز ما ذكره على ما اذا اطلع على حر
من حيث قيص كما ياتي الشتر لا على جواز صلاته عرياناً في خلوة
وانه اعلم الا لا فرض صحيح كما غفستال من جنابة اذا لم يكن
عنده من يبري عورته وتقوط مطلقا رجاء ومداراة
وحقت عاتق المستحب ان يصلي في ثلثة اثناء ان قصه
وارا وعاشت والمكره ان يصلي في السراويل وحدها كما في
الحيط ويجوز له اي لا يخص مطلقا ليس دين بحسب في غير
صلاة ولا يهل من الاجتناب كما في المبسوط وهذا يشترط

اهو وضعتاد طهارة البدن والثوب والملابس من الخبث بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم استترهوا من البر فان عانت غلب
الغربة ونحوه صلى الله تعالى عليه وسلم لنا طهارة ابي
جيش الغسل عنك الدم صلى الله تعالى استرا طهارة
الملابس قوله تعالى وطهر بيتي للطائفين ولتأبين اكرم السجود
وانما يجب تطهير هذه الثلاثة لانه الصلاة مناجاة الرب
وذلك اعلى الدرجات وارتفاع المالات فيجب ان يكون السعد
في ذلك الوقت على حسن حالاته شرعا وعقلا وقد وجب عليه
شرعا تطهير الثوب فلا بد يجب عليه عقلا ودلالة طهارة
البدن والملابس بالاولى كما في السراج والاربع من شروط الصلاة
ستر عورته من غير لامة نفسه كما سيجي متناوله خارجا تحت
المعزة عورة لبيع ظهورها ونقص الابهة اغصها ما خوذ
من العورة وهو النقص والحيث والتبع ومنه عورة العبد والكلمة
المعزة النجاسة وقد اجموعوا على اقتراض ستر المعزة في الصلاة
كما نقله غيره واحد من ائمة النقل ونجاسة المتأخر استعمل المالكي
لانصر بعد تزيين الجاهع ويعضده قوله تعالى خذوا زينةكم عند
كل مسجد اي حلها والراء ما يبري عورته عند كل صلاة اطلاقا
لاسم الحال على الحل في الاول وكسره في الثاني وقوله صلى الله
تعالى عليه وسلم لا يئيل الله صلاة خائفة الا نجاء في تحت
الباينة بالخائفة لانه باينة سن الكيف فخرجت من كتمت
ولذا قال في الحيط صلاة فغير وضوء بانه توتر
بالاعادة فانه صلت بغير قناع فصلا تاناما استخانا
ولان ستر عورة الاول من الما سقط بعد الورق فبعد الرضا
الولى

فانه تراض في السرة المحرورة بالمبيع وقد عجا ب عند ما لم يكن
 محر ما لا قد مثله من الدليل وفي الظهير يتوكم المورقة في الكنة
 اخف من الخفة حتى لو راى رجل غيره مكشوف الكنة ينكر عليه
 برقت ولا يبا زعم ان لم يراه مكشوف الخفة ينكر عليه
 صفت ولا يفر به ان لم يراه مكشوف السوة امره بستره
 المورقة واد به علي ذلك ان لم يراه وهذا يفيد ان لكل مسلم التفرير
 بالضرر فانه لا يتبداه بالفاضي وسيا تي ان شأه قتالي في بابه
 بشرط احد بن حبيل ستر احد مكشوبه ابغى لا اخرج الجاري
 عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعمل
 احدكم في الثوب الواحد ليس على ثاقته سعة ولا يخرج مسلم ابغى
 وقال علي عاتية فقال احد لا نفخ صلافة سنة قد رجلي ذلك وقد
 فجعله من الشرايط كما اشار اليه الشارع وعنه بيع وبان فحبله
 ولجبا مستغل وقد فعل ابن المنذر وعن محمد بن علي عن حماد بن
 ومقل الطحاوي المنع عن ابن عمر عن طارق بن طارق عن النسيج
 عن ابن وهب وابن جبر وقتل النسيج بفتح النسيج في وقت
 ذلك عن نض النسيج في وقتها وكذا المورقة في كلب النسيج
 خلافة رجل الجهر والبرقي على التبرير والامر للزور في بعض
 ربايات الحديث على الاستحسان وعن مالك هو اي المورقة
 في الرجل القبل والبرص مط ويخرج في ذلك بالكتشاف فذه على
 انه تعالى عليه وسلم في ثاق خبير قال انس حتى اني لا نظن
 الى بياض فذهب الله صلى الله تعالى عليه وسلم اخرج الجاري
 والمحيث الزوار ما يبي السرة واكره عورة في صفة قتال
 المحرمين ذكر في شري علي مسند ابي حنيفة وهو هو

كان يجلسا صديبا كجلد ميتة لم يدع او غير مسلمي كتنس قال في
 المحرم ذكر في النبوة لتجسس النسيج خلافا فيما ابي جبر ليس
 النسيج وهذا يفيد ان تحريم التلوث بالنسيج مخصوص بالبدن
 مع فالزنت بين البدن والتلوث الملائمة وعدمها فان الانسان
 لا ينسك عن بدنه بخلاف ما يروى في اي المورقة للرجل ما تحت
 سرته قال البر جذبي المراء تحت الخط الذي يبر في السرة
 ربه ورجلي يحيط به به حيث يكون بعده عن مرقعة في جميع جوارحه
 على السوية اه والسرقة ليست بمورقة لا اخرج احد في مسنده
 عن عمر بن اسحاق قال كنت اشى مع الحسن بن علي رضي
 بعض طرق المدينة فلقينا ابرهيرة فقال الحسن بن علي
 اكشف عن بطنك جعلت فداك حتى انما جيت كان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتلمذ قال فكشف عن بطنه
 فتقبل ستره كذا في شرح المدينة وكذا في حديث الفضل يقول من
 السرقة الى موضع نبات شرا لم يمس بمورقة لتسا مل العمل
 في ابداء ذلك الموضع عند التلوث في ستره فخرج وهذا
 القول ضعيف لان التلوث بجلد الانسان لا يبيح كذا في شرح
 الى ما تحت ركبتة زاد ما قيل ان تحت من الطوف التي
 لا تتعرف كافي الحوى والمنا بغير واحدة كنى الكنة عورة و
 الخفة بالاولى ولرواية البيهقي الخفة عورة وما انكشاف الخفة
 صلا له تعالى عليه وسلم في ثاق خبير فلم يكن قصدا لركنة لا
 كانت ملتبس عظم المساق والخفة والتبرير بينهما مشقة فاجتص
 المحرم بالمبيع فقلبه المحرم احتيا كما اذا قالوا وقد يقال ان هذا
 يشتمل ان تكون السرقة عورة كما هو رواية عن ابي حنيفة
 فانه

تابع للبطن، وكان البطن هو الأصل في ذلك فانه قال الجنب
تابع للبطن اه ومعلوم ان البطن عورة فيكون الجنب تابع له
وكلمة الظهر والبطن موضع مشتركى وما عدا هذه الحجة كذا
فليس بعورة سواء كان لسانا او كفتا او ساقا او كرجا وكذا
الصدر والشدي وما قاربها من الخلف ريبا في الخط والابا
اذ يجوز ان ينظر منه احد غير ما ينظر منه عورة صها
اذا يجوز النظر الى صدره وحده وقد يراها فلا يكون عورة صها
ولا عن الامتدكن في السر خافية ولو وصلت الامتدكن بها وصدر
مكشوف لا يجوز نعتا اكثر مما يجنا اه وهذا مخالف للذكور في
عادة الكتب من الاقتصاص على ذكر البطن والظهر ولا يخفى ان الصدر
غيرها ينبغي ان يكون المعقد انه ليس بعورة مطلقا لما علت
ولا اعتبرا سببا صها صكبة اي في حال صلاتها مكشوفة الرأس
والصدر ولا تكلف ولا شاف ان استترت اي بغير قليل قبل او كنه
كما قدرت انشا ريد الى انزالها كانت عاجزة عن الاستتر
للمرة لا تنظر صلاتها ~~حج~~ به في شرح النية صحت بعين
فلا يلزمها استتفاف صلاتها بخلاف العادي اذا وجد الكسوة
في خلال الصلاة فانه يلزمه الاستتفاف لانه لزمه الاستتاف
سابق على الشروع وهو كشف العورة وهو محتققت قبل
الصلاة فلما توجه اليه الخطاب بالاستتر في الصلاة استند الى
سببه فصار كما انه توجه اليه قبل الصلاة وقد تركه بخلافها
اذا التفت سبب خطاياها بالستر وقد وجد حال الصلاة
وقد تركه بخلافها اذا التفت سبب خطاياها بالستر وقد وجد
ها لئلا الصلاة وحده استترت كما قدرت كما في المحيط ولا بان

منه اي من الرجل عندنا هو عورة عن الامتدكن ولا ذكره لها
ستر كما لا ينبغي ان يستحب لها ذلك في الصلاة وقد نقل ذلك
صاحب البحر عن الشافعية ولم يره لا يمشا وانما قيد بالصلاة
لان عورة عند الزناق ناسا وصحة عن عمر رضي الله عنه
مستقيمة وقال الكنتي راسك لا تنبهي بالكر برقي توضع
الاكثر انما منع عمر رضي الله عنه التثنية بالكر لان النساء
جرت عادتهم بالتعرض للامار فخشى عمر رضي الله عنه ان يلبس الا امر
فيعرضهن للنظر الا امر ففكرت الفتنة اشدها وهو من قوله
عز وجل ذلك ادني ان يرفق فلا يبر ذبا اي يتخبرن ببلاتهن
عن غيرهن والهمة في الفتنة خلا في المرة كذا في الصحاح و
وصلية كانت الامتدكن خشيلا ومدة او مكاتبة اول اول او
معتمة لبعض مستسماة ولا عند الامام لموجود الرق
واما المستسماة المرهونة اذا اعتبرا الاولاهن وهو محسوس
فهو حرة اتفقا لتعود عتبا الصا ورمي ما اكراهها وانما تستحي
لستحي عن ما اكراهها لاجتناب ما ليتها وترجع عما دنت على الفتنة
ان ايسر حرج طهر وطهرها الظاهرها هو عتبا بل البطن من
تحت الصدر الى السرة جوهره فاحاذي الصدر ليس من الظاهر
الذي هو عورة وما جفيرا اي به باليا على قصد حكمه
لفظ المتن لئلا يغير اعرا به وهو محله الوقع بالا ابتداء لوقوعه
بعد ما يحتمل انه كثرها بالالف وحرفها النسخ وعلى كل
لا يجوز من سبي يتساحح الكاذب في مثل المقصد الاختصاص
لها لانه ينفذ الظاهر والبطن يجعل تبعا لاحدها او سابعي
البطن تابع له وما يلي الظهر تابع له وصرحت عبارة الفتية بانه

لما تقدم قال ما معناه يبيح المأكل التليين ويوقع الفتى كالحجر
 في الطلاق الدوري وهو ان يقول ان طلقته فان كانت طالت
 ثلاثا قبله فخير طلاقا فوجد الشرط فيبيع الثلاث قبله
 ووقعها قبله يقتضي عدم وقوعه فاذا التمسنا التليين
 صار كالزفال ان طلقته فان كانت طالت ثلاثا ففقم واحدة
 بايتاعه وبنسبته من المصنف ومطلت الثلاث لعدم عملها
 ووجبه ان الاتباع في الماضي يتباع في الحال والمصنف عند
 وجود شرطه بالخبر حينئذ فاذا حصلت في مسالة الصلاة صلاة
 صحيحة وان كانت بدونه ففقم لرفعها صار كالزفال لها ذلك
 الرقعة انت حرة قبل هذه الصلاة اوانت حرة اذا صلى صلاة
 فتمتق والمعمورة الحرة ولو خشي مشكلا فتعسر ستر جميع
 جسدها لم يركب ركنا في فلو صلى غير سائر كالرجل يبيد حاة
 لجزا ان تكون امرأة وقيل لا يجوز تركه رجلا ولا هو طلاقا
 كما في الشهر وفي حاسبة الحكومة على الاسباه يستحب له التمتع
 لا انه اقرب للسرا لا نه اذا كان يجلد في التمتع لا يبيع الجوز
 وان كان انفي فانها تقصر بالتمتع في صلاتها اذا كانت مراهقة
 فعند الاستسباب يرجع هذا الى ان كافي المبسوط فقم بهرنا
 ان الاستسباب اذا كان مرافقا لهذا المصنف في بيعها فانه
 ولم يبرر بالاعادة وما اذا كان بالغنا بان بلغ بالسنة ولم يبرر
 سعي من علمات الرجال والنساء لا يجوز به الصلاة فيعقبا
 لان الراس من الحرة النابتة عورة والصلاة متى جازفت
 من وجهه فسدت من وجهه حكم بالنسب اختيارا وانما هو
 صلى بغير ففقم تجيب الاعادة كما في المبسوط والذخير قه جميع

عنه

استقيت بكل كبير وبعد ادا كن الا تصح صلاتها علمت ببقائه
 لها او لا كما في الجنب انصار وصلت شهر بغير ففقم تجعلت
 بالمتق منذ شهر بغير ففقم ها وفي الخا نبه اذا انكشفت عورتها
 وادي ركبتها معه فسدت علم فذلك لم يعلم ومن هنا صح
 ان يلزم اي امرأة لزوجها العادة صلاة ستة بسبب موت
 رجلا وقد وعده او لادة صبي ففقم او ولد او صدق ما ت
 سيدها ولم تعلم بمرته حتى مضت ستة وكذا لو علمت امته
 بولادة زوجته غلاما او بنتا لم يبرر فسدت زوجته غلاما
 او قد مر زيد ومضت ستة ولم تدركها ان تعقب صلاة ستة
 في المسائل المذكورة على الذهب فيه الى انه لا يلتفت الى ما
 يبرهن عايق الزيليم حيث قلنا وان كنت ركبتا بعد السلام
 بالعتق بطلت صلاتها وهذا ينبغي بغير اجماع لان لغة انما
 لو لم تعلم بالعتق وصلت كالامة لا تقبل صلاتها وليس
 كذلك فان اعتبار المهر في الزوايا ككثيري الاكل لا سيما قد
 عارضه منطوق وهو ما قدمناه قال رجل لامرأة ان وصلت
 صلاة صحيحة فانته حرة قبلها فعلت الخا طية فلا ففقم
 اي مكشوفة الراس او الصدر او الكتفين او الساقين بما يجوز
 لامة مكشوفة في صلاتها ان كان في حال عجزها عن ستره صحة
 صلاتها وعتقت وان كانت قاصرة على الستة صحت صلاتها
 ولا تقفقت لانها لم تعتقت لصارت حرة قبل الصلاة ومع الاصح
 صلاتها مكشوفة الراس ولذا لم تفقح لا تقفقت فانها لا تقفقت
 يودي الى بطلانها وبطلان الصلاة فيبطل وصحت الصلاة
 كذا في شرح المهر بن من كتبه النشافية وصاحب الخبر ففقم

التعديني

الراء من التوبة في الآية بالنظر إلى البعد إلى الخارج وهو غير محقق
 بياطين الكف بل زينة في الظاهر لا في موضع النص والتش
 وبأن الضرورة في آية الظاهر الكف اشترط من المضرورة في آية
 بالظن وغيره من المضرورة في مخرج الجامع أن اكتشاف اليد
 إلى الرفع لا يمنع الصلوة أه والذوي فهم الخارج بتساوهم
 والترتيب له المخرج أن الكف اسم لما لم يفتقد ولذلك قال
 ظهر الكف ضرورة على الكعب وذكر في الجواز في ظاهر الراء
 ولأن الكف عندنا لا يطلق البطلان لا الظاهر في التست في التعديني
 على المستند ويحكي في الهداية والحديث وشرح الجامع الصغير
 وشرح الجمع واختاره في الكافي لا يتلوا في آية أنه حضور الصغير
 التي لا تجد الكافي على أن الاشتباه لا يحصل بالنظر إلى القدم
 كما يحصل بالنظر إلى الوجه فإذا لم يكن ضرورة مع كثرة الاشتباه فالقدم
 أولى أه ولم يفرقوا بين طهره وبطنه كن سابقا عن التست في
 بأن الخلاف إنما هو في البطن وصح صاحب الاختيار أن ليس
 بضرورة في الصلوة وضرورة خارجها وصح الانقطاع وقاضيان في
 فتاواه على أنه ضرورة مطلقة واختاره لا سيما جابيه والغباني
 لأن ظاهر القدم محل الزينة الممنوعة عنها قال تعالى ولا
 يخرين بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ويجوز في شرح
 المدينة لأحدية منهن ما رواه أبو داود والحاكم هذا مرسل
 روى منها سالت النبي صلى الله عليه وسلم تعلي المراهق
 في دوح وخاء وليس غيرها أن لا فرق إذا كان المراهق سائما
 ينطق ظهره بغيره يسترها ثم القدم من الرجل ما يطا عليه الإنسان
 من لدن الرفع إلى ما دون ذلك كما في المغرب وفي التست في

بدونها حتى شرها بالرفع عطف على جميع المأزاة أي الميسر
 إلى الصنيع إذا سفل منها إلا أن ثا أنه ضرورة في الرفع بنا
 على أنه من البدن ويحكي في الهداية والكافي والحديث عليه
 الفتوي كما في المراجع فهو صحيح وهو كافي للمدينة عن شرح
 الجامع لمخر إلا سلام فلا يبرك على ما صح في الثانية من
 خلافة مع تفصيحه حرمه النظر إليه وهي رواية الملتقى واختار
 الصدوق والشهيد وقيل لا رواه غسلة في الحديث فلا يجب
 على الصحيح وقيد بالإناء لأن ما يورثه الميت ضرورة
 بالاجماع وهو عضو تام كافي التست في خلا الوجود قال
 التست في وعن عائشة إحدى عبيتها فحسب لا ثا فاعضرك
 به كافي لرواهدي أه والتعديني لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن
 إلا ما ظهر منها قال ابن عباس رضي عنهما وكثيرا وإن كان
 ابن مسعود رضي عنه في ما لبياب ما رواه أسحاق بن العباس في
 حديث ابن عباس رضي عنهما بسند جيد ولأن النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم نهي المرأة عن لبس التفتانين والثنا ب
 ولو كانا ضرورة لما حرم سترها ولأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه
 الملبس والستر والسترية والحاكمة والنكاح وإلى إبراز الكف
 للاختلاف لا عطف فلم يجعل ذلك ضرورة ثم الكف كما في التمامين
 اسم للميد من الأطراف الأصابع إلى الكوع من غير تقييد وذلك
 وقع في مختلفات فاضحات كما هو الكف وبالظن ليسا بمرتبة
 إلى الرفع ويجوز في شرح المدينة لابن أمير الحاج بما أخرجه أبو
 داود في المراسيل عن قتادة مرفوعا أن المرأة إذا حاضت
 لم يبع أن يرى منها إلا وجهها وبياها إلى المفصل وبأن

الراء

في الميسوط وهو الذي اطمقت عليه المنوت حيث استتمها
وهو ظاهرا لروايتها عن اصحابنا ان لا تتركها كما صرح به في تاريخ المنية
وقال وهو الصحيح اذ للضرورة في ابدائها والاحتياج اليها
الحاجة انما هو في بيتها بينا اضلها لاني الاحناف وصح
بعدهم انه عورة في الصلاة لا خارجها وتقع المراقبة السابعة
سواء كانت بكرة او قريبا وقع التقييد بالثابتة في البحر وغيره
ومنه ومنه ان الجوز لا يمنع من ذلك من كشف الوجه بينه
رجال ولا ولي عند رجل بني سبعة الرجال قال الشيخ الرحمتي
قد علم اننا لا نجسبة قطل معنى الجمعية فيصدق بالاحداث
السلطة موجودة والخلف في هذا كما لا يراد فلا تكشف المرأة
وجهها عنده والخلفي اذا كان نشا بايمن من كشف وجهه للاجانب
لانه يعلم بالالظر لا يمنع المرأة من كشف وجهها للاجانب
لانها اي وجهها عورة بل خوف الفتنة كسما اي كما يمنع عن
من وجه المرأة وان وصلت من الشهرة لانه اي ليس الغلط
من النظر فانه لا يمنع الا لخوف الفتنة وهي عدم امن الشهرة
ولذا كسبت به اي باليمن المتأثر للشبهة حصة المصاهرة
عالم يتري فان اترك بسرها تستحق حصة المصاهرة كما سياتي في
الفرع يعني بخلاف النظر الى غير الزوج الداخل لا تنسب بجرمة
المصاهرة فضلا كما يأتي ان ثابته تنافي في الغلط والاباحة
وكذا الرخصة وانزل فسد الصوم بخلاف ما لورنل فان لم
يفسد وجب الغيرة كورس بشبهة في الاحرام بخلاف ما لو نظر
ولا يجوز النظر اليه اي الى وجهه غير حليمة بشهوة قال
السيد احمد لم تقتصر هاهنا والمذكور في المصاهرة انه يقتصر

هو من تحت الكعب الى الاصابع والاطراف مدخل المبلط والظفر
كما في النظم كمن في الخلاصة واختفت الروايات في بطن النظم
انه يعني نظره عورة بالاتفات وصورتها ليس بعورة عليا
الواجب وانما يودي الى الفتنة كما علم به صاحب البداية في
غيره مسالة التلبية وسلمان اغا من من رفع الصوت
بالسبح في الصلاة والتلبية والاداء الى المني ولا يلزم
من جرمة رفع صوتها جهره الا جانب ان يكون عورة ومن
هنا قيل ان تكلم بالقرآن من المرأة احب من تكلم بها
الا معي يعني حيث تكون النزاة منها وينظر احب تسبح بالقرآن
لا بالبلغ من قرأتها وصرح في النماز بان ثبوت المرأة عورة
ومشي عليها في الماني فقال وتلبى جهرا لان صوتها عورة
ومشي عليها صاحب المحيط في باب الاذان وفي فتح القدر
وعلى هذا لو قيل اذا جرت بالقرآن في الصلاة فسدت فان
يجب اهوا ذكر ابو الجباس القرطبي في ثبوتها في اجتماع ولا
يقطع من لا فطنة عنده انا اذا قلنا صوت المرأة عورة فانا
نريد بذلك كلامها وليس ذلك بعجيب فانا نخير الكلام
الان لا جانب وكما وترت عنده الحاجة الى ذلك ولا يخبر
ان رفع اصواتهن ولا تعطيطها ولا تلبسها وتقطيعها
في ذلك من استالة الرجال اليهن وتحريك الشهوة منهن
ومن هذا يجوز ان تؤذت المرأة اهوا ولا غيرها ليس بعورة
وهو مروى عن ابي يوسف واختاره في الاختيار لا احتياج
الى كشفه الجهره ولا منه الذرية الظاهرة وهو السماس
وقوله على الجهر يشير به الى ان الواجب انه عورة وصحة
في

ربيع المعنوية فالماصل ان الاكلشاني الكثير المتأثر لا ينسد المصلد
 ما فاعنا انقطاعها حتى لو شرب في نافله كرك ثم افسدها
 لم يلزمه قضاها لعدم انقطاعها ابتداء ولو شرب سائلا لم يلزمه
 ثم عرض الاكلشاني في الرضخ التثليل فانه لا ينسد والاكلشاني
 التثليل في الرضخ الكثير انهم لا ينسد والمفسد الاكلشاني
 الكثير في الرضخ الكثير يجب بطله صفة اما اذا كان ينسد فسد
 في الحال عندهم فنبهنا اي وان كان اقل من ادا ركن قال في البحر
 وهو تقييد غير كسبه وفي الحال ذبيرة واذا طرح المقتضي في الرضخ
 امام الاسام وفي صفة النساء ارسلان نجسه او حوله وعنه
 المتقدمة او طر حوازا او اوسقط عنه بغيره او اكتسفت عونه
 فنبهنا اذا انعقد ذلك فسدت صلته وان قل فان ادى كسنا
 فكذلك والا فان مكث بعد لا تقسد في فوهم ولا تنقض
 الرولية عنى محمد تقسداه كمن في الحال ذبيرة انهم ما يد على عدم
 استراط قولهم بطله فانه قال لو تحول الى مكان نجس ان لم
 يكسب على الحال ذبيرة قدره ركن جازت صلته والا فلا وكذا
 في سيرة الفعلي قال وكذا ان رفع فطير عليها قدره ركن ان
 ادى معها ركنها فسدت وكذا انما للذخيرة واليهام مع عونه
 غليظة او ضعفت على المحقق قال في الشهر في التثنية بينها
 اما في الرضخ الكثير فانه لا ينسد في التثنية ما لا ينسد
 المهر فاما على الحال ذبيرة الفاضلة حتى ادى غير واحد
 غلط لان التثنية يودي الى تخفضا وانقطاعا حله من المهر
 الفاضلة ما لا يكون ان كسبه قدره المهر كما لا يفتوى الى ان
 كسفت المهر منها ما او لا كرك لا يمنع مع ان ربيع الفاضلة يمنع وهو

قال في الصحاح وكذلك ان تتكلم بحسب مزوجة تقول رابطة زيدا
 حسب يا فتى لانك قلت حسبي ارحسبك فاضرت هذا القول
 لم يتو لا فيك اردت الاضافة كما تقول رابطة زيدا ليس غير
 زيد عندك اه وانما قدرت هذه المدة في منع الدخول لانها
 اقصى مدة يبلغ فيها الفلام والحارية على المعتمد في منع
 غير ما يمنع ومن النساء ليسهل ما اذا احرمت عتقوف المهر
 فانه ما يمنع من الاستداد وما اذا اكتسفت بعد الاحرام فانه
 يمنع صحتها كما في البحر وبه على ذلك الشارح بقوله حجب
 انقطاعها وهو منصوص عطف على منقول يمنع المحذوق
 تقديره ويمنع الصلدة حتى انقطاعها اكتسفت ربيع عتق
 لان قليل خرق كالخامسة التثنية والكثير ينسد لعدم
 فاعتر المهر وقيمته شام الكراهية طال ان للمهر بها بالكل
 كما في حلق ربيع الراس فانه يجب به الدم كالوجع كذا
 ما وقع في الهداية من التشبيه بحسب الراس فنبهنا امثال
 فانه لم يكن الواجب فيه حسب جميع الراس لان الفضة لم يتناول
 الا البعض اما في الاحرام فالنفس تتناول كله قال تعالى ولا
 تخموا رؤسكم فانهم ربيعه مقام كله فكذا ركن وهو مقتضى
 ثلاثة تسبغات وكذا رقبته قدره الى انه لا يشترط ادا ركن
 فلو كان مقدرا بغيره لعل المراد ركن بسنة والا
 فاكون مقدرا بغيره بغيره ولا يشترط محمدا ركن بالفضل فالتقدير
 ببيع المعنوية ببقاء المهر عليه انه لو اكتسفت اقل منه ولو
 قدره ادا ركن او ركنه لا يضر كما اذا اكتسفت ولم يكسب قدره
 ركن بالخطاها في الحال لا تقسد ولو كان اكتسفت اكثر منه
 ربيع

قال السيد اجد لا يظهر فرق بينهما وبين الخفية من جهة الانكشاف
الما في الصلابة بل من جهة ما قد ساءت الاموال رتبة والصفية
والغريب ومن جهة حرمة حرمة المنظر فربما في التفتت انشد الا
انها لا تنقيد بالربيع والخفية ما عهد ذلك من الرجل
والمرأة ان واسم الاشراق وان فقد والشار واليه بتا وعل الكبر
فانما عذرة الرجل ثمانية الاول الاكر وما هو كماله الثاني
وما هو لها الثالث الدبر وما هو له الرابع والخاص الاثبات
السادة والسابح الخزان مع اركبتين الما من باب السرة
الاولا تتد مع ما يجا ذبي ذلك صف الجبين والظهر والبطون
كانت است فاعضا عورتها ابهر ثمانية الخزان والاثبات
والتمل والدبر وما هو لها والبطون والظهر وما ليسها من الجبين
ويلا في الحرق الساقان مع الكعبين والشد بان التكران والاذنا
والمعتبان مع المرتقبين والذرايع مع الرستين والكتفان بطنا
قد ساءت في راية الاصل والصدور واليس والظهر والعتق والسر
الكعبين في ثمانية وعشرون عضوا وجميع بالاجر الما بها الكبر
الحسابية فالثمة مثلا كماله ان الانكشاف في عضو واحد كما اذا انكشف
ثمة فخذ من موضع اخر جميع الثمة الى الثمة حسا بانك في ربيها
ولو انكشف منه ثمة ومن الاخر نصف ثمة فلا يمنع وهذا كماله
الثمة من قاصد عمل الخزان في راية
منع والا فلا وكذا في الجبين لعضوا واحد كالمساق مع الكعبين
بلغ المجموع بينهما منع والا ما كان الانكشاف في عضو
حقيقته انكر فيصير بالقدرا في المساحة فبقا من تد والاكشاف
او اكثر فان بلغ ذلك ربع ادناها اي اصغر الاعضا لاكتشفه

ولكن ذلك الخزان من منع

فيها

سنته قال في المراجع واجب بان هذا لا يلزم على اعتبار ان
الدبر مع الالبتين عضو واحد وهو قول بعض اهلنا فلا يمنع
انكشاف الدبر وحده نعم ان الاصح ان كلا من التمدل والخصيتي
والدبر والالبتين على حدة والاذا عضو على حدة وقال التستائي
والاكر من عند بعض المسابح مع الالبتين عند بعض الصبيح
هو الاول كما في الكرماني وان الالبتين عضو واحد على الصحيح
وقال اخلف المسابح في ان الدبر والالبتين ثلاثة اعضاء عظم
واحد هو في الجور وجوا بان كل من الذكر والخصيتي عضو
مستقل صحيح في المبدأية والحانية لان كلا منهما يعتبر عضوا
على حدة في اليد فلهذا هاتوا الاحتياط وفي رواية ان اكل عضو
واحد والدبر عضو واحد وكل ليه عضو واحد وهو الاصح وكل
اذن عضو على حدة في ردي المرافاة كانتا هذة في منع
لصدورها وان كانت منكسرة في اصل نفسها والنا هذة في
الناقرة من الممد غير مسترخية والشد في كرويت التاكثير
اشهر ولم يذكر في المخرت سوي التاكثير وما بين السرة والما
عضود الما د منه حول جميع البدن كذا في المحيط والاصح ان الكبر
مع الخنثى عضو واحد كما في التختين وهو الخنثى كما في الخلاصة
لان الكبر ملتصق عظم المساق والخنثى فليست بعضو مستقل
في الحقيقة وانما جعلت عورة ثمة الخنثى احتياطا فلهذا
لو سلم وكبرناه مكنه فثبات والخنثى مطفي فانه يجوز كذا في ثمانية
وفي شرحها والصحيح ان الكعب ليس بعضو مستقل بل هو مع
المساق عضو واحد فلهذا انما يمنع ربع المساق مع ربع الكعب
او تعد ربعها في حقا المارة

قال



ولو في عضوين او اكثر وجمع وبيع ادني ربع عضو منها منع موط
 لا في الزنايات وقوله في البيع انه تقبيل لا دليل عليه غيره وقد
 قال ببيع لاري ان ما في الزنايات نصف علم امرئ الناس معها
 غا فلو احد هاهنا لا يثبت الحكم بالاجر الا لا سدا في ولا سباع
 بل بالندروا لما في ان المكشوف من الكلال كان قد ربيع
 ببيع الجواز هاهنا ذكره في المهر والمشرط سترها عن غيره ولو
 كان الستر حكما كستر المنزلة فانه مستور عن الغير جنته غير
 مستور حكما فان الشراء وجب عليه الستر كذا في كلامي كما ارجح
 عليه الستر ولو كان وحده في مكان مظلوم ان كان المظلم ارضا
 في الستر في الجنت حيث تقع صلوة التلويح فيه عند فتد الساتر لا في المظلم
 واما في وجده فلا تقع اجماعا للاجماع على فرضية الستر في الصلوة
 ولو كان بيت مظلوم وحده كاف في الامداد وذلك لان الستر يتحمل
 على حق الله تعالى وحده الصاد وهو وان كان يربعي في الجنت
 نسبت استتاره عنهم لا يبيع حق الله تعالى عند حده والله
 تعالى لا يبيع عليه شيء وان كان مستورا بالاياب كمنه بالبراه
 ستر متاد با وهو المطلوب منه وكذا ينبغي بطلان خطه للادلة
 والحكم فان الظلمة والحلوة لا تمنعها الاسترها عن نفسه
 به يبيى لانه روي عن ابي جنته وابي يربعه نصا ان لا
 صلوة كافي لمنية فلو رها اي عورة نفسه من زينة كس
 الزنايات ما حاطا بالمت من التقيص كما في التاموس لم تقصد
 صلواته صرح في المنية بانه المحتا وقال ابن امير الحاج وهو قول
 العامة وفي الحديث وهو الصحيح لان العورة لا تكون عورة
 في حقه صاحبها وانما تكون عورة في حقه غيره الا تربي انه يجل

كان في هذا اذا اكتشف نصف ثمن الخنزير في سائر الاذن منع
 لان يجوزها اكثر من ربع الاذن التي ادني المكشوف وهو
 المكشوف عليه في الفتية والحلية في شرح الرهبانية والامداد
 خذ فانما في البيع ثلثي الاذن يبيع وثلثي الاذن من اعتبار ربع
 بجميع الاعضاء المكشوفة وذلك قال في المهر ويقسم المكشوف الى
 الثلثة فان بلغ ربعا منع كافي المستقي وعليه ربع كحد في الزنايات
 فقال لو صلت امرأة فاكشف سمي من سترها فزجرها
 وظهرها ونفذها ولو جمع بلغ ربع ادني منها منع جوار الصلوة
 قال الزبلي وكان ينبغي الاعتناء بالاجر الاذن الاعضاء بالادني
 يوردي الى ان التقليل يمين وان لم يبلغ ربع جميع المورة المكشوفة
 كما اذا اكتشف نصف ثمن الاذن ونصف ثمن الخنزير مثله
 ذلك يبلغ ربع الاذن لا ربع المكشوف ومطلقات الصلوة
 خذ في الطائفة وطرفة في الفتح وغيره قال في عقد الزنايات
 انه لهم ان التاعدة ان المكشف ربع المكشف وهذا خلف
 لان المكشف انما يكون ذلك في عضو واحد فيمنع بيعه بالاجر
 كما لاكتشف من ثمنه مولا منع متعده واما في سورتنا فانما انكشاف
 حمله في ثمنه متعده كالحرمها عورة والاحتياط في اعتبار
 ادناها لان به يوجد ما لا فيسقط الى مقدار المكشف من
 الاذن ببيع
 مع الاكشاف في قدر ربع هو عورة من المكشف وهو خلاف
 التاعدة التي تعللها عن حد وهذا لا يزم على الاعتناء بالاجر
 ولا قابل بانه واذا عقلت هذا فظهر لك ان ما قلنا من ذلك
 من ان المكشوف ما دون الربع فهو اذ كان في عضو واحد

ولو

وطيقا يتنطرح به بحيث ينبغي ان يتما مرصلا ثم ان اشار به الى وجهه وطل
المع بشا الذين الكمال المعنى قوله دم وثوب الى سائر اثار اللطيف
ووجهه ليس بشيء بل عند هـ اوراق شجر ولكن قد تطلبه عورته
بها خصوصاً اوراق الموز لان عند هـ فتل من دفعها وجبه
ازفرش طاهر يمكن به الصلاة اذ الحين ان بقي عليه حتى يميل
لزمه ذلك ما ان صلى بوجدها عاريا لم يبعج لا فتارة على
سائر في التسمية عريان معه ثوب ودياج وثوب كراه فيه
اكثر من قدر الدرهم دم فيعرض عليه ان يميل في الثوب ليدراج
اه يعني لان الصلاة في الحر تركه هذه لرخا لا تتسنى هنا
اكرهته للمضرورة بخلاف الصلاة في الثوب فانها غير
صححة كما في حاشية الانشاء المحكي او ما كدر الاضافات لما في
السرارج وان صلى في الما فان كان كان كدرا صحت الصلاة وان
كان صافيا يجزئ ويقتضونه لا تقع قال في البحر وصورة
الصلاة في الما الصلاة على الجارية والا فلا يبيع التصويب
وتعقبيه في السر فانه انما يبيع في غيرها لان الفرق بين
الصافي وغيره بوقد بان لربنا اذ العادم لم يستوي في
حقه الصافي وغيره فقد يجزئه الايا للعرض هو لا تبيده
انما يرجع لان وجد غيره يعني ان لم يجد غيره وجهه السيرة
وذكر لان فيه تقبيل الانكشاف فالما صل ان صلاة الجارية
وغيرها سواها ان اشار اليها بالسجود وهذا اذا تعلق بالركوع
والسجود في الما اكد بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا اسجد
منافاة كما يفعل المظالم في البحر لا يستحاج الماوراء واستحاج
الفرق ان ان يقال انه في الما اكد لما كان عاريا لا يصير ستر

لصاحبها سواها والنظر اليها ولما بل ان يقول في هذا الاستيفاح
ما في بيان هذا المعنى قد يوجد في حقه غير صاحبها سواها
سترها عن ذلك التي لصحة صلاة صاحبها لاحد الزوجين
بالسبب الى الاختلاف لا منها بل محل لم يصح عورة صاحبها
ح انه يشترط سترها عن صاحبها في صحة صلاة نفسه وان
لم يكن في ذلك المالك احد سواها وان كره اي تحريم لقول
صاحب السراج فعليه ان يبره ولا صله ما خرج ابوداود
سلمة بن الاكوع قال قلت لرسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم اني رجل صيدنا صلى في التبعين الواحد قال نعم فزاره
عليك ولربيتو كره وبعض المتأخر جعل سترها عن نفسه شرطا
كما حب الماوي ورواه ابن شجاع رهنا عن محمد بن فرج في
منية المصلي ومن صلى في قميص ليس له غيره فله نظر النساء
من تحته لابي عورته فهذا ليس بشيء وقال في البحر وهذا علم
ان لسه السراويل في الصلاة ليس بوجبة لان للستر من اسفل
ليس بل لم بل انما يلزم من جواربه وعلاه اهو وعاد دم سائر
اي وكل وصل لا يجد ما يستتر به عورته ولو حشيتا او نياتا او كلا
رطبا وغيره مما لا يصف ذلك السراويل كونه خارجا الذي
يصف ما حقه غير لث العمام ولا يضر النساء قد اي التضاف
الثوب باليد لا يصفه وتكمل كما ان كان الثوب مملو لا فالتمت
بغير الذكر وتشكل به مع كون الثوب غليظا لا يصف ما حقه
قال السيد احمد وانظر هل يجوز النظر الى ذلك المشكل مطلقا
او حيث وجدت الشهوة اهو ولو كان السراويل حراما فانه يجب
الاستئذان به وتنسقط الحرمة للمضرورة حيث لم يجد غيره

في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر فاة ففعلوا ففعلوا
 يا ايها لا يقعد في الصلاة فينتري رجله اليسرى وينصب
 اليمنى والاراة تتحرك وقيل يجلس ما واكرجيه الى الغلظ
 وضعا يديه على عورته الغليظة ليكون استراة كما في
 الذخيرة وفي تبنيه وقيل بتغير القول الاول اشارة الى
 ترحيله اذ هو الالبس لا يستريح سلا من اساقه الا في
 بدو عليه الى الصلاة من غير ضرورة كمن في شرح المنيه الكبر
 ان الثا في اولي الزيادة المسترفيه وهو الذي يستريح عليه شرح
 الهمداني غير هو صاحب الذخيرة والشرح والدرر والشمسي
 ونورا لا يباح قال في البحر والحاصل ان القمو على هيبه سعيه
 غير متعين بل يجوز كيف ما كان موصيا بركوع وسجود وهو
 اي الا بما يركعه وسجود افضل من صلاته قاعدا حال
 كونه يركع ويسجد وافضل من صلاته قاعدا حال كونه يركع
 السجود وظاهره يسير الى جواز الا في حال القيام للقيام
 وفي الغير فتلا عن طبعه الجواز ان شاء صلي بما يا كر كوع وسجود
 او موصيا بهما اما قاعدا او قاعدا زينا نص على جواز الا في
 قاعدا وقيل ان لا يتحول بينهما ان لا يجوز الا قاعدا لا في غير
 ترك فرض السجود انما لان الاجل تكمل الاركان الثلاثة لا في ترك
 بها في الجهر على وجه الكمال على ما مر جوا في صلاة للريض
 لتخيلها على وجه الكمال على ما مر جوا في صلاة للريض
 منها انه لو قد غلبت القيام وركع السجود او قاعدا وسقط
 عنه القيام وفي البدايع ما يشتر الى ذلك حيث قال وانما كانت
 القيام جازا لا نه وان ترك فرض السجود تكمل الاركان الثلاثة

حين سجوده ولا ارتفاع الا فوقه كالرودخل في كبس على ما ناهى وعلى
 فيه بخلاف ما لو اخرج راسه من الكيس وعلى فانه يكون مستورا
 وفوقه ويالوا هدي من كتاب الكراهية والاستحسان المين
 اذ لم يخرج راسه من الخاف لا تخور صلاته لانه كالحائض
 اهو اي اذا صلى تحت الخاف وهو مكشوف المصلى لا يستقر ان
 لانه غير مستور المورة فالشرط مستور المصلى لا يستقر ان
 المصلى في اختفى في ظله او خبيته وهو غير بان فذاته مستورة
 وعورته مكشوفة وذات لا يسمى ساترا ومثله لو غطى كله
 في ما ذكرناه تعالى اعلم وهل تكفي الظلة في جميع الارض
 فخر في الاضطرار الى الاختيار قال في البحر اطلقت في الصلاة
 قاعدا افضل ما اذا كانت بها لا يبلد في بيت او حرم وهو الصحيح
 كما في منية المصلى رعت المشايخ من خضه بالنهار اما في الليل
 فيجوز يا بما لا ظله البديل تستعونه قال في الذخيرة وهذا
 ليس بزمي لاني السرا الذي يجعل في ظله البديل لا عبرة به الا
 ترى ان حاله العدة على الترتيب اذ اصيل يرايا في ظله الليل
 لا يجوز قصا رجهوده وغدغه غير ليله واحدة اه وتغنيه في شرح
 منية المصلى بان الاستسهاذا المذكور غير صحيح للفرق بين حالتيه
 الضرورة وحالات الاختيار وطال الى ان قال ويبيده حاله
 عبد الرزاق سماعه رضع عن صلاة الا في حاله انما كانت
 حيث يراه الناس صلى جالسا وان كان حيث لا يراه الناس
 صلى قائما وهو لو كان سنده ضعيفا فلا تقصر عن افادة
 الاستسها من به اهو يصلي قاعدا لا تقبله الزيلعي ورواه عن
 الحسن رضي ان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يركعوا